الأمم المتحدة

CEDAW/C/MEX/5

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
1 December 2000
Arabic
Original: Spanish

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الخامسة للدول الأطراف

المكسيك*

* هذه الوثيقة مستنسخة بنفس الشكل الذي وردت به.

يرد التقرير الأولي لحكومة المكسيك في الوثيقة CEDAW/C.5/Add.2؛ وللاطلاع على بيان نظر اللجنة فيه، انظر الوثيقتين CEDAW/C/SR.13 و CEDAW/C/SR.17 و**الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٤٥** (A/39/45)، المجلد الأول، الفقرات ٦٧-٨٩؛ ويرد التقرير الدوري الثاني لحكومة المكسيك في الوثيقتين CEDAW/C/13/Add.10 و CEDAW/C/13/Add.1/Amend.1؛ وللاطلاع على بيان نظر اللجنة فيه، انظر الوثيقة CEDAW/C/SR.163 و**الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٨** (A/45/38)، الفقرات ٣٥٠-٣٦٩؛ ويرد التقريران الدوريان الثالث والرابع لحكومة المكسيك في الوثيقتين CEDAW/C/MEX/3-4 و CEDAW/C/MEX/3-4/Add.1؛ وللاطلاع على بيان نظر اللجنة فيهما، انظر الوثيقتين CEDAW/C/SR.376 و 377 و**الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٨** (A/53/38)، الفقرات ٣٥٤-٤٢٧.

290101 290101 00-78454 (A)

المحتويات

مقدمة

معلومات ديموغرافية عامة

الجزء الأول

ردود حكومة المكسيك على توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين

الجزء الثاني

التقدم المتحقق والتدابير المتخذة في الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فيما يتعلق بتطبيق المواد الست عشرة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المكسيك

الجزء الثالث

تطبيق منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في المكسيك، والتوصيات المقدمة من الجهات الحكومية والمجتمع المدني بشأن تطبيق الاتفاقية

المرفق

الهجرة النسائية إلى الولايات المتحدة، ١٩٩٨-٢٠٠٠

مقدمة

١ - صدّقت المكسيك على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨١، وهو عام دخولها حيز النفاذ.

٢ - وعملا بالمادة ١٨ من هذه الاتفاقية، قدم بلدنا تقريره الأول في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الذي جرى النظر فيه في عام ١٩٨٣. ونظر في التقرير الثاني في عام ١٩٩٠، وقدم الثالث إلى لجنة الخبراء للنظر فيه في عام ١٩٩٣. غير أنه لم يتسنَّ النظر فيه في السنتين التاليتين، ولذلك طُلب إلى المكسيك ضمه إلى التقرير الرابع. وهكذا قدمت حكومة المكسيك في عام ١٩٩٧ الوثيقة المحتوية على التقريرين الدوريين الثالث والرابع الموحدين، وحضرت مناقشتهما في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٣ - وعملا بدورية تقديم التقارير المنصوص عليها في الاتفاقية، كان المفروض أن يقدَّم التقرير الدوري الخامس إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. على أنه في ضوء تقديم التقريرين الموحدين مؤخرا وقرب موعد تقييم تطبيق الإعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، رأت حكومة المكسيك من الناسب الانتظار حتى تنتهي هذه العملية، فضلا عن جمع بيانات أوفى وأكثر تحديدا وواقعية في نفس الوقت عن التدابير والبرامج المنفذة التي تساعد على تطبيق أحكام الاتفاقية.

٤ - وهكذا فإن التقرير الدوري الخامس للمكسيك عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعروض هنا، يشمل الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد وضعت هذا التقرير وزارة العلاقات الخارجية ومكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة، انطلاقا من المعلومات التي قدمتها شتى الجهات الحكومية من أجل هذا التقرير الخامس أو التقارير المتعلقة بالتقدم في تطبيق البرنامج الوطني للمرأة. وقد نظرت منظمات غير حكومية مختلفة في الوثيقة الأولية وقدمت ملاحظاتها وتعليقاتها التي أدرجت في النص أو التي ترد، حسب الحالة، في الجزء الثالث من هذا التقرير.

٥ - ويتضمن التقرير الدوري الخامس للمكسيك عن تطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة معلومات عن البرامج والسياسات التي اعتمدتها حكومة المكسيك، وعن البرامج والتدابير التي تشترك في تنفيذها الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، في إطار البرنامج الوطني للمرأة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، فضلا عن التدابير والبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية المكسيكية تنفيذا مباشرا.

٦ - ويتكون هذا التقرير الدوري الخامس للمكسيك من ثلاثة أجزاء. ويتضمن الجزء الأول ردود حكومة المكسيك على توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بتقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين الواردين في الوثيقة A/53/38/Rev.1. وفي كل حالة تورد توصيات اللجنة أو اقتراحاتها، مع إيراد رقم الفقرة المقابلة، على النحو الوارد في الوثيقة المذكورة آنفا.

٧ - وفي الجزء الثاني ترد تفاصيل التقدم المتحقق والتدابير المتخذة في الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فيما يتعلق بتطبيق المواد الست عشرة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المكسيك.

٨ - وترد في الجزء الثالث المعلومات المتعلقة بالمجالات ذات الأهمية الخاصة في منهاج عمل بيجين والمتصلة بالطفلة والمرأة والبيئة، وكذلك مشاركة القطاع غير الحكومي، وهي مستقاة من ''النص التجميعي لتقرير المكسيك عن تطبيق منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة'' الذي لم يدرج في الجزء الثاني من هذا التقرير، ومن توصيات الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع بشأن تطبيق الاتفاقية.

٩ - وأخيرا، ترد في المرفق بالتفصيل السمات الاجتماعية والديموغرافية للمكسيكيات اللاتي هاجرن إلى الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

معلومات ديموغرافية عامة

١٠ - يتضح من النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٠ أن عدد سكان الجمهورية المكسيكية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بلغ في مجموعه ٧١١ ٣٦١ ٩٧ نسمة.

١١ - ويبين تعدادا ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ أن عدد سكان المكسيك في العقد الأخير زاد بواقع ١٦,١ مليون نسمة تقريبا، بمعدل نمو سنوي يصل في المتوسط إلى ١,٩ في المائة، وهو المعدل الذي بلغ ٢,١ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، ثم هبط متوسطه السنوي في السنوات الخمس الأخيرة إلى ١,٦ في المائة. وبهذا العدد من السكان، تحتل المكسيك الآن المرتبة العاشرة بين أكثر دول العالم سكانا.

١٢ - والواقع أن ٧٤,٧ في المائة من رجال المكسيك ونسائها يعيشون في مناطق يزيد عدد سكانها على ٥٠٠ ٢ نسمة، أي تعتبر مناطق حضرية.

١٣ - ومن مجموع سكان المكسيك، يبلغ عدد الذكور زهاء ٤٧,٤ مليونا، وعدد الإناث ٥٠ مليونا، أي أن هناك ٩٥ رجلا لكل ١٠٠ امرأة. وفي عام ١٩٩٠، كان مؤشر الذكور ٩٧. وهذا يحمل على الظن أن تراجع نسبة الرجال الملحوظ الآن راجع إلى جملة عوامل، منها الهجرة الدولية التي يغلب عليها الذكور.

١٤ - وباستثناء ثلاث مناطق اتحادية - هي كينتانا رو وباخا كاليفورنيا سور وباخا كاليفورنيا - تتمتع المرأة بنسبة أعلى في جميع الأراضي المكسيكية.

١٥ - والمناطق التي تزيد فيها نسبة الإناث على الذكور هي ميتشواكان، وغواناخواتو، والمقاطعة الاتحادية، وفيها يقل المؤشر عن ٩٢ رجلا لكل ١٠٠ امرأة. ويتأثر هذا الوضع أساسا بسلوك تدفقات المهاجرين الذين تختلف سماتهم حسب الجنس.

الجزء الأول

ردود حكومـــة المكسيك على توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين

٤٠١ -تشجع اللجنة المكسيك على الاستمرار في السماح بمشاركة المنظمات النسائية غير الحكومية في تطبيق الاتفاقية.

١٦ - تعلم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن الأداة البرنامجية الرئيسية للحكومة الاتحادية من أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وتمتع المرأة التام بالحقوق والحريات الأساسية هي ''البرنامج الوطني للمرأة: التحالف من أجل المساواة، ١٩٩٥-٢٠٠٠''.

١٧ - وينص البرنامج الوطني مؤسسيا على اشتراك ممثلي المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أحكامه، من خلال مجلس استشاري ومجلس للرصد الاجتماعي تابع للبرنامج الوطني للمرأة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وهذان الجهازان الفرعيان لتنفيذ البرنامج يتألفان من ممثلين لشتى قطاعات المجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية.

١٨ - ومهمة المجلس الاستشاري دفع وتشجيع مشاركة جميع القطاعات المنخرطة في عمل البرنامج الوطني للمرأة؛ والمشاركة في تعزيز العمل الجماعي للمؤسسات الحكومية والمنظمات الاجتماعية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني؛ وزيادة توطيد المنظمات النسائية والمنظمات العاملة لمصلحة المرأة؛ ورصد تنفيذ الأهداف التي يحددها البرنامج.

١٩ - وهدف مجلس الرصد الاجتماعي متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للمرأة؛ والتأكد من أن الأنشطة والأهداف المضطلع بها تنفذ على النحو الواجب؛ واقتراح التدابير التي تمكن من تصحيح أي حيود عن المشاريع المحددة ورصد تنفيذها؛ ووضع آليات للعمل على تعزيز وتحديث نظم المعلومات الخاصة بالأجهزة المشاركة في البرنامج؛ وتعزيز عمليات تقييم نوعية الخدمات في مجال رعاية المرأة.

٢٠ - ويسعى كلا الجهازين، المجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي، إلى معرفة مختلف الصكوك الدولية التي تكون المكسيك دولة طرفا فيها، ولا سيما ما يكون له منها تأثير خاص على حالة المرأة، وذلك بغية الاضطلاع بالأعمال المنوطة بهما بشكل أفضل.

٢١ - وأخيرا، تعلم اللجنة أنه نظرا إلى دينمية موضوع المرأة وأن إدراجه في جدول الأعمال الوطني تحقق أساسا بفضل حيوية الحركة النسائية (بشكل مماثل لما حدث على الصعيد الدولي)، فقد نشأت تحالفات إيجابية للغاية بين القطاع الحكومي وغير الحكومي كانت لها نتائج مفيدة، وبخاصة في موضوع مكافحة العنف ضد المرأة. إن إغفال إشراك المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات العامة في المكسيك وتنفيذها وتقييمها لن يكون

فحسب أمرا يستحيل التفكير فيه عمليا، بل سيكون فيه أيضا ضياع لمصدر قيّم للخبرات من أجل العمل الميداني.

٤٠٢ -توصي اللجنة بأنه ينبغي، رغم هيكل الحكومية الاتحادية، تطبيق الدستور واتفاقية بيليم دو بارا في كافة أرجاء البلد من أجل التعجيل بالتغييرات القانونية في جميع الولايات، وتطلب إلى حكومة المكسيك أن يتضمن التقرير المقبل معلومات عن التدابير المتخذة في هذا الصدد.

٢٢ - إن الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية يقصر المسائل على ما يمكن أن يسنّه كونغرس الاتحاد، ولذلك فإن عددا كبيرا من المسائل يدخل في اختصاص مجالس الولايات، ومنها مسائل تعتبر أساسية بالنسبة إلى حماية حقوق الجنسين، مثل القواعد ذات الصلة بالأسرة والحياة المدنية للأشخاص والقوانين الجنائية فيما يتصل بالجرائم العادية. ومن هذه الجرائم الإيذاء والقتل والخطف والاغتصاب، وغير ذلك من أعمال العنف التي تكون المرأة ضحيتها الأولى.

٢٣ - ووفقا للإطار القانوني في المكسيك، أصدر رئيس الجمهورية في ٨ آذار/مارس ١٩٩٨ نداء من أجل الإسراع في تحديث تشريعات الولايات بما يساعد على الأخذ محليا بالإصلاحات المنفذة على الصعيد الاتحادي، وأعلن فيما بعد أن على الحكومة الاتحادية دعوة حكومات الولايات إلى الالتفات إلى تعهدها بتشجيع عملية تحديث القوانين هذه.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أعلن رئيس الجمهورية أن من التعليمات المتصلة بتنفيذ البرنامج الوطني للمرأة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن قمع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، أو اتفاقية بيليم دو بارا.

٢٥ - وتنفيذا لهذه التعليمات، دعت وزارة الداخلية إلى عقد اجتماع عمل للأمناء العامين لحكومات الولايات والمقاطعة الاتحادية يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، اتُّفق فيه على ضرورة العمل بشكل مفصل ودقيق على إعادة النظر في الإطار التشريعي من جانب كل من الكيانات الاتحادية، استنادا إلى دراسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المعنونة ''مقارنة بين القواعد الاتحادية والمحلية المتضمنة أحكاما تتعلق بالمرأة والطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل''، وهي دراسة تحتوي على اقتراحات للتعديلات التشريعية على الصعيدين الاتحادي والمحلي لحماية المساواة القانونية التامة بين الرجل والمرأة وتوفير الحماية الفعلية للأطفال. وقد أُعلمت اللجنة بهذه الدراسة في أثناء النظر في تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين.

٢٦ - ونتيجة لذلك ودعما لهذه العملية، عقدت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة حلقة دراسية بعنوان ''كيفية التشريع من منظور جنساني''، جرى فيها تحليل اشترك فيه مشرّعات الجمهورية ومشرّعوها للمضمون الحتمي لحماية حقوق المرأة والطفلة وللتعديلات المقترحة.

٢٧ - وحتى يكون الجمهور على علم بالمناقشات الدائرة في كونغرس الاتحاد بشأن المبادرة المتعلقة بالتعديلات التشريعية المبينة أعلاه، نشرت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة نصوص هذه المناقشات بعنوان ''ولا مرة أخرى! مذكرات عن فصل تشريعي''، وقد رأت طبعتها الثانية النور في تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢٨ - وقد جرى تعزيز هذه العملية منذ آذار/مارس ١٩٩٨ بإنشاء البرلمان النسائي بدعوة من لجنتي الإنصاف والجنسانية في مجلسي النواب والشيوخ بكونغرس الاتحاد. وكان الهدف من ذلك فتح مجال للتحليل والمناقشة يتناول المسائل التي تهم المرأة المكسيكية، والمساهمة بذلك في دفع القوانين والبرامج والسياسات العامة الخاصة برعاية المرأة، علاوة على دعم علاقات الإنصاف بين المرأة والرجل وفيما بين النساء في موضوع العنف ضد المرأة. وقد عقد البرلمان النسائي، الذي اتخذ منذ آب/أغسطس ١٩٩٨ شكل لجنة في كل من مجلسي كونغرس الاتحاد، عدة اجتماعات في آذار/مارس ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٠.

٢٩ - وقد قامت لجنة الإنصاف والجنسانية بمجلس شيوخ الجمهورية بتجميع بحث بعنوان ''المرأة في التشريع المكسيكي'' يتضمن كل ما ورد عن المرأة في القانون الوضعي المكسيكي وفي الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي دخلت فيها المكسيك. كما عقدت هذه اللجنة اجتماعات عمل مع مسؤولي الإدارات التابعة للحكومة الاتحادية المكلفين ببرامج رعاية المرأة. ومن ناحية أخرى، وافقت لجنة الإنصاف والجنسانية بمجلس النواب على تعديلات جنائية ومدنية في موضوع العنف العائلي، وقامت بتحليل الميزانية من منظور جنساني، وعززت مطالب المرأة ووجهت الانتباه إليها. وتعهدت هاتان اللجنتان أيضا بتشجيع ثقافة احترام كرامة المرأة، وإيلاء اهتمام خاص للشكل الذي يتحقق به العدل، والمشاركة في تعديل قوانين العمل.

٣٠ - وقد اتفقت المشرّعات الاتحاديات والمحليات من جميع الأحزاب السياسية، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، على تشجيع تنقيح وتطوير مبادرات للإصلاح ترمي إلى المعاقبة على العنف العائلي والجنسي في الكيانات الاتحادية.

٣١ - ومن ناحية أخرى، أودعت حكومة المكسيك وثيقة تصديقها على اتفاقية بيليم دو بارا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى

المكسيك في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد نشر مرسوم إعلان الاتفاقية في الجريدة الرسمية للاتحاد في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٤٠٣ - توصي اللجنة حكومة المكسيك بأن تواصل جهودها لخفض مستويات الفقر بين النساء الريفيات، ولا سيما النساء من السكان الأصليين، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتكريس جهود خاصة لتعزيز برامج التعليم والعمالة والصحة التي يمكن أن تحفز إدماج المرأة في عملية التنمية كمستفيدة منها وعاملة فيها. وبالنظر إلى المستويات المرتفعة نسبيا من النمو في الاقتصاد المكسيكي التي أشير إليها فيما قبل، فإنها ستنظر بارتياح إلى ما سيجري من إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافا بين السكان.

٣٢ - إن برامج القضاء على الفقر التي وضعتها حكومة المكسيك تشجع الاهتمام بالفئات المحرومة، ولا سيما من يقيمون في مناطق يشتد فيها التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ويعد ''برنامج القضاء على الفقر، ١٩٩٥-٢٠٠٠'' الأداة الأساسية لتلاحم الجهود المبذولة في هذا السبيل.

٣٣ - وفي هذا الإطار، تنفذ السياسة الاجتماعية التي تضعها الحكومة الاتحادية تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال عدة خطوط استراتيجية للعمل تسلّم بأن المرأة والرجل مختلفان في معاناة الفقر. ويجري في هذا الصدد تشجيع الأنشطة الإنتاجية التي تساعد على إيجاد فرص عمل وتحسين ظروف التمتع الفعلي بالحقوق الاجتماعية وتساوي الفرص بين الأشخاص والمناطق، وهو ما ترد عنه معلومات أوفى في الجزء الثاني من هذا التقرير.

٤٠٤ - تقترح اللجنة أن تقيّم المكسيك المجالات غير المشمولة بالعمل الإيجابي، مثل القطاع الخاص، وأن تقدم في التقرير المقبل تقييما موحدا لجميع المبادرات المتعلقة بالعمل الإيجابي.

٣٤ - ترد في الجزء الثاني من هذا التقرير بيانات عن العمل الإيجابي المضطلع به.

٤٠٥ - تقترح اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل للمكسيك معلومات أوفى بشأن الآليات المتوافرة التي يمكن أن تلجأ إليها المرأة لتقدم طعنا قانونيا على أساس الاتفاقية.

٣٥ - تعلم اللجنة من التقريرين الثالث والرابع الموحدين أن المادة ١٣٣ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية تنص على أن ''الدستور وقوانين كونغرس الاتحاد

المنبثقة عن الدستور وجميع المعاهدات التي أبرمها أو سيبرمها، وفقا للدستور، رئيس الجمهورية، بموافقة مجلس الشيوخ، هي القانون الأعلى في جميع أنحاء الاتحاد. والقضاة في كل ولاية من الولايات ملزمون بهذا الدستور وتلك القوانين والمعاهدات، على الرغم مما قد يكون واردا من أحكام متعارضة معها في دساتير الولايات أو قوانينها''.

٣٦ - وفي هذا الصدد، ومن خلال الأطروحة P.LXXVII/99 التي نشرت في المجلد العاشر المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ والصادر عن المعهد القضائي للاتحاد وفي جريدته الرسمية، ترى محكمة العدل العليا للدولة أن المعاهدات الدولية تأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعد الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، وتعلو على القوانين الاتحادية والمحلية. وهذا التفسير للمادة ١٣٣ من الدستور نابع من أن هذه الالتزامات الدولية تقع على عاتق الدولة المكسيكية برمتها، ولذلك فهي ملزمة لجميع سلطاتها؛ ومن هنا خوّل الدستور رئيس الجمهورية سلطة توقيع المعاهدات الدولية بصفته رئيسا للدولة، كما خوّل مجلس الشيوخ بالطريقة ذاتها سلطة التدخل بصفته ممثلا لإرادة الكيانات الاتحادية.

٣٧ - وبموجب المفهوم الدستوري، فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدّقت عليها المكسيك في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ ونشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد في ١٢ أيار/مايو ١٩٨١ وبدأ نفاذها في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، تشكل جزءا من القانون الأسمى الساري في جميع أنحاء الاتحاد، وتنفيذها إلزامي على المستوى الاتحادي.

٣٨ - وفي هذا العام قدمت وثيقة معيارية داخلية تتفق وهذا الصك الدولي، وتتحدد آلياتها الإجرائية للاستئناف على أساس القواعد التنظيمية، ويمكن في إطارها اللجوء إلى قانون الحماية (amparo).

٣٩ - وقد جرى، بناء على طلب الحكومة الاتحادية، التعجيل بهذا النشاط التشريعي الذي يستهدف تعديل القوانين في مواعيد لاحقة.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، عرضت في عام ١٩٩٩ حالة طلاق استُند إلى الاتفاقية في تعزيزها وانتهت لصالح المرأة بالموافقة على تقسيم الذمة المالية للأسرة إلى أجزاء متساوية بعد الاعتراف بمساهمة العمل المترلي في تكوين الذمة المالية للأسرة، وبذلك فإن من المتوقع تكرار اللجوء إلى سبيل الانتصاف هذا.

٤٠٦ -تعرب اللجنة عن الأمل أن تواصل الحكومة رصد الامتثال لقوانين العمل في مصانع الصناعات التجميعية، وأن تستمر في توعية أصحاب العمل في هذه المصانع

٤١ - بالإضافة إلى الرد الذي قدمته حكومة المكسيك على الاستنتاجات النهائية للجنة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، يجدر بالإشارة أن الحكومة الاتحادية استمرت من خلال وزارة العمل والضمان الاجتماعي في تنفيذ ''برنامج العمل والتدريب والدفاع عن حقوق العمال، ١٩٩٥-٢٠٠٠''، وفي إطاره يجري رصد تنفيذ قوانين العمل. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الدفاع عن حقوق العاملات والعمال على نطاق أوسع، ورصد التنفيذ الفعال للقوانين، وتحسين نوعية التغطية، وتوفير التدريب للعاملات والعمال، وتحسين الإدارة، وتحقيق العدالة في مجال العمل.

٤٢ - وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير، صدرت تعليمات خاصة بأن تقوم إدارة التفتيش بتصنيف المعلومات المتعلقة بعمل المرأة في مراكز العمل. وقد أبدت وزارة العمل والضمان الاجتماعي اهتماما وعناية خاصين بمراقبة ظروف عمل النساء في جميع المجالات، ولا سيما في الصناعات التجميعية التي تستخدم العدد الأكبر من النساء.

٤٣ - ولتحقيق هذا الهدف، تجري وزارة العمل والضمان الاجتماعي عمليات تفتيش خاصة منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن، مما يساعدها على جمع معلومات عن الحالة العامة للعاملات في الصناعات التجميعية، وكذلك الحوامل والمرضعات.

٤٤ - وفي أول عملية تفتيش في عام ١٩٩٥، جرى تفتيش ١٣٢ مركز عمل تابعة للولاية القضائية الاتحادية في ٤ ولايات، وشمل ذلك ٥١٦ ١١٣ من العمال والعاملات.

٤٥ - وفي عام ١٩٩٩، جرى تفتيش ٥٤٠ منشأة تابعة للولاية القضائية الاتحادية في ١٢ ولاية (باخا كاليفورنيا، كواهويلا، دورانغو، غواناخواتو، خاليسكو، نويفو ليون، كيريتارو، سان لويس بوتوسي، سونورا، تاماوليباس، يوكاتان، ساكا تيكاس)، وشمل ذلك ٠٥٣ ٢٨٩ عاملا، كان منهم ٨١٣ ١٣٩ من النساء (٤٨,٣٧ في المائة). وبلغ عدد الحوامل منهن ٨٥٨ ٣، وعدد المرضعات ٨٩٩. وجدير بالذكر أن النسبة المئوية للحوامل في الصناعات التجميعية من أعلى النسب المسجلة في جميع فروع الصناعة والأنشطة الداخلة في الولاية القضائية الاتحادية.

٤٦ - وتقوم حكومة المكسيك منذ عام ١٩٩٦ بحملة توعية للعاملات والعمال في الصناعات التجميعية فيما يتعلق بالتمييز ضد العاملات في هذه المصانع.

٤٧ - وهناك آليات أخرى لتعزيز تنفيذ مصانع الصناعات التجميعية للقوانين، من أبرزها اتفاق التفاهم مع الصناعات التجميعية، المبرم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بين المجلس الوطني للصناعات التجميعية التصديرية والحكومة الاتحادية، من خلال وزارة العمل والضمان الاجتماعي. ويلزم هذا الاتفاق كلا الطرفين بأن يقيما معا، في منشآت الصناعات التجميعية

في البلد الداخلة في الاتحادات التي تجمعها، آليات لكفالة ظروف أفضل للعمل والإنتاج، وتعزيز تنفيذ القواعد الناظمة لعمل القصّر، وتعزيز القواعد التي تنظم عمل المرأة في فترة الحمل أو الإرضاع.

٤٨ - ويقوم المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي بعمليات تشاور مع منشآت الصناعات التجميعية ومختلف المنظمات غير الحكومية. والجدير بالذكر على الصعيد الوطني التعاون القائم بين الاتحاد المكسيكي للصناعات التجميعية والحركة الوطنية المتحدة للمتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية من أجل توفير الرعاية المتكاملة للنساء والرجال العاملين في هذا القطاع.

٤٩ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، أنشأت وزارة العمل والضمان الاجتماعي الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية باعتبارها الوحدة الإدارية التي تقوم بأنشطة توعية في صفوف العمال والعاملات وأصحاب وصاحبات العمل، وكان من أمثلة ذلك توزيع ''لائحة بحقوق المرأة العاملة وواجباتها'' تأخذ بالأحكام الأساسية الواردة في قوانين العمل السارية.

٥٠ - ومن مهام الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية تعزيز المساواة في الفرص للمرأة لمحاربة الظلم في الحصول على عمل، وضمان إعمال حقوق المرأة العاملة وحصولها على الحماية والضمان الاجتماعي. وتشجع الإدارة أيضا على تنفيذ قوانين العمل لمنع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو العمر أو العقيدة الدينية أو المذهب السياسي أو الحالة الاجتماعية، كما تقوم بتوجيه النساء وإرشادهن ليتمكنّ من الدفاع عن أنفسهن وممارسة حقوقهن، وتشجع إجراء دراسات لبيئة العمل والمنشأة الإنتاجية تؤدي إلى استدامة أفضل الظروف بالنسبة إلى المرأة العاملة.

٥١ - ومن أجل توحيد معايير رعاية المرأة في مجال العمل، أقامت الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية صلات وثيقة مع مكتب المدعي الاتحادي لحماية العمل، بغية الكشف عن أشيع الممارسات التمييزية التي يمكن أن يرتكبها أصحاب العمل ضد المرأة العاملة، ووضع معايير موحدة لدعم العاملات اللاتي يتعرضن لهذه الممارسات وتزويدهن بالمشورة. ويعزز هذا المكتب احترام حقوق العمل للمرأة العاملة والدفاع عنها من خلال ٤٠ مكتبا في أنحاء البلد والمكاتب المركزية.

٥٢ - وكان من الأعمال الأولى للإدارة العامة للإنصاف والجنسانية تعيين مسؤولة أو مسؤول عن برامج الإنصاف والجنسانية في كل إدارة من الإدارات الاتحادية للعمل في الجمهورية لكي يتولى، في مكتب المدعي الاتحادي و/أو المحلي لحماية العمل أو في المجلس الاتحادي و/أو المحلي للتوفيق والتحكيم، حضور وتوجيه الشكاوى من التمييز والمعاملة المهينة

والفصل بسبب الحمل والتحرش الجنسي في مكان العمل. وقامت الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية كذلك بإنشاء لجنة للإنصاف والجنسانية في المجالس الحكومية للإنتاجية والتنافسية في جميع أنحاء البلد.

٥٣ - ويجري في كواهويلا باعتبارها منطقة حدودية شمالية، وبالتنسيق مع منظمة العمل الدولية، تنفيذ البرنامج الرائد المسمى ''خطة العمل لتوفير فرص عمل أكثر وأفضل لنساء المكسيك''، وهو موضوع للعاملات في الصناعات التجميعية التصديرية فيما يتصل بالمواضيع التالية: حقوق العمل، الترقي والتنمية الاجتماعية مع التركيز على الجنسانية، اتخاذ القرارات، التدريب على العمل، الأمن والنظافة العامة. وحتى الآن استفاد أكثر من ٥٠٠ ٢ عاملة في ١٠ مصانع للصناعات التجميعية وذلك في مرحلة أولى، وجرى تدريب مديري المنشآت ومديراتها وممثلي النقابات ومفتشي ومفتشات العمل الاتحاديين والمحليين على المنظور الجنساني.

٥٤ - وأجريت بالمثل الدراسة المعنونة ''تكاليف العمل موزعة حسب الجنس'' لتحليل التكلفة الاجتماعية الحقيقية للتعاقد مع النساء على العمل. وفي هذا الصدد تجري وزارة العمل والضمان الاجتماعي مشاورة وطنية لجمع مقترحات تعديل المادتين ١٠١ و ١٠٧ من قانون الضمان الاجتماعي بحيث يتسنى إجراء توزيع أعدل للتكاليف الناشئة عن الأمومة بين الحكومة الاتحادية وأصحاب الأعمال والعاملات والعمال. وقد تحقق ذلك حتى الآن في ولايات يوكاتان وبويبلا وفيراكروس وكينتانا رو ومكسيكو وأغواسكالييتس.

٥٥ - ويجري الآن وضع دراسة معنونة ''حالة العمل للمرأة العاملة في الصناعات التجميعية في المنطقة الشمالية من البلد''، مما يدل بوضوح على اهتمام سلطات العمل بالتشديد على أن تعريض المرأة المكسيكية للمضايقة والأعمال التمييزية سيكون أمرا غير مسموح به.

٤٠٧ - تطلب اللجنة أيضا إلى وزارة الإصلاح الزراعي أن تواصل تدخلها الرسمي لإقناع مجمعات الأراضي العامة بأن تخصص للنساء قطع الأرض التي لهن حق فيها.

٥٦ - جرى، من أجل تعزيز تنظيم شؤون المرأة الريفية وتطويرها، وضع ''لائحة القانون الزراعي الخاصة بتنظيم شؤون المرأة الريفية وتطويرها''، التي نشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

٥٧ - وتنظم اللائحة بشكل واضح تكوين وتنظيم وعمل الوحدات الزراعية والصناعية للمرأة الريفية. ووزارة الإصلاح الزراعي هي المسؤولة عن تنفيذ هذه اللائحة.

٥٨ - وتتألف الوحدات الزراعية والصناعية المنصوص عليها في اللائحة من نساء تزيد أعمارهن على ١٦ عاما، سواء كنّ يملكن أرضا مشاعا أو مشتركة الملكية أو متجاورة، أو كنّ متزوجات أو خليلات أو قريبات بالعصب قرابة مباشرة لملاّك أرض مشاع أو مشتركة الملكية أو أقرباء قرابة جانبية حتى الدرجة الثانية.

٥٩ - وتنص اللائحة على تدابير احتياطية في حالة زوال الوحدة الزراعية وانقضاء نظام الأرض المشاع، فتقضي بردّ الشهادة الخاصة بقطعة الأرض المعنية عندما تخصص الجمعية قطعة متاخمة للحضر بغية إنشاء وحدة عليها، فإذا كانت أرضا قفرا في الحضر، صدر السند لصالح الوحدة.

٦٠ - ويتضح من بيانات السجل الزراعي الوطني أن ٢٦ في المائة من مجالس إدارة جمعيات الإنتاج الريفي في عام ١٩٩٩ كانت تضم امرأة واحدة على الأقل. وفي وظائف الإدارة، تصل نسبة النساء في منصب الرئيس إلى ٨ في المائة، وفي منصب الأمين إلى ١٣,٨ في المائة، وفي منصب أمين الصندوق إلى ١٥,٢ في المائة.

٤٠٨ -توصي اللجنة الحكومة بإجراء تقييم لجدوى تنقيح التشريع الذي يجرم الإجهاض وتقترح تقييم إمكانية استعمال مانع الحمل RU-486 في البلد، لسهولة استعماله بالإضافة إلى رخص ثمنه حال توافره.

٦١ - الإجهاض مجرَّم في المكسيك، إلا في بعض الظروف التي لا يكون فيها مخالفا للقانون بمقتضى القوانين الجنائية للكيانات الاتحادية. على أن هناك تباينا واسعا في أسباب عدم تجريم الإجهاض في القوانين الجنائية. ففي ٣٢ قانونا جنائيا للولايات الاتحادية، لا يعتبر الإجهاض مخالفا للقانون عندما يكون نتيجة قهور أو خطأ، وعندما ينتج الحمل عن اغتصاب أو تهتك. وورد في ٢٩ قانونا جنائيا للولايات أنه لا عقوبة على الإجهاض عندما يعرّض الحمل حياة الأم للخطر. وفي ١٢ كيانا اتحاديا، لا يكون الإجهاض مخالفا للقانون إذا ثبت أن ناتج الحمل فيه عيب خلقي. وفي ١٠ قوانين جنائية للولايات، لا عقوبة على الإجهاض عندما يتسبب الحمل في ضرر بالغ لصحة المرأة. وأخيرا، ينص القانون الجنائي لولاية واحدة على عدم تجريم الإجهاض لأسباب اجتماعية واقتصادية إذا كان للأم ثلاثة أبناء أحياء أو أكثر.

٦٢ - وترد معلومات أكثر في الرد على التوصية الواردة في الفقرة ٤٢٦ من التقرير A/53/38/Rev.1، وكذلك في الجزء المتعلق بتطبيق المادة ١٢ من الاتفاقية من هذا التقرير.

٦٣ - ومن ناحية أخرى فإن استعمال العقاقير في إسقاط الحمل عن طريق المضادات البروجستينية (RU-486) والأحماض الدهنية غير متاح حتى الآن في بلدنا، لأن السلطات الصحية لتنظيم الأدوية لم تتلقَّ طلب تسجيل في هذا الصدد.

٤٠٩ -تطلب اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل معلومات عن أثر برامج الحد من حمل المراهقات ومنعه.

٦٤ - إن البرامج الأساسية للصحة الإنجابية للمراهقات والمراهقين تتضمن توفير الخدمات الصحية، وبها استراتيجيات للإعلام والتعليم والاتصال في مجال السكان والحياة الجنسية وتنظيم الأسرة.

٦٥ - والمهمة المحددة لقطاع الصحة في هذا الشأن هي تقديم المعلومات المناسبة إلى المراهقين والمراهقات عن الحياة الجنسية، والتناسل البشري، ومنع الحمل، والصحة الإنجابية بوجه عام، حتى يتسنى للشباب أن يعيش حياته الجنسية في استقلالية وبشكل مسؤول وخال من الأخطار، وأن يتحكم في تحديد موعد إنجاب أول مولود، وأن يتفادى الحمل غير المخطط له.

٦٦ - وقد قامت المؤسسات العامة للصحة بعمل مكثف لتدريب مقدمي الخدمات من الرجال والنساء، بدعم من المنظمات غير الحكومية أحيانا، حتى يتسنى للمترددين على وحداتها من المراهقين والشباب أن يجدوا موظفين مدربين يقدمون لهم التوجيه والرعاية في مجال الصحة الإنجابية.

٦٧ - وتقوم وزارة الصحة، من خلال الإدارة العامة للصحة الإنجابية، بتنفيذ ''برنامج الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين''، بمشاركة شتى مؤسسات هذا القطاع. وهذا البرنامج الحكومي، الذي تعود بداياته إلى عام ١٩٩٤، هو أول برنامج في العالم يهتم تحديدا بصحة المراهقين والمراهقات والشباب. ولهذا البرنامج هدف محدد هو حماية وتعزيز ممارسة المراهقين لحقهم في الإعلام والتعليم والاتصال وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، في نظرة شاملة تدعم المواقف والتصرفات المسؤولة، حتى يتسنى لهذه المجموعة من السكان أن تعيش حياتها الجنسية بشكل مستقل وواع وبلا أخطار.

٦٨ - والخدمات المقدمة في إطار برنامج الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين توفرها مجموعات متعددة التخصصات تضم أطباء وممرضات ومشرفات اجتماعيات، وتضم أحيانا أطباء نفسيين يعملون بشكل منسق. وتتألف هذه الخدمات من ثلاثة عناصر: (١) الصحة الإنجابية؛ (٢) الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي؛ بما في ذلك العدوى الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب وفيروس ورم الحُليمة البشري؛ (٣) الوقاية من الإدمان، مثل إدمان التبغ والكحول واستخدام المخدرات غير المشروعة أو إساءة استخدامها.

٦٩ - ومن الجوانب المهمة للبرنامج توفير الرعاية الجيدة للمراهقين واعتماد مؤسسات معينة، مثل المستشفيات الصديقة للطفل والأم، التي تقدم فيها الرعاية السابقة للولادة إلى المراهقات الحوامل مع التركيز على المخاطر، وتدعم فيها ممارسة الرضاعة الطبيعية والسكن المشترك.

٧٠ - ويقوم برنامج الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين بحملة دائمة للإعلام والتعليم والاتصال، في نفس الوقت الذي يضع فيه استراتيجيات لتدريب موظفي الإدارات الصحية لتزويد الشباب بالمعلومات والخدمات. وقد أُنتجت وسائل دائمة تمثلت في شرائط فيديو للعناية بالصحة تحتوي على مواضيع مثل ''الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي واستخدام العازل الطبي والحمل غير المخطط له''، وملصقات، ولوحات ثلاثية الأجزاء، وكتيبات للتدريب، وأكشاكا متنقلة.

٧١ - وتقدم أيضا في إطار هذا البرنامج محاضرات تثقيفية للآباء والأمهات، وللموظفين المسؤولين عن الحياة الجنسية المسؤولة للمراهقين وعن الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والاستخدام المسؤول لوسائل منع الحمل، وذلك حتى ينقلوا هذه الثقافة إلى أبنائهم وبناتهم أو تلاميذهم وتلميذاتهم.

٧٢ - ولتقدير التقدم في تنفيذ هذا البرنامج، أجرت وزارة الصحة تقييما لأول أربع سنوات من تنفيذه. وأجرت وكالة خارجية هذه الدراسة التي تضمنت عينة تمثيلية في ١٠ كيانات اتحادية. وبينت النتائج أن توفير هذه الخدمات قد ساهم في زيادة الإلمام بالحياة الجنسية والإنجاب بين المراهقين من طلبة المدارس، وأن استخدام المراهقات اللاتي بدأن حياتهن الجنسية لوسائل منع الحمل زاد زيادة كبيرة، وأن الخدمات المقدمة في المراكز الصحية والمستشفيات تلقى قبولا طيبا.

٧٣ - وهناك تدابير أخرى قامت بها المؤسسات التي يتألف منها الفريق المشترك بين المؤسسات للصحة الإنجابية، وهي:

٧٤ - يهدف برنامج الوقاية والرعاية المتكاملة للأم المراهقة، التابع للشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة، إلى توعية الشباب بمخاطر الحمل المبكر، وتوجيه المراهقات الحوامل أو الأمهات فيما يتعلق بالأمومة، وتقديم المساعدة إليهن حتى يرفعن من مستوى معيشتهن ومعيشة أبنائهن. وهذا البرنامج جزء من برامج التنمية المتكاملة للمراهقين الذي وضعت في إطاره نماذج تعليمية لتدريب الموظفين الذي يوجهون خدمات البرنامج ويرشدون المراهقات والمراهقين، وهو جهد يكمله نشر كتيبات ومواد تعليمية وكراسات وكتب توزع في

مندوبيات الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة في جميع أنحاء البلد وعلى المؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية.

٧٥ - وقد وضع تصميم برنامج الوقاية والرعاية المتكاملة للأم المراهقة لفيف من الاختصاصيات في الطب والطب النفسي والعمل الاجتماعي والقانون والحياة الجنسية وشؤون الأسرة، التابعات للشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة أو لجامعة المكسيك الوطنية المستقلة أو للجامعة المتروبولية المستقلة أو لكلية المكسيك أو لمؤسسات أخرى.

٧٦ - ويعمل البرنامج - في شقه الوقائي - في ٢٢٩ بلدية تابعة لـ ٢٨ كيانا من كيانات البلد، شُكّلت فيها ٧١٣ مجموعة للمساعدة الذاتية ترعى أكثر من ٥٠٠ ٦ أم مراهقة وأزواجهن.

٧٧ - ويشمل شق المساعدات مجموعتين: طلبة المدارس، بتغطية تشمل ١١٢ بلدية في ١٩ من ولايات الجمهورية، وفي هذه البلديات شكلت ٤٧١ مجموعة خدمت أكثر من ٠٠٠ ١٧ شاب وشابة؛ والسكان بوجه عام، وذلك في ١٥٦ بلدية في ١٧ ولاية، للعمل على تعزيز أنشطة منع الحمل غير المخطط له لأكثر من ٠٠٠ ١٤ مراهق ومراهقة.

٧٨ - وقد وضعت الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة ''دليل الإرشاد القانوني للآباء والأمهات من المراهقين''، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الوطنية لشؤون المرأة ولجنة حقوق الإنسان في المقاطعة الاتحادية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. والغرض من هذا الدليل تعريف المراهقات الحوامل وأزواجهن بحقوقهم، على أساس أن القانون الآن يعطيهم الحقوق الضرورية لعدم تهميشهم ولمعاملتهم باحترام والمحافظة على كرامتهم.

٧٩ - ويوجد في المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي برنامج يسمى ''البرنامج المنسق لرعاية المراهقين''، وهدفه الاهتمام بمشاكل هذه المجموعة بالمزج بين الجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية والبيئية في الأنشطة الأساسية لتحسين الصحة والعناية بها والتدريب والبحث. والهدف العام لهذا البرنامج هو الارتقاء بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والمراهقات من خلال ممارستهم لحقوقهم بشكل حر ومسؤول، وبخاصة فيما يتعلق بالوقاية من العدوى التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحمل غير المتوقع.

٨٠ - وقد وضع برنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن نموذجا للرعاية المتكاملة للمراهق والمراهقة يهتم بجميع جوانب صحة هذه المجموعة المحددة، مع التركيز على صحتها الإنجابية باعتبارها قدرة الأفراد والأزواج على التمتع بحياة جنسية وإنجابية مرضية

وخالية من الأخطار. ويسعى هذا البرنامج، من خلال الاستراتيجية التثقيفية المعنونة ''تثقيف المراهقين الريفيين والأصليين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية عبر السواتل''، إلى المساهمة في خفض عدد حالات الحمل المبكر وحدوث الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي بين المراهقين الريفيين والأصليين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٩ عاما. وفي أواخر عام ١٩٩٩، كان ١٤٠ ٢٤١ مراهقا قد تلقوا إرشادات في الصحة الجنسية والإنجابية في إطار هذه الاستراتيجية.

٨١ - وتهدف حملة الاتصال الجماهيري المعنونة ''التخطيط مسألة إرادة''، التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وما زالت تبثّ على الهواء، إلى تعزيز مفهوم أوسع نطاقا لتنظيم الأسرة، مع التركيز على وضع مشروع لحياة الفرد والزوجين والأسرة، تحدد فيه نوعية الحياة بوصفها عنصرا أساسيا لهذا المشروع. وبوجه عام، تحاول الرسائل الموجهة في هذه الحملة التشجيع على تأخير سن الأمومة وولادة أول طفل، وكذلك المباعدة بين الولادات. كما تشجع الحملة العدل بين الجنسين، والتواصل في الزواج، وطلب الحصول على خدمات المعلومات والتوجيه والمشورة، وزيادة مشاركة الذكور في اتخاذ قرارات الإنجاب وفي التنشئة وفي استعمال وسائل منع الحمل المخصصة للذكور.

٨٢ - وهناك استراتيجية مماثلة تتمثل في خطوط هاتفية لتزويد المراهقين بالمعلومات والإرشادات. ففي عام ١٩٩٤، أنشئ البرنامج المسمى ''من شاب إلى شاب'' بقصد إيجاد محفل للشباب للإعلام والإرشاد والتفكير والمجادلة، في نفس الوقت الذي يقدَّم فيه إليهم الدعم اللازم لإحالتهم، عند الضرورة، إلى شبكة من المؤسسات العامة والخاصة والوكالات المتخصصة في معالجة المشاكل التي تصادفها هذه الشريحة من السكان. وهذه الخدمة التي تقدم في المنطقة المتروبولية لمكسيكو من خلال برنامج LOCATEL، بالتنسيق مع الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة والأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، قد امتدت لتشمل مختلف ولايات الجمهورية، نظرا إلى العدد الكبير من المكالمات التي تتلقاها (أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ منذ إنشائها) وإلى ما ثبت من أهميتها للكثير من المراهقين والآباء والأمهات والمدرسات والمدرسين.

٨٣ - ومن ناحية أخرى، تعززت مشاريع التدخل بشأن الصحة الإنجابية للمراهق، التي تنفذها مجالس السكان الحكومية في تشياباس وأوا كساكا وإيدالغو وغيّريرو وبوبيلا، عن طريق إنشاء وحدات نمطية للرعاية المتكاملة لصحة المراهقين الإنجابية، في إطار برنامج البلد ١٩٩٧-٢٠٠١، الذي حُوّلت بموجبه الموارد المتأتية من التعاون المتعدد الأطراف إلى هذه الولايات الخمس ذات الأولوية.

٨٤ - وفي منتصف عام ١٩٩٩، أجرت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة واليونيسيف استقصاء للقيم والمواقف في محيط المراهقين. وكان الهدف من هذا العمل الوقوف على مفهوم الشابات والشبان للقيم المرتبطة بالحمل والأمومة والأبوة واحترام الذات. ومن أجل ذلك عقدت لقاءات مع ١ ٥٨١ من الشباب، كان منهم ٧٥٣ رجلا و ٨٢٨ امرأة تراوحت أعمارهم بين ١٢ و ١٩ عاما. وكان من النتائج المتوصَّل إليها أن المدرسة هي أول السبل المنشودة للحصول على معلومات عن الحياة الجنسية. ولذلك اقترح الملتقى بهم ألا تقتصر المدرسة على معالجة موضوع الحياة الجنسية من منظور الصحة الإنجابية وحده، بل أن تضم إليه أيضا جوانب للنمو العاطفي والارتباطي. كذلك طالبت المراهقات والمراهقون بزيادة التواصل مع الآباء.

٨٥ - وقد بدأت وزارة التعليم العام إدخال دورات قصيرة وحلقات عمل في المدارس الثانوية. وتعتمد مدرسات هذه المرحلة ومدرسوها على كتب للإرشاد التعليمي. كذلك أُدرجت في مناهج التعليم الحكومية للكبار مواضيع تتعلق بالصحة الإنجابية والحياة الجنسية وتنظيم الأسرة.

٨٦ - وفي المكسيك منظمات غير حكومية مختلفة تضع برامج للصحة الإنجابية موجهة إلى المراهقات والمراهقين. ومن حيث التغطية على الصعيد الوطني، يتميز ''برنامج الشباب'' على غيره، وهو من وضع الصندوق المكسيكي لتنظيم الأسرة، وقد أنشئ عام ١٩٨٧، ويتضمن أنشطة في مجال التعليم والاتصال من خلال إعداد مروّجين ومروّجات من الشباب المتطوعين، وفي مجال الرعاية الصحية في الوحدات الطبية.

٨٧ - وكان من نتيجة الأنشطة في مجال تنظيم الأسرة أن زاد استخدام المراهقين لوسائل منع الحمل زيادة كبيرة في السنوات العشرين الأخيرة. وتوضح نتائج مختلف الاستقصاءات الاجتماعية والديموغرافية التي أجريت في البلد أن نسبة المراهقات والمراهقين الذين بدأوا حياتهم الجنسية واستخدموا وسيلة لمنع الحمل لتنظيم الخصوبة كانت ١٤,٢ في المائة فقط في عام ١٩٧٦، ولكنها في عام ١٩٨٧ بلغت ٣٠ في المائة من المجموع. وارتفعت هذه النسبة المئوية بين المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما إلى ٤٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٧، وفقا لبيانات الاستقصاء الوطني للدينمية الديموغرافية. وبالمثل، زاد استخدام وسائل منع الحمل بين المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاما.

٨٨ - وبنفس الطريقة، أدت زيادة استخدام وسائل لمنع الحمل إلى انخفاض عدد الولادات السنوية للمراهقات في السنوات الخمس الأخيرة، على الرغم من استمرار زيادة عدد المراهقين من السكان. ونتج عن ذلك أيضا انخفاض معدل الخصوبة بين هذه الشريحة من

السكان. ولما كانت معدلات الخصوبة في السبعينات لا تزال مستمرة، فإن عدد المواليد لأمهات تقل أعمارهن عن ٢٠ عاما زاد قليلا على مليون مولود في عام ١٩٩٩، عوضا عن الـ ٠٠٠ ٣٧٢ ولادة الحاصلة الآن. على أن هذا الرقم آخذ في الارتفاع، ومن هنا وجب استمرار أنشطة قطاع الصحة الموجهة إلى هذه الشريحة من السكان.

٤١٠ -توصي اللجنة بتقديم التدريب لموظفي الصحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، ولا سيما حقها في أن تختار بحرية ودون إكراه وسائل منع الحمل التي تريدها.

٨٩ - ورد في التقارير السابقة أن حق جميع المكسيكيات والمكسيكيين في تحديد عدد الأطفال والمباعدة بينهم بحرية ومسؤولية ووعي تكفله المادة الرابعة من الدستور، وهو الحكم الذي يتأكد مرة أخرى في القانون الفرعي والقواعد الإدارية.

٩٠ - ويحدد النموذج الرسمي المكسيكي لخدمات تنظيم الأسرة بوضوح التدابير التي يتعين على مقدمي خدمات تنظيم الأسرة القيام بها لضمان الاختيار الحر الواعي لوسائل منع الحمل. ومن أجل ذلك، ينص هذا النموذج على ضرورة أن توفر مقدمات الخدمات ومقدميها للمستفيدات والمستفيدين منها معلومات عن مختلف وسائل تنظيم الأسرة (بما فيها الوسائل الطبيعية) ومفعولها وطرق استخدامها وآثارها الجانبية المحتملة. ومن حق المستفيدات والمستفيدين الإعراب عن شكوكهم، وعلى الأشخاص المسؤولين عن تقديم هذه الخدمات الرد عليهم بشكل مفهوم ومرضٍ. وبالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة اختيار الشخص لوسيلة معينة دائمة لمنع الحمل (ربط البوق في المرأة وقطع قناة المني في الرجل)، فإنه يتعين على جميع المؤسسات أو الإدارات التي تقدم هذه الخدمات الحصول مقدما على موافقة كتابية من هذا الشخص.

٩١ - وفي أعقاب صدور النموذج الرسمي، عقدت جميع مؤسسات القطاع العام سلسلة من حلقات العمل الوطنية والإقليمية وعلى مستوى الولايات لتعميم النموذج على المستفيدين من السكان وتعريفهم به. وجرى منذئذ وحتى الآن إعادة طبع عدد كبير من نسخ النموذج الرسمي واتسع نطاق توزيعها في جميع أنحاء البلد.

٩٢ - ومن أجل وضع إجراءات مؤسسية دائمة للحصول على موافقة حرة وواعية من المرأة على اختياراتها في مجال الإنجاب، وضع المجلس الوطني للسكان نظاما دائما للتشاور مع هيئات قطاع الصحة بما يكفل أن تتوافر للمرأة في جميع العيادات ومراكز الخدمات التابعة للقطاع أوفى المعلومات عن وسائل منع الحمل، وأن يقدم إليها الدعم بالمشورة الواسعة والمختصة، وذلك حتى يتاح لها اختيار الوسيلة التي تفيدها أكثر بعيدا عن أي قسر.

٩٣ - وعلاوة على ذلك، ومن أجل تحسين الاتصال الشخصي بين مقدمي ومقدمات الخدمة من ناحية وجمهور المستفيدين من ناحية أخرى وتعزيز إجراءات الإعلام والمشورة والقبول الواعي، قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ومؤسسات قطاع الصحة بوضع وتوزيع ملصقين عن الطلب المستوفي للشروط (طبع أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسخة من كل منهما) للمساعدة في الاختيار الحر لوسائل منع الحمل ولبيان حقوق السكان المستفيدين من هذه الخدمات. وجرى إضافة إلى ذلك إنتاج شريط فيديو لصالات الانتظار يتضمن المواضيع ذاتها.

٩٤ - ولتعزيز احترام حقوق الإنسان وإيجاد ثقافة لهذه الحقوق وتدريب مقدمي الخدمات العامة في قطاع الصحة، قام معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة في عام ١٩٩٩، بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة، بتنظيم حلقة دراسية بعنوان ''حقوق الإنسان والحق في الصحة'' لموظفي الوحدات الطبية في المنطقة المتروبولية. وحضر هذه الحلقة ٦٩٢ من هؤلاء الموظفين. وأجريت أيضا استقصاءات لتحديد مدى الحاجة إلى تدريب الموظفين في هذا الموضوع، وكانت النتيجة توافقا إيجابيا للآراء.

٩٥ - وأخيرا، يجدر بالذكر أنه إذا كانت قد قدمت طلبات للحصول على وسائل لمنع الحمل بوصفات طبية خالية من الموافقة، وهو ما عُرضت على اللجنة شكاوى بشأنه، فإن هذه الطلبات قدمت قبل عام ١٩٩٧ وسويت عن طريق عدة جهات، مثل اللجنة الوطنية للتحكيم الطبي. وهناك إلى جانب ذلك إطار قانوني يحمي المستفيدات والمستفيدين، وأحكام لمعاقبة مقدمي الخدمات الصحية إداريا وحتى جنائيا إذا طبقوا وسائل لمنع الحمل دون موافقة الشخص المعني.

٩٦ - وقد نظم مكتب المدعي العام للجمهورية، من خلال إدارته العامة لحماية حقوق الإنسان، حلقات عمل للتدريب في مجال حقوق الإنسان للمحتجزين، وُضعت لخبراء الطب الشرعي في المكتب. وجرى التركيز في هذه الحلقات على حق النساء الماثلات أمام المحكمة أو المحتجزات، حسب الحالة، في أن يتم الاستجواب والكشف الطبي بحضور طبيبات من أهل الخبرة، فإذا لم يتسنَّ ذلك، وجب على الأطباء القائمين بالاستجواب طلب حضور امرأة، مع ذكر الاسم والتوقيع والوظيفة. وأعيد في حلقات العمل هذه أيضا تأكيد الحق في ''المشاركة بعد الموافقة'' في الاستجواب الإكلينيكي والكشف الطبي. وبموجب هذا الحق، يمكن للمرأة أن ترفض الكشف عليها لأسباب تراها هي. ويجب، دون أي استثناء، توثيق هذا الرفض كتابة، مع ذكر الاسم والتوقيع، أو بصمة الإصبع في حالة عدم التوقيع. ويتعين

على خبراء الطب الشرعي الرسميين أو المؤهلين كتابة تقرير عن أسباب رفض الاستجواب والكشف.

٤١١ -تقترح اللجنة استمرار الحكومة في العمل على سنّ تشريع وطني بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي، مما يستوجب تعديل قوانين الولايات.

٩٧ - لا يتوخى الإطار القانوني المكسيكي سنّ قانون وطني في موضوع العنف بين الأفراد، بما في ذلك العنف ضد المرأة أو العنف العائلي، لاعتبار هذا العنف من الجرائم العادية التي يدخل التعامل معها في اختصاص المجالس التشريعية المحلية. ولذلك حثت الحكومة الاتحادية على مراجعة تشريعات الولايات لتتوافق مع التقدم المتحقق على الصعيد الاتحادي. ويضاف إلى ذلك أن القانون الجنائي الاتحادي يرتب عقوبات على أعمال العنف ضد المرأة في الأسرة، ويعاقب على العنف بين الزوجين.

الولايات التي بها تشريعات في مجال العنف العائلي

٩٨ - في عام ١٩٩٦، قُدّم أول مشروع لتشريع في مجال العنف العائلي في المقاطعة الاتحادية، هو قانون المساعدة ومنع العنف العائلي الذي بدأ نفاذه في عام ١٩٩٧. ويوجد الآن في ٢٢ من ولايات الجمهورية نوع ما من التعديلات التشريعية.

٩٩ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كانت الولايات التي بها قانون للمساعدة ومنع العنف العائلي هي: كواهويلا، كوليما، تشياباس، المقاطعة الاتحادية، دورانغوا، غواناخواتو، غيّريرو، كيريتارو، كينتانا رو، سان لويس بوتوسي، سونورا، تاباسكو، تاماوليباس، فيراكروس.

١٠٠ -وقد أبلغت ولايات باخا كاليفورنيا وباخا كاليفورنيا سور وكواهويلا والمقاطعة الاتحادية ودورانغو وغيّريرو وإيدالغو وخاليسكو وميتشواكان ونويفو ليون وأواكساكا وبوبيلا وسان لويس بوتوسي وتاباسكو وتاماوليباس وفيراكروس، علاوة على ذلك، أنها أدخلت تعديلات في هذا الشأن على نوع آخر من القوانين المحلية، مثل القانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الحماية الاجتماعية، وقانون الإجراءات في مجال الحماية الاجتماعية، وغيرها.

١٠١ -وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كان في ٨ ولايات مبادرات أو مشاريع قانون للمساعدة ومنع العنف العائلي (أغواسكالييتس، باخا كاليفورنيا، تشيهواهوا، خاليسكو، موريلوس، نويفو ليون، تلاكسكالا، ساكاتيكاس)، وكان في ١٤ ولاية أخرى مبادرات

ومشاريع في هذا الشأن في نوع آخر من القوانين (أغواسكالييتس، باخا كاليفورنيا، تشيهواهوا، غواناخواتو، غيّريرو، خاليسكو، ولاية مكسيكو، موريلوس، نايارِيت، نويفو ليون، كيريتارو، سينالوا، سونورا، يوكاتان).

١٠٢ -وجدير بالذكر أنه بعد التعديلات المدخلة على المادة ٣٤٣ مكررا من القانون الجنائي للمقاطعة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاص العام وللجمهورية بأسرها فيما يتعلق بالاختصاص الاتحادي، اتسع نطاق تعريف العنف العائلي لتتسنى المعاقبة عليه، بصرف النظر عن تكرار هذه الجريمة أو عدم تكرارها، وعن مرتكبها وهل يساكن ضحيته أم لا.

١٠٣ -وترد معلومات أوفى في الجزء الثاني من هذا التقرير، عند الحديث عن تطبيق المادة ٦.

٤١٢ -تطلب اللجنة إلى الحكومة النظر في إمكانية تنفيذ خطة متكاملة طويلة الأجل لمكافحة العنف. ويمكن أن تتضمن تلك الخطة اتخاذ إجراءات قانونية، وتدريبا لموظفي النظام القضائي والشرطة والصحة، وإعلاما للمرأة بحقوقها وبالاتفاقية، وتعزيزا لخدمات رعاية الضحايا.

١٠٤ -في ٨ آذار/مارس ١٩٩٨، طلب رئيس الجمهورية وضع برنامج وطني لمكافحة العنف العائلي تراعي فيه بوجه خاص حالة النساء والبنات الأصليات المعرضات بشكل بالغ للعنف العائلي.

١٠٥ -وبناء على طلب اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وبغية معالجة إشكالية العنف العائلي، اشتركت وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام للجمهورية والشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة في وضع ''البرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي، ١٩٩٩-٢٠٠٠''، الذي قدمه وزير الداخلية في ٣ آذار/مارس ١٩٩٩. وترد معلومات أوفى في الجزء الثاني من هذا التقرير.

١٠٦ -وفيما يتصل بالتدريب في مجال العنف العائلي، فإنه في إطار برنامج تدريس مادة حقوق الإنسان، الموضوع لإعداد من يلتحقون بالشرطة القضائية الاتحادية والمحققين في الجرائم الاتحادية، يحظى موضوع المرأة باهتمام واسع. والجوانب التي يغطيها هذا البرنامج هي: حقوق المرأة في التشريع الوطني (جوانب القانون المدني والقانون الجنائي وقانون العمل) والمرأة والعنف العائلي (السمات، الأسباب، الأنواع والأشكال، وكذلك وسائل منعه)؛ الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)؛ التدابير العملية لتطبيق جميع المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال العنف العائلي للقواعد

الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة. وقد أعيد في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ تحرير كتيب خاص لدعم هذا الإعداد.

١٠٧ -وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدورات الدراسية التي تعقد بصفة دورية لأفراد الشرطة القضائية الاتحادية العاملين من رجال ونساء تتضمن تدريبا على حقوق المرأة يشمل جانب العنف العائلي وعلى مضمون الاتفاقية، وذلك كجزء من تحديث تأهيلهم المهني.

٤١٣ -توصي اللجنة باتخاذ إجراءات قوية ضد مرتكبي العنف ضد النساء وبتسهيل قيام الضحايا برفع دعاوى أمام المحكمة ضد المعتدين.

١٠٨ -بموازاة التحرك التشريعي في مجال العنف ضد المرأة والعنف العائلي الذي يشار إليه في الجزء الثاني من هذا التقرير، أجريت إعادة نظر تشريعية واسعة النطاق فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل، تتضمن المعاقبة على مختلف أشكال العنف ضده، بما في ذلك الدعارة واستخدام الأطفال من الجنسين في إنتاج المواد الإباحية. وقد تجسدت إعادة النظر هذه في تعديل للمادة الرابعة من الدستور نُشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ وفي إقرار قانون حماية حقوق الأطفال والمراهقين من الجنسين الذي نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وفي تعديل القانون الجنائي الاتحادي والقانون الاتحادي للإجراءات الجنائية في مجال غواية القصّر وعديمي الأهلية واستخدام القصّر في إنتاج المواد الإباحية وفي الدعارة، وهو التعديل الذي نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ وفي تعديل قانون مكافحة الجريمة المنظمة، الذي نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٤١٤ -توصي اللجنة بأن تحدد الحكومة في تقريرها القادم هل تنوي إباحة الدعارة، وهل دارت حول هذا الموضوع مناقشات عامة. وتوصي بقوة بألا يميز التشريع الجديد ضد البغايا وبأن يعاقب القوادين.

١٠٩ -في أعقاب توصية لجنة حقوق الإنسان بالمقاطعة الاتحادية التي اطلعت عليها اللجنة عند نظرها في التقريرين الثالث والرابع الموحدين، لم تقع حتى الآن أي تطورات رئيسية.

٤١٥ -توصي اللجنة بتعديل العقوبات القانونية على الاغتصاب، وبأن تكفل الدولة تطبيقها. كما توصي بإجراء حملات للتوعية بالاغتصاب للمنظمات غير الحكومية والمشرعين.

١١٠ -تضع المادة ٢٦٥ مكررا من القانون الجنائي الاتحادي مواصفات للعنف بين الزوجين وبين الأخلاء، وتحدد العقوبة السالبة للحرية التي تناسب هذه الجريمة: السَّجن من ثماني سنوات إلى أربع عشرة سنة.

١١١ -وقد عمدت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، كجزء من أنشطتها التدريبية، إلى عقد حلقات عمل لتوعية ممثلي المنظمات غير الحكومية، مثل الصندوق المكسيكي لتنظيم الأسرة، بالجنسانية، في ذات الوقت الذي استفادت فيه من إسهامات هذه المنظمات وخبراتها.

١١٢ -وبالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، قامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أيضا بتصميم وتنفيذ حملات إذاعية، مثل حملتي ''رفقا بالمرأة'' و ''رفقا بالطفلة''، بغية توعية السكان بما تلاقيانه من معاملة تقوم على التمييز والجنس.

١١٣ -ومن حملات التوعية الأخرى، يجدر بالذكر ما يلي:

- ''برنامج الرعاية الهاتفية للمرأة'' (مشروع رائد في سان لويس بوتوسي). ويعتمد هذا المشروع على تمويل من اليونيسيف والصندوق الأساسي التابع للجنة البلدان الأمريكية للمرأة. وهذا البرنامج في أولى مراحل تنفيذه.
- ''يوميات الإذاعة القانونية بشأن حقوق الإنسان والحقوق الجماعية وحقوق المواطنة للنساء من السكان الأصليين''. وهدف هذه اليوميات، التي يعدها المعهد الوطني للسكان الأصليين، هو المساهمة في التعريف بهذه الحقوق وتوفير الاحترام لها. ومن المواضيع الأساسية لهذه اليوميات العنف العائلي بالتحديد.
- حملة مكافحة إساءة معاملة الأطفال من الجنسين في أمريكا الوسطى والمكسيك: ''لا ضرب يؤلم ولا كلام يجرح. فلنهذّب بلطف''. واللجنة الوطنية لشؤون المرأة جزء من اللجنة المكسيكية القائمة بهذه الحملة، التي تهدف إلى إقناع الرأي العام بأن المعاملة الحسنة للأطفال من الجنسين هي أفضل وسيلة لتربيتهم والتواصل معهم.
- الحملة المسماة ''الحياة بلا عنف حق من حقوقنا''. وقد صممت هذه الحملة ونفذت في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان الهدف العام للحملة هو الإعلام والترويج والتوعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للنساء والأطفال الذين يعانون العنف، والتشجيع على التفكير فيما يترتب على العنف من عواقب جسيمة وتكاليف اجتماعية داخل الأسرة وخارجها. وتضمنت الحملة أيضا نشر وتعزيز المعرفة بالقوانين الموجودة في موضوع

العنف العائلي، وتوعية المجتمع في ولايات الجمهورية التي لم تسنّ بعد تشريعات بهذا الصدد بضرورة العمل على سنّها.

٤١٦ -تقترح اللجنة اتخاذ إجراءات إزاء أصحاب العمل الذين يمارسون التمييز ضد المرأة بسبب الحمل. وينبغي تقديم الدعم للنساء المتأثرات وتوجيه إشارة واضحة للمجتمع إلى أن التمييز مسألة لا يمكن التهاون بشأنها.

١١٤ -ورد في التقارير السابقة أن المادة ١٢٣ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية تنص على الحق في العمل وتقننه. ويعتبر البند ألف من الجزء خامسا الأمومة ميزة، ويحدد حقوق العمل فيما يتصل بالنفاس والرضاعة. وفي الفقرة جيم من البند باء من الجزء تاسعا، تقر هذه المادة بحق العاملات في خدمة الدولة في الأمومة وفي الحصول، بموجب ذلك، على المساعدات في مجال الطب والتوليد والأدوية، والمساعدة فيما يتعلق بالإرضاع ودور الحضانة.

١١٥ -وفي قانون العمل الاتحادي، ترد حماية الأمومة في الباب الخامس (المواد ١٦٤-١٧٢)، ''عمل الأمهات''. وينص الجزء خامسا من المادة ١٧٠، علاوة على منح الحق في إجازة بسبب الأمومة وفترات للإرضاع، في جملة أمور، على حصول المرأة في فترة الإجازة بسبب الأمومة على أجرها الكامل. ويكرس الجزء سادسا من هذه المادة الحق في العودة إلى العمل الذي كانت تتولاه المرأة العاملة قبل قيامها بإجازة الأمومة.

١١٦ -وقد قامت الإدارة العامة للتفتيش الاتحادي على العمل، لمراقبة تطبيق قوانين العمل، بـ ٥٤٥ ٤٣ حملة تفتيش على منشآت خاضعة للولاية القضائية الاتحادية، جرى فيها التأكد من أن العاملات الحوامل لا يزاولن أعمالا تعرض صحتهن للخطر.

١١٧ -والتشريع المكسيكي واضح في تحديد الأسباب التي تبرر إنهاء علاقة العمل دون مسؤولية على صاحب العمل، بنص المادة ٤٧ من قانون العمل الاتحادي، وهو حكم لا ينص على الفصل بسبب الحمل. ومن هذا نستنتج أنه إذا أقدم صاحب عمل على إجراء من هذا القبيل، فإن هذا لا يعد فقط تمييزا ضد المرأة العاملة، بل أيضا مخالفة للقانون، وذلك بنص القانون.

١١٨ -وبالتالي تتاح للمرأة المضرورة وسائل انتصاف قانونية لمقاضاة صاحب العمل على الفصل التعسفي، عن طريق المجلس الاتحادي أو المحلي المختص للتوفيق والتحكيم، بحسب فرع النشاط الذي تزاوله المنشأة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه المرأة الحصول على المشورة

والتمثيل المجاني، قبل القضية وفي أثنائها، من مكتب المدعي الاتحادي أو المحلي لحماية العمل (أكثر من ٤٥ في المائة من القضايا التي تعرض على مكتب المدعي الاتحادي لحماية العمل ترفعها نساء عاملات). ومتى ثبت بالشكل الواجب حدوث الفصل التعسفي بقرار إيجابي، فإن العاملة إما أن تعاد إلى عملها أو تحصل على تعويض مناسب، حسبما ترى هي. وفي كلتا الحالتين تحصل أيضا على الأجر المستحق عن الفترة من حدوث الفصل إلى رضوخ صاحب العمل للقرار. ومن ناحية أخرى، إذا كان القرار سلبيا فإنه يمكن الطعن فيه من خلال أمر الحماية أمام المحكمة النقابية الدورية المختصة، في غضون ١٥ يوم عمل تبدأ من اليوم التالي للإخطار بالقرار ذي الصلة شخصيا. وبعد استيفاء الحكم الدستوري والحصول على الحماية من القضاء الاتحادي، يصدر الأمر إلى المجلس المسؤول بتعديل القرار وفق الآجال والنتائج التي منحت الحماية على أساسها.

١١٩ -ومن ناحية أخرى فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ردا منها على انشغال اللجنة، قدمت في عام ١٩٩٦، كما ذُكر عند تقديم تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين، اقتراحا بتعديلات تشريعية على المستوى الوطني والمحلي والاتحادي، استنادا إلى الدراسة المقارنة بين التشريع الوطني واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بحيث تعدل المادة ١٢٣ من قانون العمل الاتحادي في الجزء أولا منها الذي ينص على أنه ''يُحظر على أصحاب الأعمال: أولا - الامتناع عن قبول عاملات بسبب السنّ أو الجنس ...''، فتضاف عبارة ''وبسبب الحالة الاجتماعية أو الحمل'' إلى هذا الجزء.

١٢٠ -وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، نشر بالجريدة الرسمية للاتحاد مرسوم يقضي بحذف أو تعديل أو إضافة أحكام مختلفة في القانون الجنائي للمقاطعة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاص العام وللجمهورية بأسرها فيما يتعلق بالاختصاص الاتحادي؛ ومن هذه الأحكام حكم ورد فيه (الباب السابع عشر مكررا، في الجرائم التي تنال من كرامة الأفراد، المادة ٢٨١ مكررا، الجزء رابعا) أن كل من أنكر الحقوق المتعلقة بالعمل أو قيّدها يعاقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات ويصرف أدنى أجر له على سبيل الغرامة لفترة تتراوح بين خمسين يوما ومائتي يوم، وبالعمل في خدمة المجتمع لفترة تتراوح بين خمسة وعشرين يوما ومائة يوم، إذا كان إنكار هذه الحقوق أو تقييدها بسبب السن أو الجنس أو الحمل أو الحالة الاجتماعية أو العِرق أو اللغة أو الدين أو المذهب أو التوجه الجنسي أو لون البشرة أو الجنسية أو الأصل أو الوضع الاجتماعي أو العمل أو المهنة أو الوضع الاقتصادي أو السمات البدنية أو العجز أو الحالة الصحية.

١٢١ -وفي السياق ذاته، رأت المشرّعات من أعضاء لجنتي الإنصاف والجنسانية في كونغرس الاتحاد أيضا ضرورة تأييد تعديل قانون العمل الاتحادي للقضاء على التمييز بسبب الأمومة وتشجيع تمتع المرأة بنفس فرص الرجل في الحصول على العمل والتمتع بالأمن فيه، وفي الارتقاء المهني.

١٢٢ -وبناء على دعوة من وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تقدمت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة باقتراحات لتعديل قانون العمل الاتحادي، وشرعت في وضع مادة تجميعية باسم ''اقتراحات بتعديلات وإضافات لقانون العمل الاتحادي فيما يتصل بالإنصاف والجنسانية في العمل''.

١٢٣ -وتعهدت شتى المجموعات البرلمانية في مجلس نواب كونغرس الاتحاد، من خلال لجنة الإنصاف والجنسانية، بالمساهمة في تعديل قانون العمل لعدة أغراض، منها حظر الكشف عند التعاقد على وجود حمل أو عدم وجوده. وقد بدأت المناقشة بالفعل، والمأمول أن تستمر في الدورة التشريعية الحالية.

١٢٤ -وأخيرا فإن ربات العمل في يوكاتان أيّدن، من خلال الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، المشاورة الوطنية التي ورد في الفقرة ٥٥ أنها جرت في ولايات بويبلا وفيراكروس وكينتانا رو ومكسيكو وأغواسكالييتس من أجل جمع مقترحات تتعلق بتعديل المواد من ١٠١ إلى ١٠٧ من قانون الضمان الاجتماعي.

٤١٧- تطلب اللجنة إلى الحكومة أن تورد في تقريرها القادم معلومات عن آليات الطعن التي يمكن أن تلجأ إليها المرأة إذا لحقها ضرر عند تقسيم الممتلكات في حالة الطلاق رغم إسهامها في الذمة المالية للأسرة.

١٢٥ -ينص القانون المدني في المكسيك على عقد الزواج بموجب نظام تشارك الزوجين في الذمة المالية أو فصل الممتلكات. وفي قضايا الطلاق التي تشمل الطلاق الإرادي والطلاق الحتمي، فإن تشارك الزوجين يثير مشاكل عويصة في هذه القضايا فيما يتصل بقدرة قاضي شؤون الأسرة على تحديد ممتلكات الزوجين.

١٢٦ -وتَشَارك الزوجين تنظمه وثيقة الزواج، وهي ميثاق لا بد من أن يوقعه أزواج المستقبل لتحديد نظام الذمة المالية وتنظيم إدارة الممتلكات.

١٢٧ -وترد في الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات مفصلة عن التدابير التشريعية المتخذة فيما يتصل بحماية الذمة المالية للمرأة في إطار الزواج.

٤١٨ -تطلب اللجنة أن تورد الحكومة في تقريرها القادم معلومات بشأن النساء المهاجرات إلى الخارج، وعن الأماكن التي يقصدنها، وهل الهجرة تنظمها وكالة مكلفة بذلك.

١٢٨ -تشكل المهاجرات الدوليات كتلة سكانية بالغة الضعف. فبالإضافة إلى جنسهنّ وعدم المساواة الاجتماعية والقانونية والسياسية، يضاف مركزهن كلاجئات.

١٢٩ -وقد عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حلقات عمل وقائية بالتنسيق مع جمعية اللاحدود والجمعية المكسيكية لمكافحة العنف ضد المرأة والمعهد الوطني للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان موضوعها ''حقوق الإنسان والعنف الجنسي الممارس ضد المهاجرات''، وكانت موجهة إلى الموظفين المكلفين بتوفير الرعاية والمشورة بشأن هذه الإشكالية، وكذلك إلى الهيئات التي تتولى الدفاع عن حقوق الإنسان والتي تضطلع بعمل يخدم هذه القطاعات.

١٣٠ -ونُشرت أيضا في عام ١٩٩٩ وثيقة معنونة ''دراسة عن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة المكسيكية المهاجرة إلى الولايات المتحدة''.

١٣١ -وفي المرفق الأول لهذا التقرير، ترد معلومات أوفى عن الحالة الاجتماعية والديموغرافية للمكسيكيات اللاتي يهاجرن إلى الخارج، وعمن يتركزن في الولايات المتحدة التي تعد المقصد الأول.

٤١٩ -تطلب اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل معلومات تقارن بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية والحصول عليها وحدّها الأدنى

١٣٢ -يشير الضمان الاجتماعي إلى الوسائل المتاحة للسكان للتمتع بمزايا من قبيل المعاشات التقاعدية عند بلوغ سن الشيخوخة أو الترمل أو العجز.

١٣٣ -والمتوسطات في حالة العجز تشير إلى المبلغ المتوسط الذي تدفعه مؤسسات الضمان الاجتماعي شهريا للمتقاعدين.

١٣٤ -وفيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي، فإنه لا فرق هناك بسبب جنس المؤمّن عليهم، كما أن شروط الحصول على المعاش التقاعدي واحدة بصفة عامة، كذلك الحد الأدنى للمعاش التقاعدي.

١٣٥ -وهناك فرقان وحيدان فيما يتعلق بالمدفوعات التي يحصل عليها المنتفعون بالمعاش التقاعدي للمؤمّن عليه أو عليها، وهما:

١ - على أرملة المؤمّن عليه إثبات العلاقة الزوجية، فإذا كانت خليلة، وجب أن تكون علاقة الاستسرار قد دامت كحد أدنى خمس سنوات قبل وفاة المؤمّن عليه مباشرة، حتى يكون لها الحق في معاش الترمل (المادة ١٣٠ من قانون الضمان الاجتماعي). وفي المقابل، يتعين على الأرمل أو خليل المؤمّن عليها إثبات اعتماده اقتصاديا على المؤمّن عليها المتوفاة.

٢ - يحق لأرملة المتقاعد أو خليلته الحصول على إعانة عائلية في شكل مساعدة تقدم لقاء تحمل عبء الأسرة وتعادل ١٥ في المائة من قيمة المعاش التقاعدي. ولا يحق لزوج المتقاعدة أو خليلها الحصول على هذه الإعانة.

١٣٦ -ويتضح من معلومات المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية أن فئة المتقاعدين بسبب الشيخوخة والإحالة إلى التقاعد هي التي تحصل على أكبر المدفوعات قياسا إلى الفئات الأخرى من المتقاعدين. على أن المبلغ المدفوع في هذه الحالة للرجل يزيد قليلا على ما يدفع للمرأة في مختلف الفئات العمرية. وقد بلغ متوسط المبلغ العام المدفوع للمتقاعدين بسبب الشيخوخة والإحالة إلى التقاعد ١,٢٤ من الأجور الدنيا الشهرية في عام ١٩٩٤.

١٣٧ -وتشكل النساء ٩٩,٧ في المائة من مجموعة المتقاعدين بسبب الشيخوخة. وفي هذه الحالة، تحصل المتقاعدات على مبلغ يزيد قليلا على المبلغ الذي يحصل عليه الرجال في هذه الفئة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بلغ متوسط المبلغ العام ٠,٩١ من مجموع الأجر الأدنى العام. ومن مجموع المبالغ التي تحصل عليها النساء، يدفع ٦٧,٥ في المائة منها معاشات تقاعدية بسبب الشيخوخة.

١٣٨ -وفيما يتصل بالمعاشات التقاعدية بسبب العجز، يزيد عدد الرجال قليلا على ستة أمثال عدد النساء. وتفسير ذلك أن الرجال يتعرضون بقدر أكبر لحوادث العمل وغيرها. ويلاحَظ بصفة عامة أن متوسط المبالغ المدفوعة للرجال بسبب العجز يزيد قليلا على المدفوع للنساء في جميع الفئات العمرية.

٤٢٠ -تطلب اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل معلومات تبين هل يعاقب القانون الجنائي على اللواط أم لا.

١٣٩ -لا يوجد في المكسيك أي تشريع يحط من كرامة ممارسي اللواط أو يتغاضى عن العبارات المعادية لهم. كما لا يوجد أي قانون يحدد عقوبة على اللواط.

١٤٠ -وتنص المادة ٢ من القانون المدني للمقاطعة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاص العام وللجمهورية بأسرها فيما يتعلق بالاختصاص الاتحادي، حسب التعديل المنشور في الجريدة الرسمية للمقاطعة الاتحادية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، على أن ''للرجل والمرأة أهلية قانونية.واحدة. ولا يجوز، بسبب السن أو الجنس أو الحمل أو الحالة الاجتماعية أو العرق أو اللغة أو الدين أو المذهب أو التوجه الجنسي أو لون البشرة أو الجنسية أو المنشأ أو الوضع الاجتماعي أو العمل أو المهنة أو الوضع الاقتصادي أو السمات البدنية أو العجز أو الحالة الصحية، حجب خدمة أو مساعدة عن شخص يستحقها أو تقييد ممارسته لحقوقه أيا كانت طبيعتها''.

٤٢١ -تطلب اللجنة معلومات عن رئيسات المشاريع الريفية وعن برامج النهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية.

١٤١ -تواصل حكومة المكسيك تنفيذ عدة مشاريع لدعم المرأة الريفية، ولا سيما رئيسات المؤسسات الريفية. ويرد بيان لطرق تنفيذ هذه المشاريع في المعلومات المقدمة بشأن تطبيق المادة ١٤ من الاتفاقية.

٤٢٢ -توصي اللجنة باستحداث برامج تعليمية بشأن أحكام الاتفاقية وحقوق المرأة للموظفين القضائيين وموظفي إنفاذ القوانين والمحامين وغيرهم من المسؤولين عن تطبيق القانون. وتوصي اللجنة أيضا باتخاذ خطوات أخرى لزيادة عدد النساء في جميع مستويات القضاء وهيئات إنفاذ القوانين.

١٤٢ -جرى الاضطلاع بأنشطة مختلفة لتوفير التدريب على حقوق المرأة للموظفين الذين يتولون الوكالة وإقامة العدل، ولا سيما في مجال القضاء على العنف ضد المرأة. ومن أقرب هذه الأنشطة عهدا، الندوة الوطنية في موضوع ''تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل في عملية إقامة العدل''، التي نظمتها وزارة العلاقات الخارجية واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف، وبمشاركة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد سعت هذه الندوة إلى إيجاد آلية لمتابعة وتعزيز تطبيق الاتفاقية في مجال إقامة العدل. وعلى أساس الخبرة المكتسبة، عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٠

حلقة دراسية في موضوع ''انطباقية المعاهدات الدولية في إقامة العدل في ولاية كيريتارو''، دعت إليها رئيسة محكمة العدل العليا في هذا الكيان الاتحادي، وكانت موجهة إلى موظفي المحكمة وإلى المحفل القانوني للولاية، وذلك لزيادة الارتقاء بالمعرفة النظرية والفنية لدى المشاركين بهيكل ومضمون المعاهدات الدولية لحقوق المرأة والطفل وغيرها من الاتفاقيات في مجال الأسرة. وترد في الجزء الثاني من هذا التقرير تفاصيل أكثر عن التدابير الأخرى المتخذة.

١٤٣ -وبالإضافة إلى حلقات العمل المشار إليها في الأجزاء السابقة التي عقدت لرجال الشرطة القضائية الاتحادية العاملين والمرشحين وكذلك لموظفي الطب الشرعي في جهاز الشرطة، قام مكتب المدعي العام للجمهورية، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بتنظيم حلقة عمل في موضوع ''الجنسانية وحقوق الإنسان'' لموظفي النيابة العامة للاتحاد. وتناولت حلقة العمل هذه الجوانب العامة للمنظور الجنساني وإعمال حقوق المرأة في مجال إقامة العدل.

١٤٤ -ويمكن، في صفحة مكتب المدعي العام للجمهورية في الإنترنت، الاطلاع في الجزء المتعلق بالإدارة العامة لحماية حقوق الإنسان على معلومات أساسية خاصة بالعنف العائلي وعلى الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بإقامة العدل، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٤٥ -وقد عملت وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية، على دعم تدريب موظفي مكتب المدعي الاتحادي لحماية العمل في موضوع التحرش الجنسي، وكذلك على عقد حلقة عمل للجنسانية إدماجا للمنظور الجنساني في عمل موظفي أقسام الرعاية.

٤٢٣ -تقترح اللجنة القيام بحملة إعلامية موجهة إلى المرأة بشأن مضمون الاتفاقية، وتنبيهها إلى حقوقها الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية.

١٤٦ -في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩، وفي مناسبة الذكرى السنوية العشرين لصدور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عُقدت حلقة دراسية عن ''الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان للمرأة''، نظمتها وزارة العلاقات الخارجية واشتركت فيها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وحضر الحلقة عدد من عضوات مجلسي الشيوخ والنواب وممثلي المنظمات غير الحكومية. وهدفت الحلقة الدراسية إلى التعريف بالبرامج المنفذة والتقدم المتحقق في حماية حقوق الإنسان للمرأة والطفلة، وإلى حث المشرّعات على إدراج المنظور الجنساني في عملهن.

١٤٧ -وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قُدّم ''البرنامج الوطني لتعزيز حقوق الإنسان ودعمها''، الذي يتضمن بيانا بالموارد والجهود المشتركة بين المؤسسات ويشجع مشاركة المجتمع المدني ومنظمات المجتمع. ويعكس هذا البرنامج تعهد حكومة المكسيك في إطار إعلان وخطة عمل فيينا، حيث ورد في الفقرة ٧١ ''... بأن تنظر كل دولة في استصواب صياغة خطة عمل وطنية ...'' لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٤٨ -والهدف الأساسي لهذا البرنامج هو توطيد ثقافة احترام حقوق الإنسان، من خلال تعزيز الآليات المؤسسية وإنهاء الإفلات من العقاب فيما يتصل بإقامة العدل. كما يحدد البرنامج تدابير لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها ولإدراج الإدارات للمنظور الجنساني في جميع أعمالها.

١٤٩ -ويتضح من التقييم الأول للبرنامج الوطني، الذي أجرته لجنة المتابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أن نتائج إيجابية قد تحققت، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة التدريب على حقوق الإنسان ونشرها.

١٥٠ -وتواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحرير مواد مطبوعة وسمعية وبصرية تتعلق بحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية، وتعميم هذه المواد على نطاق واسع. ومن عام ١٩٩٨ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قام مكتب تنسيق ''برنامج شؤون المرأة والطفولة والأسرة'' بتوزيع ما يقرب من ٠٠٠ ٥٧ لوحة ثلاثية الأجزاء ومطبوعات مختلفة و ٢٠٠ شريط فيديو على ٣١٨ مؤسسة، ومنها كراستان عن ''حقوق الإنسان للمرأة'' و ''ما هو العنف العائلي وكيف نتصدى له'' جرى تعميمهما في جميع أنحاء البلد عن طريق المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية واللجان الحكومية لحقوق الإنسان. وأعدت ١٠ نصوص موجزة عن حقوق المرأة أذيعت في البرامج الإذاعية للجنة ووزعت على مختلف الجامعات الحكومية بالتعاون مع الاتحاد الوطني للجامعات ومؤسسات التعليم العالي. ونظمت كذلك حملة إذاعية للتعريف بوجود برنامج خاص لرعاية حقوق المرأة مع التركيز على الجنسانية. ومن ناحية أخرى جرى الاشتراك فيما يقرب من ٢٤ لقاء إذاعيا وتلفزيونيا.

١٥١ -وأعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدة مجموعات من الصكوك الدولية التي صدقت عليها المكسيك، ومنها ما يحمي حقوق الإنسان للمرأة. وواصلت اللجنة توزيع التحليل المقارن للتشريع المحلي والاتحادي بالصكوك الدولية المتصلة بالمرأة والطفولة، الذي يتضمن توصيات بإصلاحات تشريعية للقضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز ظروف الإنصاف في جميع مجالات العدالة.

١٥٢ -وجدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٩٣، أصبح لمكتب تنسيق برنامج شؤون المرأة والطفولة والأسرة التابع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان شبكة لدعم المرأة والأطفال من الجنسين الذين انتهكت حقوقهم، تقدم مشورة قانونية في المسائل التي لا تدخل في اختصاص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإن كانت من المطالب الثابتة للمجتمع من أجل حماية حقوقه. وتضم هذه الشبكة الآن ٢٦٨ هيئة، منها ١٥٩ حكومية و ٧٧ غير حكومية، و ٣٢ لجنة حكومية لحقوق الإنسان.

١٥٣ -وقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، للاحتفال باليوم الدولي للمرأة، بتنظيم سلسلة مؤتمرات في آذار/مارس ١٩٩٨ حول أهمية مشاركة المرأة في مختلف المجالات: التشريعي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعلمي؛ وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، وفي إطار سلسلة المؤتمرات واجتماعات المائدة المستديرة من أجل " منع العنف ورعاية المستضعفين وحقوق الإنسان"، خصصت الشهر بكامله لحقوق المرأة. كما اشتركت اللجنة في ١٦٥ حدثا أكاديميا واجتماعيا وثقافيا، وفي ٥٧ مؤتمرا تتعلق بالصحة والعنف والجنسانية وحقوق الإنسان، نظمتها منظمات حكومية وغير حكومية ومحافل ثقافية وهيئات دولية ومؤسسات للمساعدة الخاصة.

١٥٤ -ونظمت لجنة حقوق الإنسان في المقاطعة الاتحادية أحداثا لتعزيز حقوق المرأة ونشرت، بالاشتراك مع منظمة "الألفية النسائية" غير الحكومية، كتيبا بعنوان "أيتها المرأة: إن حقوق الإنسان حقوقك، فاعرفيها وتمسكي بها". وأصدرت اللجنة أيضا كمية كبيرة من المواد المطبوعة (ملصقات، كتب، كراسات، كتيبات، لوحات مزدوجة، لوحات ثلاثية الأجزاء). كما عقدت حلقة دراسية لتحليل مضمون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خصصتها للموظفين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية.

١٥٥ -وتنظم وزارة العمل والضمان الاجتماعي بصفة دائمة، عن طريق الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية، الحملة الوطنية من أجل تساوي الفرص ومكافحة التمييز في العمل، لأن على المرأة إذا كانت تطالب باحترام حقوقها في العمل أن تعرف هذه الحقوق أولا. ومنذ عام ١٩٩٨ وحتى الآن، جرى توزيع زهاء مليون نسخة من ميثاق حقوق العمل للمرأة العاملة، وشمل ذلك فئات العاملات في الريف، والأصليات، والبالغات، والقاصرات، والشابات، وذوات القدرات المغايرة؛ وهناك فيما يتعلق بالمكفوفين طريقة برايل للقراءة. وقد ترجم الميثاق إلى لغة المايا كجزء من جهد الشمول، والميثاق متاح في صفحة الإدارة على شبكة Web العالمية للرجوع إليه. وجرى علاوة على ذلك على الصعيد الوطني، في الأوقات الرسمية التي يتيحها معهد الإذاعة والتلفزيون والسينما، بثّ مباشر لسبعة برامج إذاعية ترويجية

في موضوع الإنصاف موجهة إلى الأشخاص المتسمين بواحدة أو أكثر من السمات التالية: ذوو القدرات المغايرة، عمال اليومية الزراعيون، البالغون.

١٥٦ -وقد أدرجت وزارة التعليم العام مواد عن الجنسانية في الكتب المدرسية المجانية.

١٥٧ -ويعقد مكتب المدعي العام للجمهورية حلقات عمل عن حقوق المرأة للموظفين الإداريين والفنيين في المكتب. وتعد هذه الحلقات جزءا من سلسلة دورات دراسية تجري فيها دراسة متعمقة للمسائل المتصلة بالمستضعفين. وهذا ينطبق على مَن هم في المرحلة الثالثة من العمر، والمصابين بنوع من العجز، والأطفال من الجنسين، والمرضى في المستشفيات، والمرأة المستضعفة، أو دراسة مسائل من قبيل علم البيئة وقواعد الأخلاق في الخدمة العامة. ويتعلق موضوع حلقة العمل الخاص بالمرأة بالمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، والتشريع الوطني لصالح المرأة، والعنف العائلي، ومضمون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية، والمعلومات المتعلقة بالهيئات والمؤسسات ذات الاختصاص برعاية المرأة في حالات الخطر. ويقدَّم أيضا الإرشاد القانوني في حالات محددة يطرحها المشاركون والمشاركات في أثناء حلقات العمل. ويستعان بدليل خاص معنون ''حقوق المرأة''. وجرى كذلك إعداد لوحة ثلاثية الأجزاء عن حقوق المرأة ولوحة أخرى عن العنف العائلي وزعتا على موظفي المكتب. ورغم أن معظم الحاضرين في حلقات العمل هذه من النساء، فإن عدد الرجال أخذ يزداد بالتدريج من ٣ إلى ٤ من كل ١٥ من الحاضرين في كل حلقة عمل. وكجزء من أنشطة متابعة حلقات العمل هذه، تعقد دورات قصيرة تجري فيها مناقشات من واقع الصور السينمائية أو تلقى محاضرات لتثبيت ما جرى تعلّمه. وينظم مكتب المدعي العام للجمهورية أيضا حلقات عمل أخرى تتعلق بموضوع المرأة، مثل الحلقة الخاصة بحقوق الأسرة وحقوق الأطفال من الجنسين. وتعقد هذه الحلقة كذلك لمدرسي معهد تعليم الأطفال التابع للمكتب، وكلهم من النساء.

٤٢٤ -ترحب اللجنة بالانتظام في إدراج الإحصائيات في التقارير المقبلة من أجل تسهيل الحوار مع اللجنة بشأن الحالة الفعلية للمرأة. وتطلب اللجنة تحديدا بيانات بشأن تنفيذ نظام المعلومات الذي شُرع في تطبيقه.

١٥٨ -أعدّ المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية برنامجا واسعا لوضع إحصائيات من منظور جنساني بصفة دورية وبشكل مناسب بحيث تتضمن أوسع طائفة ممكنة من المواضيع. وفي ٨ آذار/مارس من كل عام، يقدم المعهد إلى المجتمع المكسيكي مجموعة واسعة من المؤشرات الدالة على حالة نساء المكسيك بالمقارنة بالرجال. وقد أصدر المعهد حتى اليوم أكثر من عشرين منشورا تحتوي على توقعات تتصل بالجنسين وبالتوالد.

١٥٩ -ويضاف إلى ذلك ما جرى في إطار التعاون بين المعهد واللجنة الوطنية لشؤون امرأة من الاشتراك في وضع ''مجموعة المؤشرات لمتابعة حالة المرأة في المكسيك''، التي تعد واحدة من أهم أدوات الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات التي تتقدم بها شتى قطاعات المجتمع المهتمة بالوقوف على وضع المرأة وتعزيزه وتحسينه، بما فيها القطاع الحكومي. والهدف من مجموعة المؤشرات إعطاء مؤشرات تسمح بمتابعة البرنامج الوطني للمرأة في الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية للمرأة المكسيكية.

١٦٠ -وكجزء من الأنشطة الأولية المتصلة بهذه المجموعة، عُقدت خمس حلقات عمل قطاعية لتوعية مستخدمي الإحصائيات والسجلات الإدارية وواضعيها من الجنسين فيما يتعلق بالتركيز على الجنسانية، وهي: حلقة العمل الخاصة بالتوعية فيما يتعلق بالتركيز على الجنسانية في وضع المعلومات الإحصائية للقطاع التعليمي؛ حلقة العمل القطاعية الخاصة بإحصائيات ومؤشرات العمل مع التركيز على الجنسانية؛ حلقة العمل القطاعية الخاصة بإحصائيات ومؤشرات المشاركة السياسية واتخاذ القرارات والجنسانية؛ حلقة العمل القطاعية الخاصة بالإحصائيات والمؤشرات الصحية مع التركيز على الجنسانية؛ حلقة العمل الخاصة بإحصائيات ومؤشرات الأسر المعيشية والأسر والسكن، وتنطلق كلها من منظور جنساني.

١٦١ -وقد أسهمت حلقات العمل هذه في التقريب بين مستخدمي الإحصائيات وواضعيها من الجنسين، الذين تمكنوا من تبادل المعلومات بشأن مصادر البيانات والمؤشرات المتاحة المعروفة للقِلة؛ كما كانت هذه الحلقات بمثابة مجال قيّم لتزويد واضعي الإحصائيات بأحدث الاكتشافات البحثية التي يمكن أن توجه وضع الإحصائيات توجيها أفضل. وجرى في كل هذه الحلقات، علاوة على ذلك، تقديم بيانات جديدة ذات أهمية خاصة في وضع مؤشرات حديثة عن وضع المرأة.

١٦٢ -وجرى، استنادا إلى نتائج حلقات العمل الخمس، وضع وثيقة لكل حلقة تعد دليلا للمستخدمين ومرجعا لواضعي المعلومات من الجنسين.

١٦٣ -ويمكن الاطلاع على النتائج الأولية لمجموعة المؤشرات في صفحة الإنترنت www.inegi.gob.mx. وأحدث مصدر للمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية أضيف إلى ما سبقه هو الاستقصاء الوطني للدينمية الديموغرافية،١٩٩٧.

١٦٤ -وقد أعيد النظر في التعداد الثاني عشر للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ في حلقات العمل المخصصة لمستخدمي المعلومات لتضمينه التركيز على الجنسانية، ومواصلة العمل السابق الرامي إلى وضع التعداد الزراعي الثامن لعام ٢٠٠١، للحصول بذلك على معلومات عن هذا القطاع الهام. وبذلك تختتم المكسيك في العام القادم ما يسمى ''دورة التعداد لعام

٢٠٠٠'' التي تشمل التعداد الاقتصادي لعام ١٩٩٩ (الذي نشرت أرقامه الأولية)، وتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠، والتعداد الزراعي لعام ٢٠٠١.

١٦٥ -وقد جرى أيضا في عام ١٩٩٦ وضع وتجهيز وتحليل ''الاستقصاء الوطني للعمل والإسهامات واستخدام الوقت''، باستخدام الهيكل العملي للاستقصاء الوطني لإيرادات الأسر المعيشية ونفقاتها، وذلك للحصول على معلومات عن عمل أفراد الأسرة واستخدامهم للوقت، وكذلك عن إسهامات متلقي الدخل في الإنفاق. وفي عام ١٩٩٨، جرى من جديد جمع معلومات عن استخدام الوقت.

١٦٦ -ومن أجل تحديث البيانات بشكل أفضل، يضع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية تحت تصرف المستخدمين والمستخدمات قواعد البيانات ذات الصلة بشتى الاستقصاءات التي يجريها على مستوى الأسر المعيشية، مما يساعد على استخلاص قدر كبير من المؤشرات الجديدة التي تركز على الجنسانية. وتؤخذ أيضا عينات من التعدادات لتحليل شرائح معينة من السكان والشباب وكبار السن من الجنسين والمرأة في مختلف القطاعات والأطفال من الجنسين. وتساعد عينات التعداد في إجراء دراسات أشمل عن جوانب اجتماعية وديموغرافية واسعة النطاق.

٤٢٥ -توصي اللجنة بأن تولي حكومة المكسيك اهتماما خاصا لحماية حقوق الإنسان للنساء، بما في ذلك النساء من السكان الأصليين والنساء في مناطق النزاع، ولا سيما حيث تعمل قوات شرطة وقوات مسلحة.

١٦٧ -في عام ١٩٩٩، أقر كونغرس ولاية تشياباس تعديلات دستورية تتصل بمسألة السكان الأصليين وتكفل للمرأة في هذه الفئة المساواة والحماية. وفيما بعد، ووفق على قانون حقوق السكان الأصليين في ولاية تشياباس وثقافتهم، الذي يتضمن فصلا خاصا لتنظيم حقوق النساء والأطفال الأصليين، وكفالة حريتهم في اتخاذ القرار باعتبارهم أشخاصا وأفرادا في الأسرة والمجتمع، حتى في مواجهة ممارسات وعادات مناوئة لحقوق الإنسان.

١٦٨ -كذلك نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورات دراسية عن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الإنسان للمرأة، لـ ٢ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة. كما نظمت اللجنة في عدد من ولايات الجمهورية، ومنها تشياباس ومكسيكو وإيدالغو وبوبيلا، حلقات عمل عن حقوق الإنسان للنساء الأصليات، وعن المرأة الأصلية والعنف والعدالة، وذلك بالتنسيق مع المعهد الوطني للسكان الأصليين واللجان الحكومية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية.

١٦٩ -ويضم مكتب المدعي العام للجمهورية نيابة متخصصة في مسائل السكان الأصليين، هدفها أن تكون أساسا مصدر دعم يتيح لأفراد النيابة العامة للاتحاد والمحققين والملحقين بهم، عن طريق التوجيه والتشاور والتدارس والتنظيم، أن يتشاوروا مع هذه النيابة ويبدوا الاهتمام الواجب من حيث العمل الفوري والفعالية والاحترام الدقيق لحقوق الإنسان التي للمحتجزين من السكان الأصليين أو المرفوعة عليهم دعوى جنائية. كذلك قامت النيابة بأنشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية إلى المتورطين من السكان الأصليين في جرائم ذات طابع اتحادي وإلى أفراد أسرهم، وأغلبهم من النساء. ونُظمت أيضا حلقات عمل عن حقوق السكان الأصليين في مختلف التجمعات، كان أغلب حضورها من النساء أيضا.

١٧٠ -ومن ناحية أخرى، يقوم مكتب المدعي العام للجمهورية من خلال الإدارة العامة لحماية حقوق الإنسان بتضمين الدورات التحديثية لأفراد الشرطة العاملين موضوع حقوق الإنسان للمستضعفين، ومنهم السكان الأصليون والنساء. ويحدث مثل ذلك مع المرشحين للالتحاق بالشرطة القضائية الاتحادية ولوظائف المحققين في الجرائم الاتحادية، الذين يدرسون حقوق الإنسان، ومنها حقوق السكان الأصليين وحقوق المرأة، كجزء من إعدادهم المبدئي.

١٧١ -وقام مكتب المدعي العام للجمهورية، بالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، بعقد حلقات دراسية عن القانون الدولي الإنساني لأفراد الشرطة (من القادة ومَن دونهم) ولأعضاء النيابة من المنوط بهم التدريب في هذا المكتب.

٤٢٦ -توصي اللجنة بأن تنقح جميع ولايات المكسيك تشريعاتها لكي تمنح المرأة، حسب الضرورة، الحق في الإجهاض سريعا وبسهولة.

١٧٢ -استكمالا للرد على التوصية الواردة في الفقرة ٤٠٨ من التقرير A/53/38/Rev.1 وكذلك في الجزء المتعلق بالمادة ١٢ من الاتفاقية، يوجه انتباه اللجنة إلى أن باستطاعة أي ولاية في الاتحاد، بحكم اختصاصاتها الدستورية، أن تضع أو تعدل قانونها الجنائي وأن تضمّنه أو لا تضمّنه المعاقبة على الإجهاض.

١٧٣ -ويحرص التشريع المكسيكي على الحق في الحياة وعلى حماية ''نتاج الحمل في أي لحظة من حدوثه'' من جريمة الإجهاض. ومع ذلك، وفي ظروف معينة، فإن إخراج ناتج الحمل قبل ولادته لا يوصف بأنه جريمة. والواقع أن القوانين الجنائية لأغلب الكيانات الاتحادية التي تتألف منها الجمهورية لا تعتبر الإجهاض جريمة بصفة عامة، وذلك في الحالات التالية:

- إذا أجهضت امرأة كان الاغتصاب سببا في حملها؛

- إذا كان الإجهاض سبيلا إلى إنقاذ حياة الأم؛
- إذا نتج الإجهاض عن عمل من الأم يخلو من الاحتراس.

١٧٤ -ويضاف إلى ذلك، كما ورد من قبل، أن بعض الولايات لا تعتبر الإجهاض جريمة للأسباب التالية:

- إذا كان بالناتج تشوه خلقي؛
- إذا تعرضت صحة الأم للخطر بسبب الحمل؛
- إذا نتج الحمل عن تلقيح صناعي دون موافقة؛
- إذا كان للمرأة ثلاثة أبناء وليس بإمكانها التكفل بغيرهم اجتماعيا واقتصاديا.

١٧٥ -وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدقت بعض الهيئات التشريعية على أسباب عدم المعاقبة على الإجهاض بأن نقحت التشريع المحلي، كما حدث في يوكاتان، في حين جرت في ولايات أخرى، مثل غواناخواتو، الموافقة على مشروع مبادرة لتعديل القانون الجنائي في آب/أغسطس ٢٠٠٠ بإبطال اعتبار الاغتصاب سببا لعدم المعاقبة على الإجهاض، وهو التعديل الذي لم يدخل حيز النفاذ نتيجة لنقضه من جانب حكومة الدولة.

١٧٦ -وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، نشرت الصحيفة الرسمية للمقاطعة الاتحادية نص المرسوم الذي بموجبه تعدَّل وتضاف عدة أحكام في القانون الجنائي للمقاطعة الاتحادية (المواد ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤) وقانون الإجراءات الجنائية للمقاطعة الاتحادية (المادة ١٣١ مكررا)، وهي أحكام تتصل بجريمة الإجهاض وتتوسع في الأسباب غير الموجبة للمعاقبة على الإجهاض. وترد في المرسوم الأحكام التالية:

”المادة ١ - تعدل المواد ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ من القانون الجنائي للمقاطعة الاتحادية على النحو التالي:

”المادة ٣٣٢ - يُحكم بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات على المرأة التي تجهض نفسها بإرادتها أو يجهضها غيرها بعلمها.

”المادة ٣٣٣ - لا يعاقب على جريمة الإجهاض إلا بعد إتمامها.

”المادة ٣٣٤ - لا تكون هناك عقوبة:

أولا - إذا نجم الحمل عن اغتصاب؛

ثانيا – إذا تعرضت الحامل دون إجهاض لعدوى شديدة تهدد صحتها في رأي الطبيب الذي يعالجها بعد الاستماع إلى رأي طبيب آخر، بشرط أن يكون الإجهاض ممكنا وألا ينجم عنه أي خطر؛

ثالثا – إذا رأى الأطباء المختصون أن هناك سببا كافيا للحكم بأن الناتج به تشوهات جينية أو خلقية يمكن أن تتسبب في أضرار بدنية أو عقلية خطيرة للناتج، بشرط الحصول على موافقة الحامل؛

رابعا – إذا نتج الإجهاض عن فعل يرتب مسؤولية على الحامل.

''المادة ٢ – تضاف المادة ١٣١ مكررا إلى قانون الإجراءات الجنائية للمقاطعة الاتحادية على النحو التالي:

''المادة ١٣١ مكررا – تأذن النيابة العامة، في غضون أربع وعشرين ساعة، بإسقاط الحمل وفق ما هو منصوص عليه في الجزء أولا من المادة ٣٣٤ من القانون الجنائي، متى توافرت الشروط التالية:

أولا – أن تكون هناك شكوى من جريمة الاغتصاب؛

ثانيا – أن تصرّح الضحية بوجود حمل؛

ثالثا – أن يتأكد وجود الحمل في أي مؤسسة من مؤسسات الشبكة الصحية العامة أو الخاصة؛

رابعا – أن توجد عناصر تسمح للنيابة العامة بافتراض حدوث الحمل بسبب الاغتصاب؛

خامسا –أن تتقدم الحامل بطلب''.

١٧٧ –وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، رفعت مجموعة من المشرّعين والمشرّعات التابعين لحزب العمل الوطني وحزب الخضر الإيكولوجي إلى محكمة العدل العليا للدولة '' دعوى بعدم دستورية'' المادتين ٣٣٤ من القانون الجنائي و ١٣١ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية، على أساس أن تعديلاتهما تخالف المواد ١ و ٤ و ٥ و ١٤ و ١٦ و ٢١ و ٢٢ و ٤٩ و ١٣٣ من دستور الجمهورية.

١٧٨ –وقد أبدى بعض المشرّعين آراء مغايرة في هذه التعديلات تبعث على الخوف من أن تجري في المستقبل القريب محاولة للرجوع عن التعديلات المدخلة على التشريع ذي الصلة حتى وقت إعداد هذا التقرير.

٤٢٧ -تطلب اللجنة أن يتم على نطاق واسع في المكسيك نشر التعليقات الختامية الحالية لتوعية شعب المكسيك، وبخاصة السياسيون والمديرون الحكوميون، بما أُتخذ من خطوات لكفالة المساواة الفعلية للمرأة، وبالخطوات الأخرى اللازم اتخاذها في هذا الشأن. كما تطلب اللجنة إلى الحكومة أن تواصل القيام على نطاق واسع بنشر الاتفاقية والتوصيات العامة للجنة وإعلان ومنهاج عمل بيجين، ولا سيما على المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان.

١٧٩ -في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨، دعت وزارة العلاقات الخارجية ومكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة إلى عقد اجتماع عمل لإطلاع مختلف المنظمات غير الحكومية والحكومية على وقائع عرض تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، والتعريف بتوصيات اللجنة. وقد جمعت ملاحظات المشاركين والمشاركات وتوصياتهم باعتبارها عناصر إضافية لتطبيق الاتفاقية.

الجزء الثاني

التقدم المتحقق والتدابير المتخـــذة في الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ فيما يتعلـــق بتطبيق المواد الست عشرة لاتفاقية القضـــاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المكسيك

المادتان ١ و ٢

١٨٠ -في الفترة التي يشملها هذا التقرير، اعتمدت أحكام جديدة كانت نتاجا للإصلاح الدستوري والعمل التشريعي، فيما يتعلق بمختلف جوانب حالة المرأة. وجدير بالذكر أنه رغم الأحكام الجديدة، لا يوجد بوجه عام اختلاف عما ورد في التقارير السابقة من حيث إن الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية يتضمن إقرارا واضحا بتساوي الرجل والمرأة أمام القانون.

١٨١ -وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير، جرى أيضا إنشاء أو تعزيز هيئات خاصة لتحليل حالة المرأة في التشريعات الاتحادية والمحلية. فقد أنشئت لجان الإنصاف والجنسانية، وكذلك اللجنة المشتركة بين مجلسي كونغرس الاتحاد، وهي الآلية المنشئة للبرلمان النسائي المكسيكي الذي تتمثل مهمته في التفكير والتداول ووضع جدول أعمال تشريعي وطني للمساهمة في القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، وكذلك الحث على وضع سياسات حكومية ذات نظرة جنسانية تكفل احترام حقوق المرأة وتنفيذ البرامج التي تفيدها.

١٨٢ -وترد فيما يلي صورة عامة لأهم الإصلاحات والمبادرات القانونية الأخيرة من حيث أثرها على المرأة، وإن كان يشار في بعض الحالات إلى مضمونها بتفصيل أكبر عند الحديث عن تطبيق كل مادة من مواد الاتفاقية.

تعزيز لجان حقوق الإنسان

١٨٣ -جرى في عام ١٩٩٩ تعديل المادة ١٠٢ من الدستور لإعطاء الاستقلال الذاتي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبموجب التعديل، أصبح للجنة شخصية قانونية وذمة مالية وميزانية لإدارتها. ونُصّ كذلك على أن تنتخب السلطة التشريعية رئيس هذه اللجنة من بين ثلاثة مرشحين لفترة خمس سنوات، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة.

١٨٤ -وفي السياق ذاته، وكجزء من تعزيز استقلالية لجان حقوق الإنسان في كيانات الجمهورية، بلغ عدد رؤساء هذه الهيئات الذين تعينهم الأجهزة التشريعية المحلية أحد عشر حتى اليوم.

١٨٥ -وتحلل لجان حقوق الإنسان الشكاوى التي تقدم بشأن انتهاكات الضمانات الفردية وتضع توصياتها حسب خطورة الجرم، وهي توصيات لا بد من أن تحترمها السلطة وتراعيها، وتذهب هذه التوصيات إلى حد توجيه اللوم إلى الموظفين العامين وحتى فصلهم وتحريك الدعوى الجنائية ضدهم. وتركز لجان حقوق الإنسان في عملها بشكل خاص على حماية حقوق الإنسان لأكثر الفئات حاجة إلى الحماية، مثل السكان الأصليين والمرأة والطفل.

١٨٦ -وعلاوة على التركيز على الدفاع عن حقوق المرأة والطفل، حثت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على إيجاد مجالات خاصة للدفاع عن هذه الحقوق، ليس فقط من منظور جنساني، بل أيضا على أساس مبدأ المصلحة العليا للطفل.

التقدم في القوانين الفرعية

١٨٧ -في ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، نشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد لائحة القانون الزراعي الخاص بتعزيز تنظيم شؤون المرأة الريفية وتطويرها.

١٨٨ -وفي ٦ آذار/مارس ١٩٩٨، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد المرسوم الذي وضع بموجبه ''الكتيب الوطني لصحة المرأة''، وهو صك مهمته الأساسية المساعدة في الوقاية من سرطان عنق الرحم والثدي ومكافحته.

١٨٩ -وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وافق مجلس إدارة معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة على تعديل المادة السادسة من لائحة دور رفاهة ونمو الطفل، بهدف رفع القيود التي تمنع العامل المتزوج أو الأعزب للمرة الثانية وله الولاية على أبنائه من حق الانتفاع بدور الحضانة، والسماح للأولاد بالتمتع بهذه الخدمة بغضّ النظر عن الحالة الاجتماعية للآباء. ويعدّ هذا تقدما في القضاء على التفرقة في المعاملة التي يتعرض لها على أساس الجنس، في هذه الحالة، العامل الذي يعمل في خدمة الدولة.

١٩٠ -وبالمثل، وُضعت ونشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد صكوك معيارية مختلفة في مجال الصحة تقضي بوضع معايير وإجراءات لتقديم الخدمات الصحية، ومنها على سبيل المثال:

- في ٦ آذار/مارس ١٩٩٨، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد ''النموذج الرسمي للوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته''، الذي وضعه قطاع الصحة بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية على أساس تنقيح النموذج الرسمي السابق.
- وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد مشروع النموذج الرسمي المكسيكي NOM-190-SSA1-1999، المعنون ''تقديم الخدمات الصحية - معايير الرعاية الطبية في حالة العنف العائلي''، وذلك بهدف التوسع في الاستشارات التي تقدمها وزارة الصحة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية لإثراء هذه القاعدة التنظيمية. وقد نشر النموذج الرسمي، بعد تنقيحه وتعديله، في الجريدة الرسمية يوم الأربعاء ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠. وينص هذا النموذج على جملة أمور، منها أنه يتعين على مؤسسات القطاع العام والاجتماعي والخاص التي توفر الرعاية الطبية للمرضى المعانين للعنف العائلي أن تخطر النيابة العامة بهذه الحالات.

- وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الاتفاق الذي تحدد بموجبه المواد المحظورة والمقيدة في تحضير منتجات العطور والتجميل. ويحدد الاتفاق ويقيد استعمال أكثر من ٥٠٠ مادة كيميائية وطبيعية ومكسبة للون ذات أثر سام أو ضار بالصحة.

- وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد النموذج الرسمي المكسيكي NOM-167-SSA-1887 المتعلق بتقديم خدمات المساعدة الاجتماعية إلى القصّر والبالغين. ويحدد هذا النموذج الإجراءات اللازمة لتوحيد المبادئ والمعايير والسياسات والاستراتيجيات في مجال تقديم الخدمات والقيام بالأنشطة ذات الصلة بتوفير المساعدة الاجتماعية للأطفال والبالغين من الجنسين، والمنطبقة في القطاعين الاجتماعي والخاص اللذين يؤلفان الشبكة الصحية الوطنية.

- وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد النموذج الرسمي المكسيكي NOM-169-SSA1-1998 الخاص بتقديم المساعدة الاجتماعية الغذائية إلى المجموعات المعرضة للخطر. ويهدف هذا النموذج إلى وضع معايير تنفيذ برامج المساعدة الاجتماعية الغذائية التي تقدم إلى المجموعات المعرضة للخطر وإلى المستضعفين، ومنهم الأطفال والبالغون والمسنون من الجنسين، والأسر التي تزيد ظروفها الاجتماعية والاقتصادية من ضعفها.

- وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، نشر في الجريدة الرسمية النموذج الرسمي المكسيكي NOM-173-SSA1-1998. ويتعلق هذا النموذج بالرعاية المتكاملة للمعوقين ويحدد القواعد التي ينبغي مراعاتها في رعايتهم.

١٩١ -وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وافقت اللجان الموحدة للإنصاف والجنسانية وللضمان الاجتماعي وللدراسات التشريعية التابعة لمجلس الشيوخ على المرسوم الذي يعدّل الجزء أولا ويلغي الجزء خامسا من المادة ٢٤ من قانون معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، بحيث تتحقق المساواة القانونية للمرأة العاملة فتتمكن من شمول زوجها أو خليلها بالرعاية الصحية التي ينص عليها هذا القانون. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أقر مجلس النواب بدوره هذا المرسوم.

١٩٢ -وينص المرسوم في المادة ٢٤ منه على أنه: ”يحق أيضا الحصول على الخدمات المنصوص عليها في الجزء أولا من المادة السابقة، في حالة المرض، لأفراد أسرة العامل أو المتقاعد المستحقين قانونا، وفيما يلي بيانهم: الزوج أو الزوجة أو، في حالة عدم وجودهما، الرجل الذي كانت تعاشره أو المرأة التي كان يعاشرها خلال السنوات الخمس السابقة

للمرض، أو الذي كان له منها أو كانت لها منه أطفال، بشرط استمرار تحررهما من الزواج. فإذا كان للعامل أو العاملة أو للمتقاعد أو المتقاعدة عدد من الخليلات أو الأخلاء، فإنه لا يحق لأي من هؤلاء الحصول على المساعدة''. وبهذا يتقرر أنه لا يحق لأحد تجاهل المصالح القانونية للمرأة، ومنها المساواة القانونية للرجل والمرأة، والحماية القانونية للكيان، وتنمية الأسرة، وكذلك القضاء على عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

١٩٣ -وفي هذا السياق، قام معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، بناء على اتفاق مجلس إدارته الذي نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بإنشاء اللجنة الداخلية المعنية بترقيات ومرتبات موظفي المعهد الثقات، ومهمتها الأساسية وضع القواعد المنصفة لوصول الرجال والنساء إلى وظائف المستوى المتوسط، وكذلك تدعيم الخدمة المدنية المهنية داخل المعهد.

١٩٤ -وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، نشر في الجريدة الرسمية للمقاطعة الاتحادية المرسوم الذي بمقتضاه تلغى أو تعدل أو تضاف عدة أحكام من القانون المدني للمقاطعة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاص العام وللجمهورية بأسرها فيما يتعلق بالاختصاص الاتحادي، ومن قانون الإجراءات المدنية للمقاطعة الاتحادية، وهو تعديل أدرج بموجبه منظور جنساني بشكل واضح.

حماية الطفلة

١٩٥ -في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أقر مجلس نواب كونغرس الاتحاد بالإجماع مبادرة تعديل الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، بإضافة فقرة في نهاية المادة الرابعة من الدستور كان مجلس الشيوخ قد أقرها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وبموجبها تصبح حقوق الطفل من الحقوق الدستورية، وذلك وفاءً بالالتزامات التي التزمت بها الدولة المكسيكية بتصديقها على الصكوك الدولية المتعلقة برفاهة الطفولة.

١٩٦ -وقد سبقت هذه المبادرة مشاورات وطنية عامة واسعة في موضوع العناية بحقوق الطفل، أجريت من خلال عقد محافل تشريعية إقليمية في شهري أيار/مايو و حزيران/يونيه ١٩٩٦.

١٩٧ -وفي عام ١٩٩٨، جرى التوسع في هذه المبادرة في مجلس شيوخ الجمهورية ثم في مجلس النواب. وقد جرت الموافقة على النص النهائي للمبادرة على النحو التالي:

''المادة الرابعة ...

...

''للأطفال من الجنسين الحق في تلبية احتياجاتهم من الغذاء والصحة والتعليم والترفيه السليم من أجل نموهم المتكامل.

''ويتعين على الآباء والأوصياء والكفلاء صون هذه الحقوق. وتقوم الدولة بما يلزم لتعزيز احترام كرامة الطفل وتمتعه التام بحقوقه. وتوفر الدولة للأفراد ما يحتاجون إليه من أجل المساهمة في إعمال حقوق الطفل''.

١٩٨ -إن إجراء تعديل دستوري يتطلب، وفقا للمادة ١٣٥ من الدستور المكسيكي، موافقة أغلبية الهيئات التشريعية بالولايات على هذا التعديل، علاوة على موافقة كونغرس الاتحاد، ومن هنا يجب عرضه على المجالس النيابة المحلية لمناقشته. وقد نشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

١٩٩ -وبموجب التعديل الدستوري، جرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وضع وإقرار مشروع قانون تنظيمي للمادة الرابعة من الدستور يدعم ويكفل النمو الإنساني للأطفال. ويلزم قانون حماية حقوق الأطفال والمراهقين الدولة وحكومات الولايات والبلديات والأسرة والمجتمع بأسره بالاهتمام بالنمو المتكامل للقصّر. وقد نشر هذا المشروع في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠.

٢٠٠ -وفيما يلي النقاط الأساسية للقانون:

- يرتب القانون للأطفال الحق في الرعاية على سبيل الأولوية، وعدم التمييز ضدهم لأي سبب، وحماية حريتهم، وعدم إساءة معاملتهم، وعدم استغلالهم جنسيا، والحصول على هوية خاصة بهم، والحصول على التعليم دون أي قيود.
- ينص القانون على تمتع الأطفال الذين لا عائل لهم بهذه الحقوق.
- يلزم القانون بوضع سياسة عامة وطنية للمشاركة المجتمعية.
- يلزم القانون الأسر والجيران والأطباء والموظفين العامين وأي فرد بالإبلاغ عن أي فعل يشكل انتهاكا لحقوق الأطفال، ولا سيما إذا كان الفعل ينطوي على عنف.
- ينص القانون على حماية الدولة للأطفال المحرومين من الأسرة.

- ينشئ القانون معيار ''الأسرة البديلة'' عند فقد الطفل لأسرته. وعلى الدولة أن توفر له أسرة ترعاه، وأن تضع البرامج التي تكفل عدم انفصال الأطفال عن أسرهم نتيجة لقِلة الموارد.
- يكفل القانون حق الطفل في اللهو وإبداء الرأي والتفكير والراحة. ويحتم القانون وضع إجراءات خاصة للأطفال الجانحين أو المتورطين في جرائم خطيرة. ويلزم القانون المجتمع والدولة بكفالة الحقوق الخاصة للأطفال المعوقين.

٢٠١ -إن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، التي صدق عليها بلدنا في آذار/مارس ٢٠٠٠، تعتبر خطوة رسمية هامة لحماية الأطفال العاملين. والهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو القضاء على هذه الأشكال من عمل الأطفال التي لا يمكن السماح بها في أي ظرف وفي أي مكان.

بيئة العمل

٢٠٢ -جرى، من أجل زيادة فرص العمل وحماية حقوق العاملات وتعزيز القدرة الإنتاجية للمرأة، وضع مشاريع قوانين لتوفير استجابة قانونية لأولويات ومطالب المرأة المكسيكية. وستتواصل مناقشة هذه المشاريع في كونغرس الاتحاد.

الصكوك الدولية

٢٠٣ -إن تعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة، وحمايتها كانا على الدوام هدفا ذا أولوية في أنشطة المكسيك المتعددة الجوانب وتجسدا في التشريع المكسيكي وبرامج التنمية الوطنية. وبمقتضى هذه المواقف، ظلت المكسيك أيضا على التزامها الثابت بتنفيذ التعهدات المترابطة قانونيا والبعيدة المدى التي التزمت بها بتوقيعها الصكوك الدولية المختلفة وتصديقها عليها.

٢٠٤ -وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أنشئت اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالالتزامات الدولية للمكسيك في مجال حقوق الإنسان، وتتألف من إدارات الحكومة الاتحادية ومهمتها التوصية بالسياسات والوسائل اللازمة للمساعدة في تنفيذ الالتزامات الدولية التي تتحملها المكسيك في مجال حقوق الإنسان.

٢٠٥ -وتنظر هذه اللجنة في الصكوك الدولية التي تكون المكسيك طرفا فيها لتقدير مدى سلامة التصديق عليها. وعملا بتوصيات هذه اللجنة الوزارية المشتركة، بذلت حكومة المكسيك في السنوات الأخيرة جهدا كبيرا في هذا الشأن يتضح في التدابير التالية:

٢٠٦ -ففي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد مرسوم إصدار البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ''بروتوكول سان سلفادور'' الذي أدرج في النظام القانوني المكسيكي.

٢٠٧ -وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أودعت حكومة المكسيك صك تصديقها على اتفاقية البلدان الأمريكية لقمع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، وهي اتفاقية بيليم دو بارا.

٢٠٨ -وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد المرسوم الذي بموجبه أقر مجلس شيوخ الجمهورية الإعلان الرسمي بقبول اختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالنظر في المنازعات. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أودع صك التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

٢٠٩ -وفي ٩ آذار/مارس ١٩٩٩، صدقت حكومة المكسيك على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي اعتمدت في نيويورك في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

٢١٠ -ووقعت حكومة المكسيك البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٢١١ -وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أودعت حكومة المكسيك لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك وثائق انضمام المكسيك إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين، واتفاقية عام ١٩٥٤ الخاصة بوضع عديمي الجنسية.

٢١٢ -وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، أبلغت حكومة المكسيك الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية أنها قررت سحب التحفظ على اتفاقية عام ١٩٣٣ الخاصة بجنسية المرأة، الذي كانت قد قدمته عند توقيعها الاتفاقية. وينص هذا التحفظ على ما يلي: ''تحتفظ حكومة المكسيك لنفسها بحق عدم تطبيق هذه الاتفاقية في الحالات التي تتنافى والمادة ٢٠ من قانون الجنسية والتجنس، التي تقضي بمنح الجنسية قانونا للمرأة الأجنبية التي تتزوج من مكسيكي إذا كان محل إقامتها في الأراضي المكسيكية''.

٢١٣ -وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقعت حكومة المكسيك النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي اعتمد في روما بإيطاليا في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢١٤ -وفي التاريخ ذاته، وقعت المكسيك البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلقين باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبدعارة الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

٢١٥ -وقد أودعت المكسيك لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة صك قبول تعديل المادة ٤٣ (٢) من اتفاقية حقوق الطفل، الذي بدأ نفاذه في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

المادة ٣

التقدم المحرز في الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

٢١٦ -اعتبارا من ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، جرى تعزيز المكتب الحكومي لشؤون المرأة بإنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، التي يدخل في اختصاصها وضع السياسات والخطوط العامة والمعايير لاستكمال البرنامج الوطني للمرأة: التحالف من أجل المساواة وتنفيذه ومتابعته والإشراف عليه وتقييمه ورصده، وتحقيق التقيد به من جانب أجهزة الإدارة العامة الاتحادية والكيانات شبه الحكومية.

٢١٧ -وللجنة الوطنية مجلس مشترك بين الوزارات أنشئ في نيسان/أبريل ١٩٩٩، ومكتب للتنسيق العام.

٢١٨ -والمجلس المشترك بين الوزارات جهاز للتشاور والمتابعة تابع للبرنامج الوطني، وهو يتألف من ممثلي وزارات الداخلية، والعلاقات الخارجية، والمالية والائتمان العام، والتنمية الاجتماعية، والبيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية، والتجارة والتنمية الصناعية والزراعية، والثروة الحيوانية والتنمية الريفية، والمحاسبة والتنمية الإدارية، والتعليم العام، والصحة، والعمل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى ممثلي المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي، ومعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، والشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة.

٢١٩ -ومكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة هو جهاز إداري مستقل عن وزارة الداخلية ويحل محل مكتب التنسيق العام التابع للبرنامج الوطني للمرأة. ومن مهامه التمثيل القانوني للجنة الوطنية، والقيام بالوظائف التالية:

- التمثيل القانوني للجنة الوطنية لشؤون المرأة، إلا في المسائل التي يختص بها المجلس المشترك بين الوزارات الذي يمثله حينذاك الموظف العام الذي يرأسه أو المفوض صراحة بذلك؛
- التخطيط لعمل اللجنة وبرمجته وتوجيهه وتقييمه ووضع التقارير الدورية المناسبة؛
- اقتراح السياسات والخطوط العامة والمعايير لاستكمال البرنامج الوطني للمرأة وتنفيذه والإشراف عليه وتقييمه ورصده؛

- التنسيق مع أجهزة وكيانات الإدارة العامة الاتحادية فيما يتعلق بإدراج التركيز على الجنسانية في سياسات البرنامج الوطني للمرأة واستراتيجياته وأنشطته، والعمل داخليا على تعزيز وضع برامج المرأة ذات الصلة، وكذلك إيجاد الآليات التي تعمل على ضمان قيام هذه الأجهزة والكيانات بتنفيذ هذا البرنامج؛
- العمل مع الكيانات الاتحادية والبلديات على إنشاء آليات تنسيقية لتطبيق استراتيجيات البرنامج الوطني للمرأة وسياساته وأنشطته في مجال اختصاص كل منها، وفق الطرائق القانونية والبرنامجية التي تحددها قوانينها؛
- التشاور مع المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك مع الأشخاص الاعتباريين المهتمين بشأن الاضطلاع بأنشطة تسهم في بلوغ أهداف البرنامج الوطني للمرأة ومقاصده؛
- إنشاء علاقات مع مشرعي كونغرس الاتحاد والمجالس التشريعية للولايات والجمعية التشريعية للمقاطعة الاتحادية، بغية دفع الإصلاحات القانونية المطلوبة؛
- عقد اتفاقات وعقود تعاون مع الهيئات المستقلة ذاتيا والمنظمات التمثيلية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، بشأن المسائل ذات الصلة باختصاصات مكتب التنسيق العام وفقا للأحكام القانونية المنطبقة؛
- رفع تقارير دورية للتقييم في إطار النظام الوطني للتخطيط بشأن الأنشطة المنفذة في مجال تطبيق البرنامج الوطني للمرأة؛
- تقديم اقتراح إلى وزير الداخلية، عن طريق وكيل وزارة السكان وشؤون الهجرة، بشأن الهيكل العضوي لمكتب التنسيق العام وعمله وميزانيته وبرامجه، والتعاقد على الموارد البشرية اللازمة وإدارتها، وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية السارية.

٢٢٠ - وبالإضافة إلى هذه الأجهزة، فإن مجلس الرصد الاجتماعي والمجلس الاستشاري التابعين للبرنامج الوطني للمرأة ما زالا قائمين.

الأنشطة المؤسسية المشتركة لأجهزة الحكومة الاتحادية

٢٢١ -في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد مرسوم بتعديل النظام الداخلي لوزارة العلاقات الخارجية. وكجزء من مهام مُتولّي هذه الوزارة، يذكر الجزء عشرين من المادة ٦ ما يلي: ''الاتفاق على التدابير اللازمة لتطبيق البرنامج الوطني للمرأة في مجال السياسة الخارجية والتدابير المتصلة بالوفاء بالالتزامات الدولية للمكسيك في مجال الجنسانية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية وأجهزتها اللامركزية''. ومن الناحية العملية، يتولى هذه المهمة مكتب تنسيق الشؤون الدولية للمرأة منذ عام ١٩٩٤، مما سمح له بالمتابعة الشاملة لمسألة النهوض بالمرأة، ليس في منظومة الأمم المتحدة وحدها، بل أيضا في محافل منظومة البلدان الأمريكية، وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها.

٢٢٢ -إن إنشاء مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة واستمرار مكتب تنسيق الشؤون الدولية قد أتاحا لحكومة المكسيك أن يكون لها موقف متسق في موضوع المرأة، سواء في السياسة الداخلية أو في تخطيط السياسة الخارجية للمكسيك.

٢٢٣ -وفي آذار/مارس ١٩٩٨، قررت وزارة العلاقات الخارجية اعتماد برنامج لشؤون المرأة في الوزارة، لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الوطني للمرأة: التحالف من أجل المساواة، ١٩٩٥-٢٠٠٠، الذي يتعين على جميع إدارات الحكومة الاتحادية التقيد به.

٢٢٤ -ويتضمن برنامج هذه الوزارة لشؤون المرأة الاستراتيجيتين التاليتين:

أولا - إدراج أهداف البرنامج الوطني للمرأة واستراتيجياته في أهداف السياسة الخارجية للمكسيك وخطوطها العامة.

ثانيا - وضع تدابير لتحسين وضع المرأة في وزارة العلاقات الخارجية والسلك الأجنبي المكسيكي فيما يتصل بالتعليم والتدريب والصحة والعمل والمسؤوليات العائلية وحقوق المرأة والمشاركة في اتخاذ القرارات ومكافحة العنف ووضع الإحصائيات.

٢٢٥ -وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد النظام الداخلي لوزارة العمل والضمان الاجتماعي. وقد نصت المادة ٢ من هذا النظام، التي تحدد الوحدات الإدارية التي تتكون منها الوزارة، على ضم الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية إليها. وفيما يلي البرامج الفرعية المتصلة بتعزيز الاعتراف بعمل المرأة وبيان قيمته، التي تتولاها الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية: نشر حقوق العمل للمرأة وحمايتها، السياسة الجنسانية، تعزيز العمل والإدارة.

٢٢٦ -واستمر كذلك عمل كيانين في وزارات الدولة لمعالجة إشكالية المرأة بطريقة قطاعية، وهما: الإدارة العامة للصحة الإنجابية التابعة لوزارة الصحة، والوحدة الإدارية المسؤولة عن برنامج إدماج المرأة في التنمية الريفية، وهي تابعة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية. وتتبع وزارة التنمية الاجتماعية إدارة لشؤون الجنسانية تتضمن برامجها هذا المنظور. كذلك أنشأت وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية إدارة لشؤون الجنسانية والبيئة تتبع الإدارة العامة للتخطيط.

٢٢٧ -وفيما يتصل بالأجهزة اللامركزية للإدارة العامة الاتحادية، يجدر بالذكر تعيين سكرتيرة فنية للإدارة العامة لسياسات المساواة بين الجنسين، التابعة لمعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة.

الآليات المؤسسية على مستوى الدولة

٢٢٨ -نتج عن تعزيز وتطبيق البرنامج الوطني للمرأة أن أنشئت مكاتب لشؤون المرأة، حتى أيار/مايو ٢٠٠٠، في حكومات ٢٨ كيانا اتحاديا. ومن هذه المكاتب، يرقى مكتب غيّريرو، الموجود منذ عام ١٩٨٧، إلى مستوى الوزارة؛ وتوجد في المقاطعة الاتحادية و ١٢ ولاية معاهد للمرأة (باخا كاليفورنيا سور، كوليما، غواناخواتو، ميتشواكان، بويبلا، كينتانا رو، سينالوا، سونورا، تاماوليباس، تلاكسكالا، يوكاتان، ساكاتيكاس). وأنشئت في ١٠ ولايات مكاتب تنسيق أو إدارات لشؤون المرأة (كامبيتشه، كواهويلا، تشياباس، موريلوس، نويفو ليون، أواكساكا، كيريتارو، سان لويس بوتوسي، تاباسكو، فيراكروس). وفي أغواسكا ليينتس وباخا كاليفورنيا وخاليسكو، تعمل الآليات من خلال مجالسها الحكومية للسكان، وفي إيدالغو يعاد النظر في أسلوب المجالس.

٢٢٩ -أما في الولايات الأربع المتبقية (تشيهواهوا، دورانغو، مكسيكو، نايايريت) فإن إنشاء هذه الآليات ما زال قيد البحث أو قيد التنفيذ.

٢٣٠ -وجرى، في محاولة للتنسيق، عقد ستة اجتماعات وطنية لمراكز الاتصال الحكومية ''التحالف من أجل المساواة''، واجتماعين مواضيعيين لهذه المراكز، أحدهما عن الشبكات الحكومية لدعم المرأة الريفية، والآخر عن منهجية برنامج التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني.

الآليات التشريعية

٢٣١ -جدير بالذكر، في السلطة التشريعية، إنشاء لجان للإنصاف والجنسانية في مجلسي كونغرس الاتحاد وفي مجلس نواب المقاطعة الاتحادية، مع اعتزام إنشاء مثل هذه اللجان في الهيئات التشريعية لجميع الولايات.

مشاركة المنظمات غير الحكومية

٢٣٢ -عمد مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة، من أجل تنفيذ البرنامج الوطني للمرأة وما ينبثق عنه من مشاريع، إلى دعم علاقاته بمنظمات المجتمع في مجالات أنشطة واسعة للغاية، تبدأ من مرحلة التشاور وتنتهي بأنشطة تدريبية وتنفيذية، وأنشطة متابعة وتقييم.

٢٣٣ -وهناك برامج أو آليات أخرى ذات اختصاص في موضوع حالة المرأة عمدت بدورها إلى إشراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أعمالها، أو إلى التشاور مع هذه المنظمات في وضع برامج أو تحديد وسائل معينة، مثل المجلس الاستشاري للبرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي؛ واللجنة الوطنية المشتركة بين المؤسسات لتطبيق خطة العمل لمكافحة الاستغلال الجنسي للقصّر لأغراض تجارية؛ واللجنة الوطنية لتنسيق البرنامج الوطني لتوفير فرص عمل أكثر وأفضل لنساء المكسيك؛ وبرنامج الجودة الشاملة والتحديث؛ ومائدة العمل المعنية بالتركيز على الجنسانية، التابعة للمجلس الاستشاري المدني بوزارة التنمية الاجتماعية؛ والشبكة الوطنية للتعاون التقني لمؤسسات وهيئات دعم المرأة الريفية. ويحظى المعهد المعني بتحديد الخطوط المنهجية الأساسية لإدراج التركيز على الجنسانية في السياسات العامة، الذي ترعاه اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، بمشاركة ثلاثية تشمل المنظمات غير الحكومية التي تشكل الجانب المكسيكي في الحملة المسماة ''البنك الدولي في نظر المرأة''.

٢٣٤ -وتجدر بالذكر أيضا أهمية عمل المجتمع المدني المنظم الذي تولى، مع المؤسسات العامة والخاصة، مهمة وضع النظريات والإحصائيات وإجراء الأبحاث. وشمل هذا العمل أيضا تعزيز مختلف الطروح التي كانت ذات فائدة في المجال التشريعي فيما يتصل بوضع قوانين جديدة أفضل تحمي وتصون حقوق المرأة بشكل فعال. ومن أبرز هذه المنظمات الفريق المتعدد لمناصرة الضحايا، والمعهد المكسيكي لأبحاث الأسرة والسكان، والتشكيل المتكامل لمناصرة المرأة، والمكتب القانوني المجاني الاجتماعي، والبرنامج الوطني للمرحلة الثالثة من العمر، والمعهد المعني بثقافة منع العنف العائلي، والجمعية المكسيكية لمكافحة العنف ضد المرأة، والفريق المتعدد التخصصات المعني بالمرأة والعمل والفقر، والفريق الإعلامي المعني بالإنجاب الانتقائي، وفريق التعليم الشعبي للعمل مع المرأة.

تحليل الجنسانية

٢٣٥ -حدث في الفترة التي يشملها هذا التقرير بعض الزيادة في قدرة الأجهزة الحكومية على التركيز على الجنسانية في برامجها. وقد اتسعت النظرة إلى الجنسانية في هذه المؤسسات لتشمل مواضيع لم تكن واردة من قبل بالتحديد في البرنامج الوطني للمرأة، مثل المجال ذي الصلة بالبيئة.

٢٣٦ -ومن الجهود الأساسية للتوسع في إدراج تحليل الجنسانية عند وضع سياسات الدولة، إنشاء المعهد المعني بتحديد الخطوط المنهجية الأساسية لإدراج التركيز على الجنسانية في السياسات العامة، الذي سلفت الإشارة إليه. ويعكس المعهد الاتفاق في الاهتمامات بين الحكومة المكسيكية من خلال مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة، ووزارتي المالية والائتمان العام والعلاقات الخارجية، والمصرف المتعدد الأطراف من خلال البنك الدولي ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية والمنظمات غير الحكومية التي تشكل الجانب المكسيكي في الحملة المسماة ''البنك الدولي في نظر المرأة''، فيما يتصل بتعزيز إدراج التركيز على الجنسانية في السياسات العامة.

٢٣٧ -والهدف العام لهذا المعهد هو تحديد العناصر اللازمة لوضع منهجيات إدراج التركيز على الجنسانية في السياسات العامة، استنادا إلى خبرات المؤسسات الحكومية والأكاديمية والمنظمات المدنية والمصرف المتعدد الأطراف.

٢٣٨ -ومنذ آذار/مارس ١٩٩٩، شرع مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة، بدعم من البنك الدولي، في تنفيذ مشروع التعزيز المؤسسي في مجال الجنسانية، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة أجهزة القطاع العام في المكسيك، وبخاصة قدرة موظفي ومسؤولي التخطيط من الجنسين، على صوغ وتطبيق سياسات عامة وبرامج مؤسسية تراعي التركيز على الجنسانية وتستجيب لمختلف احتياجات الرجل والمرأة وأولوياتهما.

٢٣٩ -ونجم عن الجهود المبذولة في هذا الشأن أن عقدت وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية، حلقات عمل وحلقات دراسية مختلفة. وكان من هذه الحلقات ما عُقد لمتخذي القرارات في هذه الوزارة وحضره أمين الشعبة. وكان منها أيضا حلقة العمل المعنية بالجنسانية، التي عُقدت للمسؤولين التنفيذيين في مؤسسة التلفزيون، وهي أهم محطة تلفزيون ناطقة بالإسبانية، والتي كان من نتيجتها إنتاج رواية تلفزيونية باسم ''أصدقاء إلى الأبد'' تركز على الجنسانية، وجرى بثها على الصعيد الوطني في النصف الأول من عام ٢٠٠٠.

تحديد ما تتضمنه ميزانية نفقات الاتحاد من برامج الإدارة العامة الاتحادية وتدابيرها التي تؤثر على الوضع الاجتماعي للمرأة

٢٤٠ -لما كانت التدابير ذات الأولوية للبرنامج الوطني للمرأة، ١٩٩٥-٢٠٠٠ تنفذها أجهزة الإدارة العامة الاتحادية بشكل إلزامي، فإن الميزانية المخصصة لهذه التدابير تعتبر جزءا من ميزانية كل جهاز. ولذلك ففي عام ١٩٩٦، عندما شرع ما كان يسمى وقتئذ مكتب التنسيق التنفيذي للبرنامج الوطني للمرأة في تنفيذ تدابيره، تقرر وجوب تحديد ما لدي كل من إدارات وكيانات الحكومة الاتحادية من البرامج والتدابير التي تدخل في نطاق الجهد المؤسسي لتحسين الوضع الاجتماعي للمرأة.

٢٤١ -ومن الممارسة التي قامت بها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وأقرتها إدارات الحكومة الاتحادية وكياناتها، بالإضافة إلى حسابات المالية العامة الاتحادية لعام ١٩٩٦، يُستخلص أن ٤٤٧,١ ٨٢٨ ٩٤ ألف بيسو فقط خصصت للمرأة في ميزانية هذه السنة المالية البالغة ٧٧٣,٧ ١٢٨ ٤١٦ ألف بيسو، أي ما يعادل ٢٢,٨ في المائة من مجموع المبالغ المرصودة.

٢٤٢ -وفي عام ١٩٩٧، زاد المبلغ المرصود لنفقات الحكومة الاتحادية زيادة كبيرة، فبلغ ٢٣٢,٦ ٠٦٠ ٥٤١ ألف بيسو، ومع ذلك فإن المبلغ المرصود للتدابير التي تخدم المرأة بلغ ١٣,٢ في المائة، أي ٧٨٧,١ ٣٤١ ٧١ ألف بيسو.

٢٤٣ -وفي ميزانية عام ١٩٩٨، سجلت الموارد المحددة للتدابير التي تخدم المرأة صعودا بالنسبة إلى السنة الماضية، فبلغت ٤٢٩,٠ ٩٩٧ ١١٣ ألف بيسو، أي ما يعادل ١٧,٣ في المائة من النفقات المرصودة للإدارة العامة الاتحادية التي زادت في هذه السنة إلى ٠٩٢,٧ ٥١٠ ٦٥٧ ألف بيسو.

٢٤٤ -وفي عام ١٩٩٩، لوحظ تزايد استعداد أجهزة الإدارة العامة الاتحادية لتخصيص وتحديد موارد أكثر لصالح المرأة. فمن مجموع النفقات المرصودة البالغ ٧٨٠,٣ ٤٥٩ ٧٣٨ ألف بيسو، ووفق على رصد ٤٠٢,٣ ٣٣٥ ١٥٧ ألف بيسو لهذه السنة المالية، مما يمثل ٢١,٣ في المائة.

٢٤٥ -أما تحديد الموارد لعام ٢٠٠٠ فما زال رهن التنفيذ والإتمام فيما يتعلق بالتخصيص، لأن بيانات التنفيذ ستكتمل في السنة القادمة بعد انتهاء السنة المالية لحسابات المالية العامة الاتحادية.

وضع الإحصائيات

٢٤٦ -حققت حكومة المكسيك تقدما كبيرا في خدمة المرأة، مثل ورودها باطراد في الإحصائيات، وتحديد الشواغر في جهاز الإعلام الوطني، وإدراج متغيرات جديدة في مصادر الإعلام العادية تساعد في تحليل البيانات من منظور جنساني، وكذلك وضع نظام للمؤشرات يسمح بمتابعة حالة المرأة على الصعيد الوطني.

٢٤٧ -وقد ظل المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية منذ عام ١٩٩٥ يضع بيانات ومؤشرات تتيح الوقوف، بشكل أوسع وأفضل، على حالات عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وقد اضطلع المعهد، من أجل ذلك، بمجموعة من الأنشطة في مجال وضع الإحصائيات الأساسية المشتقة لبيان حجم الاختلافات، وذلك من أجل المساهمة في صوغ السياسات العامة التي تكفل تحقيق الإنصاف بين الجنسين وتكييف نظام الإحصاء الوطني وفق الاحتياجات من المعلومات في بلدنا، مع التركيز على الجنسانية.

٢٤٨ -والطريقة التي اتبعها المعهد في دعم الإحصائيات مع التركيز على الجنسانية تشمل عدة مجالات: أولا مراجعة المخططات النظرية والمنهجية التي تتيح استنباط البيانات عن الرجل والمرأة وجمعها وتوليدها وتحليلها. وجرى كذلك تحقق دقيق من المصادر لتحديد ما يتضمن منها تركيزا للجنسانية أو ما يتطلب إدراجه فيه أو تنويعه أو تكييفه.

٢٤٩ -وفي عام ١٩٩٣، أنشئ مكتب التنسيق الوطني لدراسات الجنسانية، وفي منتصف العام ذاته، بدأ الحصول على مؤشرات بيّنت الاختلافات.

٢٥٠ -وفي عام ١٩٩٥، بدأ العمل في المجالات التالية في إطار المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية:

- إعادة النظر في الأطر المفاهيمية التي يرتكز عليها الحصول على المعلومات.
- تحليل عمليات توليد البيانات والتصنيفات المختلفة والتعاريف والجداول.
- تجهيز التعدادات والاستقصاءات واستغلالها بشكل متكامل لتيسير تحليل الجنسانية في المجال الواسع للديموغرافيا الاجتماعية.

٢٥١ -وهناك في هذا السياق مثال للتقدم المتحقق، هو الاستقصاء الوطني لإيرادات الأسر المعيشية ونفقاتها، الذي أُدخل عليه أكثر من ٥٠ تعديلا أو إضافة أو ضبطا.

٢٥٢ -ومن جهة أخرى، عُقدت حلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات ومؤتمرات على الصعيدين الوطني والدولي لدعم اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أو بدعم منهما.

٢٥٣ -ومنذ عام ١٩٩٦، جرى أيضا وضع خمسة مشاريع كبرى نفذت بالاتفاق بين المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وهي:

- إنشاء مصرف للمعلومات والمؤشرات يُستكمل باستمرار.
- الحصول بصفة مستمرة على معلومات تكميلية ومؤشرات جديدة لمعالجة المعلومات المتاحة.
- تشجيع التبادل بين المنتجين والمستخدمين من أجل الاستخدام المناسب للبيانات وتصميم السياسات العامة بشكل أفضل.
- تصميم نظام للمؤشرات يتيح متابعة أعمال البرنامج الوطني للمرأة وتقييمها.
- الحصول على معلومات عن العمل واستخدام الوقت والإسهامات في الأسر المعيشية.

٢٥٤ -ونتيجة لما سبق، أنشئ ''نظام المعلومات لمتابعة حالة المرأة في المكسيك''، الذي يعتبر كسبا مهما في عملية تعزيز الإحصاء مع التركيز على الجنسانية، علاوة على أنه يشمل مجموعة من برامج المعلوماتية التي تحتوي على عدة مؤشرات تبين الحالة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة المكسيكية قياسا على الرجل.

٢٥٥ -وكانت المؤشرات الموضوعة هي الأساس للمواضيع التالية:

(أ) الحالة الديموغرافية.

(ب) التعليم.

(ج) العمل.

(د) الصحة والضمان الاجتماعي.

(هـ) الأسر المعيشية والأسر والسكنى.

(و) المشاركة السياسية.

٢٥٦ -وصدرت كذلك منشورات تتضمن مواضيع شتى من منظور جنساني واشترك فيها المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية بشكل بارز. وهذه المنشورات هي:

- دراسة إحصائية للسكان المكسيكيين: صورة تقريبية لجوانب عدم الإنصاف الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية وفيما بين الجنسين، ١٩٩٥.
- المرأة المكسيكية: حصيلة إحصائية في نهاية القرن العشرين، ١٩٩٥.
- النساء والرجال في المكسيك.
- الأسر المكسيكية، ١٩٩٨.
- إحصائيات العمل مع التركيز على الجنسانية.
- العمل داخل المترل وخارجه في المكسيك.
- إحصائيات تعليمية للرجال والنساء، ٢٠٠٠.
- الاختلافات بين الجنسين في الإسهامات داخل الأسرة المعيشية وفي استخدام الوقت.
- الأسر المعيشية التي تعولها امرأة.
- مؤشرات عن الأسر المعيشية والأسر حسب الكيان الاتحادي.
- نظام المعلومات لمتابعة حالة المرأة في المكسيك.

٢٥٧ -وفي هذا الإطار، أعيد النظر في التعداد الثاني عشر للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٠، بحيث يتضمن التركيز على الجنسانية. وقد أجري هذا التعداد في الفترة من ٧ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠؛ وفي الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس، استمر بزيارة المساكن في بعض المناطق للتحقق من المعلومات ورصد التغطية، وكذلك إجراء مقابلات للأسر المعيشية التي تركت معلقة في المرحلة الأولى لسبب ما، وبصفة خاصة لعدم وجود الشخص الذي لديه المعلومات. وقد شمل التعداد جميع المناطق التي يتألف منها الإقليم الوطني.

٢٥٨ -وتضمن الجزء المخصص لردود النساء البالغات من العمر ١٢ عاما وأكثر ردودا محددة تتعلق بالأمومة: عدد المواليد الأحياء، ومحل ميلاد آخر طفل وتاريخه، والأبناء المتوفين.

٢٥٩ -وشمل الاستبيان الموسّع متغيرات أخرى تفيد في التعمق في مسائل أخرى، كما احتوى على متغيرات أخرى لم يتسنّ إدراجها في الاستبيان الأساسي لصعوبة الحصول عليها ولضيق الوقت، وإن كانت سترد في الاستبيان الموسع.

٢٦٠ -وستُعلن النتائج الأولية لتعداد عام ٢٠٠٠ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

التحديات التي تواجه تعزيز الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

٢٦١ -قدم المجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي التابعان للبرنامج الوطني للمرأة توصية بإنشاء هيئة عامة لامركزية تكون لها شخصية قانونية وذمة مالية خاصة، لتساعد في إجراء دراسات وطنية ووضع مشاريع رائدة وطرح ما تراه مناسبا من اقتراحات على الأجهزة الحكومية، ويكون لها استقلال ذاتي كاف واختصاصات تنبع من وظيفتها المحددة والأساسية في خدمة المرأة المكسيكية. ولذلك فإن مجلس الرصد الاجتماعي والمجلس الاستشاري التابعين للبرنامج الوطني للمرأة قدما في تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى وزير الداخلية اقتراحا بإنشاء المعهد الوطني للمرأة.

٢٦٢ -وقد رأت المستشارات والمراقبات في البرنامج الوطني للمرأة أن القيام بالوظائف الموكولة على الصعيد الوطني إلى مكتب التنسيق العام للجنة الوطنية لشؤون المرأة قد أوضح احتياجه ليس فقط إلى استقلال ذاتي فني، بل أيضا إلى تعزيز قدرته الإدارية في جميع مجالات الحياة الوطنية.

٢٦٣ -وعملا بالمادة ٢٦ من الدستور السياسي المكسيكي، يتعين على الإدارة الجديدة في السلطة التنفيذية أن تضع في الخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ تصورها لطرق مواصلة العمل على تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. ويتعين أن يشمل هذا البرنامج أحكام المعاهدات الدولية التي صدقت عليها الدولة المكسيكية، وتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والتوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة والواردة في الوثيقة المعنونة ''إجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين''، وكذلك على الصعيد الوطني التوصيات الواردة في برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١ الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن التحديثات التي ستدخل على المنهج أو الصك الذي سيتحدد.

المادة ٤

٢٦٤ -من بين التدابير الخاصة ذات الطابع المؤقت التي ترمي إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، يجدر بالذكر ما ينفّذ منها في إطار القضاء على الفقر، وما تقوم به الأحزاب السياسية من أجل زيادة اشتراك المرأة في اتخاذ القرارات.

٢٦٥ -ومن بين تدابير القضاء على الفقر، هناك برنامج التعليم والصحة والتغذية. وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج في آب/أغسطس ١٩٩٧، وتوجه أنشطته على سبيل الأولوية إلى الأسر، مع السعي إلى تحقيق منافع لجميع أفراد البيت، ولكن البرنامج يحرص على أن يكون النفع الأكبر للأطفال والشباب من الجنسين وللأمهات.

٢٦٦ -ويعمل البرنامج على تحسين ظروف المرأة ودعم الدور الحاسم الذي تقوم به من أجل التنمية الأسرية والمجتمعية. ولذلك يسعى البرنامج إلى سد مختلف احتياجاتها عن طريق العناية بصحتها وحالتها التغذوية، إلى جانب تزويدها بمعلومات ومعارف تزيد من نمائها الشخصي. ويجري التركيز بصفة خاصة على أهمية توفير فرص التعليم للبالغات، مع ربط المناهج التعليمية بعناصر ذات أهمية لأهداف هذا البرنامج.

٢٦٧ -ويتألف البرنامج، كما أُبلغت اللجنة، من ثلاثة مكونات تعمل في ترابط وثيق. فمكوّن التعليم، من خلال تقديم المنح التعليمية والدعم للحصول على اللوازم المدرسية، ييسر للأطفال والشباب من الجنسين تحصيل التعليم الأساسي الكامل، عن طريق تشجيع قيدهم في المدارس والانتظام في الدراسة، بالإضافة إلى مشاركة الآباء في تحسين التحصيل الدراسي لأبنائهم وبناتهم. ومكوّن الصحة يوفر الرعاية الطبية لجميع أفراد الأسرة ويزيد من الانتفاع بالخدمات الصحية، مع التركيز البالغ على الوقاية. ومن خلال مكوّن التغذية، تحصل الأسر على إعانات مالية وغذاء تكميلي للأطفال في سن عامين وللأطفال فيما بين عامين وأقل من خمسة أعوام ممن يعانون درجة من سوء التغذية، وكذلك للحوامل أو المرضعات، من أجل زيادة ما يستهلكونه من غذاء وتحسين الحالة التغذوية لأفراد الأسر القليلة الموارد.

٢٦٨ -وقد ساعد التوجه الريفي للبرنامج على الاهتمام بسكان المناطق المهمشة التي يصعب الوصول إليها بسبب حجمها وتبعثرها. ومن مجموع المناطق التي يرعاها البرنامج، يبلغ عدد سكان ٩٦,٨ في المائة منها أقل من ٥٠٠ ١ نسمة، ويتراوح هذا العدد أساسا بين ١٠٠ و ٥٠٠ نسمة. و ٨٤,٨ في المائة من هذه المناطق تتسم بدرجة عالية أو بالغة من التهميش.

٢٦٩ -وفي عام ٢٠٠٠، كان البرنامج يعمل في ١٥٦ ٢ بلدية وأكثر من ٠٠٠ ٥٣ بلدة ويفيد ما يقرب من ٢,٦ من ملايين الأسر، في مقابل ٤٥٦ بلدية و ٧٦٩ ١٠ بلدة وزهاء

٣٠٠ ٠٠٠ أسرة كان البرنامج يرعاها في عام ١٩٩٧ عندما بدأ تنفيذه. وبذلك أصبحت تستفيد من البرنامج ثلاث من كل أربع أسر ريفية أو شبه ريفية فقيرة. ويقيم قرابة ٨٠ في المائة من مجموع الأسر في الـ ٩٤ منطقة التي توصف بأنها تحظى بالرعاية على سبيل الأولوية، وتشمل التغطية ٧١٢ ٤١ مجتمعا محليا في ٥٢٧ ١ بلدية من البلديات الـ ٥٩٥ ١ التي تضم هذه المناطق. وتبين المعلومات المستقاة من الاستقصاءات التي أجريت بين الأسر المستفيدة أن ٦٠ في المائة منها تحصل للمرة الأولى على إعانة مباشرة من الحكومة الاتحادية.

٢٧٠ -والإعانات المالية التي تتسلمها كل أم مباشرة تشكل زيادة قدرها ٢٥ في المائة تقريبا في متوسط دخل الأسر المستفيدة. وأدت هذه الزيادة في دخل الأسر إلى تغير في أنماطها الاستهلاكية. فبعد انقضاء عام على تنفيذ البرنامج، زاد استهلاك الأسر من الفاكهة والخضراوات بواقع ١٩ في المائة، ومن منتجات الألبان ٣٣ في المائة، ومن اللحوم ٢٤ في المائة. ولوحظ أيضا تغير إيجابي في أنماط استهلاك منتجات معينة، كالملابس والأحذية.

٢٧١ -وفي مطلع السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، بلغ عدد المؤسسات التعليمية التي يتردد عليها الحاصلون على منح البرنامج التعليمية ٥٠٥ ٧٣ (حوالي ٠٠٠ ٥٥ مدرسة ابتدائية وأكثر من ٠٠٠ ١٨ مدرسة ثانوية). ويضم ٦٠ في المائة من المدارس العامة في البلد واحدا على الأقل من الحاصلين على منح البرنامج التعليمية.

٢٧٢ -وقد زاد القيد في المدارس الثانوية زيادة كبيرة. ففي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، قيّد في المدارس الثانوية عن بعد التي يتردد عليها الحاصلات والحاصلون على منح تعليمية من البرنامج ٧٠ طالبا في المتوسط، بزيادة ٢٥ في المائة على السنة الدراسية ١٩٩٦-١٩٩٧، أي قبل تنفيذ البرنامج، في حين أن متوسط عدد الطالبات والطلبة في المدارس الثانوية عن بعد التي لا يذهب إليها الحاصلون على هذه المنح لم يتغير.

٢٧٣ -ومن ناحية أخرى، فإن نسبة النساء إلى كل ١٠٠ رجل في الصفين الأول والثاني من المدارس الثانوية عن بعد المقيد بها معظم الحاصلين على منح تعليمية في هذا المستوى التعليمي زادت من ٨١ إلى ٩٠ امرأة فيما بين السنتين الدراسيتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٩-٢٠٠٠، أي ما يمثل زيادة بنسبة ١١ في المائة. وكان من نتيجة ذلك أن ضاقت بالتدريج الفجوة بين الطلبة والطالبات من حيث الذهاب إلى المدرسة الثانوية، بسبب ما يتضمنه البرنامج من حث على تحقيق المساواة في الفرص.

٢٧٤ -وقد ساعد البرنامج على زيادة التحاق الأطفال والشباب بالمدارس، مما سيوفر فرصا أفضل للعمل والأجر في المستقبل. والمقدر الآن أن من يتمون التعليم الثانوي يزيد دخلهم بمقدار ٢٦ في المائة على دخل من يتمون التعليم الابتدائي فقط. وبهذا الشكل فإن الدعم

الذي يقدمه البرنامج يسهم في اكتساب القدرات وفي تطور رأس المال البشري، وهذا يعني ازدياد الرفاهة في المديين المتوسط والبعيد.

برنامج التعليم والصحة والتغذية

الإجراءات	١٩٩٨	أرقام مقدرة لعام ١٩٩٩
مجموع المستفيدات من البرنامج (فتيات ومراهقات تقل أعمارهن عن ١٨ عاما)		٣,٣ ملايين
التعليم (منح تعليمية شهرية للفتيات فيما بين الصف الثالث الابتدائي والصف الثالث الثانوي)[(١)]		
الفتيات المستفيدات في السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩	٨ ١٦٦ ٠٠٠ منحة تعليمية	١٠ ٤٢٩ ٠٠٠ منحة تعليمية
الصحة (وقاية الفتيات من سوء التغذية في الطفولة)		
استشارات طبية للأسر المعيشية المستفيدة[(٢)]	٤,٧ ملايين	١٤,٢ مليونا
دورات تدريبية في الصحة والتغذية والنظافة الشخصية	٩٣٧ ٠٠٠ دورة	١ ٢٨٣,٢ دورة
الهياكل الأساسية الريفية الصحية (تعمل من خلال وحدات على المستوى الأول) الفرق الصحية المتنقلة تحسين الفرق		٨ ٣٧٠ وحدة ١ ١٨٦ فريقا ٥٠٦ وحدات
التغذية		
غذاء تكميلي للحوامل والمرضعات[(٣)]	١٠١,١ من الملايين	١٩٢,٩ مليونا
غذاء تكميلي يقدم في مقادير يومية للطفلات اللاتي تقل أعمارهن عن خمسة أعوام	٧٣,٤٩ مليونا	١٧٥,٩ مليونا
غذاء تكميلي للأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ شهور وعامين ولمن تتراوح أعمارهم بين عامين و ٥ أعوام ممن يعانون درجة من سوء التغذية	١٥٣,١ مليونا	٣٦٦,٥ مليونا

(١) ابتداء من الصف الأول الثانوي، تزيد المنح التعليمية للطالبات بنسبة تصل إلى ١٥ في المائة عن منح الطلبة.

(٢) زاد عدد الزيارات في مجال العناية بمراقبة التغذية لدى من تقل أعمارهم عن خمسة أعوام بنسبة ١٢,٢ في المائة.

(٣) يوفر هذا الغذاء التكميلي ١٠٠ في المائة من المغذيات الدقيقة المطلوبة و ٢٠ في المائة من الاحتياجات من السعرات الحرارية.

الوصول إلى السلطة واتخاذ القرارات

٢٧٥ -في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وجه المجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي التابعان للبرنامج الوطني للمرأة، فضلا عن مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة، نداء إلى الأحزاب السياسية الوطنية الأحد عشر من أجل تخصيص نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة للنساء ضمن المرشحين للوظائف التي تشغل بالانتخاب الشعبي في الانتخابات التي جرت في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وفقا لما هو منصوص عليه في المادة الثانية والعشرين الانتقالية من القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية.

٢٧٦ -وفي العملية الانتخابية التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٠، يتبين من بيانات المعهد الاتحادي الانتخابي أن مشاركة المرأة في مجلس الشيوخ زادت إلى ١٦,٤ في المائة (٢١ عضوة من مجموع ١٢٨ عضوا)، وانخفضت في مجلس النواب إلى ١٦,٢ في المائة (٨١ عضوة من مجموع ٥٠٠ عضو)، وذلك بالمقارنة بالدورة التشريعية السابقة.

مجلس الشيوخ - الدورات التشريعية من السادسة والأربعين إلى الثامنة والخمسين

		الأرقام المطلقة			النسب المئوية	
الدورة التشريعية	الأعوام	المجموع	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
من السادسة والأربعين إلى السابعة والأربعين	١٩٦٤-١٩٧٠	٥٨	٥٦	٢	٩٦,٦	٣,٤
من الثامنة والأربعين إلى التاسعة والأربعين	١٩٧٠-١٩٧٦	٦٠	٥٨	٢	٩٧,٧	٣,٣
من الخمسين إلى الحادية والخمسين	١٩٧٦-١٩٨٢	٦٤	٥٩	٥	٩٢,٢	٧,٨
من الثانية والخمسين إلى الثالثة والخمسين	١٩٨٢-١٩٨٨	٦٤	٥٨	٦	٩٠,٦	٩,٤
الرابعة والخمسون	١٩٨٨-١٩٩١	٦٤	٥٤	١٠	٨٤,٤	١٥,٦
الخامسة والخمسون	١٩٩١-١٩٩٤	٦٤	٦٠	٤	٩٣,٨	٦,٣
السادسة والخمسون	١٩٩٤-١٩٩٧	١٢٨	١١٢	١٦	٨٧,٥	١٢,٥
السابعة والخمسون	١٩٩٧-٢٠٠٠	١٢٨	١٠٩	١٩	٨٥,٢	١٤,٨
الثامنة والخمسون*	٢٠٠٠-٢٠٠٣	١٢٨	١٠٨	٢٠	٨٤,٤	١٦,٤
المجموع	١٩٦٤-٢٠٠٣	٧٥٨	٦٧٤	٨٤	٨٧,٥	١٢,٥

المصدر: البرنامج الوطني للمرأة. نساء أكثر في الكونغرس، ١٩٩٧.

* بيانات قدمها مجلس شيوخ كونغرس الاتحاد، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

مجلس النواب - الدورات التشريعية من الثانية والأربعين إلى الثامنة والخمسين

		الأرقام المطلقة			النسب المئوية	
الدورة التشريعية	الأعوام	المجموع	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الثانية والأربعون	١٩٥٢-١٩٥٥	١٦٢	١٦١	١	٩٩,٤	٠,٦
الثالثة والأربعون	١٩٥٥-١٩٥٨	١٦٠	١٥٦	٤	٩٧,٥	٢,٥
الرابعة والأربعون	١٩٥٨-١٩٦١	١٦٢	١٥٤	٨	٩٥,١	٤,٩
الخامسة والأربعون	١٩٦١-١٩٦٤	١٨٥	١٧٦	٩	٩٥,١	٤,٩
السادسة والأربعون	١٩٦٤-١٩٦٧	٢١٠	١٩٧	١٣	٩٣,٨	٦,٢
السابعة والأربعون	١٩٦٧-١٩٧٠	٢١٠	١٩٨	١٢	٩٤,٣	٥,٧
الثامنة والأربعون	١٩٧٠-١٩٧٣	١٩٧	١٨٤	١٣	٩٣,٤	٦,٦
التاسعة والأربعون	١٩٧٣-١٩٧٦	٢٣١	٢١٢	١٩	٩١,٨	٨,٢
الخمسون	١٩٧٦-١٩٧٩	٢٣٦	٢١٥	٢١	٩١,١	٨,٩
الحادية والخمسون	١٩٧٩-١٩٨٢	٤٠٠	٣٦٨	٣٢	٩٢,٠	٨,٠
الثانية والخمسون	١٩٨٢-١٩٨٥	٤٠٠	٣٥٨	٤٢	٨٩,٥	١٠,٥
الثالثة والخمسون	١٩٨٥-١٩٨٨	٤٠٠	٣٥٨	٤٢	٨٩,٥	١٠,٥
الرابعة والخمسون	١٩٨٨-١٩٩١	٥٠٠	٤٤١	٥٩	٨٨,٢	١١,٨
الخامسة والخمسون	١٩٩١-١٩٩٤	٤٩٩	٤٥٥	٤٤	٩١,٢	٨,٨
السادسة والخمسون	١٩٩٤-١٩٩٧	٤٩٦	٤٢٦	٧٠	٨٥,٩	١٤,١
السابعة والخمسون	١٩٩٧-٢٠٠٠	٥٠٠	٤١٣	٨٧	٨٢,٦	١٧,٤
الثامنة والخمسون	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٥٠٠	٤٢٠	٨٠ (٨١**)	٨٤,٠	١٦,٠ (١٦,٢**)
المجموع	١٩٥٢-٢٠٠٣	٥ ٤٤٨	٤ ٨٩٢	٥٥٦	٨٨,٦	١١,٤

المصدر: البرنامج الوطني. نساء أكثر في الكونغرس، ١٩٩٧.

* الجريدة الرسمية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وبيانات قدمها مجلس نواب كونغرس الاتحاد، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

** في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

الإطار المؤسسي

٢٧٧ - يقوم معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، استنادا إلى المبادرة الرئاسية لفتح مجالات أكثر أمام المرأة للتقدم المهني، بتشجيع وضع قواعد تتيح لموظفي المعهد تساوي فرص الجنسين في الوصول إلى مناصب المسؤولية.

٢٧٨ -وبهذه النظرة، رتب المعهد إنشاء لجنة داخلية معنية بترقيات ومرتبات الموظفين الثقات، لتكون مسؤولة عن إبداء الرأي في الامتحانات والمسابقات من أجل تعزيز تساوي الفرص بين المتقدمين من نساء ورجال لشغل وظائف المعهد التي تتطلب الثقة. وتنظم عمل اللجنة وهيكلها قواعد التكامل والتشغيل التي نشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وفقا لاتفاق مع المديرة العامة للمعهد.

٢٧٩ -وقد بدأت اللجنة الداخلية عملها في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وهي تتألف من المديرة العامة للمعهد رئيسا، ونائب المدير العام للشؤون القانونية وعلاقات العمل سكرتيرا فنيا، ونائب مدير الموارد البشرية، وممثليْن - امرأة ورجل - للوحدة الإدارية المعنية بالترقيات، وممثليْن يعينهما مكتب المراقبة الداخلية بالمعهد والسكرتارية الفنية للإدارة العامة للمعهد المعنية بسياسات الجنسانية والإنصاف، بصفة مدعويْن.

٢٨٠ -وقد عقدت اللجنة الداخلية حتى الآن ثلاثة اجتماعات اعتُمد فيها دليل إجراءات اللجنة، وجرى البت في ٥ اقتراحات كان القرار في أربعة منها لصالح المرأة.

٢٨١ -ومن أجل إزالة عقبات الجنس عند ترقية الموظفين الثقات، ينص الاتفاق المشار إليه على ترشيح رجال ونساء في أي نوع من الترقية.

٢٨٢ -وهذه الطريقة الإيجابية ستتيح أيضا تعزيز الخدمة المهنية المدنية في المعهد، مما يكفل استمرار المرأة والرجل في العمل.

٢٨٣ -وقام المعهد أيضا بتعميم الدراسة المعنونة ''العاملة في خدمة الدولة: حقائق وتحديات''، التي تهدف إلى التغلغل في الواقع الاجتماعي والمتصل بالعمل للمرأة العاملة من أجل تنفيذ السياسات التي تتفق واحتياجاتها المحددة.

المادة ٥

١ - تغيير المواقف النمطية

التعليم

٢٨٤ -كان من الاستراتيجيات المعتمدة للتشجيع على تغيير القوالب النمطية الضارة بالمرأة إعادة النظر من منظور جنساني في الخطط والبرامج والكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية في نظام التعليم الوطني. والهدف هو حذف ما يوجد من المحتويات والصور النمطية عن المرأة وتأكيد أهمية دورها في الحياة الاجتماعية للبلد وفي رفاهة الأسرة.

٢٨٥ -ولهذا الغرض، عنيت وزارة التعليم العام بتضمين الكتب المدرسية الجديدة والخطط والبرامج الدراسية في التعليم الأساسي مضامين عن الجنسانية وجوانب من الثقافة الجنسية تعزيزا للمساواة بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية. كما عُززت المناهج التعليمية في خطط وبرامج التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والثانوي، ويُعتزم وضع مواد تعليمية مطبوعة وسمعية وبصرية جديدة للمدرسات والمدرسين والطلبة والطالبات تتضمن جوانب الإنصاف بين الرجل والمرأة.

وسائل الاتصال

٢٨٦ -هناك مسعى إلى تعبئة الرأي العام من أجل تغيير القوالب النمطية من خلال وسائل الاتصال، كجزء من التدابير ذات الأولوية في البرنامج الوطني للمرأة المسمى ''القيام في وسائل الاتصال الجماهيري بحملات دائمة تروّج لاختلاف أدوار المرأة، مع التركيز على الحاجة الملحة إلى تعزيز مشاركتها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية متساويةً في الأوضاع مع الرجل''.

٢٨٧ -ولتحقيق هذا الهدف، وفي عمل مشترك بين اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وحكومة المقاطعة الاتحادية وفريق التعليم الشعبي للعمل مع المرأة، وهو منظمة غير حكومية مكسيكية، وبدعم من سائر المنظمات غير الحكومية الدولية، صُممت وعُممت الحملة المسماة ''رفقا بالمرأة'' لتوعية السكان بما تتعرض له المرأة من معاملة تمييزية وجنسية متفشية.

٢٨٨ -ومن التدابير التي جرى التركيز عليها لتحقيق أهداف هذه الحملة، بث فقرات بين البرامج الإذاعية والتلفزيونية فيما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في المقاطعة الاتحادية ومختلف ولايات الجمهورية، بلغ مجموعها ٠٠٠ ٥٠ رسالة إذاعية. وبالنسبة إلى التلفزيون، أذيعت ٨٣١ ١٤١ رسالة تأثيرية من خلال قنوات جديدة في المقاطعة الاتحادية، بالإضافة إلى ٣٨٧ محطة لإعادة الإرسال داخل البلد.

٢٨٩ -وتكررت هذه الحملة ذاتها في عام ١٩٩٩، فيما بين شهري أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر، من خلال الإذاعة والتلفزيون على الصعيد الوطني. ويجري تنفيذ الحملة في عام ٢٠٠٠ بعد النجاح الذي حققته في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، مع توسيع نطاقها ليشمل الطفلة.

٢٩٠ -وقد شرعت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اعتبارا من عام ١٩٩٧، وبالتعاون مع اليونيسيف، في تنفيذ مشروع ''تحديد الصور النمطية في وسائل الاتصال''، من أجل الوقوف على مشاعر الرجل والمرأة تجاه القوالب النمطية الجنسانية المنتشرة في الإعلام في المكسيك. وقد أدرجت نتائج هذه الدراسة في كتاب نشر بعنوان ''لا بهذه القوة ولا بهذا الضعف. نتائج دراسة للقوالب النمطية والتمييز على أساس الجنس في الرسائل المذاعة في التلفزيون وفي التعليم عن بعد''، وبدأ توزيعه في شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٩١ -وفي عام ١٩٩٩، بدأ تنفيذ عدة حملات توعية موجهة إلى المرأة أساسا، لمساعدتها في زيادة احترامها لذاتها وتعريفها بقيمتها وحقوقها. ومن هذه الحملات ما يلي:

- حملة للاحتفال التذكاري بالاقتراع الذي جرى في المكسيك وموضوعها ''التصويت فتح يعطينا القوة''.
- حملة عن السكان في المرحلة الثالثة من العمر وموضوعها ''من أجل مكسيك لكل الأعمار''، بدعم من فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات.
- ''شؤون المرأة ... والرجل كذلك'' (برنامج إذاعي بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة).
- ''المرأة والصورة، انعكاس للواقع'' (بالاشتراك مع المعهد القروي للمرأة).
- حلقات تلفزيونية عن ''المرأة والسلطة''، وهي من أهم مشاريع التفكير في دور المرأة وإمكانياتها في السياسة، وتعد مادة هذه الحلقات بلقاءات مع نساء معروفات (القناة ١١).

٢٩٢ -وفيما يتصل بالمواد المطبوعة، يجري التشجيع على إصدار ملاحق للصحف ومجلات متخصصة للتعريف بالتقدم المتحقق في مجال الإنصاف، مما يساعد المرأة على التمتع التام بحقوقها. ومن هذه المنشورات:

- الملحق Equis Equis لصحيفة Excélsior التي توزع على الصعيد الوطني.

- مجلة Géneros التي تصدرها جامعة كوليما.
- مجلة Género التي يحررها المعهد القروى للمرأة.

البحث الأكاديمي

٢٩٣ -في المكسيك عدة جهات أكاديمية مخصصة للبحث والدراسة في مسألة وضع المرأة في البلد، وتضطلع بعمل هام في إدراج المنظور الجنساني سواء في إعداد الموارد البشرية أو في تصميم الأبحاث ووضعها وتقييمها. ومن هذه الجهات:

- البرنامج المتعدد التخصصات لدراسات المرأة في كلية المكسيك.
- البرنامج الجامعي لدراسات الجنسانية في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة.
- فرع المرأة والعلاقات بين الجنسين، في قسم السياسة والثقافة بالجامعة المتروبولية المستقلة، مركز تدريب إكسوتشيميلكو. وفي هذا الفرع دراسة لنيل الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، ودراسة تخصص لنيل الماجستير في دراسات المرأة. وقد تخرجت أول دفعة في عام ٢٠٠٠.
- درجة الأستاذية في موضوع المرأة الريفية بجامعة تشابينغو المستقلة.
- جامعة التربية الوطنية.

٢٩٤ -وقد ارتبط البرنامج الجامعي لدراسات الجنسانية بمختلف مؤسسات التعليم العالي في ولايات الجمهورية التي بها برامج أو مناهج متخصصة أو مشاريع تركز على دراسة الجنسانية. وقد أدى هذا العمل دورا محوريا في إنشاء ما يقرب من ٣٠ مركزا وبرنامجا في المؤسسات التعليمية بالجمهورية. وأدى التبادل المستمر بين هذه المؤسسات إلى إنشاء الشبكة الوطنية لمراكز وبرامج دراسات الجنسانية ومؤسسات التعليم العالي في المكسيك.

٢ - المساواة في المسؤوليات الأسرية

٢٩٥ -الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع والمكان المتميز للعلاقات الاجتماعية للأفراد. ولا يمكن تصور الأسرة على أنها مجرد تجمّع لأفرادها، فهي كيان جمعيّ ذو وظائف لا غنى عنها وله احتياجاته الخاصة، ونقطة مرجعية ثابتة، ومركز للعلاقات بين الأفراد. وتصل الأسرة في تشكلها بين الأجيال المتعاقبة، وتنقل سمات هوية أفراد الجماعة، وتحدد خطوط القرابة من خلال نسيج متشابك من علاقات الاندماج الاجتماعي. ويحدث في داخلها التوالد البيولوجي، وإن كانت أيضا المجال الذي تنتقل من خلاله الممتلكات والموروثات إلى الأجيال اللاحقة، وكذلك نماذج السلوك وقواعد التعايش. وتصوغ الأسرة شخصية الأفراد

بشكل عميق، وترسّخ طرق التصرف والتفكير التي تتحول إلى عادات، وتكون بمثابة مجال لوضع ونقل الأنماط والممارسات الثقافية.

٢٩٦ -ويتضمن البرنامج الوطني للمرأة، كما ذكر في التقارير السابقة، ضمن خطوط عمله موضوع ''المرأة والأسرة'' الذي يسعى إلى ''التشجيع على توزيع موارد الأسرة والمسؤوليات داخل البيت وخارجه بين الرجل والمرأة بشكل أعدل، مع مراعاة الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الأسر وتباين نظمها وأشكال تكوينها، بالإضافة إلى التغيرات التي يمران بها في دورة حياتهما''.

٢٩٧ -ومن التدابير ذات الأولوية المتوخاة في هذا المجال العمل على ''اتخاذ تدابير تعزز تساوي المرأة والرجل في الحقوق والالتزامات داخل نطاق الأسرة، مع التشجيع على تغيير الذكور من السكان لموقفهم''.

٢٩٨ -وتجاوبا مع هذه الخطوط العامة، نفذ مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة مشروعا عن العنف والأبوة والصحة الجنسية والإنجابية للرجل، محوره الترويج المباشر لهذا الموضوع لإدراجه في جداول أعمال المؤسسات والهيئات من خلال المؤتمرات والدورات الدراسية وحلقات العمل والمشاورات والأيام الاحتفالية والحملات والمحافل والبث الإذاعي والتلفزيوني.

٢٩٩ -وكجزء من هذا المشروع، يجري الاضطلاع بالحملة المعنونة ''من رجل إلى رجل. نحن آباء أكثر أبوية''، التي تجتمع في إطارها الجهات الحكومية للنهوض بالمرأة لتنظيم أحداث في موضوع الأبوة الجديدة.

٣٠٠ -ويجري العمل على خلق ممارسة واعية للأبوة المسؤولة وتعزيز دور الآباء في تنشئة الأطفال من خلال تخصيص ''أيام للأبوة. من أجل أبوة أعدل''، ضمت في عام ١٩٩٩ اجتماع مائدة مستديرة نظمته اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، بالتعاون مع ''جمعية الرجال من أجل علاقات عمادها المساواة'' وبدعم من لجنة الإنصاف والجنسانية بمجلس النواب وحكومة مكسيكو واليونيسيف. وكان هدف هذا الحدث تحليل ومناقشة نمط جديد من الأبوة الأكثر إنصافا وحبا وعطفا، مع دراسة كيف يؤدي تقليد الرجال لأدوار آبائهم إلى إيجاد القوالب النمطية للذكورة التي تسود المجتمع.

٣٠١ -وجرى كذلك في جميع أنحاء البلد، عن طريق مراكز الاتصال الحكومية، القيام بالحملة المعنونة '' ما رأيي في أبي؟''، التي اشتركت فيها بنشاط الهيئات والمؤسسات الثماني التي تتألف منها اللجنة الوطنية من أجل أبوة أكثر أبوية.

المادة ٦

٣٠٢ -يجدر بالذكر في هذا الجزء وضع وتحديث القوانين في الكيانات الاتحادية لحماية حقوق الإنسان للمرأة والطفلة، وبخاصة فيما يتصل بالعنف العائلي. وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى، في السياق ذاته، تعزيز التركيز على الجنسانية في العمل التشريعي، وتحديث معارف المكلفين بإنفاذ القوانين من الجنسين فيما يتعلق بتفسير الصكوك الدولية، وتدريب موظفي النيابة العامة ومعاونيها والقضاة والقاضيات في القضاء الجنائي والمدني.

٣٠٣ -وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٩، قدم وزير الداخلية البرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٣٠٤ -ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

- القضاء على ظاهرة العنف العائلي ومنعه والمعاقبة عليه عن طريق إجراءات متكاملة تتخذ بفضل الجهود المتضافرة الرامية إلى التخلص من السلوك السلفي في التسلط.
- إحلال قيم احترام كرامة الأفراد والتعايش السلمي محل العنف بحيث يتعود أفراد الأسرة حل خلافاتهم الناشئة عن هذا التعايش بطرق غير عنيفة، حيث يؤدي التفاوض، الذي يتدعم بالترابط، والتوافق والتضامن والمسؤولية إلى الاتفاق على التعايش مع الخلافات.

٣٠٥ -ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وضع البرنامج هدفا عاما هو: ''إقامة نظام متكامل ومتعدد التخصصات ومشترك بين المؤسسات ومتفق عليه للعمل في تعاون وثيق مع المجتمع المدني المنظم، بحيث يؤدي إلى القضاء على العنف العائلي بالاستعانة بأدوات تتيح كشف وتسجيل الحالات التي جرى فيها الاهتمام بالأشخاص المتورطين في هذا العنف، ومنع العنف على جميع المستويات، ومتابعة وتقييم التدابير المتخذة''.

٣٠٦ -ويتدعم الهدف العام للبرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي بالأهداف المحددة التالية:

- إنشاء نظام للكشف عن حالات العنف العائلي يتيح التعرف على الظاهرة كما وكيفا، أي معرفة الرقم الحقيقي لحالات العنف العائلي ومَن هم الأشخاص المضرورون، وكذلك سمات العنف الذي تعرضوا له.

- إنشاء نظام للاهتمام بالأشخاص المتورطين في علاقات عنف عائلي لمساندتهم في تعلّم أشكال التعايش السلمي، أو إنقاذهم عن طريق حماية الأشخاص المعتدى عليهم ورد اعتبارهم ومعاقبة المعتدين وإعادة إدماجهم.
- إنشاء نظام لمنع العنف العائلي يجري عن طريقه العمل على نبذ العنف كنمط للعلاقات الأسرية، وإيجاد أنماط أخرى داخل الأسرة تقوم على احترام الفرد والخلافات والاقتناع بأن الأطفال يستحقون عناية واعتبارا خاصين، وتعزيز الاقتناع في المؤسسات بأن العنف ظاهرة تثير اهتماما عاما ولا بد من مكافحتها.
- إنشاء نظام للاتصال والارتباط فيما بين المؤسسات يتيح لموظفي الخدمة العامة على جميع المستويات مداومة الاتصال والعمل بتعاون وثيق من أجل تحسين خدمات الكشف عن العنف العائلي والاهتمام به ومنعه والإحاطة به وتقييمه، فضلا عن التصدي له بشكل متكامل حيثما وجد.
- إنشاء نظام للتنسيق لتعزيز التدابير المتخذة على الصعيد الاتحادي بأن تراعي في تصميمها خصائص كل كيان اتحادي، ضمانا لتوطدها واستمرارها بفضل ذلك النظام ومشاركة المجتمع المدني وحكومات الولايات.

٣٠٧ -وقد حثت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة حكام الكيانات الاتحادية على أن ينشئ كل منهم برنامجه الحكومي لمكافحة العنف العائلي، وطلبت إليهم تعيين شخص يكفل استمرار الاتصال بين حكومة الولاية واللجنة.

٣٠٨ -وعمدت اللجنة، بالتعاون مع اليونيسيف والحكومات المحلية ومحاكم العدل العليا ومراكز الاتصال الحكومية، إلى ترتيب وعقد حلقة العمل التي موضوعها ''كيفية التشريع من منظور جنساني''، المشار إليها فيما سلف. وقد تضمنت حلقة العمل هذه مكونا هاما في موضوع العنف العائلي.

٣٠٩ -كذلك تعاونت اللجنة مع لجنة البلدان الأمريكية للمرأة واليونيسيف ووزارة العلاقات الخارجية وجامعة أسكابوتسالكو المتروبولية المستقلة والحكومات المحلية ومحاكم العدل العليا في ترتيب وعقد حلقات عمل في موضوع تطبيق اتفاقية البلدان الأمريكية لقمع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا) في المكسيك.

٣١٠ -وعُرضت عن طريق حلقات العمل هذه على الموظفين العامين، ولا سيما في مجال إقامة العدل، نماذج لتطبيق اتفاقية بيليم دو بارا بجميع جوانبها من منظور جنساني والاهتمام

بمبدأ المصلحة العليا للطفل. وجرى، كجزء من هذا المشروع، نشر ''دليل تطبيق اتفاقية البلدان الأمريكية لقمع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه في المكسيك''، وهو تجميع لحالات نموذجية يتضمن أمثلة لأحكام قضائية تضمنت المنظور الجنساني، ووضع وثيقة إلكترونية ناطقة لتكون دليلا لتطبيق الاتفاقية في المكسيك، وإعداد دفتر يساعد على تكرار نموذج حلقة العمل لموظفي محاكم العدل العليا الذين لم يحضروها، بالإضافة إلى وسائل دعم تعليمية.

٣١١ -واعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٨، عقدت حلقة العمل في محاكم العدل العليا بالمقاطعة الاتحادية وأواكساكا ويوكاتان وغيّريرو وإيدالغو، وفي حكومتي ولايتي كواهويلا وفيراكروس، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تاباتشولا وكوميتان وتشياياس، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقدت حلقات العمل في سان لويس بوتوسي وكيريتارو وبوبيلا وغواناخواتو وميتشواكان وتلاكسكالا ودورانغو ومكسيكو وأغواسكالييتس وسونورا. أما سائر الولايات فستجري تغطيتها قبل نهاية عام ٢٠٠٠.

٣١٢ -وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، بدأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنفيذ برنامج رعاية ضحايا الجريمة الذي يتناول عدة مسائل، منها المسائل ذات الصلة بجرائم التعدي على النمو النفسي والجنسي العادي للأفراد، ومعظم الجرائم التي ترد إليه تتصل بالعنف العائلي (العنف بين الأزواج، التهتك، التحرش، الاغتصاب، الإيذاء الجنسي).

٣١٣ -وجرى، بالتعاون مع اللجان الحكومية لحقوق الإنسان وشتى الجهات العاملة في مجال العدالة والصحة والتعليم والعمل والمساعدات الاجتماعية، عقد دورات دراسية وحلقات عمل ودورات نمطية لذوي المؤهلات، وجهت أساسا إلى موظفي المؤسسات ذات الصلة بهذه المجالات ليحرصوا، في مزاولتهم لأعمالهم، على احترام حقوق الإنسان للمرأة.

٣١٤ -وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، جرى توقيع اتفاق للتعاون بين حكومة المكسيك والأمم المتحدة ومنظومتها، للقيام بحملة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والطفلة والطفل في المكسيك، عنوانها ''الحياة بلا عنف حق من حقوقنا''.

٣١٥ -وهذه الحملة مشروع مشترك بين الوكالات نفّذ في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بتنسيق من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وباشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الهيئات الدولية ووكالات التعاون. واشتركت في هذه الحملة الوطنية مؤسسات الحكومة الاتحادية مثل المجلس الوطني للسكان، والشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة، وحكومات

٧ من ولايات الجمهورية المكسيكية، بالإضافة إلى جهات أكاديمية وشتى المنظمات غير الحكومية ومنظمات أرباب العمل المكسيكيين.

٣١٦ -وقد وضعت وكالة وزارة الداخلية لشؤون الأمن العام ''نموذج الكشف عن العنف العائلي في القصّر الجانحين''. وقام مجلس القصّر، بالتنسيق مع المعهد الوطني للدراسات الجنائية، بنشر النص المعنون ''العنف العائلي والقصّر الجانحون. نموذج للكشف''، الذي يتضمن نتائج تطبيق النموذج المشار إليه. كذلك أعدّ المجلس ''الاستبيان المسبق للكشف عن العنف العائلي في القصّر الجانحين'' و ''الاستبيان الموسع لتحديد مدى العنف العائلي وعلاقته بجنوح القاصر''. ويجري الآن تحليل هذه النتائج.

٣١٧ -وفيما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تلقت الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة ٠٤٦ ٢٥ شكوى من سوء معاملة القصّر، كان ٤٩,٤ في المائة منها ذا صلة بالطفلات. ومن مجموع هذه الشكاوى، ثبتت صحة ٠٠٠ ١٤ شكوى.

٣١٨ -ووقع مكتب المدعي العام للجمهورية اتفاق تعاون مع الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة، تعهد المكتب بمقتضاه بإقامة صلات مع مكاتب المدعي العام في الولايات في جميع أنحاء الجمهورية للعمل على إنشاء وكالات متخصصة لرعاية القصّر والمعوقين.

٣١٩ -وقد اشتركت وزارة الصحة، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام القضائي في المقاطعة الاتحادية، في برنامج رعاية صحة ضحايا العنف العائلي والجرائم الجنسية. وهناك اتفاق آخر أبرم بين المكتب والوزارة بشأن البرنامج الاستشفائي للصحة الإنجابية للمراهقين من الجنسين، الذي وضعه مستشفى غيا غونسالس لمعالجة المريضات المحوّلات إليه ممن يتعرضن للاغتصاب.

٣٢٠ -وتقوم الإدارة العامة للصحة الإنجابية بوزارة الصحة، بالاشتراك مع مصرف البلدان الأمريكية للتنمية وكلية المكسيك ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بتنفيذ المشروع المشترك بين المؤسسات للتدخل والتحري في موضوع العنف المترلي. وكان من نتائج هذا المشروع عقد حلقات دراسية في موضوع رعاية ضحايا العنف العائلي. وهناك بالمثل مسعى إلى إيجاد ''مسار حيوي'' داخل المستشفيات والشبكات المحلية لرعاية ضحايا العنف العائلي.

٣٢١ -وتقوم الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة، في عاصمة البلد وفي بعض عواصم الولايات، بتشغيل دور متخصصة للإيواء المؤقت لضحايا العنف العائلي، بالإضافة إلى وحدات متخصصة لمعالجة العنف العائلي، ووكالات متخصصة في هذا النوع من المشاكل.

٣٢٢ -وقد دعت وزارة التعليم العام وهيئة ''قضية الشباب'' إلى إنشاء ''الشبكة الوطنية لمكافحة العنف ضد الشباب من النساء والرجال''، التي تشترك فيها شتى المنظمات غير الحكومية وأجهزة الإدارة العامة الاتحادية ووكالات الأمم المتحدة.

النموذج الرسمي المكسيكي

٣٢٣ -قامت وزارة الصحة، بمقتضى البرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي، ١٩٩٩-٢٠٠٠، بعدة تدابير لتحقيق أهداف هذا البرنامج. ومن هذه التدابير وضع نموذج رسمي مكسيكي للعنف العائلي، وتصميم استمارات طبية لجمع بيانات تساعد على تحديد العنف العائلي وقياسه كميا، وتنسيق نظام متكامل ومتعدد التخصصات ومشترك بين المؤسسات يعمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني المنظم.

٣٢٤ -والنموذج الرسمي المكسيكي NOM-190-SSA1-1999 ''تقديم الخدمات الصحية. معايير الرعاية الطبية في حالة العنف العائلي'' يضع معايير هذه الرعاية الطبية. وقد نشر مشروع هذا النموذج في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في الجريدة الرسمية للاتحاد، وقدم في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ إلى اللجنة الوطنية للضبط والتنظيم والتنمية في مجال الصحة التي وافقت عليه. وفي ١٨ شباط/فبراير، نشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد الردود على ٢٦٠ اقتراحا قدمت في أثناء المشاورة العامة، في فترة دامت ٦٠ يوما. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، وهو اليوم الدولي للمرأة، نشر النموذج الرسمي المعتمد في الجريدة الرسمية للاتحاد. وسيكون هذا الصك أداة لأطباء قطاع الصحة تساعدهم، في جميع أشكال الرعاية التي يقدمونها، على الاهتمام بتحديد مظاهر العنف المفترض أنه ناجم عن العلاقات الأسرية وآثاره وعلاماته المتبدية، وإبلاغ ذلك إلى جهة التحقيق في الجرائم. وقد أعدت وزارة الصحة، لضمان تطبيق أحكام النموذج الرسمي المكسيكي، ملفا إعلاميا وزع على موظفي الجهات المعنية.

٣٢٥ -وقد قامت وزارة الصحة، في إطار عملية وضع النموذج الرسمي، بتنسيق اشتراك ٧٣ خبيرا من شتى القطاعات ليس فقط في جميع مؤسسات قطاع الصحة، بل أيضا في خمس وزارات بالولايات، بالإضافة إلى الجهات التشريعية، وجهات تحقيق العدالة، ومنظمات حقوق الإنسان، والجهات الأكاديمية، والهيئات الدولية. وقد اشترك في المشاورة أيضا ١٦ منظمة غير حكومية معروفة بوضعها التمثيلي في مجالات البحث والقطاع الأكاديمي، والتوعية، وتدريب مقدمي الخدمات، والسكان، والأسرة، والمرأة والعنف العائلي.

٣٢٦ -ويشجع النموذج أسلوب عمل يحاول استباق الضرر بإعطاء الأولوية لمنع العنف في الأسرة واكتشاف حالات وقوعه، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المناسبة في مجال الرعاية الطبية، بما في ذلك إعادة التأهيل، وتسجيل الحالات بشكل منتظم. ويحدد النموذج معايير

معينة لتقديم الخدمات في ثنايا الأنشطة التي يقوم بها مقدمو الخدمات ميدانيا، وتوفير المشورة في المستشفيات وفي أقسام الطوارئ.

٣٢٧ -وهذا الأسلوب الاستباقي يتيح تعزيز علاقات اللاعنف مع منع العنف في الوقت ذاته، والعمل - من خلال تمحيص وإدماج مؤشرات سوء المعاملة البدنية والنفسية والجنسية والنبذ - على كشف وتشخيص حالات الأشخاص الذين يعيشون هذه الحالة وتحديد مدى الخطر الذي يتعرضون له، منعا لتكرار الحالات وازدياد الخطر واحتمال الوفاة.

٣٢٨ -ويعتبر سجل معلومات النموذج NOM-190 بمثابة نظام فرعي تابع لنظام الرصد الوبائي للحوادث والإصابات، الذي يديره المجلس الوطني للوقاية من الحوادث والإصابات.

٣٢٩ -وقد تقرر، ضمانا لإنشاء النظام الفرعي لسجل المعلومات، استخدام استمارات موجودة بالفعل و/أو معدلة وموسعة تتيح المعالجة المستمرة المؤكدة الفعالية، على أساس احتياجات وإمكانيات تحصيل البيانات، مع تكييفها بالتدريج وفق المتغيرات التي تتسم بها الظاهرة والموارد المتاحة لشتى المؤسسات الداخلة في الشبكة الصحية الوطنية.

٣٣٠ -وسيساعد النظام الموحد لمعلومات الرصد الوبائي، ٢٠٠٠ على معرفة حجم العنف العائلي أسبوعيا. وهذا النظام مطبق الآن في ٨٨,٥ في المائة من وحدات الرعاية الطبية في الإقليم الوطني، وإن تكن المعلومات غير موزعة حسب الجنس. ويُستكمل هذا النظام باستمارات تسجيل فردي للحالات التي تُعالج في الوحدات الطبية وللخروج من المستشفى وشهادات الوفاة من نموذج عام ٢٠٠٠.

٣٣١ -ويجري الآن شهريا تسجيل موظفي الصحة والنساء اللاتي تدربن على منع العنف العائلي وحصلن على إرشاد بشأن خدمات رعايتهن المتوافرة في نظام المعلومات الصحية لكافة السكان.

٣٣٢ -وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، دعا رئيس الجمهورية المحافظين الدستوريين ووزراء الصحة في الـ ٣١ كيانا اتحاديا والمقاطعة الاتحادية إلى دعم تعميم وتنفيذ النموذج NOM-190 في الوحدات الطبية.

٣٣٣ -وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، شرع المجلس الوطني للصحة في تنفيذ أنشطة تعميم النموذج الرسمي على نطاق واسع، من خلال توزيع ملف به مادة إعلامية تفيد في زيادة توعية السلطات العليا في حكومات الولايات وقطاع الصحة في الكيانات الاتحادية. وجرى في الوقت نفسه توزيع النموذج الرسمي في مختلف الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وتوزيع ملف إعلامي على العاملين في وسائل الاتصال وممثلي الصحف والإذاعة

والتلفزيون، في نفس الوقت الذي بدأت فيه حملة إذاعية وتلفزيونية موجهة إلى عامة الجمهور، وجرى فيه توزيع كتيبات إعلامية عن النموذج في المراكز الصحية بالبلد.

٣٣٤ -وعلى مستوى كيانات الجمهورية، تقوم وزارة الصحة في كل ولاية بتنسيق القيام بحملة تعميمية واسعة النطاق موجهة إلى المجتمع وتساندها الصحافة والإذاعة والتلفزيون. فنظمت منتديات في خاليسكو وغواناخواتو ويوكاتان وغيّريرو انعقد فيها توافق للآراء بشأن التزام جميع المهتمين بمكافحة العنف العائلي فيما يتصل بتطبيق النموذج.

٣٣٥ -ويجري في بعض الولايات (إيدالغو وكواهويلا والمقاطعة الاتحادية ونويفو ليون وغيرها) تطبيق أو تعزيز برامج دائمة مشتركة بين المؤسسات ومتعددة القطاعات تكفل تزويد عامة الجمهور بمعلومات أكثر وأفضل وتوفير الرعاية الطبية لمجموعات خاصة عرضة للأخطار.

٣٣٦ -ومن ناحية أخرى، بدأت أعمال الاجتماع المشترك بين القطاعات المعني بالاتفاقات المتعلقة بالاهتمام بالعنف العائلي، الذي يستند إلى استراتيجية جرى تخطيطها عند وضع النموذج وترمي إلى تعزيز التنسيق والتشاور فيما بين القطاعات واتخاذ القرارات في المستوى الإداري العالي، وذلك من شأنه أن يساعد على التحسين التدريجي للرعاية المتكاملة للمتورطين في حالات عنف عائلي. وقد تنوولت مواضيع من قبيل التأهيل المجتمعي؛ والاهتمام بالعنف العائلي في الجماعات الرئيسية؛ والاهتمام الطبي الشامل بالعنف العائلي؛ والإسناد والإسناد المضاد؛ وإخطار النيابة العامة؛ والمشاركة المؤسسية والنشر داخل القطاع في نظام المعلومات ونظام الرصد الوبائي للعنف العائلي؛ وتحليل المشاريع والمبادرات والتعديلات فيما يتصل بتشريعات الولايات؛ وجوانب أمن المتورطين؛ والوساطة كإجراء بديل للإبلاغ.

٣٣٧ -وتقوم وزارة الصحة، بالإضافة إلى ذلك، بوضع نماذج للوقاية من الآثار النفسية والبدنية على صحة النساء اللاتي تساء معاملتهن ومعالجة هذه الآثار. وتتابع الوزارة مدى الانتظام في الاهتمام بالعنف العائلي في مؤسسات الصحة العامة والمؤسسات الاجتماعية والخاصة في البلد. وبالمثل يوفر موظفو الصحة في جميع أنحاء البلد الإرشاد والتدريب في موضوع منع العنف العائلي للجان الصحة والمنظمات المجتمعية والقادة المجتمعيين.

٣٣٨ -وقام المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، بناء على طلب المجلس الاستشاري للبرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي، بإعداد ''الاستقصاء المتعلق بالعنف العائلي'' في النصف الثاني من عام ١٩٩٩.

٣٣٩ -ويمكن على أساس المعلومات الواردة في هذا الاستقصاء القول إنه من بين الـ ٤,٣ ملايين أسرة معيشية في المنطقة المتروبولية للمقاطعة الاتحادية، تعاني أسرة من كل ثلاث، وتضم ٥,٨ ملايين نسمة، نوعا من العنف العائلي.

الأسر المعيشية التي تعاني العنف العائلي حسب نوع سوء المعاملة، ١٩٩٩

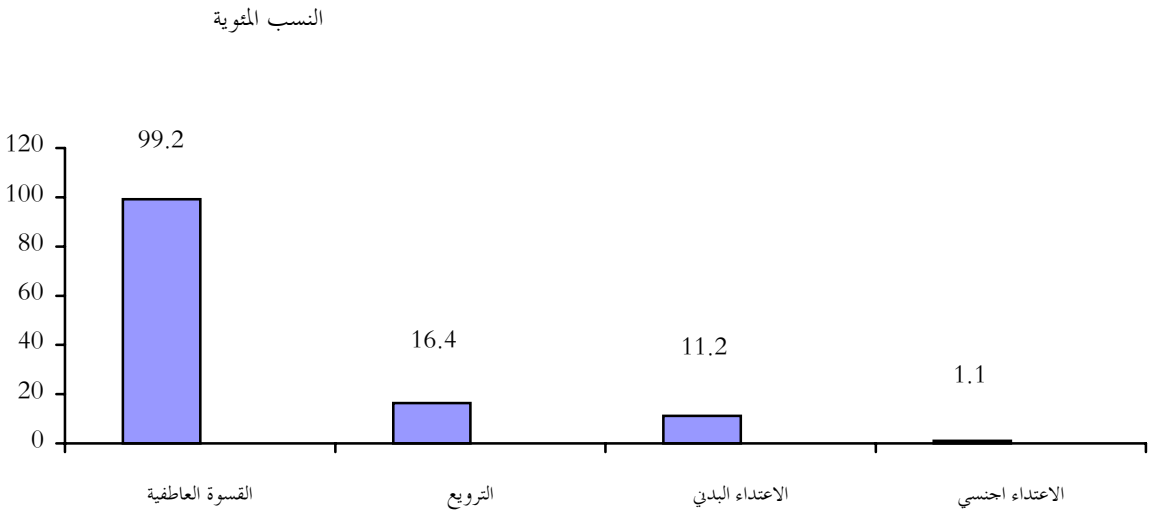

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، الاستقصاء المتعلق بالعنف العائلي، ١٩٩٩ (معلومات عن المنطقة المتروبولية في المقاطعة الاتحادية)

٣٤٠ -وفي الأسر المعيشية التي تقع فيها القسوة العاطفية، وعددها ١,٣ من ملايين الأسر، كان أشيع أشكال التعبير عن هذه القسوة: الصراخ، الهياج العنيف، الشتم. وفي الـ ٢١٥ ٠٠٠ أسرة معيشية التي يقع فيها الترويع، كانت أشيع مظاهره: الدفع بخشونة، التوتيد، التهديد الكلامي. وفي الـ ١٤٧ ٠٠٠ أسرة معيشية التي يقع فيها العنف البدني، كان من مظاهره: اللكم، الصفع، الضرب بأداة، الدعس.

الأسر المعيشية التي تعاني العنف حسب الجنس والمستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية، ١٩٩٩

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، الاستقصاء المتعلق بالعنف العائلي، ١٩٩٩ (معلومات عن المنطقة المتروبولية في المقاطعة الاتحادية)

٣٤١ -وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اتفقت المشرعات الاتحاديات والمحليات من جميع الأحزاب السياسية على تأييد تنقيح وتطوير مبادرات التعديل الرامية إلى المعاقبة على العنف العائلي والجنسي في الكيانات الاتحادية. وقد أدت هذه الحركة، التي تستهدف إجراء تعديلات في موضوع العنف ضد المرأة والعنف العائلي، إلى أن أصبح هناك الآن تشريع في ٢٢ كيانا، أبرزها المقاطعة الاتحادية وغيّريرو وأواكساكا وبويبلا وسان لويس بوتوسي وفيراكروس، بما اتسمت به إصلاحاتها من شمول.

٣٤٢ -وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، عقد مجلس الشيوخ الحلقة الدراسية المشتركة بين المجلسين في موضوع العنف المترلي والذكورة. وكان هدف هذه الحلقة تحليل مشكلة العنف العائلي المستمرة والحادة وارتباطها الوثيق باختلال علاقات السلطة بين الرجل والمرأة، تلك العلاقات المنبثقة عن نماذج ثقافية متأصلة في مجتمعنا.

مربع موجز للتقدم المحرز في الإجراءات التشريعية في الكيانات الاتحادية، ٢٠٠٠

الكيانات الاتحادية	التعديلات	المبادرات	المشاريع
أغواسكاليينتس		ق م، ق ع ع	
باخا كاليفورنيا	ق ج، ق أ	ق ع ع	ق م
باخا كاليفورنيا سور	ق أ		
كامبيتشه			
كواهويلا	ق ع ع، ق أ		
كوليما	ق ع ع		
تشياباس	ق ع ع		
تشيهواهوا		ق ع ع	ق أ
المقاطعة الاتحادية	ق م، ق إ م، ق ج، ق إ ج، ق ع ع		
دورانغو	ق م، ق ع ع		
غواناخواتو	ق ع ع		ق م، ق إ م
غيّريرو	ق ع ع، ق ج	ق م، ق إ م	
إيدالغو	ق أ		
خاليسكو	ق أ	ق ع ع	ق م، ق ج
مكسيكو			ق م، ق إ م، ق ج، ق إ ج، ق أ
ميتشوا كان	ق ج		
موريلوس		ق ع ع	ق م، ق ج، ق أ
نايايريت			ق أ
نويفو ليون	ق أ	ق ع ع، ق ج، ق م، ق إ م	ق أ
أواكساكا	ق م، ق إ م، ق ج، ق أ		
بويبلا	ق م، ق إ م، ق ج، ق إ ج، ق أ		
كيريتارو	ق ع ع		ق أ
كينتانا رو	ق ع ع		
سان لويس بوتوسي	ق م، ق إ م، ق ج، ق إ ج، ق ع ع		
سينالوا		ق ج، ق م	
سونورا	ق ع ع		ق م، ق ج، ق أ
تاباسكو	ق أ، ق ع ع		

الكيانات الاتحادية	التعديلات	المبادرات	المشاريع
تاماوليباس	ق أ، ق ع ع		
تلاكسكالا			ق ع ع
فيراكروس	ق م، ق إ م، ق ج، ق إ ج، ق ع ع		
يوكاتان		ق م، ق إم، ق ج، ق إج	
ساكاتيكاس		ق ع ع	

المصدر: اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. البيانات الواردة حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

ق م: القانون المدني؛ **ق إ م**: قانون الإجراءات المدنية؛ **ق ج**: القانون الجنائي أو قانون الحماية الاجتماعية؛ **ق إ ج**: قانون الإجراءات الجنائية أو قانون إجراءات الحماية الاجتماعية؛ **ق ع ع**: قانون قمع العنف العائلي والمعاقبة عليه؛ **ق أ**: قواعد أخرى تتعلق بالتعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية.

الاتجار بالأشخاص

٣٤٣ - شكلت حكومة المكسيك في عام ١٩٩٨ لجنة وطنية مشتركة بين المؤسسات لتطبيق خطة العمل لمنع الاستغلال الجنسي للقصّر لأغراض تجارية والاهتمام به والقضاء عليه، تضم مؤسسات من القطاع العام والتشريعي والأكاديمي ومن المجتمع المدني.

٣٤٤ - وهدف هذه اللجنة ضم جهود القطاعات المشاركة ومواردها وقدراتها وخبراتها للاضطلاع بجوانب العمل التالية: تحديد أبعاد المشكلة؛ الحماية؛ الاستعادة وإعادة الإدماج؛ التوعية والإحاطة؛ التدريب؛ المنع؛ مشاركة الأطفال والشباب.

٣٤٥ - وفي الجانب المتعلق بتحديد أبعاد الظاهرة، يتركز العمل في تحديد سمات المشكلة وتقديرها كميا وفي تبادل المعلومات. وفي جانب الحماية، يسعى العمل إلى تحقيق التجانس في المعاقبة على الاستغلال الجنسي للقصّر لأغراض تجارية واعتباره جريمة خطيرة، وتغليظ العقوبة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الإدارية والقانونية، وإدراج هذه الجريمة في قانون مكافحة الجريمة المنظمة. وفي الجانب الثالث المتعلق بالاستعادة وإعادة الإدماج، يُتوخّى إيجاد هيكل متخصص لإعادة تأهيل الأطفال الضحايا من الجنسين وزيادة عدد مراكز الرعاية والإبلاغ. وفيما يتصل بالتوعية والإحاطة، فإنه يُعتزم القيام بحملات تعميمية تركز على المجتمع بصفة عامة، وعلى السياح وأفراد الأمن العام والموظفين العامين والخاصين المكلفين مباشرة بالاهتمام بهذه المشكلة، بالإضافة إلى القيام

بحملات في مجال الإعلام والاتصال ذات مضمون جنساني. ويتضمن جانب التدريب عقد دورات في هذا الصدد للموظفين العامين والخاصين والآباء والأطفال والمراهقين من الجنسين. أما عن المنع، فالهدف هو وضع نماذج للتدخل؛ ورصد ومراقبة نقاط الالتقاء؛ وتطبيق القانون على المستغلين والمولعين بالغلمان؛ ووضع مواد تعليمية للأطفال من الجنسين. وأخيرا، وفيما يتصل بمشاركة الأطفال والشباب، هناك سعي إلى عقد دورات تدريبية للآباء والمعلمين والأطفال والمراهقين من الجنسين، ولأفراد الأمن العام والقضاة وموظفي النيابات العامة، ولمقدمي الخدمات العامين في مؤسسات المساعدة العامة والخاصة.

٣٤٦ -وقد تحقق في المجال التشريعي تقدم كبير في حماية الطفولة من الجرائم الجنسية والاتجار لأغراض غير مشروعة. ففي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد المرسوم الذي بمقتضاه تعدل عدة أحكام في القانون الجنائي الاتحادي والقانون الاتحادي للإجراءات الجنائية، فيما يتصل بالتغرير بالقصّر وعديمي الأهلية، والمواد الإباحية، ودعارة القصّر.

٣٤٧ -وتقضي تعديلات القانون الجنائي بتوقيع عقوبة أقسى على من برتكب جريمة التغرير بالقصّر المنصوص عليها في المادة ٢٠١، وتكون العقوبة السجن من خمس إلى عشر سنوات، وصرف الأجر الأدنى له لفترة تتراوح بين خمسمائة وألفي يوم على سبيل الغرامة. وكانت العقوبة قبل ذلك تتراوح بين خمسين يوما ومائتي يوم على سبيل الغرامة.

٣٤٨ -وتُدرج المادة ٢٠١ مكررا في وصف جريمة استغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية على النحو التالي:

”كل من يدبر أو ييسر بأي طريقة لواحد أو أكثر يقل عمره عن ثمانية عشر عاما، بعلمه أو بغير علمه، أو يجبره أو يحضه على إتيان أفعال للكشف عن عوراته أو أفعال ماجنة أو جنسية، بغرض تصوير هذه الأفعال بالفيديو أو عرضها بواسطة إعلانات مطبوعة أو إلكترونية، بقصد أو بغير قصد التربح، يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وبتقاضي الأجر الأدنى لفترة ألفي يوم على سبيل الغرامة.

”كل من يعرض أو يصور أو يطبع أفعالا تتضمن الكشف عن العورات أو أفعالا ماجنة أو جنسية يشترك فيها واحد أو أكثر يقل عمره عن ثمانية عشر عاما يعاقب بالسجن من عشر سنوات إلى أربع عشرة سنة وبتقاضي الأجر الأدنى لفترة تتراوح بين خمسمائة وثلاثة آلاف يوم على سبيل الغرامة. وتوقع العقوبة ذاتها على كل من يعد أو يستنسخ أو يستأجر أو يعرض أو ينشر أو ينقل المواد التي تتضمن الأفعال السابقة، بقصد أو بغير قصد التربح“.

٣٤٩ -وتنص المادة أيضا على أن يعاقب بالسجن من ثماني سنوات إلى ست عشرة سنة وبتقاضي الأجر الأدنى لفترة تتراوح بين ثلاثة وعشرة آلاف يوم على سبيل الغرامة، مع مصادرة الأشياء والأدوات والمنتجات المتعلقة بالجريمة، كل من يقوم بذاته أو عن طريق غيره بتوجيه أي نوع من التجمع الإجرامي أو إدارته أو الإشراف عليه، بقصد تحقيق الأفعال الواردة في الفقرتين السابقتين مع من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاما.

٣٥٠ -وتعرّف هذه المادة دعارة الأطفال بأنها عرض صور جنسية فاضحة لمن تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاما.

٣٥١ -وتنص المادة ٢٠١ مكررا - ٢ على أنه إذا ارتكبت الجريمة مع من يقل عمره عن ستة عشر عاما، تشدد العقوبات حتى تزيد بحد أقصى بواقع الثلث على العقوبات المقررة في المادتين ٢٠١ و ٢٠١ مكررا.

٣٥٢ -فإذا ارتكبت الجريمة مع من يقل عمره عن اثني عشر عاما، تشدد العقوبات حتى تزيد بحد أقصى بواقع النصف على العقوبات المقررة في المادتين ٢٠١ و ٢٠١ مكررا.

٣٥٣ -وتعرّف المادة ٢٠١ مكررا - ٣ السياحة الجنسية المتعلقة بالأطفال على النحو التالي:

''كل من يسعى إلى حمل شخص أو أشخاص يسيح داخل الإقليم الوطني وخارجه، عن طريق التشجيع أو الدعاية أو الدعوة أو التيسير أو التدبير بأي طريقة، على إقامة علاقات جنسية مع من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاما، يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى أربع عشرة سنة وبغرامة من مائة إلى ألفي يوم''.

٣٥٤ -ويقضي تعديل المادة ٢٠٣ بإضافة فقرة أخيرة نصها:

''إذا ارتكب الجريمة واحد أو أكثر من أعضاء الجريمة المنظمة، تكون العقوبة السجن من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة وتقاضي الأجر الأدنى لفترة تتراوح بين ألف وخمسة آلاف يوم على سبيل الغرامة''.

٣٥٥ -ويأتي تعديل المادة ٢٠٥ بعقوبات أشد على من يشجع شخصا على ممارسة الدعارة داخل الإقليم الوطني أو خارجه أو ييسّر له ممارستها أو يشترك معه فيها أو ينساق في هذه الممارسة، فيعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى اثنتي عشرة سنة وبتقاضي الأجر الأدنى لفترة تتراوح بين مائة وألف يوم على سبيل الغرامة. وكانت العقوبة من قبل السجن من سنتين إلى تسع سنوات وتقاضي الأجر الأدنى لفترة تتراوح بين مائة وخمسمائة يوم على سبيل الغرامة.

٣٥٦ -وفي المادة ٢٠٨ أيضا، شددت العقوبة على من يشجع الاتجار بقاصر من أجل اللذة أو يتستر على هذا الاتجار أو يوافق عليه أو يسمح به، فأصبحت السجن ثماني عشرة سنة وغرامة من مائة إلى ألف يوم.

٣٥٧ -أما تعديل المادة ١٩٤ من القانون الاتحادي للإجراءات الجنائية فيعتبر من الجرائم الخطيرة التغرير بالقصّر وعديمي الأهلية المنصوص عليه في المادة ٢٠١، واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية المنصوص عليه في المادة ٢٠١ مكررا من القانون الجنائي.

٣٥٨ -وبموجب المرسوم الذي يقضي بتعديل وإضافة عدة أحكام في القانون الجنائي الاتحادي والقانون الاتحادي للإجراءات الجنائية والقانون الأساسي للسلطة التشريعية للاتحاد في موضوع الاتجار بالقصّر وسرقتهم، والذي نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أصبحت المادتان ٣٦٦ ثالثا و ٣٦٦ رابعا من القانون الجنائي الاتحادي تنصان على ما يلي:

''المادة ٣٦٦ ثالثا - يعدّ مرتكبا لجريمة الاتجار بالقصّر كل من ينقل شخصا يقل عمره عن ستة عشر عاما أو يسلمه إلى شخص آخر بطريقة غير مشروعة خارج الإقليم الوطني، بغرض الحصول على منفعة اقتصادية دون وجه حق لقاء نقل القاصر أو تسليمه.

''أولا - يعدّ مرتكبا للجريمة المبينة في الفقرة السابقة:

- كل من يستعمل السلطة الأبوية أو الوصاية على القاصر، ولو بشكل غير ظاهر، في القيام الفعلي بالنقل أو التسليم أو في إعطاء موافقته على ذلك.
- الأسلاف دون تحديد الدرجة والأقارب قرابة جانبية والأقارب بالمصاهرة حتى الدرجة الرابعة، بالإضافة إلى أي شخص آخر من غير أقارب القاصر.

''ثانيا - يعدّ تصرف الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة غير قانوني إذا وصل إلى علمهم:

''(أ) أن من يستعملون السلطة الأبوية أو الوصاية على القاصر لم يحصلوا على موافقته الصريحة على النقل أو التسليم؛

''(ب) أن من يستعملون السلطة الأبوية أو الوصاية على القاصر سيحصلون على منفعة اقتصادية دون وجه حق لقاء النقل أو التسليم.

''ثالثا -الشخص أو الأشخاص الذين يتسلمون القاصر.

''كل من برتكب الجريمة المشار إليها في هذه المادة يعاقب بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات وغرامة من أربعمائة إلى ألف يوم.

''وعلاوة على العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يحرم من حقوق السلطة الأبوية أو الوصاية أو الكفالة كل من يرتكب، في ممارسته لأي من هذه الحقوق، الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة.

''يطبق بحد أقصى ثلثا العقوبات المنصوص عليها في هذه الفقرة إذا وقع نقل القاصر أو تسليمه في الإقليم الوطني''.

''المادة ٣٦٦ رابعا - تخفض العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة إلى النصف:

''أولا - إذا تم نقل القاصر أو تسليمه بغير قصد الحصول على منفعة اقتصادية دون وجه حق،

''ثانيا - أو كان في نية الشخص الذي يتسلم القاصر ضمه إلى نواة أسرته.

''توقع العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على والد أو والدة من يقل عمره عن ستة عشر عاما إذا قاما، بطريقة غير مشروعة أو دون علم من يمارس السلطة الأبوية أو الوصاية على القاصر، وبغير قصد الحصول على أجر دون وجه حق، بنقله خارج الإقليم الوطني بغرض تغيير محل إقامته العادي أو الحيلولة دون أن تعيش الأم أو الأب، حسب الحالة، مع القاصر أو تزوه.

''وبالإضافة إلى ذلك، يحرم من حقوق السلطة الأبوية أو الوصاية أو الكفالة كل من يرتكب، في ممارسته لأي من هذه الحقوق، الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة.

''وفي الحالات المشار إليها في هذه المادة، يلاحَق مرتكب الجريمة بناء على طلب الطرف المضرور''.

المادة ٧

٣٥٩ -تواصل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة تشجيع اشتراك المرأة في السياسة وفي الأنشطة العامة ووصولها إلى مناصب اتخاذ القرار في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، على مستويات الحكم الثلاثة: مستوى الاتحاد، ومستوى الولايات، ومستوى البلديات. وتجري أيضا الدعوة إلى زيادة المشاركة ووضوح الرؤية في الأحزاب السياسية والمؤسسات ذات الطابع الخاص، مثل النقابات والشركات والجهات الأكاديمية في المجتمع المدني.

مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

٣٦٠ -كانت مشاركة المرأة في اللجان التنفيذية الوطنية للأحزاب السياسية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ كما يلي: في حزب العمل الوطني كانت نسبتهن ٢٠,٩ في المائة؛ وفي حزب الثورة الديمقراطية ٣٣,٣ في المائة؛ وفي الحزب الثوري المؤسسي ٢١,٩ في المائة. وفي الوقت الراهن، ترأس امرأة اللجنة التنفيذية الوطنية لكل من حزب الثورة الديمقراطية والحزب الثوري المؤسسي.

مشاركة المرأة في الإدارة العامة الاتحادية

٣٦١ -يزداد الآن وصول المرأة إلى مناصب القرار ومشاركتها في اتخاذ القرارات في الوظائف الإدارية المتوسطة والعليا.

٣٦٢ -وهناك الآن امرأة على رأس اثنتين من وزارات الدولة، هما وزارة العلاقات الخارجية، ووزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية. وهناك في وزارة الدفاع الوطني امرأة برتبة عميد بالمرتبة الرابعة وأخرى برتبة عقيد. وتضم محكمة العدل العليا وكيلة نيابة.

٣٦٣ -ومن أوجه التقدم في تعزيز مشاركة المرأة في مناصب اتخاذ القرار، يجدر بالذكر تعيين امرأة رئيسا لحكومة المقاطعة الاتحادية، وأخرى رئيسا لمحكمة الشؤون المالية للاتحاد.

٣٦٤ -وتواصل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بشكل دائم تحديث قواعد البيانات من أجل إدراج دليل الموظفات في الوظائف الإدارية المتوسطة والعليا في الإدارة العامة الاتحادية. وقد ساعدت هذه المعلومات على العمل، في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، على وضع الكتاب المعنون ''النساء في مناصب اتخاذ القرار ومشاركتهن في الإدارة العامة الاتحادية''، بحيث اشتمل كل كتاب على بيانات السنة السابقة. وقد وُزّع هذان الكتابان مع القرص المضغوط الخاص بكل منهما الذي يحتوي على موجزات وعلى دليل لموظفات رئاسة الجمهورية ووزارات الدولة.

٣٦٥ -ويتضح من الدراسة أنه فيما بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، زادت مشاركة المرأة في الإدارة العامة من ٢٧ إلى ٣٠ في المائة في الوظائف الإدارية المتوسطة والعليا والوظائف المماثلة.

٣٦٦ -ووفقا للبيانات المجمعة التي وردت في طبعة عام ٢٠٠٠، جرى في عام ١٩٩٩ تحديد واعتماد ٤٧٧ مسمى وظيفيا مختلفا، مما خفض بواقع ١٠ مستويات أساسية هيكل الوظائف الإدارية المتوسطة والعليا في الإدارة العامة الاتحادية والقطاع المركزي والقطاع شبه الحكومي.

٣٦٧ -وفي عام ١٩٩٩، كانت أعلى نسبة مئوية للمشاركة موجودة في مستوى مديرة منطقة (٣٦ في المائة) ومستشارة (٣٣,٦ في المائة) ومديرة إدارة (٣٠,٦ في المائة) ومنسقة عامة (٣٠,٥ في المائة).

مشاركة الموظفات في الإدارة العامة الاتحادية حسب نوع الوظيفة*

المسمى الوظيفي ومايماثله	النسبة المئوية للإناث	
	١٩٩٨	١٩٩٩
مجموع الإناث	٢٧,٠	٣٠,٠
مديرة إدارة	٣٠,٠	٣٠,٦
نائبة مديرة منطقة	٢٣,٨	٢٨.٢
مديرة منطقة	٢٥,٩	٣٦,٠
مستشارة	٣٠,١	٣٣,٦
معاونة مراجع حسابات	٢٧,٨	٢٤,٨
مديرة عامة	١٤,٣	١٥,٨
منسقة عامة	٢١,١	٣٠,٥
موظف متقدم	١٠,٦	١٣,٢
وكيلة وزارة دولة	٤,٧	١٠,٥
وزيرة دولة	١١,٧٦	١١,٧٦

المصدر: اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ''النساء في اتخاذ القرارات. المشاركة في الإدارة العامة الاتحادية'' (إدارة شؤون الموظفين)، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

*في عام ١٩٩٨، لم تكن هناك معلومات عن الذكور في أربع مؤسسات. وفي عام ١٩٩٩، لم تتوافر هذه المعلومات في مؤسستين.

٣٦٨ -وقد مَنح المعهد الوطني للإدارة العامة دبلوم ''مشاركة المرأة في الإدارة العامة وفي السياسة''.

المشاركة في الأنشطة الانتخابية

٣٦٩ -كان عام ٢٠٠٠ عاما بالغ الأهمية فيما يتصل بالأنشطة السياسية للمكسيكيين نساء ورجالا، وذلك بسبب العملية الانتخابية الاتحادية لانتخاب رئيس للجمهورية، و ١٢٨ عضوا لمجلس الشيوخ و ٥٠٠ عضو لمجلس النواب في الكونغرس الاتحادي، ورئيس للحكومة، ونواب للجمعية التشريعية للمقاطعة الاتحادية. وفي ٢ تموز/يوليه جرت أيضا، للمرة الأولى، انتخابات المجالس الحكومية في الـ ١٦ مندوبية سياسية التي تتألف منها المقاطعة الاتحادية.

٣٧٠ -وتحقيقا لهذا الهدف، شرع المجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي التابعان للبرنامج الوطني للمرأة، فضلا عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، في حث الأحد عشر حزبا سياسيا وطنيا على وضع الآليات اللازمة لزيادة إدماج المرأة في الأنشطة الانتخابية للأحزاب. وصدر نداء بتخصيص نسبة دنيا لا تقل عن ٣٠ في

المائة للنساء في قوائم المرشحين للوظائف التي تُشغل بالانتخاب الشعبي، وفق ما ورد في القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية.

٣٧١ -وقد دعت هذه المؤسسات الثلاث كلا من المرشحين لرئاسة الجمهورية إلى التحاور مع أعضائها للوقوف على برامجهم الانتخابية فيما يتصل بالسياسات العامة المتعلقة بالمرأة وعلى التعهدات المحددة التي سيلتزمون بها أمام الناخبات. وكان هناك أيضا استبيان يتضمن أسئلة محددة.

٣٧٢ -ولم يرشح أي حزب سياسي امرأة لرئاسة الجمهورية، رغم أن القائمة الأولية للمرشحين في أحد هذه الأحزاب كانت تضم امرأة؛ وقد رشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي امرأة لحكومة المقاطعة الاتحادية.

٣٧٣ -وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٠، وفي إطار برنامج الإنصاف في الفرص السياسية للمرأة التابع لمكتب التنسيق العام للجنة الوطنية لشؤون المرأة، عقد اجتماع كان موضوعه ''المرأة في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية''، وكان محور هدفه العام الوقوف والتعليق على العرض السياسي فيما يتصل بالتعهدات الملتزم بها أمام المرأة والتي تستهدف مصلحتها في انتخابات ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وهكذا اعتُبرت العملية الانتخابية الاتحادية محكا لرغبة الأحزاب السياسية في تفعيل مبادئها القانونية وتنفيذ التوصية الواردة في القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية.

٣٧٤ -وفيما يتصل بنتائج الانتخابات، انتخبت ٨١ امرأة نائبات اتحاديات، في مقابل ٩٣ نائبة في الدورة التشريعية السابقة. وفي مجلس شيوخ الجمهورية، انتخبت ٢١ امرأة، في مقابل ١٩ في بداية الدورة التشريعية السابقة و ٢٣ في نهايتها. وفي الوقت الراهن، بلغت نسبة النساء في المجالس النيابية المحلية ما يقرب من ١٠ في المائة، باستثناء الجمعية التشريعية للمقاطعة الاتحادية التي انتخبت فيها ٢٣ امرأة، بنسبة ٣٥ في المائة.

مشاركة المرأة في السلطة المحلية

٣٧٥ -ما زالت مشاركة المرأة في السلطات المحلية محدودة حتى اليوم، وإن كانت قد طرأت عليها زيادة طفيفة: ففي عام ١٩٩١، كانت المرأة ترأس ٢ في المائة من المجالس البلدية في البلد، وزادت هذه النسبة قليلا في عام ١٩٩٨ إلى ٣,٢٧ في المائة.

مشاركة المرأة في الاتحادات

٣٧٦ -فيما يتعلق بالتجمعات النقابية والاجتماعية، يقدر عدد العاملات المنضمات إلى منظمة نقابية بحوالي ٢,٥ من الملايين.

٣٧٧ -وجاء في سجل الاتحادات في وزارة العمل والضمان الاجتماعي أنه في عام ١٩٩٩، كانت المرأة ترأس ٣ في المائة من المنظمات المسجلة مجالسها التنفيذية التي بلغ مجموعها ١ ١٣٤ منظمة. ولا ترأس أي من هؤلاء النساء اتحادات عامة؛ وترأس ٤ منهن اتحادات، و ٣٥ نقابات.

الخطوط العامة لمشاركة المرأة في أجهزة تمثيل الجمعيات الريفية

نوع الجمعيات الريفية	نسبة مشاركة امرأة واحدة على الأقل (%)	رئيسات (%)	سكرتيرات (%)	أمينات صندوق (%)
مجالس إدارة جمعيات الإنتاج الريفي	٢٦	٨,٠	١٣,٨	١٥,٢
مجالس إدارة اتحادات جمعيات الإنتاج الريفي	٢٥	١٢,٥ (على رأس المجالس)		
مجالس إدارة اتحادات الأراضي العامة	٩	٠,٦	٤,٥	٣,٩
اللجان التنفيذية لجمعيات التضامن الاجتماعي	٤١,٧	٢٦,٧	٣٠,٢	٣٢,١
مجالس إدارة الاتحادات الريفية للمصالح الجماعية	١٥	٤,٩	٧,٣	٧,٣
مفوضو الأراضي العامة ومجالس مراقبة الأراضي العامة	٣٢	٦,٩ (على رأس مفوضيات الأراضي العامة) ٧,٥ (على رأس مجالس المراقبة)		
مفوضيات المال العام ومجالس مراقبة المصالح المشتركة	١٧	٣,١ (على رأس مفوضيات المال العام) ٣,٦ (على رأس مجالس المراقبة)		

المصدر: اللوحة الثلاثية الأجزاء المعنونة ''المرأة الريفية''. الشبكة الوطنية للتعاون التقني لمؤسسات وهيئات دعم المرأة الريفية. لجنة الدراسات والإحصائيات، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، ٢٠٠٠.

المادة ٨

٣٧٨ -جاء في التقارير السابقة أن مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية للمكسيك لا تصطدم بأي عقبات قانونية أو إدارية. غير أن فرص تمثيل حكومة المكسيك لدى الحكومات الأخرى أو لدى المنظمات الدولية موضع جدال.

٣٧٩ -وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تحقق بعض التقدم في مشاركة المرأة في العلاقات الدولية للمكسيك. فما زالت وزارة العلاقات الخارجية ترأسها امرأة، ولها وكيلة وزارة لشؤون الأمم المتحدة وأفريقيا والشرق الأوسط.

٣٨٠ -وبالمثل، فإنه في عام ١٩٩٨، كانت التعيينات الجديدة في منصب السفير بالسلك الأجنبي المكسيكي بنسبة ٥٠ في المائة للنساء و ٥٠ في المائة للرجال. بيد أن هذه النسبة قلت كثيرا في عام ١٩٩٩، فلم تكن هناك سوى امرأة واحدة في الـ ٥ تعيينات لمنصب السفير في السلك الأجنبي المكسيكي.

٣٨١ -وفيما يلي مشاركة المرأة في الهيكل الإداري لوزارة العلاقات الخارجية.

موظفو الهيكل، ٢٠٠٠

المستوى	بيان الوظيفة	عدد الموظفات
٢٩	نائبة مدير منطقة	٥٩
٣٠	مديرة منطقة	٥
٣٠ هـ	مديرة منطقة في الهيكل	٣٢
٣٣	مديرة عامة	٢
٣٣ هـ	مديرة عامة في الهيكل	٤
	المجموع	١٠٢

المصدر: الإدارة العامة للسلك الأجنبي وشؤون الموظفين، وزارة العلاقات الخارجية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣٨٢ -وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في السلك الأجنبي المكسيكي، فإن المربع التالي يتضمن الإحصائيات المتعلقة بموظفي السلك الأجنبي المكسيكي حسب الفرع والجنس.

الفرع	إناث		ذكور		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
الفرع الدبلوماسي والقنصلي	١٨٦	٢٦	٥٣٩	٧٤	٧٢٥
الفرع الفني والإداري	٢٩٢	٦٤	١٦٧	٣٦	٤٥٩
.....المجموع	٤٧٨	٤٠	٧٠٦	٦٠	١ ١٨٤

المصدر: الإدارة العامة للسلك الأجنبي وشؤون الموظفين، وزارة العلاقات الخارجية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣٨٣ -وفي الفرع الدبلوماسي والقنصلي، يبلغ الفرق بين الرجال والنساء ٣ إلى ١، فنسبة الرجال ٧٤ في المائة والنساء ٢٦ في المائة، مع مشاركة متزايدة من جانب النساء من الأجيال الأكثر شبابا.

٣٨٤ -ويلاحظ كذلك أن عدد النساء يتناقص مع ارتفاع السلم الوظيفي في الفرع الدبلوماسي والقنصلي، فيما عدا المستوى الأدنى وهو مستوى الملحق الدبلوماسي، فعددهن فيه قليل نظرا إلى أنه مستوى انتقالي.

٣٨٥ -والملاحظ أيضا أن النساء، في المستوى الأعلى وهو مستوى السفير، يشغلن بالكاد ١٥ في المائة من مجموع الوظائف. ومن الـ ١٢ سفيرة، هناك سبع في وظيفة رئيس بعثة، وخمس منتدبات في الوزارة.

الفرع الدبوماسي والقنصلي

الفرع الدبلوماسي والقنصلي	إناث				ذكور				المجموع
	في الخارج	في المكسيك	المجموع الفرعي	%	في الخارج	في المكسيك	المجموع الفرعي	%	
سفير	٧	٥	١٢	١٥	٤٢	٢٤	٦٦	٨٥	٧٨
وزير	١٣	٧	٢٠	٢١	٥٦	٢١	٧٧	٧٩	٩٧
مستشار	٧	١٢	١٩	٢٠	٤٩	٢٩	٧٨	٨٠	٩٧
سكرتير أول	١٧	١٢	٢٩	٢٤	٦١	٣٠	٩١	٧٦	١٢٠
سكرتير ثان	٢٥	٨	٣٣	٢٦	٧٣	٢٢	٩٥	٧٤	١٢٨
سكرتير ثالث	٢٨	١٩	٤٧	٣٤	٧٣	٢٠	٩٣	٦٦	١٤٠
ملحق دبلوماسي	١	٢٥	٢٦	٤٠	٦	٣٣	٣٩	٦٠	٦٥
المجموع الفرعي	٩٨	٨٨	١٨٦	٢٦	٣٦٠	١٧٩	٥٣٩	٧٤	٧٢٥

المصدر: الإدارة العامة للسلك الأجنبي وشؤون الموظفين، وزارة العلاقات الخارجية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣٨٦ -ويتكون الفرع الفني والإداري في معظمه من النساء اللاتي يشغلن ٦٤ في المائة من مجموع الوظائف، والرجال ٣٦ في المائة.

٣٨٧ -وعلى غرار الفرع الدبلوماسي والقنصلي، فإن مشاركة المرأة أكبر في المستويات الدنيا للسلم الوظيفي، فيما عدا رتبة الفني الإداري ''جيم''.

الفرع الفني الإداري

الفرع الفني والإداري	ث				ذكور				المجموع
	في الرتج	في المكسيك	المجموع الفرعي	%	في الرتج	في المكسيك	المجموع الفرعي	%	
منسق إداري	٤	١	٥	٢٥	١٣	٢	١٥	٧٥	٢٠
ملحق إداري "ألف"	١٥	٧	٢٢	٥٩	١٢	٣	١٥	٤١	٣٧
ملحق إداري "باء"	١٣	٢	١٥	٥٦	١٠	٢	١٢	٤٤	٢٧
ملحق إداري "جيم"	٢٣	١	٢٤	٥٢	١٩	٣	٢٢	٤٨	٤٦
فني إداري "ألف"	١١٦	١٢	١٢٨	٧٢	٤٣	٨	٥١	٢٨	١٧٩
فني إداري "باء"	٥٠	٩	٥٩	٧٣	٢١	١	٢٢	٢٧	٨١
فني إداري "جيم"	٣٥	٤	٣٩	٥٧	٢٩	١	٣٠	٤٣	٦٩
المجموع الفرعي	٢٥٦	٣٦	٢٩٢	٦٤	١٤٧	٢٠	١٦٧	٣٦	٤٩٥

المصدر: الإدارة العامة للسلك الأجنبي وشؤون الموظفين، وزارة العلاقات الخارجية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣٨٨ -وفيما يتصل بالالتحاق بالسلك الأجنبي المكسيكي، ففي عام ١٩٩٨ عقدت مسابقتان عامتان للالتحاق، واحدة للفرع الفني والإداري، والأخرى للفرع الدبلوماسي والقنصلي.

٣٨٩ -وفي مسابقة الفرع الفني والإداري، نجحت ١٦ امرأة و ٢٤ رجلا. وعلى العكس من ذلك، نجحت ٢١ امرأة و ١٧ رجلا في مسابقة الفرع الدبلوماسي والقنصلي.

٣٩٠ -وبالمثل، ففي مسابقة الالتحاق بالفرع الدبلوماسي والقنصلي في عام ١٩٩٩، كان عدد النساء (٢٤) أكبر من عدد الرجال (١٥).

مسابقات الالتحاق بالسلك الأجنبي المكسيكي

السلك الأجنبي المكسيكي	ث	ذكور	المجموع
مسابقة عام ١٩٩٨ – الفرع الفني والإداري	١٦	٢٤	٤٠
مسابقة عام ١٩٩٨ – الفرع الدبلوماسي والقنصلي	٢١	١٧	٣٨
مسابقة عام ١٩٩٩ – الفرع الدبلوماسي والقنصلي	٢٤	١٥	٣٩
المجموع	٦١	٥٦	١١٧

المصدر: الإدارة العامة للسلك الأجنبي وشؤون الموظفين، وزارة العلاقات الخارجية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

المادة ٩

٣٩١ -في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد مرسوم تعديل المواد ٣٠ و ٣٢ و ٣٧ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية. وبمقتضى هذه التعديلات التي بدأ نفاذها بعد عام من نشرها، استمر السعي إلى تعريف الجنسية المكسيكية بوضوح بأنها صفة ملازمة للميلاد، مما يترتب عليه أنه لا يجوز حرمان أي مكسيكي أو مكسيكية بالميلاد من الجنسية المكسيكية، حتى ولو اكتسب جنسية أخرى.

٣٩٢ -وقد صحبت هذا التحول الجوهري في الدستور السياسي تعديلات أخرى تؤكد من جديد المساواة القانونية للمرأة والرجل في اكتساب الجنسية المكسيكية وتغييرها والاحتفاظ بها، بما في ذلك عن طريق التجنس.

٣٩٣ -وترد فيما يلي المواد ٣٠ و ٣٢ و ٣٧ المعدلة من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية نظرا إلى أهميتها:

المادة ٣٠

''تكتسب الجنسية المكسيكية بالميلاد أو بالتجنس.

''ألف - المكسيكيون بالميلاد هم:

''أولا - المولودون في إقليم الجمهورية، أيا كانت جنسية أبويهم؛

''ثانيا - المولودون في الخارج لأبوين مكسيكيين مولودين في الإقليم الوطني، أو لأب مكسيكي مولود في الإقليم الوطني أو لأم مكسيكية مولودة في الإقليم الوطني؛

''ثالثا -المولودون في الخارج لأبوين مكسيكيين بالتجنس، أو لأب مكسيكي بالتجنس أو لأم مكسيكية بالتجنس؛

''رابعا -المولودون على متن سفن أو طائرات مكسيكية، سواء كانت حربية أو تجارية.

''باء - المكسيكيون بالتجنس هم:

''أولا - الأجانب الذي يحصلون على وثائق التجنس من وزارة العلاقات الخارجية؛

''ثانيا - المرأة الأجنبية التي تتزوج مكسيكيا أو الرجل الأجنبي الذي يتزوج مكسيكية ويقيمان أو يجعلان محل إقامتهما داخل الإقليم الوطني ويستوفيان الاشتراطات الأخرى التي يحددها القانون''.

المادة ٣٢

''ينظم القانون ممارسة الحقوق التي يكفلها التشريع المكسيكي للمكسكيين الحاصلين على جنسية أخرى ويحدد القواعد التي تمنع التنازع بين الجنسيتين.

''يشترط لتولي الوظائف والمناصب، بنص هذا الدستور، أن يكون مَن يتولاها مكسيكيا بالميلاد وتكون مقتصرة على حائزي هذه الصفة الذين لا يكتسبون جنسية أخرى. وينطبق هذا الاقتصار أيضا على الحالات التي تحددها قوانين أخرى يصدرها كونغرس الاتحاد.

''في زمن السلم، لا يجوز للأجنبي الخدمة في الجيش ولا في قوات الشرطة أو الأمن العام. ويشترط لالتحاق الشخص بالجيش العامل في زمن السلم أو بالبحرية أو القوات الجوية في أي وقت أو اضطلاعه بأي وظيفة أو مهمة فيها أن يكون مكسيكيا بالميلاد. ولا بد من توافر هذه الصفة في الرباينة والطيارين والقباطنة ومشغّلي الآلات والميكانيكيين، وبصفة عامة في أي شخص يتولى قيادة سفينة أو طائرة تحمل العلم أو الشعار التجاري المكسيكي. وهذه الصفة مطلوبة أيضا للاضطلاع بمهام قائد الميناء وبكل خدمات تشغيل وإدارة المطار.

''يفضّل المكسيكيون على الأجانب عند تساوي الفرص في أي نوع من الامتيازات وأي عمل أو وظيفة أو مهمة حكومية لا تشترط فيها صفة المواطنة''.

المادة ٣٧

''(ألف) لا يجوز حرمان أي مكسيكي بالميلاد من جنسيته.

''(باء) تُفقد الجنسية المكسيكية بالتجنس في الحالتين التاليتين:

''أولا - الحصول طوعا على جنسية أجنبية، وقيد الشخص نفسه في أي وثيقة عامة على أنه أجنبي، واستخدام جواز سفر أجنبي، وقبول أو استخدام ألقاب نبالة تنطوي على الخضوع لدولة أجنبية؛

''ثانيا - الإقامة خمس سنوات متصلة في الخارج.

''(جيم) - تُفقد المواطنة المكسيكية:

''أولا - بقبول أو استخدام ألقاب نبالة من حكومات أجنبية؛

''ثانيا – بالتطوع بتقديم خدمات رسمية إلى حكومة أجنبية دون إذن من كونغرس الاتحاد أو من لجنته الدائمة؛

''ثالثا – بقبول أو استخدام أوسمة أجنبية دون إذن من كونغرس الاتحاد أو من لجنته الدائمة؛

''رابعا– بقبول ألقاب أو مناصب من حكومة بلد آخر دون ترخيص مسبق من كونغرس الاتحاد أو من لجنته الجائمة، باستثناء الألقاب الأدبية أو العلمية أو الإنسانية التي يمكن قبولها بحرية؛

''خامسا – بمساعدة شخص أجنبي أو حكومة أجنبية، ضد مصلحة الدولة، في أي مطالبة دبلوماسية أو أمام محكمة دولية؛

''سادسا – في الحالات الأخرى التي تحددها القوانين.

''فيما يتعلق بالأجزاء من ثانيا إلى رابعا من هذا البند، يحدد كونغرس الاتحاد في القانون التنظيمي ذي الصلة الحالات الاستثنائية التي يعتبر فيها أن الإذن أو الترخيص قد صدر بعد انقضاء المهلة التي يحددها القانون وبناء على طلب يقدمه الشخص المعني''[(١)].

٣٩٤ –واتساقا مع التعديل الدستوري، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قانون جديد للجنسية بدأ نفاذه في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨. وينظم هذا القانون تجنيس الأجانب، بمن فيهم أي شخص يتزوج من مكسيكية أو مكسيكي ويرغب في الحصول على الجنسية المكسيكية. وفي هذا الشأن، تنص المادة ٢٠ من هذا القانون على ما يلي:

''المادة ٢٠ – على الأجنبي الذي يرغب في التجنس بالجنسية المكسيكية أن يثبت أنه أقام في الإقليم الوطني على الأقل خمس سنوات سابقة مباشرة لتاريخ الطلب، باستثناء ما هو منصوص عليه في الأجزاء التالية:

''أولا – تكفي الإقامة سنتين تسبقان مباشرة تاريخ الطلب إذا كان الشخص المعني:

''(أ) من السلالة المباشرة لمكسيكي بالميلاد؛

(١) تنص هذه المادة على أن ''يوضع في الاعتبار أيضا ما نصت عليه المادة الثانية الانتقالية من مرسوم تعديل الدستور المنشور في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، وهو: ''**المادة الثانية** – كل من يفقد جنسيته المكسيكية بالميلاد لحصوله طوعا على جنسية أجنبية ويكون متمتعا بحقوقه كاملة يمكن أن يستفيد مما نص عليه البند (ألف) من المادة ٣٧ من الدستور، المعدلة بموجب هذا المرسوم، بشرط تقديم طلب مسبق إلى وزارة العلاقات الخارجية في غضون الخمس سنوات التالية للتاريخ المحدد لنفاذ هذا المرسوم''، أي في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٨.

''(ب) لديه أطفال مكسيكيون بالميلاد؛

''(ج) من رعايا بلد من أمريكا اللاتينية أو شبه جزيرة أيبريا؛

''(د) في رأي وزارة [العلاقات الخارجية] قد قدم خدمات أو أدى أعمالا بارزة في المجال الثقافي أو الاجتماعي أو العلمي أو التقني أو الفني أو الرياضي أو في مجال الأعمال تعود بالنفع على الدولة. وفي حالات استثنائية يقدرها رئيس السلطة التنفيذية الاتحادية، لا يكون من الضروري أن يثبت الأجنبي الإقامة في الإقليم الوطني التي يشير إليها هذا الجزء.

''ثانيا - على الشخص الأجنبي الذي يتزوج من مكسيكية أو مكسيكي أن يثبت أنه أقام وعاش في بيت الزوجية الموجود في الإقليم الوطني في السنتين اللتين تسبقان مباشرة تاريخ الطلب.

''لا يشترط أن يكون بيت الزوجية موجودا في الإقليم الوطني عندما يكون الزوج المكسيكي مقيما في الخارج في وظيفة أو مهمة للحكومة المكسيكية.

''في حالة الزواج بين أجانب، يكون من شأن حصول أحد الزوجين على الجنسية المكسيكية قبل الزواج أن يسهل على الآخر الحصول على هذه الجنسية بمجرد استيفائه الاشتراطات المطلوبة في هذا الجزء.

''ثالثا -تكفي الإقامة سنة واحدة تسبق الطلب مباشرة في حالة الأدعياء وفي حالة القصّر حتى الدرجة الثانية من القرابة الخاضعين للسلطة الأبوية لمكسيكيين.

''إذا كان من يمارسون السلطة الأبوية لم يطلبوا تجنيس أدعيائهم أو القصّر، الذين يمكنهم القيام بذلك في غضون السنة التالية التي تُحسب اعتبارا من سن بلوغهم، بالشروط الواردة في هذا الجزء.

''تعتبر بطاقة التجنيس سارية المفعول في اليوم التالي لإرسالها''.

٣٩٥ -وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على ما يلي:

''المادة ٢٢ - كل من يكتسب الجنسية المكسيكية وفق ما هو منصوص عليه في الجزء ثانيا من المادة ٢٠ من هذا القانون يحتفظ بها حتى بعد انحلال رابطة الزوجية، إلا في حالة بطلان الزواج بسبب المتجنس''.

٣٩٦ -وتنص المادة ٢٩ على ما يلي:

''المادة ٢٩ – لا يتأثر بفقد الجنسية المكسيكية بالتجنس إلا الشخص الذي ينطبق عليه القرار ذو الصلة''.

٣٩٧ –وفي ضوء الأحكام السابقة، قررت حكومة المكسيك سحب التحفظ الذي كانت قد تقدمت به عند إيداع صك تصديقها على اتفاقية جنسية المرأة، التي اعتمدت في مونتفيديو في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣. وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٠، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد مرسوم سحب هذا التحفظ المتعلق بتجنس المرأة الأجنبية التي تتزوج من مكسيكي.

المادة ١٠

مقدمة

٣٩٨ –إن توسيع نطاق التغطية بالخدمات التعليمية، مع التركيز على رعاية الفئات الأكثر احتياجا، من أكثر الأهداف التي تسعى السياسة التعليمية إلى تحقيقها. وفي عام ٢٠٠٠، حظى هذا القطاع بـ ٢٩,٦ في المائة من الإنفاق البرنامجي.

٣٩٩ –وقد تركزت الزيادة في التغطية بالخدمات الأساسية في المناطق الأكثر تخلفا اجتماعيا. وقد جاء في تعداد السكان لعام ١٩٩٠ أن ٢,٨ من ملايين الأطفال والشباب من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٤ عاما لا يذهبون إلى المدرسة. وبعد خمسة أعوام، أوضحت بيانات تعداد السكان أن هذا الرقم انخفض إلى ١,٥ من الملايين، أغلبهم يقيمون في مناطق تتسم بالتبعثر السكاني والعزلة البالغين، مما يصعِّب الحصول على الخدمات التعليمية. ويتبين من البيانات الأولية لتعداد عام ٢٠٠٠ أن ٩٢,١ في المائة من الأطفال والمراهقين من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٤ عاما منتظمون في الدراسة، في حين أن نسبتهم في عام ١٩٩٠ كانت ٨٨,٤ في المائة فقط.

٤٠٠ –وفي السنة الدراسية ١٩٩٩–٢٠٠٠، وفرت الخدمات التعليمية لما مجموعه ٢٩,٢ مليون طالب في مختلف المستويات والأنواع والطرق التي يحتوي عليها نظام التعليم الوطني. وتولى تدريس المناهج المختلفة ١,٤ من ملايين المدرسين في ٢٠١ ٢١٤ مؤسسة تعليمية تعمل في جميع أنحاء البلد. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨–١٩٩٩، اتسعت الخدمة التعليمية فشملت ٥٣٤ ٠٠٠ طالب. وفي السنة الدراسية الجديدة (٢٠٠٠–٢٠٠١)، يُتوقع أن يبلغ عدد الطلبة ٢٩,٧ مليونا.

٤٠١ -وقد حصل ٨٨,٣ في المائة من الطلبة المقيدين في نظام التعليم الوطني، في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، على التعليم في المدارس الحكومية، في حين كان الباقون، ونسبتهم ١١,٧ في المائة، يتلقون التعليم في مدارس خاصة.

٤٠٢ -وقد تمثل أساس العديد من المبادرات الحكومية في تحسين نوعية التعليم وتكييف مناهجه وطرقه مع احتياجات المجتمع والأفراد. ويجدر بالذكر في هذا الصدد تحديد مناهج التعليم الأساسي ومواده ودعم العمل التعليمي؛ وإعداد المدرسين وتحديث معلوماتهم في مختلف الصعد والأنواع التعليمية؛ وتنويع التعليم المتوسط العالي والعالي وإضفاء المرونة عليه، مع ربطه ببيئة العمل؛ وتحديث الخدمات التعليمية للكبار.

٤٠٣ -وفيما يختص بعام ٢٠٠٠، فإن متوسط التحاق الذكور بالمدرسة يزيد بشكل طفيف على متوسط الإناث (٧,٨ في مقابل ٧,٣ سنوات على التوالي).

المستوى التعليمي للسكان فيما بين ١٥ و ١٩ عاما

من العمر، حسب الجنس، ١٩٩٧

النسب المئوية

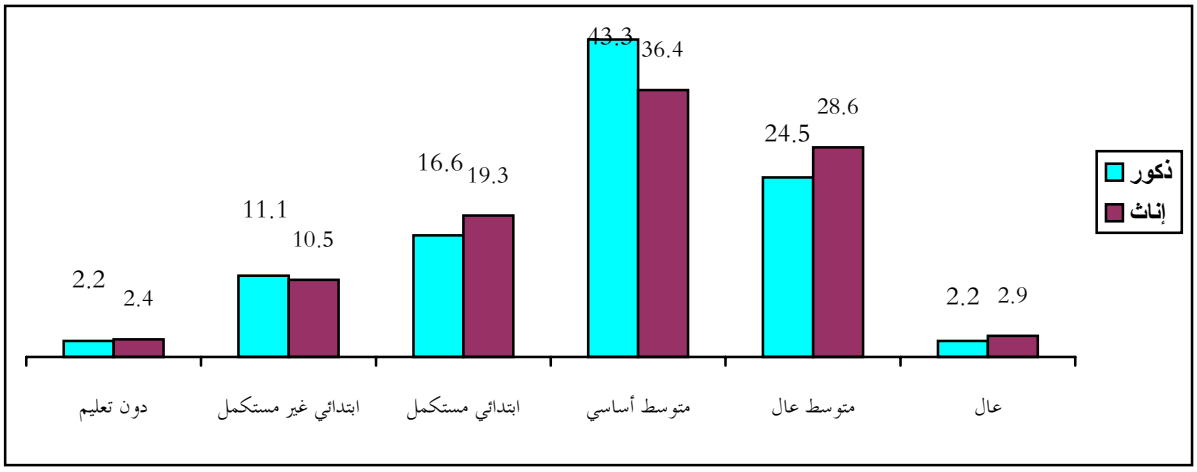

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، ''الاستقصاء الوطني للدينمية الديموغرافية''، ١٩٩٧.

تشكل نسبة الشابات في التعليم المتوسط العالي والعالي نسبة أكبر من نسبة الشبان، وإن كانت نسبة الشابات غير الحاصلات على أي تعليم أعلى أيضا، وكذلك من يصلن إلى الصف السادس فقط من التعليم الابتدائي.

التعليم الأساسي

التغطية

٤٠٤ -في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، حصل على التعليم الأساسي (قبل المدرسي والابتدائي والثانوي) ٢٣,٤ مليونا من الأطفال والشباب من الجنسين، بنسبة ٨٠,٢ في المائة من المقيدين في نظام التعليم الوطني. وقد ارتفع عدد مدارس هذا المستوى إلى ٠٠٠ ١٩٦ في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٤٠٥ -وفي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، كانت نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي ٦٣,٢ في المائة من المقيدين في التعليم الأساسي، و ٢٢,٣ في المائة في التعليم الثانوي، و ١٤,٥ في المائة في التعليم قبل المدرسي. وبالنسبة إلى السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١، يقدر أن يبلغ عدد المقيدين في التعليم الأساسي ٢٣,٦ مليون طالب، بزيادة قدرها ٠٠٠ ٢٤٤ على السنة الدراسية السابقة.

٤٠٦ -والمقدر أن الزيادة بنسبة ٤١ في المائة في القيد بالتعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي التي حدثت فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ ترجع إلى أثر البرامج التعويضية، وانخفاض التسرب من الدراسة، وزيادة قيد الأطفال من السكان الأصليين والمقيمين في مجتمعات صغيرة ومعزولة، مصحوبا ذلك كله بجهود مستمرة لتعزيز الإنصاف بين الجنسين. ويجري الآن اتباع وسائل رائدة للعناية بالأطفال من المهاجرين.

القيد في التعليم الأساسي ومدرسوه ومدارسه، ١٩٩٤-١٩٩٥/٢٠٠٠-٢٠٠١

	السنوات الدراسية				*المتغير المطلق*			*لنسبة المئوية*		
ن	١٩٩٤-١٩٩٥ (١)	١٩٩٨-١٩٩٩ (٢)	١٩٩٩-٢٠٠٠ (٣)	٢٠٠٠-٢٠٠١[ج] (٤)	(٣-١)	(٣-٢)	(٤-٣)	(٣/١)	(٣/٢)	(٤/٣)
القيد[أ]	٢٢ ١٦٠,٢	٢٣ ١٢٠	٢٣ ٣٦٢	٢٣ ٦١٢,٥	١ ٢٠٨,٠	٢٣٩,٢	٢٤٤,٣	٥,٥	١,٠	١,٠
قبل المدرسي	٣ ٠٩٢,٨	٣ ٣٦٠,٥	٣ ٣٩٣,٧	٣ ٤٥٦,١	٣٠٠,٩	٣٣,٢	٦٢,٤	٩,٧	١,٠	١,٨
الابتدائي	١٤ ٥٧٤,٢	١٤ ٦٩٧,٩	١٤ ٧٦٥,٦	١٤ ٨٠٨,٣	١٩١,٤	٦٧,٧	٤٢,٧	١,٣	٠,٥	٠,٣
الثانوي	٤ ٤٩٣,٢	٥ ٠٧٠,٦	٥ ٢٠٨,٩	٥ ٣٤٨,١	٧١٥,٧	١٣٨,٣	١٣٩,٢	١٥,٩	٢,٧	٢,٧
المدرسون	٨٩٤ ٠٧٦	٩٨٢ ٩٢٥	٩٩٥ ٤٨٦	١ ٠٠٩ ٢٥٧	١٠١ ٤١٠	١٢ ٥٦١	١٣ ٧٧١	١١,٣	١,٣	١,٤
قبل المدرسي	١٢٩ ٥٧٦	١٥٠ ٠٦٤	١٥١ ٧٩٣	١٥٥ ٧٧٧	٢٢ ٢١٧	١ ٧٢٩	٣ ٩٨٤	١٧,١	١,٢	٢,٦
الابتدائي	٥٠٧ ٦٦٩	٥٣٩ ٨٥٣	٥٤٣ ٦٩٤	٥٤٥ ٧١٧	٣٦ ٠٢٥	٣ ٨٤١	٢ ٠٢٣	٧,١	٠,٧	٠,٤
الثانوي	٢٥٦ ٨٣١	٢٩٣ ٠٠٨	٢٩٩ ٩٩٩	٣٠٧ ٧٦٣	٤٣ ١٦٨	٦ ٩٩١	٧ ٧٦٤	١٦,٨	٢,٤	٢,٦
المدارس	١٧٢ ٩٨٠	١٩٤ ٧٧٥	١٩٥ ٧١٤	٢٠٠ ٨٣٣	٢٢ ٧٣٤	٩٣٩	٥ ١١٩	٣,١	٠,٥	٢,٦
قبل المدرسي	٥٨ ٨٦٨	٦٨ ٩٩٧	٦٩ ٩١٦	٧٢ ٦٥٠	١١ ٠٤٨	٩١٩	٢ ٧٣٤	١٨,٨	١,٣	٣,٩

	السنوات الدراسية				المتغير المطلق			النسبة المئوية		
	١٩٩٤-١٩٩٥ (١)	١٩٩٨-١٩٩٩ (٢)	١٩٩٩-٢٠٠٠ (٣)	٢٠٠٠-٢٠٠١(ت) (٤)	(٣-١)	(٣-٢)	(٣-٤)	(٣/١)	(٣/٢)	(٣/٤)
ن										
الابتدائي	٩١ ٨٥٧	٩٩ ٠٦٨	٩٨ ٢٨٦	٩٩ ١٧٦	٦ ٤٢٩	٧٨٢	٨٩٠	٧,٠	٠,٨	٠,٩
الثانوي	٢٢ ٢٥٥	٢٦ ٧١٠	٢٧ ٥١٢	٢٩ ٠٠٧	٥ ٢٥٧	٨٠٢	١ ٤٩٥	٢٣,٦	٣,٠	٥,٤

(١) بآلاف الطلبة.

(ت) أرقام تقديرية.

المصدر: وزارة التعليم العام.

٤٠٧ -وكان من نتيجة الجهود المستمرة لتحسين نوعية الخدمات التعليمية أن تحقق في التسعينات انخفاض في معدل التسرب من التعليم الأساسي من ٥,٣ إلى ٢,٣ في المائة (١٩٩٩)، ومعدل الرسوب من ١٠,١ إلى ٦,٨ في المائة. وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات النجاح النهائي (٨٣,٩ في المائة على وجه التقريب).

٤٠٨ -ويلاحظ، عند تحليل وصول الفتيات والنساء إلى مختلف المستويات التعليمية وبقائهن فيها، التقدم الحاصل في هذا المجال. فانعدام المساواة في التعليم الأساسي يكاد يكون غير ملحوظ، فإذا وُجد فإنما يوجد في أضعف القطاعات اجتماعيا واقتصاديا، حيث تظل أنماط

١٩٩ ٦٢٢ ٦٦٢ ٥٨٨

٨٦٢ ٤١٧

٨٢٥ ٢٩٤

الذكورة والأنوثة مبقية على صور نمطية دفينة تعوق المرأة، في مجال أو أكثر، عن إيجاد نماذج جديدة لعلاقاتها وطريقة معيشتها.

التعليم الأولي

٤٠٩ -يوفر التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ يوما وثلاثة أعوام وأحد عشر شهرا. وهذه الخدمة التعليمية تشمل الآن أكثر من ٠٠٠ ٦٢٢ طفل من الجنسين، بزيادة قدرها ٠٠٠ ٣٢٧ على عام ١٩٩٠. وفي الأعوام العشرة الماضية، ارتفعت نسبة الأطفال الذين يتلقون هذا التعليم من ٣,٣ في المائة إلى ٧,٢ في المائة من الطلب المحتمل.

القيد في التعليم الأولي

١٩٩٠-٢٠٠٠

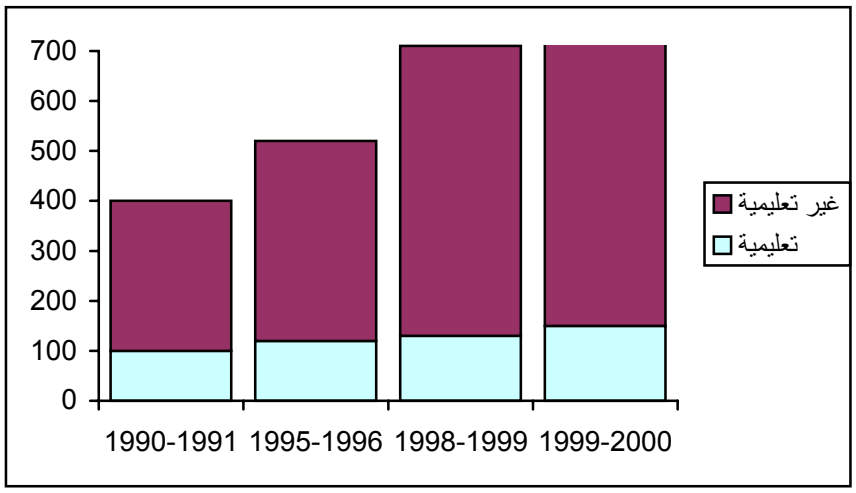

المصدر: وزارة التعليم العام، الإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والميزانية.

٤١٠ -والطريقة التعليمية منفذة في مراكز تعليم الأطفال، في حين توجَّه الطريقة غير التعليمية مباشرة إلى الأمهات والآباء في المجتمعات الريفية من أجل إثراء التربية التقليدية. وهذه الطريقة هي التي تحققت فيها أكبر زيادة في العقد الماضي، استجابة لمعيار الإنصاف في التعليم.

التعليم قبل المدرسي

٤١١ -في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، حصل على التعليم قبل المدرسي زهاء ٣,٤ ملايين طفل من الجنسين، كان منهم ٥٠,٤ في المائة من الذكور و ٤٩,٦ في المائة من الإناث. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١، هناك زيادة مقدرة في القيد بأكثر من ٦٢ ٠٠٠ طفل من الجنسين، ليصل العدد بذلك إلى حوالي ٣,٥ ملايين تلميذ في هذا المستوى.

٤١٢ -وتتضمن الإحصائية الأساسية لنظام التعليم الوطني بوزارة التعليم العام معدلات القيد حسب المستوى التعليمي. وفي الفترة السابقة، لم تكن المعلومات حسب الجنس متاحة إلا للسنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٥؛ وقد بدأ تسجيل المعلومات بهذه الطريقة اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨.

٤١٣ -وفي الوقت الراهن، فإن تسعة من عشرة أطفال من الجنسين ممن يلتحقون لأول مرة بالصف الأول من التعليم الابتدائي يكونون قد حصلوا على الخدمة التعليمية في المستوى قبل المدرسي. والتقدم الذي تحقق في التسعينات في هذا المؤشر يعد استجابة للقانون العام للتعليم

الذي يلزم الدولة بتزويد جميع الأطفال من الجنسين بالتعليم قبل المدرسي لفترة سنة على الأقل.

القيد الجديد بالصف الأول من التعليم الابتدائي مع وجود تعليم قبل مدرسي سابق، حسب الجنس، ١٩٩٠-١٩٩٩

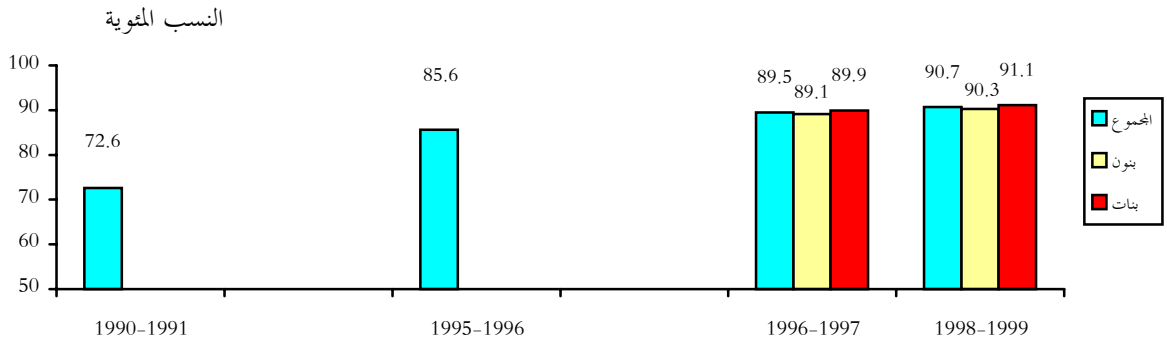

المصدر: وزارة التعليم العام، الإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والميزانية.

التعليم الابتدائي

٤١٤ -في نهاية القرن العشرين، كان أكثر من ٩٦ في المائة ممن هم في سن التعليم الابتدائي مقيدين في هذا المستوى التعليمي. واستمر هذا التقدم في التسعينات. وقد بلغ النمو أكثر من ست نقاط مئوية. والقيم الواردة في هذا المؤشر مأخوذة من التعدادات والاستقصاءات الديموغرافية. وسيوضح تعداد عام ٢٠٠٠ التقدم النهائي المتحقق في التسعينات وسيحدد، لأول مرة، أسباب عدم الذهاب إلى المدارس والتسرب منها.

٤١٥ -وفي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، تلقى ما يقرب من ١٤,٨ مليون طفل وشاب من الجنسين التعليم الابتدائي في النظام التعليمي. ونتج عن التطور الديموغرافي اتجاه نزولي في عدد تلاميذ التعليم الابتدائي الذي يقيّدون كل سنة ويستمرون في الدراسة في السنوات التالية.

٤١٦ -وفي السنة الدراسية ١٩٩٦-١٩٩٧، شكلت التلميذات ٤٨,٥ في المائة من مجموع المقيدين في التعليم الابتدائي. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩، بلغت هذه النسبة ٤٨,٦ في المائة، أي ما مجموعه ٨١٢ ١٤٨ ٧ تلميذة.

المعدل الصافي للقيد في التعليم الابتدائي للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١١ عاما، ١٩٩٠-١٩٩٧

النسب المئوية

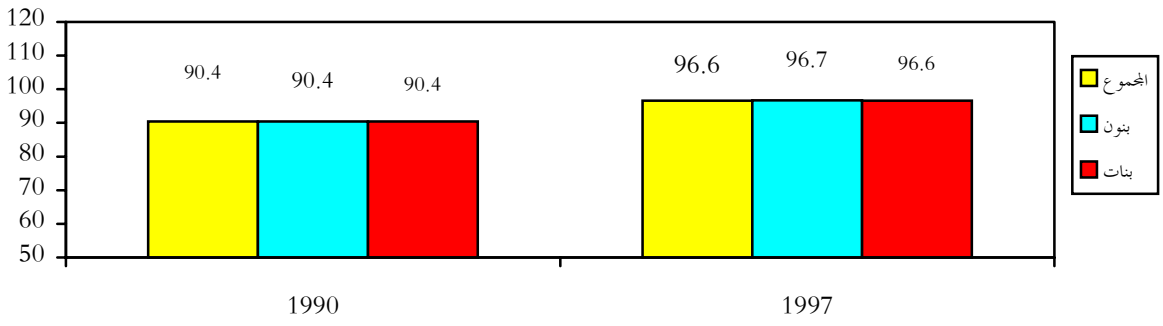

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافية والمعلوماتية، التعداد العام الحادي عشر للسكان والمساكن، ١٩٩٠؛ والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، الاستقصاء الوطني للدينمية الديموغرافية، ١٩٩٧.

٤١٧ -ومع أن كل أطفال المكسيك تقريبا يحصلون على التعليم الابتدائي، فإنه ينبغي لنا أن نسلّم بأن التسرب يؤدي في الصفوف النهائية من التعليم الابتدائي إلى انخفاض معدل القيد. وفي هذا الشأن، لوحظ في السنوات الدراسية الأخيرة أن هذا الانخفاض أكثر في البنين منه في البنات. ففي السنة الدراسية ١٩٩٦-١٩٩٧، بلغ مؤشر تسرب الذكور ٣,٢، في حين كان مؤشر الإناث ٢,٩، ووصل بعد سنة إلى ٣,٠ و ٢,٧ على التوالي. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩، كان هذا المؤشر ٢,٦ و ٢,٢ في المائة على التوالي. وهذا التطور غير المتماثل بين الجنسين في هذا المؤشر هو انعكاس لتروع بالغ لدى الذكور إلى الرسوب وترك المدرسة.

التسرب في التعليم الابتدائي حسب الجنس، ١٩٩٠-١٩٩٨

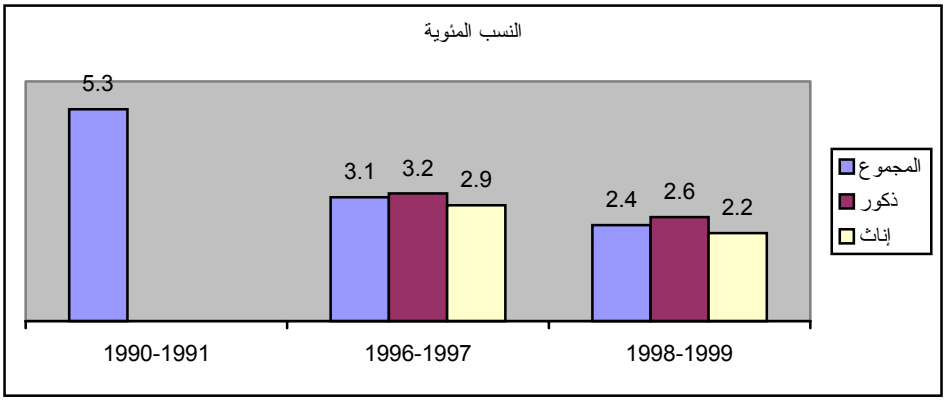

المصدر: وزارة التعليم العام، الإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والميزانية.

٤١٨ - وفيما يتعلق بالنجاح النهائي، فإن النسبة المئوية في السنة الدراسية ١٩٩٦-١٩٩٧ بالنسبة إلى الذكور كانت ٨٢,٥ في المائة، والإناث ٨٣,٣ في المائة. وفي السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، كانت النسبة ٨٤,٢ و ٨٥,٦ في المائة على التوالي. أما في السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩، فكانت ٨٥,٠ و ٨٦,٦ في المائة. وتقدر نسبة النجاح النهائي في التعليم الابتدائي في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠ بـ ٨٣,٨ في المائة للذكور و ٨٥,٢ في المائة للإناث.

النجاح النهائي في التعليم الابتدائي، ١٩٩٠-١٩٩٩

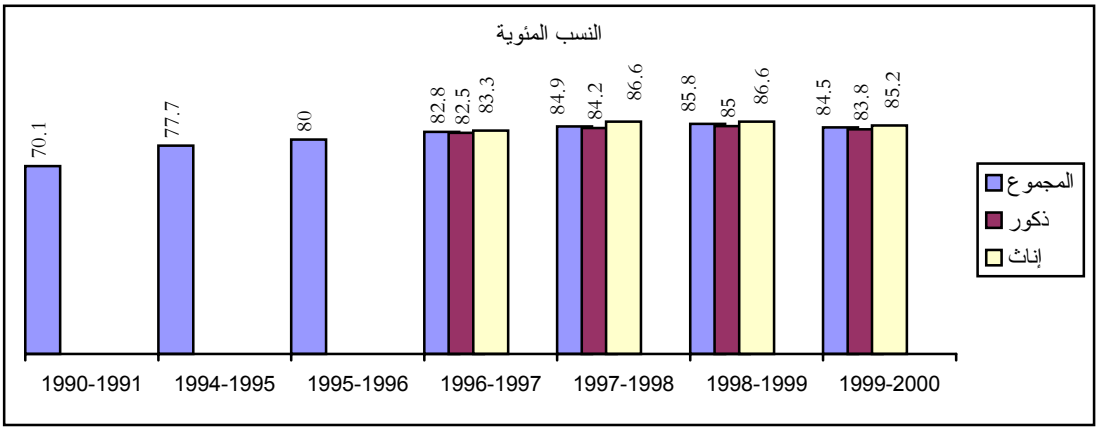

المصدر: وزارة التعليم العام، الإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والميزانية.

٤١٩ -ومنذ منتصف التسعينات، تحقق الهدف الوارد في برنامج العمل الوطني من أجل الطفولة لعام ١٩٩٠، الذي يرمي إلى جعل ٨٠ في المائة من الأطفال من الجنسين الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي يكملون هذا المستوى التعليمي. وقد بلغ التقدم في هذا العقد قرابة ١٥ نقطة مئوية. على أن التقدم يعتبر أكبر من ذلك إذا وضعنا في الاعتبار أنه بفضل تعليم الكبار، تمكن ٨٧ في المائة من السكان في سن الخامسة عشرة من إكمال التعليم الابتدائي.

٤٢٠ -وقد كان من شأن التدابير التعويضية التي تقدم موارد مادية ونقدية خاصة إلى الأسر والمدارس في أفقر مناطق البلد والتوسع في النوعين المتعلقين بالسكان الأصليين وبالمجتمعات المحلية ضمان استمرار الأطفال من الجنسين في المدارس بشكل دائم، مما انعكس في انخفاض معدلات الرسوب والتسرب وكذلك، في نهاية المطاف، في ارتفاع النسبة المئوية للسكان الملتحقين بالمدارس الذين يسعون إلى إكمال الست سنوات من التعليم الابتدائي.

التعليم الثانوي

٤٢١ -ازدادت نسبة القيد بالمدارس الثانوية بواقع ٢٥,٦ في المائة طوال العقد الماضي. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن هذا التعليم أصبح إلزاميا منذ عام ١٩٩٢. ففي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، تلقّى ٥,٢ ملايين من الشباب تعليمهم، مما يمثل زيادة على السنة السابقة بواقع ٠٠٠ ١٣٨ طالب. ويقدر في السنة الدراسية الحالية عدد الطلبة المقيدين بأكثر من ٥,٣ ملايين.

٤٢٢ -وفي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، قيد ٠٠٠ ٩٩٣ في التعليم الثانوي عن بعد، وهو نوع يتركز في سكان البيئة الريفية المهمشة. ويقدر أن ٦٧,١ في المائة من الزيادة في القيد بالتعليم الثانوي ترجع بالتحديد إلى خدمة التعليم الثانوي عن بعد التي تيسر لمن انتهوا من تعليمهم الابتدائي في البلدات الريفية والصغيرة والمبعثرة وفي بعض المناطق بالمدن المكسيكية إكمال تعليمهم الأساسي. واليوم يستفيد من التعليم الثانوي عن بعد قرابة خُمس مجموع المقيدين في التعليم الثانوي.

٤٢٣ -وتشكل الشابات اليوم ٤٨,٦ في المائة من المقيدين في هذا المستوى من التعليم، ونجاحهن في نهايته يتزايد بشكل بالغ الدلالة بالمقارنة بنجاح الشبان. ففي السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩، أنهى ٨٩,٦ في المائة من الذكور دراستهم، في حين أن ٩٢,١ في المائة من الإناث اللاتي بدأن دراستهن الثانوية انتهين منها. كما أن تسرب الذكور أعلى، ففي السنة الدراسية ذاتها، تسرب من الخدمة التعليمية ١١,٤ في المائة من الذين بدأوا دراستهم، في مقابل ٧,٩ في المائة من الإناث.

٤٢٤ -ورغم قلة تسرب الإناث والتقدم الذي تحقق في العقد الماضي، فإنهن يتخلفن عن الذكور في المرحلة الانتقالية من التعليم الابتدائي إلى الثانوي.

الاستيعاب في التعليم الثانوي، ١٩٩٠- ١٩٩٩

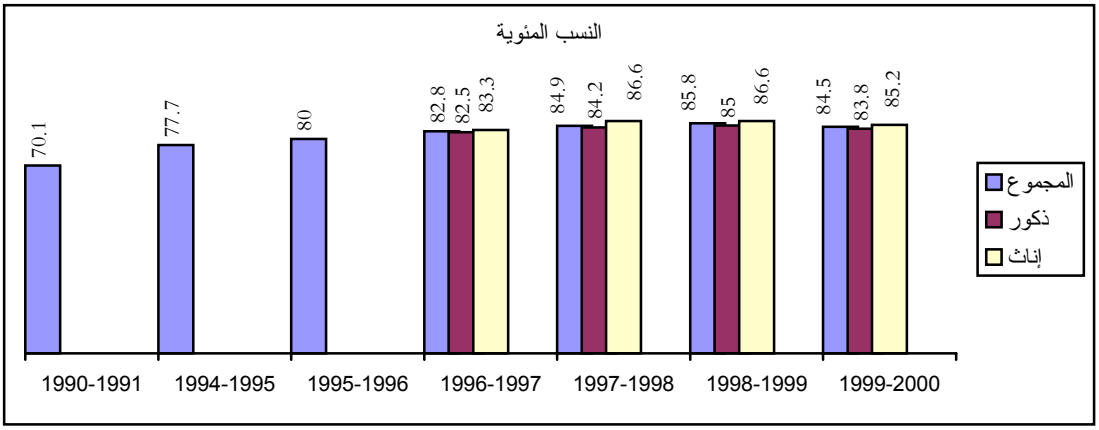

المصدر: وزارة التعليم العام، الإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والميزانية.

البرامج التعويضية وبرامج تعزيز الإنصاف

٤٢٥ -بذلت حكومة المكسيك جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة لكي تتيح للأطفال من الجنسين الذين يتلقون تعليمهم الأساسي في أفقر مناطق البلد الوسائل التي تساعدهم في تحصيل الدراسة والانتهاء منها. ومن أبرز هذه الجهود وضع برامج تعويضية، وتعليم السكان الأصليين، والتعليم المجتمعي، وتعليم المعوقين، بالإضافة إلى المنح التعليمية التي يقدمها برنامج التعليم والصحة والتغذية.

٤٢٦ -وفي إطار البرامج التعويضية، يبلغ رقم المشمولين بالرعاية في هذه السنة الدراسية ٥,٢ ملايين تلميذة وتلميذ.

٤٢٧ -وتقوم وزارة التعليم العام، من خلال المجلس الوطني لتعزيز التعليم، بتنفيذ البرامج التعويضية التالية:

- برنامج القضاء على التخلف التعليمي؛
- برنامج القضاء على التخلف التعليمي في التعليم الأساسي؛
- البرنامج الشامل للقضاء على التخلف التعليمي؛
- برنامج تطوير التعليم الأولي؛
- برنامج دعم المدارس المحرومة؛

- برنامج القضاء على التخلف في التعليم الأولي والأساسي.

٤٢٨ -وفي السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، أدمجت أنشطة برنامج دعم المدارس المحرومة في البرنامج الشامل للقضاء على التخلف التعليمي، في حين أدرجت في برنامج القضاء على التخلف التعليمي في التعليم الأساسي أنشطة برنامج القضاء على التخلف التعليمي وبرنامج تطوير التعليم الأولي المتعلقة بالتعليم الابتدائي العام والتعليم الأولي.

٤٢٩ -وتتركز أنشطة المجلس الوطني لتعزيز التعليم في نفس المجتمعات التي يرعاها برنامج التعليم والصحة والتغذية، بغرض ضم الجهود وتعظيم أثر هذه الأنشطة.

٤٣٠ -وقد جرى في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠ توزيع ٤,٣ ملايين علبة أدوات مدرسية، لمساعدة تلاميذ المدارس الابتدائية المتعددة الصفوف، بما فيها مدارس السكان الأصليين.

٤٣١ -وفي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، وُفّر التدريب المتخصص لـ ٠٠٠ ٨٨ من المدرسين والمشرفين والمديرين العاملين في المجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين المهمشة للغاية، وذلك لتحسين نوعية التعليم في هذه المناطق. كذلك خوّل هؤلاء الموظفون سلطة وضع مشاريع مدرسية تساعد في تحديد المشاكل المحورية للمدارس والحلول التي يمكن الأخذ بها لتسوية هذه المشاكل.

٤٣٢ -ولتحقيق المراعاة الواجبة للسمات الخاصة بكل ثقافة، ونظرا إلى ضرورة توفير الخيارات التعليمية التي تتيح ارتباطا أنفع بالبيئة وبباقي المجتمع، فقد جرى منذ عدة عقود وضع طريقة للتعليم الثنائي اللغة للأطفال من الجنسين المنتمين إلى مختلف الجماعات العرقية في البلد. وعلى نفس المنوال، يقدم برنامج الدور الدراسية للسكان الأصليين، التابع للمعهد الوطني للسكان الأصليين، التعليم الأولي مع خدمات التغذية والمساعدة الطبية والاستشفائية إلى أطفال السكان الأصليين من الجنسين الذي تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٤ عاما.

٤٣٣ -وفي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، قام برنامج تعزيز الإدارة المدرسية بتوفير التدريب والموارد لقرابة ٠٠٠ ٣٠ من اتحادات أوليات الأمور في المدارس التي تستفيد من البرامج التعويضية. وخصصت هذه الموارد لأعمال الإصلاح الصغيرة في دور الحضانة ولشراء المواد التعليمية. وعند بدء تنفيذ هذا البرنامج في السنة الدراسية ١٩٩٦-١٩٩٧، قُدّم الدعم إلى ٢٠٠ ٥ اتحاد.

٤٣٤ -وفي السنة الدراسية الحالية، ومن خلال المكوّن التعليمي في برنامج التعليم والصحة والتغذية، يحصل ٢,٥ من ملايين الأطفال والشباب من الجنسين في أكثر مناطق البلد تخلفا

على منح تعليمية ودعم لشراء الأدوات المدرسية، لضمان استمرارهم في الدراسة والانتهاء من دراستهم في المستوى الأساسي. ويقوم برنامج التعليم والصحة والتغذية بتقديم حوافز مختلفة إلى الطفلات والشابات لتعزيز الإنصاف في حصول فقراء السكان فقرا مدقعا على الخدمات التعليمية.

٤٣٥ -والجدير بالذكر أن الجهود المبذولة في مجال الإنصاف التعليمي لا تتناول التدريب الأساسي وحده، بل تشمل أيضا بقدر أقل جهود دعم الشبان القليلي الموارد ليتمكنوا من تحصيل التعليم المتوسط العالي والعالي. ومن أبرز ما يتضمنه ذلك تنفيذ برامج المنح التعليمية والدعم في مجال النقل وأنواع التعليم المفتوح والتعليم الثانوي عن بعد.

المنظور الجنساني في التعليم الأساسي

٤٣٦ -تواصلت الجهود في القطاع التعليمي للقضاء على عدم الإنصاف في حصول الطفلات والشابات على هذا التعليم واستمرارهن فيه، ولمحاربة المواقف والمضامين التي تميز على أساس الجنس في التعليم. وقد نفذت في هذا الشأن برامج تستهدف الاهتمام بسكان الريف والحضر المهمشين والأصليين. واتسم بالأهمية كذلك التحليل الإقليمي الموجز الذي يستهدف تحديد مظاهر التخلف التعليمي للمرأة في التعليم الأساسي. وفيما يلي أبرز هذه البرامج والمشاريع:

٤٣٧ -أنشئت شبكة الأنشطة التعليمية من أجل المرأة التي اشتركت فيها جميع كيانات البلد، مما سمح بالقيام بأعمال مختلفة تتلاءم وسمات كل كيان، مثل عقد حلقات دراسية رائدة لتوعية المجتمع والمدرسين والطلبة والأمهات والآباء بأهمية الدراسة الثانوية للإناث. وقد انتهت وزارة التعليم العام الآن من تحليل إقليمي موجز ذهب شوطا أبعد في العمل، على الصعيد الوطني، على تحديد التخلف التعليمي للمرأة في التعليم الأساسي من حيث البعد الجغرافي والعرقي واللغوي والريفي، مما يسّر وضع مؤشرات على صعيد البلديات. وقد قدم هذا التحليل نظرة تفصيلية للتخلف التعليمي وأورد علامات على العلاقات السببية بين هذه السمات وحصول الطفلات والنساء على التعليم الأساسي، مما جعله أداة مهمة لتصميم الأنشطة والبرامج التي تسهم في كفالة زيادة حصول الطفلات على الخدمات التعليمية واستمرارهن في ذلك.

٤٣٨ -ومن أبرز التدابير في مجال التعليم الأولي وقبل المدرسي والأساسي (الابتدائي والثانوي) ما اتخذ في إطار برنامج تطوير التعليم الأولي، وبرنامج ''الحوافز إلى التعليم الأساسي''، وبرنامج ''الطريق إلى التعليم الثانوي''، وبرنامج ''مدرسة للآباء. نعم، من أجل أبنائنا''، ومشروع ''التعليم من أجل المجتمع''، ومشروع ''تحديد الاحتياجات في مجال

العناية بأبناء الأمهات العاملات ليلا''، ومشروع ''في عالم متنوع''، ومشروع ''الأنشطة الأولية للتعبير عن القيم وتشكيلها''، ومشروع ''نظرة اقترابية إلى التشخيص الإقليمي الموجز للنمو التعليمي للطفلة والمرأة''، وإدراج المنظور الجنساني في خطط وبرامج الدراسة في التعليم الرسمي، وإدراج المنظور الجنساني في التعليم الثانوي عن بعد.

٤٣٩ -ويجري في مشروع ''في عالم متنوع'' التعويد على المساواة منذ التعليم الأولي. ومن أجل ذلك يسعى المشروع إلى تشجيع التفاعل بين الإناث والذكور دون تمييز أو تفرقة على أساس الجنس أو تحديد مراتب، وإلى دعم بناء الإنسان بشكل إجمالي. وهذا المشروع الحكومي الموجه أساسا إلى الآباء والأمهات هو الآن قيد البحث الوثائقي.

٤٤٠ -والمزمع في مشروع ''الأنشطة الأولية للتعبير عن القيم وتشكيلها'' تعديل و/أو منع عدم المساواة أو المعاملة التمييزية للجنسين من خلال عقد حلقات عمل ودورات دراسية ووضع مواد تعليمية. ولهذا الغرض، عقدت حلقة عمل تمهيدية عن القيم ودورة دراسية في موضوع ''التنمية البشرية وتشكيل القيم'' لموظفي مراكز تعليم الأطفال التابعة لوزارة التعليم العام. كذلك عقدت دورة دراسية في موضوع ''بديل تعليمي من أجل الإنصاف وتساوي الفرص للأطفال من الجنسين فيما قبل المدرسة''، تتعلق بالمرحلة التاسعة لمهنة التعليم.

٤٤١ -وفي عام ١٩٩٩، شرعت وزارة التعليم العام واليونيسيف في تنفيذ مشروع ''تحديد الاحتياجات في مجال العناية بأبناء العاملات ليلا''، الذي يهدف إلى تعويض انعدام أو نقص رعاية أبناء العاملات، ولا سيما من يعملن في فترات ليلية. وهذا المشروع عمل من أعمال البحث الوثائقي والمرجعي يجري الاضطلاع به في المقاطعة الاتحادية حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وهدفه تحديد الاحتياجات في مجال رعاية الأطفال من الجنسين الذين تقل أعمارهم عن ٤ أعوام والذين تقوم أمهاتهم بعمل ليلي وفي نوبات كاملة، وتعيين الخدمات الموجودة في المقاطعة الاتحادية لرعاية هؤلاء الأطفال، واقتراح طرق و/أو إجراءات الرعاية بغرض توجيه أو إنشاء خدمات وفق الاحتياجات المحددة.

٤٤٢ -أما برنامج ''الطريق إلى التعليم الثانوي''، الذي بدأ تنفيذه في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في الـ ٣١ كيانا اتحاديا من خلال شبكة مسؤولي الأنشطة التعليمية من أجل المرأة، فيجري الاضطلاع به في إطار مشروع ''تعزيز الانتقال من الصف السادس الابتدائي إلى الأول الثانوي، مع التركيز على استيعاب الإناث''، تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية. وهدف هذا البرنامج القضاء على تخلف الإناث عن الالتحاق بالتعليم الثانوي واستمرارهن فيه. وهذه الاستراتيجية تفيد في التفكير مع الطالبات والطلبة في قدراتهم وطرق استغلالها في

التعليم الثانوي، مع تركيز خاص على الانتقال المرحلي للإناث. وتجري توعية الآباء بآثار المواقف التمييزية في الحياة اليومية، وتوعية المدرسين بقيمة عملهم.

٤٤٣ -وتعكف وزارة التعليم العام على إدراج مضامين جنسانية في خطط الدراسة ومناهجها والكتب المدرسية المجانية في التعليم الأساسي، بالإضافة إلى جوانب من التربية الجنسية. وقد بدأت في عام ١٩٩٣ إعادة النظر في الكتب المدرسية في التعليم الابتدائي للاهتمام بالتفكير لدى الأطفال من الجنسين الذي يعينهم في معرفة ذواتهم والشعور بقيمتهم واحترام أنفسهم، مع تعويدهم التحرز الذي يكفل لهم حياة هادئة ماديا وعاطفيا. وهناك أيضا سعي إلى تعزيز غرس قيم من قبيل الاحترام والتسامح والقبول والإنصاف بين الذكور والإناث، ودعم وتحديث مهنة التدريس بتزويد المدرسات والمدرسين بالوسائل التعليمية. وتوجد الآن وسائل داعمة تتضمن منظورا جنسانيا، علاوة على مواضيع تتصل بالصحة والحياة الجنسية والإدمان.

٤٤٤ -واعتبارا من عام ١٩٩٣، أصبحت خطة الدراسة ومنهجها في التعليم الثانوي التابع لوزارة التعليم العام يتضمنان مادة التربية الوطنية وموضوع حقوق الإنسان. وجرى تناول موضوع الإنصاف بين الجنسين بشكل صريح في منهج الصف الأول الثانوي، وأدخلت في الصف الثالث مادة تتضمن جوانب عن احترام الذات في سن المراهقة، بالإضافة إلى الصحة، وممارسة الحياة الجنسية، والإدمان، والتوجه المهني بصفة خاصة. وفي عام ١٩٩٩، ومع إدخال مادة جديدة في التربية الوطنية والأخلاقية، وضعت كتب مدرسية جديدة، كما أعدت وحدة التعليم الثانوي عن بعد مواد داعمة مطبوعة وحددت محتويات البرامج التلفزيونية التي كان من مكوناتها تعزيز الإنصاف بين الجنسين.

٤٤٥ -وفي أواخر عام ١٩٩٨، كان لدى شبكة سواتل التلفزيون التعليمي ما مجموعه ٣٠ ٠٠٠ من معدات الاستقبال لتشغيل برامج التعليم الثانوي عن بعد والوصول أيضا إلى جميع المدارس الثانوية العامة والفنية في البلد. وجرى في هذا الإطار تنفيذ مشروع الاتصال المفتوح للتعليم عن بعد المسمى ''التعليم من أجل المجتمع''، الذي يتمثل في إنتاج واختيار مسلسلات تلفزيونية تعمل على تشجيع التحول بين النساء، ليس فقط من الناحية المادية، بل أيضا فيما يتصل بتغيير المواقف والمعتقدات والممارسات والتصرفات، مما يعزز المساواة بين الجنسين. ويجري التخطيط الآن لوضع ٤٢ مسلسلا تلفزيونيا للأطفال (٣ أعوام - ١٣ عاما) والشباب (١٤-٢٠ عاما) والكبار (٢١-٥٩ عاما)، بالإضافة إلى إرشاد الآباء والأمهات.

٤٤٦ -وبالمثل، فإن برنامج ''مدرسة للآباء. نعم، من أجل أبنائنا'' يستخدم وسائل إلكترونية (حواسيب، أجهزة فيديو، أجهزة تلفزيون) لدعم آباء وأمهات الطلبة المقيدين في مختلف مستويات وأنواع التعليم الأساسي في المقاطعة الاتحادية، عملا على تحسين التعايش داخل الأسر.

تعليم الكبار

محو أمية الكبار

٤٤٧ -ما زالت أمية الكبار تمثل تحديا هائلا، سواء لنظام التعليم المكسيكي أو للمجتمع بوجه عام. ولم تؤدّ الجهود المبذولة طوال عقد من الزمان إلا إلى تحقيق انخفاض بنسبة ٢,٩ من النقاط المئوية.

٤٤٨ -وفي عام ٢٠٠٠، بلغ مؤشر الأمية ٩,٧ في المائة، وكان بالنسبة إلى الإناث ١١,٦ في المائة، وإلى الذكور ٧,٦ في المائة. والملاحظ أن نسبة عالية من الأميات تتركز فيمن يبلغن من العمر ٦٠ عاما فأكثر. والجدير بالذكر أن المؤشرات الدولية للأمية تتعلق بالسكان فيما بين ١٥ و ٥٩ عاما من العمر. فإذا أخذنا بهذا المعيار، فإن النسبة ستكون ٧,٧ في المائة.

الأمية بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر، ١٩٩٠-١٩٩٩

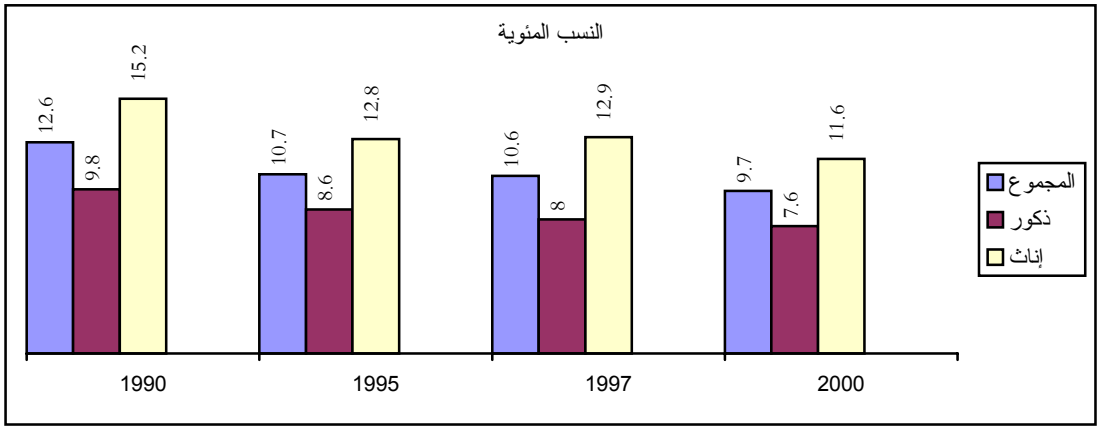

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، التعداد العام الحادي عشر للسكان والمساكن، ١٩٩٠؛ تعداد عام ١٩٩٥؛ الاستقصاء الوطني للدينمية الديموغرافية، ١٩٩٧؛ التعداد العام الثاني عشر للسكان والمساكن، ٢٠٠٠.

٤٤٩ -وبالنسبة إلى الشباب من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، فإن نسبة الأمية ٣,٣ في المائة، مما يعكس الاستيعاب شبه التام للأجيال الجديدة في التعليم الأساسي.

الأمية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، ١٩٩٠-١٩٩٧

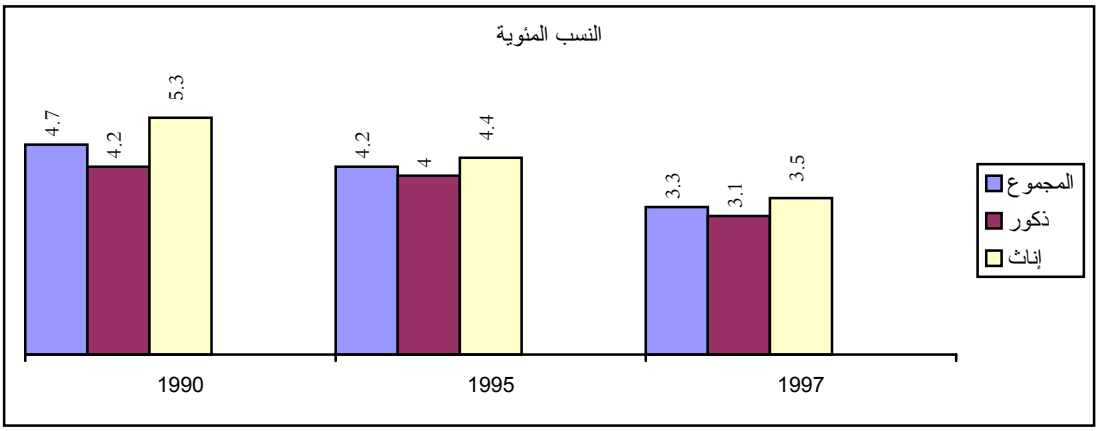

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، التعداد العام الحادي عشر للسكان والمساكن، ١٩٩٠؛ تعداد عام ١٩٩٥؛ الاستقصاء الوطني للدينمية الديموغرافية، ١٩٩٧.

٤٥٠ -ومن الشواغل الرئيسية للحكومة الاتحادية في موضوع التعليم توفير الفرص المناسبة والجيدة لجميع الشبان والكبار الذين لم يتلقوا أو ينهوا تعليمهم الأساسي، بحيث يستطيعون تحسين ظروفهم الحياتية ودخول سوق العمل في أوضاع أفضل.

٤٥١ -وفي العقد الماضي، بدأ تعليم الكبار يتحول إلى خدمة شاملة تعتبر محو الأمية مرحلة أولى في عملية تعليمية هدفها تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة والرجل إلى التعلم. وتتحدد الاحتياجات الأساسية انطلاقا من متطلبات سوق العمل ومن الوسط الاجتماعي والمحلي الذي يوجد فيه الدارسون. وتنمحي الأمية الوظيفية بالسعي إلى أن يصبح الإلمام بالقراءة والكتابة في كل حالة أداة مفيدة لتقدم الكبار من الجنسين في العمل وفي المجتمع وفي الأسرة.

٤٥٢ -ويعتبر أيضا الاعتراف بالمعارف والمهارات التي يكتسبها هؤلاء الأشخاص طوال حياتهم بالطريق الرسمي أو غير الرسمي من السمات الحالية لنظم تعليم الكبار.

٤٥٣ -إن صبغ الخدمات التعليمية بالصبغة الاتحادية هدفه زيادة المشاركة الاجتماعية في عملية تعليم الكبار. وجرى رسميا حتى اليوم إنشاء ١٧ مندوبية للمعهد الوطني لتعليم الكبار

في الكيانات الاتحادية، و ١٩ هيئة حكومية معنية بتوفير خدمات محو الأمية والتعليم الابتدائي والثانوي لمن يطلبها من الكبار من الجنسين.

٤٥٤ -ويقدر أن ١,٣ من ملايين الأشخاص حصلوا على تعليم الكبار من هذا المعهد في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، في مقابل ٠٠٠ ٤٠٠ شخص تقريبا في الفترة السابقة.

٤٥٥ -وفي السنة الدراسية الحالية، بلغ عدد المترددين على دروس محو الأمية ٠٠٠ ٣٧٧، ونسبة مَن أتموها منهم ٥٩ في المائة. وفي هذه السنة أيضا، حصل على التعليم الابتدائي والثانوي أكثر من ٠٠٠ ٩٠٠ من الكبار، أتمّه منهم ٤٣ في المائة. وقد منح المعهد الوطني لتعليم الكبار في عام ١٩٩٩ ما يقرب من ٠٠٠ ٣٢١ شهادة إتمام الدراسة الثانوية، وهو أعلى رقم منذ إنشاء المعهد.

٤٥٦ -وفي هذا السياق، يعكف المعهد على إدخال إصلاحات في المجال التربوي للكبار تتضمن نظرة جنسانية، كما وضع للمناطق المهمشة مشروعا خاصا لرعاية المرأة يندرج في إطار الخطط التدريبية.

٤٥٧ -وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بدأ تطبيق النموذج الجديد المسمى ''التعليم من أجل الحياة''، الذي يسعى إلى العمل بشكل أفضل على تلبية احتياجات الكبار واهتماماتهم في مجال التعلم. ويجري، على أساس هيكل نمطي يضفي مرونة على الاقتراحات ويتضمن منظورا جنسانيا، إعادة تقدير معارف وخبرات الأشخاص غير المتعلمين تعليما أساسيا، لربطهم بتحصيل المعارف المناسبة واكتساب المهارات المفيدة التي يمكنهم الاستفادة منها في حياتهم اليومية. ويعمل هذا النموذج، علاوة على توجيه الجهود صوب زيادة عدد من يحصل على التعليم من النساء، على جعل التعليم في نظر الكبار عملية مستمرة طول الحياة.

٤٥٨ -وبرنامج ''التعليم الثانوي عن بعد للكبار'' مبادرة هامة أخرى هدفها زيادة فرص التعليم أمام من تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر ممن لم يتموا تعليمهم الأساسي. وتتسم مناهج هذا البرنامج بصبغة عملية للغاية تتناول مواقف يومية من حياة الأفراد. وفي المرحلة الأولى من تنفيذ هذا البرنامج حتى آذار/مارس ٢٠٠٠، بدأ تشغيل ١٠٦ مراكز تعليمية في كيانات اتحادية جديدة من الجمهورية.

٤٥٩ -ومن خلال البرنامج المشترك بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العام والمعهد الوطني لتعليم الكبار، تلقى أكثر قليلا من ٠٠٠ ٦١ مجند تدريبا في عام ١٩٩٩[٢]، وذلك لدعم ٠٠٠ ٧٧ من الرفاق الذين لم يتلقوا أو ينهوا تعليمهم الأساسي، بالإضافة إلى

(٢) يعمل البرنامج من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام.

٠٠٠ ٦٥ شخص من السكان عامة في نفس الحالة: من الدارسين والدارسات، ومن ربات البيوت، ومن العمال. وقد استفاد من هذا البرنامج، في سنوات تشغيله الأربع، أكثر من ٠٠٠ ٤٧٠ شاب في دروس محو الأمية والتعليم الابتدائي والثانوي، و ٠٠٠ ٨٧ شخص آخر من السكان عامة. وقد أعدت مواد تعليمية في شكل ٢٠ كراسة إعلامية تحض على التفكير في مواضيع مختلفة، مثل: هو والشباب، الأسرة، الحياة الجنسية، المخاطر الاجتماعية، العمل، المجتمع المحلي، حقوق الإنسان، البيئة، فضلا عن ١٤ شريط فيديو من البرامج الداعمة.

٤٦٠ -وهناك برنامج آخر للمعهد الوطني لتعليم الكبار، هو برنامج تطوير التعليم الأولي مع التركيز على الجنسانية في ولاية غيّريرو، وهو مشروع تجريبي جرى تنفيذه فيما بين عام ١٩٩٧ وأواخر عام ١٩٩٨، وتضمّن اقتراحا لمحو الأمية مع التركيز على الجنسانية وربطه بواقع ومصالح المشاركين، ولا سيما النساء.

التدريب من أجل العمل

٤٦١ -شجعت حكومة المكسيك في السنوات الأخيرة توفير تدريب أكثر تلاؤما مع احتياجات المجتمع. ولهذا الغرض، جرى وضع خطط جديدة مرنة للتدريب تعيد تقييم مهارات وخبرات العمل التي يكتسبها الأفراد في بيئات مختلفة. ومن السمات الأساسية لهذه الخطط أنها تشجع قيام علاقات أوثق بين مؤسسات التدريب وجهاز الإنتاج الوطني.

٤٦٢ -والجهات والمؤسسات الرئيسية التي توفر التدريب من أجل العمل هي: مراكز التدريب من أجل العمل الصناعي، التي تتولى التنسيق بينها الحكومة الاتحادية والمعاهد الحكومية اللامركزية المناظرة، والمدرسة الثانوية الوطنية للتعليم المهني الفني، والإدارة العامة للتعليم التكنولوجي الصناعي، والمدارس الثانوية التابعة للدولة للدراسات العلمية والتكنولوجية. ويقدر أنه في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، استفاد حوالي ٠٠٠ ٩٢٨ شخص من خدمات التدريب. وسيرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٨١ طالب وعامل في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١[٣].

٤٦٣ -إن اعتماد المعارف والقدرات التي يكتسبها الفرد طوال حياته بشتى الطرق، بما فيها ما يتصل بمجال العمل، هو مسؤولية هيئات الاعتماد، وهي هيئات مستقلة عن المؤسسات التعليمية، وأيضا مسؤولية المنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل. وهناك الآن ١٨ من

(٣) يشير هذا الرقم إلى مجموع الأشخاص المقيدين في دورات التدريب الدراسية للعمل في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة.

هذه الهيئات، بزيادة سبع على الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد أصدرت هذه الهيئات حتى تموز/يوليه ٢٠٠٠ أكثر من ٠٠٠ ٥ شهادة اعتماد لمؤهلات الأشخاص في الوحدات المختصة بالعمل.

٤٦٤ -وقد وقع ٢٦ كيانا اتحاديا حتى اليوم اتفاقات مع مجلس قياس واعتماد الكفاءة في العمل ومع السلطات الاتحادية من أجل تطبيق مبادئ المشروع في أراضي كل منها.

٤٦٥ -ومما يؤسف له أن سجلات المعلومات لا تتضمن حتى الآن بيانات موزعة حسب الجنس، مما يحول دون الحصول على معلومات عن المستفيدات من السكان.

التعليم المتوسط العالي

- التغطية

٤٦٦ -في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، بلغ عدد المقيدين في التعليم المتوسط العالي ٢,٩ من الملايين، بزيادة قدرها ٣٠٠ ٨٧ طالب عن السنة السابقة، أي أن نسبة الزيادة بلغت ٣,١ في المائة. ومن مجموع الطلبة المقيدين، درس ٥٩,٤ في المائة منهم لنيل الشهادة الثانوية العامة، و ٢٧,٦ في المائة لنيل الثانوية التكنولوجية، و ١٣ في المائة انخرطوا في التعليم المهني الفني. وفي السنة ذاتها، أضيفت ٢٤٣ مدرسة جديدة إلى المدارس الموجودة، استجابة لطلب الشباب الذين أنهوا تعليمهم الأساسي توفير الفرص التعليمية والمهنية لهم.

٤٦٧ -وقد أتيحت للشباب من الجنسين الذين يحتاجون إلى الجمع بين العمل والدراسة، في التعليم الإعدادي المفتوح والتعليم المتوسط العالي عن بعد، خيارات عملية للاستمرار في دراستهم. وقد انتهى بالفعل نقل المسؤولية عن عملية التعليم الإعدادي المفتوح، الذي بدأ في عام ١٩٩٥، إلى الكيانات الاتحادية. وقد أصبحت حكومات الكيانات الاتحادية مسؤولة رسميا في الواقع عن توفير هذه الخدمة. ويقدر أنه في عام ١٩٩٩، أنهى ١٥٠ ١٠ شخصا تعليمهم المتوسط العالي من خلال التعليم الإعدادي المفتوح.

٤٦٨ -وفيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩، كان وجود الإناث في مستوى التعليم المتوسط العالي ضئيلا، فبلغت نسبتهن زهاء ١٥ في المائة، وقَل عددهن من ٧٩٠ ٢٢٩ إلى ١٣٧ ٢٠٧. ومع ذلك كان نجاح الإناث النهائي أعلى بكثير. ففي السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩، أنهى ٦٢,٤ في المائة من الطالبات هذا المستوى التعليمي، في حين كانت نسبة نجاح الذكور ٥٤,١ في المائة، وهي نفس نسبة تسربهم. وبلغت نسبة الذكور الذين انقطعوا عن الدراسة ١٩,٩ في المائة، والإناث ١٥,٢ في المائة.

التعليم العالي

• التغطية

٤٦٩ -سجلت معدلات القيد في التعليم العالي أعلى زيادة في نظام التعليم الوطني، إذ يقدر أن عدد الطلبة المقيدين في هذا النوع من التعليم قد زاد في نهاية هذه السنة بنسبة ٤٦ في المائة عما كان عليه في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٤٧٠ -واعتبارا من السنة الجامعية ١٩٩٨-١٩٩٩، تجاوز القيد في التعليم العالي الهدف المحدد في برنامج تطوير التعليم، ١٩٩٥-٢٠٠٠، وهو الوصول بعدد الطلبة إلى ١,٨ من الملايين بنهاية عام ٢٠٠٠. ففي السنة الجامعية ١٩٩٩-٢٠٠٠، كان أقل قليلا من مليوني طالب مقيدين في إحدى مؤسسات هذا المستوى التعليمي. أما بالنسبة إلى السنة الجامعية ١٩٩٨-١٩٩٩، فإن عدد المقيدين زاد بواقع ٠٠٠ ١٢٥ طالب، أي زيادة بنسبة ٦,٨ في المائة.

٤٧١ -وهناك اليوم اختلاف كبير في التوجه الأكاديمي للإناث، وهو ما ينعكس على قرارهن في اختيار الدراسة. فقد أصبح من المألوف تماما أن تختار الإناث مهنا في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والصحة، بالمقارنة بوجودهن في مجال العلوم الدقيقة والهندسة.

العلم والتكنولوجيا

٤٧٢ -أكدت الحكومة الاتحادية دعمها لتكوين موارد بشرية رفيعة المستوى، لما لذلك من أهمية استراتيجية في تطوير العلم والتكنولوجيا في البلد.

٤٧٣ -ومنذ عام ١٩٩٤، قدم الدعم إلى ما يقدر متوسطه السنوي بـ ١٥٣ ٢٩ طالبا للقيام بدراسات عليا في البلد أو في الخارج، وفي السنة الحالية، زاد عدد الطلبة المستفيدين (٩٢٤ ٣٠). وزادت الموارد المخصصة لهذا الهدف بنسبة ٢٢,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية في السنوات الست الماضية.

٤٧٤ -وقد حصل القطاع التعليمي على أعلى رقم في المنح الدراسية. ففي السنة الحالية، وصل عدد المنح الدراسية في هذا القطاع إلى ٩١٣ ٢٥، بزيادة قدرها ٥٤,١ في المائة عن عام ١٩٩٤ و ٣,٩ في المائة عن عام ١٩٩٩. ومن القطاعات الأخرى التي نشطت أيضا في إعداد الفنيين الرفيعي المستوى قطاع الصحة، الذي حصل هذه السنة على ٦٨٤ ١ طالبا في الدراسات العليا، وقطاع الطاقة الذي يرعى ٦٧٩ ١ من الحاصلين على منح دراسية.

٤٧٥ -إن المعلومات عن التقدم في هذه التدابير ونتائجها ليست موزعة حسب الجنس، ولذلك لم يتسنّ تحديد عدد المستفيدات.

المادة ١١

مقدمة

٤٧٦ - في أعقاب الانكماش الخطير في عام ١٩٩٥، حيث انخفضت العمالة بنسبة ٨ في المائة عما كانت عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بدأ الانتعاش بشكل معتدل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بلغ عدد العمال والعاملات المؤمّن عليهم لدى المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ٧٧٦ ٦٠٥ ١٢. وبمقارنة الأرقام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأرقام الشهر ذاته من عام ١٩٩٩، نجد أن المتوسط السنوي لمعدل النمو في عدد العمال المؤمّن عليهم بشكل دائم في المعهد هو ٥,٧ في المائة، وكان هذا هو معدل النمو من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

صافي خلق فرص للعمل على أساس العمال المؤمّن عليهم لدى المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي، ١٩٩٤-٢٠٠٠[(١)]

عمال من الجنسين مؤمّن عليهم لدى المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠[(٢)]
المتوسط السنوي	٥ ٢٧٥ -	٦١١ ٢٠٠ -	٢٣٩ ٨٠٣	٧٤٤ ٨٤٧	٨١٦ ٥٩١	٦٤٥ ٣٣٠	٧٤٣ ٨٤٣
من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر	١٣٦ ٥٢٥	٨١٤ ٤٦٥ -	٨١٩ ٩٥٠	٦١١ ٢٧٥	٧٥٣ ٣٥٩	٧٠٠ ٥٥٠	٧٨٠ ٩٧٥
الدائمون							
المتوسط السنوي	١٢ ٢٩٥	٣٠١ ٦١٨ -	٣١٣ ٥٦٩	٧٦٣ ٦٩٩	٤٦٩ ٢٦٦	٣٤٧ ٢٤٤	٥٣٧ ٧٣٥
من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر	١٣٨ ٠٥٥	٣٦٦ ٥٣١ -	٦٦١ ٠٢٤	٦٧٣ ٨٩٧	٣٠٣ ٥٠٤	٤٨٨ ٠٧١	٥٨٤ ٣٤٥
المؤقتون[(٣)]							
المتوسط السنوي	١٧ ٥٦٩ -	٣٠٩ ٥٨٣ -	٧٣ ٧٦٦ -	١٨ ٨٢٢ -	٣٤٧ ٣٢٥	٢٩٨ ٠٨٦	٢٠٦ ١٠٧
من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر	١ ٥٢٩ -	٤٤٧ ٩٣٤ -	١٥٨ ٩٢٦	٦٢ ٦٢٢ -	٤٤٩ ٨٥٥	٢١٢ ٤٧٩	١٩٦ ٦٣٠

(١) باستثناء مجموعات التأمين الاختياري والطلبة والعاملين في مجال صحة الأسرة والاستمرار التطوعي.

(٢) لحساب المتوسط السنوي، تقارن الفترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بالفترة المقابلة من عام ١٩٩٩. وبالنسبة إلى الفترة المسماة ''من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ''، أخذ في الاعتبار شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بالمقارنة بالشهر ذاته من عام ١٩٩٩.

(٣) هم الذين يحق لهم الحصول على تأمين والذين يكونون قد عملوا لفترة ١٢ يوم عمل متصلة على الأقل أو ٣٠ يوما متصلة خلال شهرين لدى صاحب عمل واحد.

المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي، مع بيانات من المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي.

*لا توجد معلومات موزعة حسب الجنس.

٤٧٧ -في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩ زاد عدد العمال والعاملات المشمولين بنظام معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة بمعدل متوسطه السنوي هو ١,٤ في المائة. وبالمثل، ونتيجة لتحويل الخدمات التعليمية والصحية إلى الحكومات المحلية، زاد عدد الموظفين في أجهزة الدولة وحكومات الولايات والبلديات المشمولين بنظام معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة بواقع ٢٧٨ ٢٤٥، فارتفع عددهم من ٧٣٦ ٩٥٧ في عام ١٩٩٥ إلى ٠١٤ ٢٠٣ ١ في عام ١٩٩٩، مما يشير إلى متوسط سنوي للنمو نسبته ٥,٩ في المائة. أما بالنسبة إلى الأجهزة الاتحادية، فقد قل عدد العمال بواقع ١٦٣ ١٠٤، فانخفض من ٣٢٣ ٧٣٩ إلى ١٦٠ ٦٣٥، أي بمتوسط سنوي للانخفاض نسبته ٣,٧ في المائة. وفيما يتعلق بالكيانات شبه الحكومية، فإن إجراءات الترشيد والتقشف وقيود الميزانية جعلت عدد العمال فيها ينخفض من ٤٢٧ ٤٨٣ أى ٢٨٠ ٤٦٦، أي بمعدل سنوي للانخفاض نسبته ٠,٩ في المائة.

٤٧٨ -وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، قيّد ما متوسطه ٦١٩ ٢٨٠ ٢ عاملا من المنضمين إلى معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة أسماءهم، وهو رقم يزيد بنسبة ١ في المائة على رقم الفترة المناظرة السابقة. وقد لوحظ القدر الأكبر من الدينمية في عدد عمال حكومات البلديات وأجهزة الدولة، إذ كانت الزيادة بنسبة ٥ في المائة و ٢,٦ في المائة على التوالي.

٤٧٩ -ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة المعتدلة الملاحظة في سوق العمل في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ انعكست في الاستقصاءات التي يجريها المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية. ففي الصناعات التجميعية التصديرية، كان المتوسط السنوي لمعدل الزيادة ١٥,٢ في المائة، وفي الصناعات التحويلية ٢,٨ في المائة، وفي تجارة الجملة والتجزئة ٢,٢ في المائة و ٣,٥ في المائة على التوالي، وذلك في الفترة ذاتها.

٤٨٠ -وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، أدى الانتعاش الواضح في مستويات الإنتاج والعمالة، مضافا إلى المعدل البسيط للتضخم، إلى الحد من التراجع القوي للقوة الشرائية للأجور. كما أن الانتعاش البسيط في مستوى الأجور الحقيقية في معظم أنحاء سوق العمل، الذي بدأ يتضح بشكل ظاهر، وإن يكن متواضعا، منذ عام ١٩٩٨، قد استمر حتى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٠.

٤٨١ -ومن أجل زيادة دخول العمال ذوي الأجور المنخفضة. واصلت الحكومة الاتحادية منح التخفيضات الضريبية لمن يتقاضون ثلاثة أجور دنيا على الأكثر.

الأجور، ١٩٩٤-٢٠٠٠

(المتوسط السنوي)

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٧٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠[١]
الأجر الأدنى العام							
الاسمي[٢]	١٣ ٩٧٠	١٦ ٤٢٨	٢٠ ٣٩٤	٢٤ ٣٠٠	٢٨ ٣٠١	٣١ ٩١٠	٣٥ ١٢٠
الحقيقي[٣]	٤٥ ٤٥٤	٣٩ ٠٠١	٣٥ ٤٣٨	٣٥ ١٨٠	٣٥ ٤١٩	٣٤ ١٩١	٣٥ ١٢٠
متوسط الأجر مع الاشتراك في المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي							
الاسمي[٤]	٤٩,٦٠	٥٦,٥٢	٦٧,٦٣	٨٠,٢٣	٩٤,٦٨	١١٠,٨٤	١٢٤,٧٩
الحقيقي[٥]	١٥٧,٧٩	١٣٤,٤٨	١١٨,٦١	١١٦,٥٥	١١٨,٧١	١١٩,١٨	١٢٤,٧٩

(١) فيما يتعلق بالأجر الأدنى العام، تسري الأرقام اعتبارا من ١كانون الثاني/يناير. وفيما يتعلق بمتوسط الأجر مع الاشتراك في المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي، يؤخذ متوسط الأرقام لأول ثلاث من فترات الشهرين.

(٢) الأرقام السنوية هي متوسطات تقابلها الأيام المحسوبة.

(٣) بيانات مؤطّرة من واقع "المؤشر الوطني لأسعار المستهلك"، فيما يتعلق بالأسر التي يصل دخلها إلى أجر واحد أدنى على الأكثر، ٢٠٠٠=١٠٠.

(٤) المتوسطات السنوية الاسمية يقابلها عدد الأجراء من المشتركين الدائمين الذين يدرجهم المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي في فئات التأمين التالية: ١٠، النظام العادي الحضري؛ ١٧، نظام إعادة رسوم الاشتراك بسبب استبدال الخدمات؛ ١٣، أجراء الريف.

(٥) المتوسطات السنوية الحقيقية تقابل المتوسط الحسابي للأرقام الحقيقية لفترات الشهرين. بيانات مؤطّرة من واقع المؤشر الوطني لأسعار المستهلك، القاعدة ٢٠٠٠=١٠٠.

المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي، مع بيانات من المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي و CONASAMI.

*لا توجد معلومات موزعة حسب الجنس.

مؤشرات العمالة والبطالة، ١٩٩٤-١٩٩٩

الجنس والمعدل	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
معدل البطالة المطلقة	٣,٦١	٦,٣٣	٥,٦٥	٣,٨٦	٣,١٦	٢,٥٧	٢,٢٣
ذكور	٣,٧٣	٦,٣٠	٥,٥٥	٣,٣٩	٢,٨٩	٢,٤٥	٢,١٢
إناث	٣,٣٩	٦,٣٧	٥,٨١	٤,٦٥	٣,٦٤	٢,٧٩	٢,٤٢
معدل البطالة المطلقة البديلة	٥,٥٢	٨,١٧	٦,٥٨	٤,٧٦	٤,١٤	٣,١٤	غ. م.
ذكور	٥,٤٣	٧,٨٦	٦,٣٧	٤,٢١	٣,٦٩	٣,١٤	غ. م.
إناث	٥,٦٨	٨,٧٠	٦,٩٦	٥,٧١	٤,٩٢	٣,٩٢	غ. م.
معدل التأثير العام	٣,٠٠	٣,٣٢	٣,٥٦	٣,٢٦	٢,٤٠	١,٦٧	غ. م.
ذكور	٣,٥٢	٣,٩٥	٤,١٧	٣,٨٨	٢,٧٠	١,٨٨	غ. م.
إناث	٢,٠٤	٢,٢٠	٢,٤٦	٢,٢٠	١,٨٧	١,٣١	غ. م.
معدل البطالة المطلقة زائدا من يعملون أقل من ١٥ ساعة	٧,٩٨	١٠,٩٤	١٠,٣٠	٨,٨١	٧,٥٤	٦,٢٧	غ. م.
ذكور	٦,٢٨	٩,٣٨	٨.٥٢	٦,٤٤	٥,٥٦	٤,٥٠	غ. م.
إناث	١١,١٨	١٣,٧٥	١٣,٤٨	١٢,٨٧	١٠,٩٨	٩,٣٧	غ. م.
معدل الظروف الحرجة للعمل	٣٢,١٩	٣١,٥٠	٢٩,٩٧	٢٧,٩٢	٢٤,٦٤	٢٤,٢٣	غ. م.
ذكور	٣١,٩٥	٣١,٧٨	٣٠,٢٥	٢٨,٤٩	٢٥,٠٤	٢٤,٥٨	غ. م.
إناث	٣٢,٦٣	٣١,٠١	٢٩,٤٩	٢٦,٩٤	٢٣,٩٣	٢٣,٦١	غ. م.
معدل البطالة المطلقة زائدا من يعملون أقل من ٣٥ ساعة	٢٣,٦٠	٢٧,٧٧	٢٦,٤٦	٢٥,٧٦	٢٣,٥٧	٢٠,٥٥	غ. م.
ذكور	١٨,٢٠	٢٢,٦٣	٢١,٢٣	١٩,٨٥	١٧,٨٤	١٤,٩٩	غ. م.
إناث	٣٣,٧٩	٣٦,٩٩	٣٥,٨٠	٣٥,٨٧	٣٣,٥٢	٣٠,٣٢	غ. م.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، الاستقصاء الوطني للعمالة في الحضر، ١٩٩٤-١٩٩٩. الربع الثاني من السنة.

غ. م.: غير متاح.

*لا توجد معلومات موزعة حسب الجنس.

(١)المؤشرات مستقاة من الاستقصاء الوطني للعمالة في الحضر. بيانات عام ٢٠٠٠ تتعلق بالفترة كانون الثاني/يناير -تموز/يوليه.

(٢)الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٢ عاما أو أكثر و لم يكونوا يعملون في أسبوع الأساس؛ كانوا جاهزين للعمل أو يحاولون الانخراط في أي نشاط اقتصادي في الشهرين السابقين لأسبوع الأساس ولكن دون جدوى.

(٣)لا تتعلق فقط بالعاطلين مطلقا، بل أيضا بالشريحة من السكان غير الناشطة اقتصاديا التي كفت عن البحث عن عمل للانخراط في أنشطة منزلية أو في الدراسة، وإن كان أفرادها جاهزين لقبول العمل.

(٤)نسبة مئوية تمثل السكان العاطلين والعاملين الباحثين عن عمل بقصد تغيير العمل أو العثور على عمل إضافي، بالمقارنة بالسكان الناشطين اقتصاديا.

(٥)شريحة من السكان الناشطين اقتصاديا أفرادها عاطلون، أو يعملون ولكن لفترة تقل عن ١٥ ساعة في أسبوع الأساس.

(٦)شريحة من السكان العاملين يعمل أفرادها أقل من ٣٥ ساعة في أسبوع الأساس لأسباب تتعلق بالسوق، أو يعملون أكثر من ٣٥ ساعة أسبوعيا ولكن بدخل شهري يقل عن الأجر الأدنى، أو يعملون أكثر من ٤٨ ساعة أسبوعيا ولكن يحصلون على أقل من أجرين أدنيين.

(٧)شريحة من السكان العاطلين أو العاملين لفترة تقل عن ٣٥ ساعة في الأسبوع، بالمقارنة بالسكان الناشطين اقتصاديا.

حالة المرأة العاملة في المكسيك

٤٨٢ -في عام ١٩٩٩، بلغ عدد السكان الناشطين اقتصاديا في المكسيك ٣٩,٨ مليون شخص، كان ١٣,٣ في المائة منهم من الإناث. وبلغ معدل مشاركة الإناث ٣٥,٩ في المائة، والذكور ٧٨,٠ في المائة.

٤٨٣ -وتشير إحصائيات العمل إلى تغير هام في انخراط المرأة في سوق العمل. فعلاوة على ارتفاع معدل مشاركة الإناث، فإن النمط حسب العمر طرأت عليه تغيرات كبيرة. فغالبية النساء اللاتي يدخلن سوق العمل تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٣٤ عاما، وتمثل نسبتهن ٤١,٩ في المائة من مجموع الناشطات اقتصاديا من السكان.

٤٨٤ -وفي عام ١٩٩٩، بلغت نسبة المتزوجات من الناشطات اقتصاديا ٤٥,٨ في المائة، ونسبة المنفصلات أو المطلقات أو الأرامل ١٤,١ في المائة. وكانت أعلى معدلات المشاركة موجودة بين المطلقات (٧٣,١ في المائة) والمنفصلات (٦٢,٩ في المائة)، وهن اللاتي يحتجن إلى المحافظة على أسرهن بعد غياب العائل من الذكور. وفي السنة ذاتها، بلغت نسبة النساء اللاتي تزيد أعمارهن على ١٢ عاما ولديهن طفل أو طفلان ٤١,٠ في المائة، في مقابل ٣٥,٩ في المائة لمن لديهن أكثر من ٥ أطفال.

٤٨٥ -وتخصص النساء اللاتي يعملن خارج المنزل حوالي ٣٨ ساعة في الأسبوع لهذا العمل، إلى جانب الالتزام بالعمل المزدوج، الذي يعني مسؤوليتهن الموازية عن الأعمال المترلية التي يخصصن لها ٢٨ ساعة في الأسبوع في المتوسط.

٤٨٦ -ويعمل معظم النساء في المجالات الاقتصادية التي تكون الأجور فيها منخفضة نسبيا، ويزاولن أعمالا تعتبر في العادة أعمالا نسائية (موظفات في المكاتب، مدرسات، بائعات، مدبرات منازل).

٤٨٧ -ولم يسهم الدخول الكبير للمرأة في سوق العمل في سد الفجوة بين أجرها وأجر الرجل، فما زالت المرأة تحصل على أجر أقل في كل فروع النشاط تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساهمتها الاقتصادية تتركز بنسبة مئوية عالية في الأعمال التي تعتبر في العادة أعمالا نسائية، كما أن اشتراكها في بدائل أخرى للعمل ما زال ضئيلا حتى الآن، بما في ذلك المستويات الوظيفية الدنيا.

٤٨٨ -وفي عام ١٩٩٩، بلغ المتوسط الشهري لدخل المرأة العاملة ٠٠,٩٣٣ ١ بيسو، ومتوسط دخل الرجل ٠٠,٥٨٨ ٢ بيسو. وبلغ متوسط التحصيل الدراسي للمرأة ٩,٤ سنوات، في مقابل ٨,٤ للرجل. وفي عام ١٩٩٩، أوضح الاستقصاء الوطني للعمالة أن نسبة العاملات اللاتي يحصلن على أقل من أجر واحد أدنى بلغت ٢٥,٢ في المائة، ونسبة العمال ١٥,٤ في المائة؛ وفيما يتصل بالمؤشر ذاته للحصول على ١٠ أجور دنيا، كانت النسبة ٠,٧ و ٢,٤ في المائة على التوالي.

٤٨٩ -وبلغت نسبة النساء غير ذوات الدخل من بين السكان العاملين ١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وتتفاقم هذه الحالة إذا كن يعملن في أنشطة زراعية، حيث لا تحصل ٦٩,٣ في المائة منهن على دخل، ولا تحصل ٢٥,٧ في المائة على أكثر من أجرين أدنيين، مع أن ٣٩,٢ في المائة منهن ينفقن أكثر من ٣٥ ساعة أسبوعيا في هذه الأنشطة.

٤٩٠ -وفي عام ١٩٩٩، بلغت نسبة النساء العاملات في مجالات التجارة العائلية دون الحصول على أي أجر ٤٧,٢ في المائة من السكان العاملين في هذا الصدد، و ٤٤,٤ في المائة من العاملين في غير المجال العائلي الذين لا يحصلون على دخل.

٤٩١ -ومن أجل القضاء على التمييز بين الجنسين في مجال العمل، فإن الإدارة العامة الجديدة للإنصاف والجنسانية، التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، تشجع تنفيذ ١٠ إجراءات داعمة لمساواة المرأة، وذلك لمكافحة عدم الإنصاف في العمل:

١ - تعميم حقوق المرأة العاملة وتعزيز حصولها، على قدم المساواة، على الحماية والضمان الاجتماعي.

٢ - مراقبة الالتزام بقوانين العمل لتفادي التمييز على أساس الحالة المدنية أو الجنس أو العمر أو الحمل.

٣ - المعاقبة على التفاوت في الأجور على أساس الجنس وتجنب التفرقة في العمل.

٤ - تشجيع الدراسات والإحصائيات للوقوف على اتجاهات سوق العمل والأجور، سواء بالنسبة إلى الرجل أو المرأة.

٥ - تعزيز برامج خلق فرص العمل، ولا سيما لمباشرات المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر، لزيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاهة لهن.

٦ - تعزيز تدريب وإعداد المرأة الباحثة عن عمل من خلال برامج المنح التدريبية للعاطلين، وبرنامج الجودة الشاملة والتحديث، ومجلس قياس كفاءة العمل في مجال الخدمات

المجتمعية والاجتماعية، حتى تتاح لها فرص أفضل في سوق العمل على أساس المهارات والكفاءات التي تكتسبها والتي تعتمد رسميا.

٧ - توجيه المرأة وإرشادها حتى تستطيع الدفاع عن نفسها وإعمال حقوقها أمام مكتب المدعي الاتحادي و/أو المحلي لحماية العمل أو المجلس الاتحادي و/أو المحلي للتوفيق والتحكيم.

٨ - تنويع عروض العمل وتوجيه السوق من أجل التصدي للممارسات التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالأجر غير المتساوي لمن يؤدي عملا ذا قيمة متساوية.

٩ - محاربة الممارسات التي تلصق بالمرأة أدوارا نمطية وتعرضها للتمييز حتى لا تشارك في أنشطة ذات أجور أعلى.

١٠ - توفير جو مناسب يساعد قطاعي العمال وأصحاب العمل على الاتفاق على الالتزام بالقانون للقضاء على عدم المساواة في العمل.

تشجيع العمالة والتدريب والإنتاجية في العمل

٤٩٢ -تعمل وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال المصلحة الوطنية للعمالة التابعة لها، على محورين أساسيين.

٤٩٣ -ويسعى المحور الأول إلى العمل، بشكل مناسب زمنيا وفعال وملائم، على ربط العاطلين من العاملات والعمال بفرص العمل التي يتيحها المجال الإنتاجي، وفقا لمعارفهم ومؤهلاتهم وخبرتهم. ويعتمد المحور في ذلك على نظام للمعلومات يتيح معرفة وتحليل الطلب على العاملين من جانب المؤسسات، وتطور الأسواق في كل من كيانات البلد.

٤٩٤ -وفي عام ١٩٩٨، تعاملت المصلحة الوطنية للعمالة مع ٨٥٢ ٣٠٥ من مقدمي طلبات للعمل، كان ٤٣,١ في المائة منهم من النساء (٧٠٦ ١٣١). وكانت أعمار أغلبية مقدمات الطلبات تتراوح بين ٢٠ و ٢٩ عاما (٥٦,١ في المائة)، ثم من تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما (٢٠,٦ في المائة)، ثم بين ٣٠ و ٣٩ عاما (١٧,٣ في المائة).

٤٩٥ -وفي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، أقيم ٢٩٤ سوقا لطلب العمل اشتركت فيها ٦٣٧ ١٥ شركة تلقت ٣٥٤ ٦٣٤ طلبا للعمل، وأوجد عمل لـ ٤٧٧ ٢٠٣ عاطلا. ومن أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، نظم ١٣٣ سوقا لطلب العمل كان فيها ٤٩٢ ٣١٦ شاغرا، وقُدم ٠٦٠ ٢٨٥ طلب عمل، وأوجد عمل لـ ٦١٧ ٦٩ عاطلا، واشتركت فيها ١١٣ ٨ مؤسسة. وفي عام ١٩٩٨، اشتركت ٠٠٠ ١٤ امرأة في أسواق طلب العمل.

٤٩٦ -وقد ركزت المصلحة الوطنية للعمالة اهتمامها على المرأة من خلال مشروع تحديث سوق العمل، سواء من حيث خدمات التشغيل أو خدمات التدريب التي تستهدف جماعات معينة من السكان. وفي عام ١٩٩٨، بلغ عدد العاملات المشتركات في مشروع التحديث ١٤٣ ١٨٩.

٤٩٧ -والمحور الثاني هو تدريب العاطلين وذوي العمالة الناقصة، تيسيرا لحصولهم على عمل وزيادة الإنتاجية. ولهذا الغرض، استمر تنفيذ برنامج واسع النطاق لتقديم المنح التدريبية إلى العاطلين يتضمن أسلوب التدريس والأسلوب المزجّى والمبادرات المحلية في مجال العمالة، وبرنامج الجودة الشاملة والتحديث الذي يهدف إلى حماية العمالة والعمل الإنتاجي وتوسيع نطاقهما، من خلال تعزيز تنمية الموارد البشرية العاملة التي تشكل جزءا من المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، من أجل رفع مستوى جودتها وإنتاجيتها وقدرتها على المنافسة.

٤٩٨ -وفي عام ٢٠٠٠، دعمت المصلحة الوطنية للعمالة أنشطة الربط بين عارضي العمل وطالبيه، وأنشطة تعريف الباحثين عن عمل بظروف سوق العمل، وأنشطة تطوير وصف مهارات العمال وخبراتهم، وأنشطة دعم المؤسسات الباحثة عن مرشحين لشغل الشواغر فيها. وفيما يلي أهم النتائج في هذا الشأن:

التدريب من أجل العمل، ١٩٩٤-٢٠٠٠

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	أيلول/سبتمبر ٩٨- آب/أغسطس ٩٩	أيلول/سبتمبر ٩٩- آب/أغسطس ٢٠٠٠[1]
منح تدريب للعاطلين	١٩٨ ٨٦٤	٤١٠ ٣٢٣	٥٣٧ ٣٩٢	٥٥١ ٥٨١	٤٩٣ ١٧٠	٥٤٣ ٩٥٩	٢ ٩٢٧	٦١٦ ٦٩١
منح تدريب من أجل الكفاءة في العمل[2]		١ ٩٩٥	٦ ٦٣٤	١٢ ٠٧١	١٣ ٤٩٠	٨ ٢٢٧	٤ ٨٨٩	٢٠ ٥١٨

(١)أرقام تقديرية.

(٢)تشير إلى المنح المقدمة في إطار برنامج تحديث التعليم الفني والتدريب.

المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

لا توجد معلومات موزعة حسب الجنس.

برنامج منح التدريب للعاطلين

٤٩٩ -الهدف من هذا البرنامج هو الارتقاء بكفاءات العاطلين ومهاراتهم من خلال عقد دورات تدريبية، وتقديم منح تعادل أجرا واحدا أدنى لقاء الوقت الذي يقضونه في هذه الدورات. وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، بلغ عدد المستفيدين سنويا ما متوسطه ٥١٥ ٧٦٨ شخصا حصلوا على منحة تدريبية، وهو رقم يزيد ٥,٤ مرات على عدد المستفيدين في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤.

٥٠٠ -وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، اشتمل برنامج منح التدريب للعاطلين على منح تدريب في مجال الكفاءة في العمل، ونظم ٠٦٩ ٢٨ دورة تدريبية للعاطلين استفاد منها ٦٣٧ ٢٠٩ أشخاص، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٨,٧ و ٣٠,٦ في المائة بالترتيب المذكور على ذات الفترة السابقة.

٥٠١ -ومن مجموع منح التدريب المقدمة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، قدم ٢١,٤ في المائة منها من خلال دورات عقدت في إطار أسلوب التدريس، و ٤٠,٢ في المائة من خلال التدريب المزجّى الذي تجري فيه عملية توفير التدريس والتعليم المهني للحاصلين على المنح من الجنسين بتنسيق مباشر مع المؤسسات في مجالات التخصص التي تحتاج إليها لملء الشواغر لديها؛ وكان ٣٥,٢ في المائة من المنح ذا صلة بجانب المبادرات المحلية للعمالة التي تندرج فيها الأنشطة الرامية إلى توفير العمالة الذاتية، ودعم العمال القليلي الموارد من المنضمين إلى مجموعة إنتاجية في القطاعين الاجتماعي والريفي والعاملين في مجال الرعاية بالقطاع الصحي؛ وقدم ٣,٢ في المائة من المنح في إطار أسلوب الكفاءة في العمل الذي يتميز بارتكاز مناهجه وهيكله الدراسي على القواعد الفنية للكفاءة في العمل.

٥٠٢ -وفي عام ١٩٩٨، حصلت ٠٧١ ٢٩١ امرأة على التدريب من خلال برنامج المنح التدريبية للعاطلين، أي ما يمثل ٥١ في المائة من المنح المقدمة. وفيما يتعلق بالتدريب على العمالة الذاتية، حصلت النساء على ٦٧ في المائة من المنح المقدمة. وقد قام البرنامج، علاوة على ذلك، بدعم أنشطة التدريب الرامية إلى تحسين الرعاية الطبية التي توفرها مؤسسات القطاع الصحي، وهي موجهة أساسا إلى القاطنات في المجتمعات الريفية أو الأحياء الشعبية في الحضر اللاتي يوفرن الخدمات الأساسية عادة.

٥٠٣ -وفي عام ١٩٩٩، قدمت ٢٤٥ ٣١٧ منحة إلى النساء، مما يمثل ٥٧ في المائة من المنح المقدمة. وفي عام ٢٠٠٠، حصلت النساء على ٢٢٦ ٢٣٣ منحة، أي على ٥٨ في المائة من المنح المقدمة.

المنح التي قدمها برنامج المنح التدريبية للعاطلين

حسب أسلوب التقديم، ١٩٩٤-٢٠٠٠

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠[١]	أيلول/سبتمبر ٩٨ - آب/أغسطس ٩٩	أيلول/سبتمبر ٩٩ - آب/أغسطس ٢٠٠٠[٢]
المنح المقدمة	١٩٨ ٨٦٤	٤١٢ ٣١٨	٥٤٤ ٠٢٦	٥٦٣ ٦٥٢	٥٠٦ ٦٦٠	٥٥٢ ١٨٦	٣٣٩ ٥٢٦	٤٨٧ ٨١٦	٦٣٧ ٢٠٩
بأسلوب التدريس	١٦٠ ٧٧٩	٢٠٥ ٤٥٥	١٦٦ ١٨٧	١٨٩ ٩٢٤	١٢٥ ٣٨٨	١٢١ ٥٣٣	٧٨ ٣٥٣	١١٠ ٧٥٢	١٣٦ ٥٣٢
بالأسلوب المزجّى[٣]	٣٨ ٠٨٥	٥٨ ٥٠٧	٧٠ ١٥٥	٩٥ ٩٦٤	١٨١ ٨٥٧	٢٣٠ ٦٨٦	١٤٦ ٨٨٧	٢٠٨ ٨١١	٢٥٥ ٩٢٢
بأسلوب المبادرات المحلية للعمالة[٤]		١٤٦ ٣٦١	٣٠١ ٠٥٠	٢٦٥ ٦٩٣	١٨٥ ٩٢٥	١٩١ ٧٤٠	١٠٢ ١٩٦	١٦٣ ٣٦٤	٢٢٤ ٢٣٧
من أجل الكفاءة في العمل[٥]		١ ٩٩٥	٦ ٦٣٤	١٢ ٠٧١	١٣ ٤٩٠	٨ ٢٢٧	١٢ ٠٩٠	٤ ٨٨٩	٢٠ ٥١٨

(١)أرقام أولية للفترة كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه.

(٢)أرقام تقديرية.

(٣) يشمل أنشطة التدريب المزجّى في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر.

(٤)يشير إلى أساليب المبادرات المحلية للعمالة، والعمالة الذاتية، وقطاع الصحة.

(٥)يشير إلى المنح المقدمة في إطار برنامج تحديث التعليم الفني والتدريب.

المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

* لا توجد معلومات موزعة حسب الجنس.

٥٠٤ -وفي عام ١٩٩٥، بدأ عقد حلقات عمل للعاطلين. وحتى آب/أغسطس ١٩٩٩، نُظّم ٩٦٢ ١١ حدثا ضم ١٩٢ ١٥٥ مشتركا. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، عقد ٤٥٧ ٤ حلقة عمل حضرها ٦٩٢ ٥٥ من الباحثين عن عمل. وفي عام ١٩٩٨، اشتركت ٠٠٠ ٧ امرأة في حلقات عمل العاطلين.

برنامج الجودة الشاملة والتحديث

٥٠٥ -عملا على رفع مستويات تدريب الموارد البشرية العاملة، جرى من خلال برنامج الجودة الشاملة والتحديث، في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، تدريب ٨٩٤ ١١٥ ٣ من العمال المنتمين إلى ٢٤٢ ٣٢٥ ١ مؤسسة، وهي أرقام

تزيد بمقدار ٦,٤ و ٧,٩ مرات على الـ ٣١٢ ٤٣٠ عاملا الذين جرى تدريبهم في الـ ٠١٢ ١٤٧ مؤسسة المشاركة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤. وقد ارتفع عدد العمال المدعومين من ١١١ ٣٦٨ في عام ١٩٩٥ إلى ٨٢٨ ٧٦٠ في عام ١٩٩٩، وعدد المؤسسات المشاركة من ٥٩٢ ١٠٤ في عام ١٩٩٥ إلى ٧٤٨ ٤١٨ في عام ١٩٩٩، وعدد الأحداث المنظمة من ٠١٤ ٣٠ إلى ٦٢٦ ٧٢ في الفترة ذاتها. ومما يجدر ذكره ازدياد مشاركة المؤسسات البالغة الصغر في أحداث التدريب، ففي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، ازدادت مشاركتها من ٧٢,٩ إلى ٩٠,٣ في المائة من مجموع المؤسسات المشاركة.

٥٠٦ -ويستند برنامج الجودة الشاملة والتحديث إلى مجموعة من الآليات المؤسسية، من بينها فريق استشاري يتألف من عدة منظمات من المجتمع المدني أثبتت اهتمامها بأوضاع المرأة في العمل، مثل الفريق المتعدد التخصصات المعني بالمرأة والعمل والفقر، والفريق المعني بالمرأة في مجال العمل النقابي.

٥٠٧ -وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، جرى تنظيم ٠٦١ ٨١ حدثا اشترك فيها ٣٦٦ ٨٠٥ من العمال والعاملات و ٤٩٧ ٤٣٠ مؤسسة، وهي أرقام تزيد بواقع ٣٣,٩ في المائة و ٢٠.٧ في المائة و ٢٩,٩ في المائة، على التوالي، على أرقام الفترة السابقة. وفي الفترة ذاتها، كانت المؤسسات ذات الحجم البالغ الصغر تمثل ٩٠,١ في المائة من مجموع المؤسسات المشاركة، في حين كانت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٦,٧ في المائة و ٣,٢ في المائة على التوالي. وبالنسبة إلى قطاعات النشاط، اشترك القطاع الزراعي في ٣٩,٩ في المائة من مجموع أحداث التدريب والمشورة، في حين بلغت مشاركة القطاع التحويلي وقطاع التجارة والخدمات ٢٩,٣ في المائة و ٣٠,٨ في المائة على التوالي.

٥٠٨ -ومن بين المشاركات في أحداث برنامج الجودة الشاملة والتحديث في عام ١٩٩٨، كانت ٨٧,٥ في المائة يعملن في مؤسسات بالغة الصغر (أقل من ١٥ عاملا)، و ٨,٥ في المائة في مؤسسات صغيرة، و ٤ في المائة في مؤسسات متوسطة، مما يعكس بصورة غير مباشرة الأثر الاجتماعي للبرنامج في تعزيز العمل الإنتاجي للمرأة وأسرتها.

٥٠٩ -وقد دعم برنامج الجودة الشاملة والتحديث أيضا أنشطة مختلفة موجهة إلى المرأة، مثل تقديم المشورة في إجراءات تنظيم المشاريع الإنتاجية (''نحن السيدات المتحدات نعمل'')، والتدريب على مواضيع الإدارة في اتحاد المؤسسات المكسيكية بولاية فيراكروس، والتدريب في الاتحادات الزراعية الصناعية الكائنة في ثلاث بلديات بولاية يوكاتان.

٥١٠ -واعتبارا من عام ١٩٩٨ وحتى أيار/مايو ٢٠٠٠، قدم برنامج الجودة الشاملة والتحديث التدريب والمشورة إلى ما مجموعه ٥٠٨ ٦٨٧ نساء، وهذا يعني ٣٦ في المائة من مجموع المستفيدين في سنوات الأساس الثلاث.

التدريب في أثناء العمل، ١٩٩٤-٢٠٠٠

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	أيلول/سبتمبر ٩٨- آب/أغسطس ٩٩	أيلول/سبتمبر ٩٩- آب/أغسطس ٢٠٠٠[1]
خدمات التدريب (برنامج الجودة الشاملة والتحديث)								
العمال المدربون	١٥٠ ٢٢٦	٣٦٨ ١١١	٥٤٩ ٠٥٩	٥١٧ ٨١٥	٦١٣ ٦٦٤	٧٦٠ ٨٢٨	٦٤٦ ٥٠٠	٨٠٥ ٣٦٦
أحداث التدريب	١١ ٠٤٠	٣٠ ٠١٤	٤٨ ٨٠٢	٤٨ ٨٨٦	٥٥ ٣٧١	٧٢ ٦٢٦	٦٠ ٥٥٤	٨١ ٠٦١
المؤسسات المشاركة	٤٥ ٧٤٠	١٠٤ ٥٩٢	١٧٤ ٨٩٧	١٨٣ ٧٤٢	٣٠٧ ٢٣٧	٤١٨ ٧٤٨	٣٢٦ ٢٠٠	٤٣٠ ٤٩٧

المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

(١)أرقام تقديرية.

* لا توجد معلومات موزعة حسب الجنس.

الخطط والبرامج والمشاريع الأخرى

٥١١ -تتصل خطة العمل لتوفير فرص عمل أكثر وأفضل لنساء المكسيك اتصالت شاملا بالسياسات الرئيسية وبرامج المتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كما تندرج في الإطار البرنامجي للتنمية في البلد، ولا سيما البرنامج الوطني للمرأة، ١٩٩٥-٢٠٠٠. وهدف خطة العمل هذه إيجاد فرص عمل أكثر وأفضل للنساء من خلال إيجاد محافل للتشاور والعمل الجماعي بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال العمل في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٥١٢ -وقد جاء تنفيذ خطة العمل هذه نتيجة للتعاون بين مكتب العمل الدولي ووزارة العمل والضمان الاجتماعي واللجنة الوطنية لشؤون المرأة ووزارة العلاقات الخارجية، وغير ذلك من الكيانات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل والعمال والمؤسسات البحثية ومؤسسات التعليم العالي. وعلى الصعيد الدولي، يدعم خطة العمل المكسيكية البرنامج الدولي المسمى ''فرص عمل أكثر وأفضل للمرأة'' الذي وضعه مكتب العمل الدولي

واعتمده مجلس إدارة المكتب في دورته المائتين والخامسة والستين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٦ وبدأ تنفيذه في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٥١٣ -وقد أنشئت ثلاث جهات عمل من أجل إعداد المشروع الوطني ووضعه وتطبيقه ومتابعته، ومنها لجنة التنسيق الوطنية التي تشارك فيها منظمات غير حكومية. وجرى كذلك، بناء على اقتراح من مكتب العمل الدولي، إنشاء فريق استشاري للبرنامج الوطني للمرأة يتألف من المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية وممثلين لمختلف جمعيات المجتمع المدني.

٥١٤ -وفي هذا السياق، قامت وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال الإدارة العامة للإنصاف والجنسانية وبالتنسيق مع مكتب المدعي الاتحادي لحماية العمل، ببذل مجهود كبير لتعميم وحماية حقوق العمل للمرأة العاملة عن طريق تعزيز مجموعة من الآليات المؤسسية ودعم برامج التدريب من أجل العمل وفي أثنائه، وذلك لزيادة الفرص المتاحة للمرأة في مجال العمل والأجر. وجرى كذلك توعية المسؤولين عن تطبيق البرامج ذات الصلة توعية جنسانية. كما وضع برنامجان رائدان في اثنين من الكيانات الاتحادية، أحدهما لمباشرات المشاريع في القطاع الحضري غير الرسمي، والآخر للعاملات في الصناعات التجميعية التصديرية.

٥١٥ -وفي كواهويلا، التي تعتبر كيانا رائدا في البرنامج الموجه إلى العاملات في الصناعات التجميعية التصديرية، استفادت ٢ ٥٠٠ عاملة في ١٠ من هذه الصناعات. وفي هذا الصدد، عقدت ١٠٢ من دورات التدريب على اتخاذ القرارات في موضوع المنظور الجنساني؛ و ٧ ٥٠٠ ساعة تدريب بواقع ٣ ساعات لكل فرد؛ و ١٠٢ من حلقات العمل التدريبية في موضوع الأمن والنظافة الشخصية؛ وتدريب ٣٦١ من مديري المؤسسات وممثلي النقابات (من المديرين والمسؤولين والمشرفين ورؤساء الأقسام) على إدراج مواضيع التقدم والتطور الاجتماعي، مع التركيز على الجنسانية.

٥١٦ -وعقدت كذلك حلقة العمل المسماة ''حلقة العمل التدريبية في مجال الجنسانية''، التي حضرها ٣٨ من مفتشي العمل الاتحاديين والمحليين. وجرى تدريب ٢ ٤٥٧ امرأة في إطار برنامج ''مدرسة للآباء. نعم، من أجل أبنائنا'' الذي سلفت الإشارة إليه. وحضرت التدريب أربع مجموعات من الأقارب الذين يرعون أطفال الأمهات العاملات، والذين عقدت لهم دورة في موضوع مراقبة السلوك. وكان من نتيجة هذا البرنامج الأخير أن حصلت ٩٥ أسرة على دعم علاجي.

٥١٧ -والهدف العام لمشروع تحديث التعليم الفني والتدريب، الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٥ تحت إشراف وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العام ومجلس قياس واعتماد الكفاءة في العمل، هو إرساء الأسس اللازمة لإعادة تشكيل مختلف أنواع تدريب القوى العاملة بما يزيد من جودة هذا التدريب ويجعله أوثق صلة باحتياجات العاملات والعمال وأصحاب العمل.

٥١٨ -ومجلس قياس واعتماد الكفاءة في العمل منظمة ثلاثية وطنية لا تسعى إلى الربح، وتتألف من ممثلين لقطاع أصحاب العمل والقطاع الاجتماعي والقطاع العام. والمهمة الأساسية لهذا المجلس هي تخطيط وتشغيل وتعزيز وتحديث نظامي قياس الكفاءة في العمل وتقييم واعتماد الكفاءة في العمل.

٥١٩ -ومن أهداف نظام قياس الكفاءة في العمل، وهو من عناصر مشروع تحديث التعليم الفني والتدريب لمجلس قياس واعتماد الكفاءة في العمل، تشجيع وضع قواعد فنية للكفاءة في العمل لتكون بمثابة أدوات لتحديد الكفاءة في العمل من حيث مجموع المعارف والمهارات والكفاءات والقدرات اللازمة لأداء وظيفة إنتاجية، انطلاقا من افتراضات الجودة المتوقعة للقطاع الإنتاجي. ويشترك أصحاب العمل والعمال في وضع هذه القواعد الفنية لضمان سلامتها.

٥٢٠ -وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مجلس قياس واعتماد الكفاءة في العمل على إنشاء لجنة قياس كفاءة العمل في مجال الخدمات المجتمعية والاجتماعية، وخصوصا اللجنة الفرعية للخدمات المترلية، للنظر في الحالة العصيبة التي تواجهها العاملات في الخدمة المترلية، والحد من التخلف الذي يؤثر في الوضع الاجتماعي للمرأة في مجالي التعليم والعمل، والسعي في الوقت ذاته إلى زيادة دخلها استنادا إلى وثيقة تؤكد معارفها وتحميها في سوق العمل. ومن النتائج المتحققة الموافقة على ٥ قواعد واعتمادها، ومنها ٤ قواعد تتعلق بكفاءة الخدمات المترلية، وواحدة تتصل بخدمات التجميل. والقواعد الخمس هي:

١ - خدمات التنظيف الأساسية

٢ - خدمات غسل وكيّ الملابس

٣ - الخدمات الأساسية للمأكولات

٤ - إعداد الطعام (العمل في المطابخ)

٥ - خدمات تصفيف الشعر

٥٢١ -ويقوم البرنامج الشامل للدعم المتكامل للمشاريع البالغة الصغر، الذي وضعته وتديره مؤسسات مالية وطنية، بدعم مبادرات مباشرات المشاريع البالغة الصغر، بما يكفل أن تحظى استثمارات النساء وأنشطتهن في مجال مباشرة المشاريع بدعم متكامل من حيث التمويل والمعلومات والتدريب والدعم التكنولوجي الملائم والميسّر والكافي والمناسب في توقيته. ويرد في فصول هذا التقرير ذات الصلة بالمادتين ١٣ و ١٤ من الاتفاقية بيان التدابير الأخرى التي تكفل حصول المرأة على الائتمان والدعم المالي لأنشطتها الإنتاجية، ومنها تدابير النظام الوطني المصرفي للائتمان الريفي، والصندوق الوطني للمؤسسات الاجتماعية، وصندوق دعم مشاريع المرأة (وكلاهما تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية)، والصناديق الاستئمانية الزراعية، والصناديق الإقليمية للسكان الأصليين، والصندوق الاستئماني الوطني لتنمية الأراضي المشاعة، وذلك من خلال برنامج المرأة الريفية.

٥٢٢ -وفي عام ١٩٩٥، شرعت الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة، من أجل تيسير حصول المعوقات على عمل وكجزء من أنشطة اللجنة الفرعية للتأهيل والتدريب والعمل، في تنفيذ خدمة وكالات إلحاق المعوقين بالعمل، وتشمل التوجيه المهني والتوجيه في مجال العمل، بالإضافة إلى المشورة في المسائل الوجدانية.

٥٢٣ -ومن ناحية أخرى، يقوم المعهد الوطني للشيخوخة بتنفيذ برنامج لتعزيز تساوي الفرص للأشخاص الذين في المرحلة الثالثة من العمر في مجال العمل، وإعادة إدماج المسنّات في الأنشطة المدرة للدخل، ويعتمد في ذلك على مصرف لبيانات أصحاب العمل وطالبي العمل. وفي عام ١٩٩٨، تلقت بورصة العمل التابعة للمعهد ٣٨٤ طلبا من نساء، واستطاعت التصرف في ٣٥٣ منها، أي بنسبة ٩٢ في المائة من هذه الطلبات. وقام المعهد أيضا بتنفيذ برنامج التدريب من أجل العمل وشغل وقت الفراغ.

٥٢٤ -وترد في أجزاء أخرى من هذا التقرير معلومات عن الإصلاحات التشريعية في مجال حقوق العمل للمرأة.

المادة ١٢

صحة المرأة

٥٢٥ -جرى في السنوات الأخيرة تشجيع إدخال إصلاحات واسعة على قطاع الصحة ليكون قادرا على كفالة الحصول الشامل على طائفة متزايدة الاتساع من الخدمات المتكاملة الجيدة.

٥٢٦ -وتدل تقديرات المجلس الوطني للسكان على أن العمر المتوقع العام في عام ٢٠٠٠ بلغ ٧٥.٣٥ عاما (٧٣,١ للرجال و ٧٧,٦ للنساء). ورغم هذا التقدم الكبير، فإنه لا تزال هناك اختلافات واسعة بين طوائف السكان، وهو ما يتصل اتصالا وثيقا بانعدام المساواة في التنمية.

٥٢٧ -وقد واكب انخفاض معدلات الوفاة تحول سريع في الخريطة الوبائية للسكان المكسيكيين التي تشير إلى تراجع معدل الوفيات الراجعة إلى الأمراض المعدية وإلى ارتفاع معدل الوفيات الراجعة إلى الأمراض غير المنقولة.

٥٢٨ -ومن هذه الأمراض أمراض القلب والأورام الخبيثة والبول السكري، التي احتلت الثلاث مراتب الأولى في عام ١٩٩٨ بمعدلات بلغت نسبتها ٧١,١ و ٥٤,٤ و ٤٣,٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة على التوالي. وبالنسبة إلى أمراض القلب، تسجل وفيات الذكور ارتفاعا طفيفا (٧٢,٣٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠) بالمقارنة بوفيات الإناث (٦٩,٨٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠)، في حين أنه بالنسبة إلى الأورام الخبيثة والسكر، فإن معدلات وفيات الإناث (٥٦,٤٠ و ٤٧,٦٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ على التوالي) تفوق معدلات وفيات الذكور (٥٢,٥٥ و ٣٨,٨٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠). وقد استمر هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة، كما يتضح من الأرقام الأولية للوفيات الراجعة إلى أمراض القلب، وهي ٦٩,٦١ في عام ١٩٩٩، وتقدر بـ ٧٠,٨٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٠.

٥٢٩ -وقد أدى انخفاض معدل وفيات الأطفال إلى زيادة كبيرة في العمر المتوقع للسكان. ويقدر المجلس الوطني للسكان أن المعدل في عام ٢٠٠٠ سيكون ٢٤,٩٣ حالة وفاة لمن تقل أعمارهم عن عام لكل ألف مولود حي، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة بمعدل عام ١٩٩٤ (٣١,٤).

البرامج والخدمات الرئيسية للصحة المتكاملة للمرأة

- المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية من خلال استراتيجية توسيع نطاق التغطية (وتشمل الطب الوقائي والتغذية والصحة الإنجابية)
- البرنامج الوطني للصحة الإنجابية
- برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة
- البرنامج الوطني للوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته
- الكتيب الوطني لصحة المرأة
- برنامج المستشفيات صديقة الطفل والأم

أسباب مختارة للوفاة حسب الجنس، ١٩٩٨

الأسباب	الأرقام المطلقة	النسبة المئوية
الذكور	٢٤٧ ٠٨٢	١٠٠,٠
أمراض القلب	٣٠ ٥٧٤	١٢,٤
الحوادث	٢٥ ٢٩٦	١٠,٢
الأورام الخبيثة	٢٥ ١٤٥	١٠,٢
تليف الكبد وغيره من أمراض الكبد المزمنة	١٩ ٧٠١	٨,٠
البول السكري	١٧ ٣٦٥	٧,٠
أدواء معينة تنشأ في الفترة السابقة للولادة	١١ ٢٠١	٤,٥
القتل والإصابة العمد بيد شخص آخر	١٠ ٥٩١	٤,٣
أسباب أخرى	١٠٧ ٢٠٩	٤٣,٤
الإناث	١٩٤ ٥٠٢	١٠٠,٠
أمراض القلب	٣٠ ٥٢٠	١٥,٧
الأورام الخبيثة	٢٧ ٤٤٨	١٤,١
البول السكري	٢٢ ٠٣١	١١.٣
المرض المخي الوعائي	١١ ٩٣١	٦,١
أدواء معينة تنشأ في الفترة السابقة للولادة	٨ ٢٨٤	٤,٣
الحوادث	٧ ٣٨٢	٣,٨
الالتهاب الرئوي والإنفلوانزا	٦ ٨٧٩	٣,٥
أسباب أخرى	٨٠ ٠٢٧	٤١,١

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية. الإحصائيات السكانية، ١٩٩٧-١٩٩٨.

استنادا إلى التصنيف الدولي للأمراض، التنقيح العاشر، أدرجت أسباب الوفاة انطلاقا من مجموعات الأسباب وأهم ٢٠ سببا للوفاة في كل مجموعة.

توسيع نطاق التغطية - المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية

٥٣٠ -أدى العمل بالمجموعة الأساسية من الخدمات الصحية في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، من خلال برنامج توسيع نطاق التغطية وبرنامج التعليم والصحة والتغذية وبرنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن وبرنامج الرعاية في مناطق السكان الأصليين وبرنامج الجراحة الخارجية وغيرها، وكذلك من خلال برامج الولايات، إلى تمكين ١٦ مليون شخص من الفقراء من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية مجانا، فتسنى بذلك تطبيق سياسة التغطية الشاملة.

٥٣١ -وتتكون المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية من ١٣ مجالا للعمل يقصد بها معالجة مشاكل الصحة العامة التي يتكرر تعرض السكان لها، مثل التهابات الجهاز التنفسي والمعدة والأمعاء، وكذلك توفير الرعاية الصحية الوقائية من خلال التدريب، وتزويد المجتمعات بالمرافق الصحية، ومكافحة ناقلات الأمراض، مثل الملاريا وحمى الضنك (الدنجية) والكوليرا. وتشمل المجموعة الأساسية أيضا تدابير لحماية الأطفال من الجنسين والنساء من خلال الرعاية السابقة للولادة ومعالجة أمراض النساء، وخطة للتطعيم زادت من ستة لقاحات إلى ١٢ لقاحا في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠.

٥٣٢ -ويعتبر برنامج توسيع نطاق التغطية، الذي وضع عام ١٩٩٦، الآلية الرئيسية للتقدم في توفير المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية. ويقوم البرنامج الآن بتوفير خدمات الرعاية الصحية، في إطار هذه الخطة، في أكثر من ٠٠٠ ٤٠ بلدة تابعة لـ ٨٧٤ بلدية في ١٩ كيانا اتحاديا. وبلغ هذا العام عدد من استفادوا من البرنامج ٨,١ ملايين شخص، يعيش ٥ ملايين منهم في مناطق يغلب عليها السكان الأصليون.

٥٣٣ -ويتيح مكوّن الصحة في برنامج التعليم والصحة والتغذية توفير الخدمات الواردة في المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية مجانا لحوالي ٢,٦ من ملايين الأسر التي تعيش في فقر مدقع في أكثر من ٠٠٠ ٥٣ بلدة في ٣١ من الكيانات الاتحادية في البلد. ويضاف إلى ذلك أن توفير الغذاء التكميلي يساعد على تحسين مستويات تغذية الأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أشهر وعامين، ومن تتراوح أعمارهم بين عامين وخمسة أعوام ممن يعانون سوء التغذية، وجميع النساء الحوامل أو المرضعات. ويجري أيضا الاضطلاع بأنشطة تثقيفية في مجال الصحة وتحسينها في المجتمعات المحلية التي يعمل فيها البرنامج.

٥٣٤ -ويقدم برنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن خدمات صحية من المستويين الأول والثاني إلى ١١ مليون شخص يقيمون في ٠٠٠ ١٦ بلدة ريفية مهمشة في ١٧ كيانا، لا يمكن الوصول بالطرق الترابية إلا إلى ٧٦ في المائة منها فقط. ومسجل في البرنامج الآن ١,٩ من ملايين الأسر الريفية والأصلية، وتتبعه ٥٤٠ ٣ وحدة طبية من المستوى الأول و ٦٩ مستشفى ريفيا. ومن أجل دعم أنشطة برنامج التعليم والصحة والتغذية في البلدات المحرومة من الخدمات الصحية، جرى إنشاء ٢٢٥ منطقة صغرى يتألف كل منها من ١٠ بلدات في المتوسط. ويُتوخى في أنشطة المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن الاهتمام بالرعاية الوقائية أولا، ولكن دون إغفال الرعاية العلاجية والتأهيلية، بمشاركة ٠٠٠ ٢٤٧ متطوع، أغلبهم من النساء، يقومون بالعمل المجتمعي الذي يستهدف تحسين الظروف الصحية للأسر والمجتمعات المحلية ورفاهتها.

٥٣٥ -ويعمل الآن برنامج الرعاية في مناطق السكان الأصليين، الذي يتولى توفير الخدمات الصحية الأساسية، في ٩٣٣ بلدة ويخدم، هو والمجموعة الأساسية من الخدمات الصحية، زهاء ٠٠٠ ٦٢٦ نسمة، منهم أكثر قليلا من ٠٠٠ ٣٠٠ من السكان الأصليين.

٥٣٦ -ويجري، من خلال برنامج الجراحة الخارجية واللقاءات الجراحية التي يعقدها المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن، توفير الرعاية للمرضى القليلي الموارد من الجنسين من المعوقين أو المقعدين الذين يعانون مشاكل جراحية. وقد رعى البرنامج في السنوات الست الأخيرة ما يقرب من ٠٠٠ ٤٧ شخص في البلدات الريفية المهمشة في البلد. ويجري تشجيع مشاركة الاختصاصيين المحليين الذين يوفر لهم التعليم والتدريب لأداء هذه المهام المضطلع بها الآن في ١٥ كيانا اتحاديا.

٥٣٧ -وقد اعتمدت منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التغطية الشاملة بالخدمات الصحية الأساسية في ٢٨ كيانا اتحاديا. وولاية تشياباس في سبيلها إلى الاعتماد في أواخر هذا العام، وسيجري في عام ٢٠٠١ اعتماد ولايات مكسيكو وأواكساكا والمقاطعة الاتحادية.

٥٣٨ -ومن خلال برنامج البلديات المتمتعة بالصحة، يشجّع السكان على الانخراط في أنشطة لتحسين الصحة، مثل الرعاية الذاتية والمرافق الصحية الأساسية. وقد ساعد ذلك المجتمعات الريفية على التغلب على بعض مشاكلها الصحية. ويعمل البرنامج هذا العام في ٥٤٠ ١ بلدية، بزيادة ١٨٨ على عام ١٩٩٩. وتواكب أعمال السلطات في مجال تحسين الصحة المشاركة التطوعية الدائمة لأكثر من مليوني مروّج ومروّجة معاونين أو أصليين يعملون في مجال الصحة في المجتمعات الريفية.

٥٣٩ -والمروّجون الصحيون المتطوعون، وأغلبهم من النساء، يعتبرون عاملين مجتمعيين عظيمي القدر، ويشكلون همزة وصل بين المجتمع المحلي والمؤسسات الصحية في تنفيذ البرامج. وفي الفترة من عام ١٩٩٤ حتى الآن، جرى تدريب ما يقرب من ١,٤ من ملايين مقدمي الخدمات الذين يرعى كل منهم ما بين أسرة واحدة وتسع أسر في المتوسط، سواء في البيئة الريفية أو في المناطق الحضرية والضواحي.

٥٤٠ -وفي عام ١٩٩٩، نُصبت ٢٣٤ ١ راية بيضاء، بنفس عدد البلدات الريفية (أقل من ٥٠٠ ٢ نسمة)؛ وبهذه الطريقة، أصبح هناك الآن ٦٩٠ ٥ بلدة جرى تدريب كل الأمهات والحوامل والمرضعات فيها على المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية، وسُجّلت ٢٤٨ ٣٤ دارا صديقة لصحة الطفل والأم.

الصحة الإنجابية

٥٤١ -أدى اعتماد وتنفيذ المعالجة المتكاملة للصحة الإنجابية إلى تعبئة كثيفة للموارد البشرية والمالية المخصصة لتحديد الأطر المعيارية لتقديم الخدمات، ودعم التدريب والتوعية في مجال الصحة الإنجابية لآلاف من الموظفين الصحيين، والتركيز على أنشطة الصحة الإنجابية في المشاريع التشاركية البالغة المصداقية.

٥٤٢ -ونتج عن برامج توسيع نطاق التغطية التي نفذت في السنوات الأخيرة أن النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الأنشطة الأساسية للصحة الإنجابية يقدَّر أنها زادت من ٨٩,١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٩٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وجدير بالذكر أن الحاجة ما زالت مستمرة إلى زيادة الاستفادة من هذه الأنشطة، وزيادة حصول السكان على خدمات أخرى في مجال الصحة الإنجابية، مثل الخدمات المتصلة بالوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها، والتشخيص المبكر لهذه الأمراض والتعامل معها بالشكل المناسب.

٥٤٣ -وبالنسبة إلى النساء اللاتي في سنّ الإنجاب، فإن الأخطار المتصلة بالحمل أو الولادة أو النفاس تعدّ من الأسباب الهامة للوفاة. وتعتبر المعدلات الراهنة عالية وسرعة انخفاضها أقل بكثير من المنشود. وغالبا ما يقترن الفقر والتهميش بمعدل وفيات مبكرة نسبيا ومعدل اعتلال مرتفع، وإن تكن هناك فوارق ما زالت مستمرة بين شتى كيانات البلد.

٥٤٤ -وقد انخفض معدل وفيات الأمهات من ٦,٦٨ لكل ١٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٤ إلى ٣,٠١ في عام ١٩٩٩. ومن مجموع الوفيات، يعزى ٨٧,٢ في المائة منها إلى أسباب تتصل بالولادة مباشرة، و ٧,٠ في المائة إلى أسباب تتصل بالولادة بطريقة غير مباشرة، و ٥,٨ في المائة إلى أسباب لا علاقة لها بالولادة. وأهم ثلاثة أسباب للوفاة المتصلة بالولادة هي: الترف (٤٦,٧ في المائة)، والتشنج الحملي (٢٨ في المائة)، وتعفن الدم (١٦ في المائة).

معدل وفيات الأمهات[1]، ١٩٩٠-١٩٩٨

الأعوام	المجموع
١٩٩٠	٥,٤
١٩٩٥	٥,٣
١٩٩٦	٤,٨
١٩٩٧	٤,٧
١٩٩٨	٥,٣

(١) حالات وفاة لكل ١٠ ٠٠٠ مولود.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، ''النساء والرجال في المكسيك''، الطبعة الرابعة. وزارة الصحة، ''معدلات الوفاة''، ١٩٩٨.

٥٤٥ -وقد أنشأت اللجنة الوطنية المشتركة بين المؤسسات لدراسة معدلات وفيات الأمهات والوفيات في الفترة المحيطة بالولادة ٣١ لجنة في الولايات. كما أن لها لجانا في جميع المستشفيات العامة في البلد التي تقدم الرعاية في مجال الولادة وطب الأطفال، وفي الـ ٢١٨ إدارة صحية بوزارة الصحة.

٥٤٦ -وجرى كذلك، اعتبارا من عام ١٩٩٩، تحويل لجان دراسة معدلات وفيات الأمهات إلى لجان للوقاية والدراسة والمتابعة فيما يتصل بمعدلات اعتلال ووفاة الأمهات والاعتلال والوفاة في الفترة المحيطة بالولادة. وتقوم هذه اللجان بأنشطة وقائية وأنشطة في مجال الإعلام والتعليم والاتصال.

٥٤٧ -وعلى نفس المنوال، وضعت مؤسسات صحية مختلفة برامج إرشادية لخفض معدلات وفيات الأمهات موجهة إلى النساء والشابات والمراهقات. وفيما يتعلق ببرنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن، وضعت عدة مشاريع، مثل مشروع نموذج الاتصال التعليمي الذي يهدف إلى طرح مجموعة من المواضيع المتصلة بالثقافة الجنسية والرعاية الصحية الذاتية، التي تتناول في جملة أمور الاتصال الأسري، والحياة الجنسية للمراهقين، والحمل المبكر، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، واتخاذ القرارات. ومن الاستراتيجيات ذات الصلة بهذا النموذج التدريب عبر السواتل، الذي أمكن بواسطته توصيل هذا الإرشاد إلى حوالي ٢,٦ من ملايين الأشخاص، ٥٠ في المائة منهم من النساء. وهذا النوع من طرق التعميم والتدريب غيّر من سلوك المرأة في العناية بصحتها.

٥٤٨ -ولدى برنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن أيضا نظام مبسط للرصد الوبائي لوفيات الأمهات يمكن من خلاله تحديد بعض العوامل التي تسهم في إيجاد

العلة، عملا على إعادة توجيه التدابير المحددة التي تتدخل بشكل إيجابي في خفض حالات وفاة الأمهات، أو إيجاد مثل هذه التدابير.

وفيات الأمهات حسب السبب، ١٩٩٨

السبب	الأرقام المطلقة	النسبة المئوية
المجموع	١ ٤١٥	١٠٠,٠
الوفيات التي تتصل بالولادة مباشرة	١ ٢٥٧	٨٨,٨
الإجهاض	١٠٠	٧,٨
الاستسقاء البروتيني وارتفاع ضغط الدم في الحمل والولادة والنفاس	٤٧٤	٣٣,٥
النزف بسبب الحمل، وفي أثناء الولادة، وبعد الولادة	٢٤٣	١٧,٢
البول السكري في أثناء الحمل	٥	٠,٤
مصاعب الولادة المتعسرة	١١	٠,٨
مضاعفات النفاس	١٢٧	٩,٠
تعفن الدم وغيره من أشكال العدوى في النفاس	٥٠	٣,٥
أسباب أخرى تتصل بالولادة مباشرة	٢٨٧	٢٠,٣
الوفيات التي لا تتصل بالولادة مباشرة	١٥١	١٠,٧
وفيات غير محددة بسبب الولادة	٧	٠,٥

المصدر: وزارة الصحة، ''معدلات الوفاة''، ١٩٩٨.

الاهتمام بالحمل والولادة والنفاس

٥٤٩ -تقوم مؤسسات القطاع العام والاجتماعي والخاص بتوفير خدمات الرعاية في فترة الولادة. ومن الأنشطة الرئيسية للمجموعة الأساسية من الخدمات الصحية توفير الرعاية في الحمل والولادة والنفاس بتسجيل الحوامل، وتقديم المشورة في فترة الولادة، والتحصين ضد التيتانوس، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وتحديد وإحالة حالات الحمل المنطوية على خطر بالغ، والاهتمام بالولادة الطبيعية، وتوفير الرعاية الفورية للمواليد الجدد، وإعطاء الحوامل الأدوية المحتوية على الحديد، وتعزيز تدريب الموظفين المجتمعيين والمؤسسيين.

٥٥٠ -وفي السنوات الست الأخيرة، ازداد بأكثر من ٦٣ في المائة عدد الاستشارات المقدمة إلى الحوامل في المتوسط. وفي هذه السنة، قدم ما متوسطه ٤,٢ استشارات لكل حامل، أي ما يزيد بنسبة ٨ في المائة تقريبا على السنة الماضية، مما سيساعد على خفض معدل وفيات الأمهات والمواليد الجدد.

٥٥١ -ويتضمن برنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن، علاوة على القيام بالأنشطة المبينة فيما سبق، نظاما مبسطا للرصد الوبائي للحوامل أتاح تحقيق زيادة

كبيرة في بدء توفير الرعاية السابقة للولادة في الشهور الثلاثة الأولى من الحمل، فعزز بذلك التحديد المبكر لمضاعفات الحمل التي تعرض حياة الأم وأطفالها للخطر. وقد ازداد متوسط عدد الاستشارات لكل حامل من ٤,٦ في عام ١٩٩٤ إلى ٦,٧ في عام ١٩٩٩.

٥٥٢ -وفيما يتعلق بالرعاية في أثناء الولادة، تحقق أيضا تقدم كبير. ففي عام ١٩٩٩، تولى المتخصصون في التوليد مباشرة ٨٦ في المائة من حالات الولادة، وتولت النسبة الباقية قابلات ريفيات مؤهلات. وما زالت الممرضات والقابلات، اللاتي غالبا ما يعتنين بالنساء غير المتعلمات والنساء القاطنات في الريف، يواصلن عملهن هذا رغم انخفاض معدلاته لسبب أساسي، هو سحب الدعم المتاح لهن وعدم الإبلاغ عن الحالات التي يتولينها. ويضم برنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن الآن ١١٠ ٦ قابلات يتولين في المتوسط ٧٦٠ ١٨ حالة توليد سنويا. وقد انضمت القابلات رسميا إلى هيكل الخدمات المؤسسية كجزء من استراتيجية توسيع نطاق التغطية التابعة لبرنامج إصلاح قطاع الصحة، وجرى تدريبهن على رعاية الحمل المنطوي على خطر، وعلى الولادة الطبيعية، واكتشاف علامات الخطر والإحالة إلى الوحدات الطبية.

٥٥٣ -وقد أدى دعم الاستراتيجية المسماة ''المستشفى الصديق للطفل والطفلة والأم'' إلى اعتماد ٩٥,٤ في المائة من المستشفيات العامة هذه السنة. وتحدد هذه المبادرة، علاوة على الخطوات العشر التي اقترحتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف لاعتبار المستشفى صديقا للطفل والطفلة، ١٨ خطوة إضافية من أجل وضع استراتيجية تنظيمية للرعاية المتكاملة للصحة الإنجابية. وتشجع المستشفيات التي اندرجت في هذه الفئة الاقتصار على الرضاعة الطبيعية منذ الولادة، وتدرب الأمهات على العناية بالمواليد الجدد، وتشجع السكن المشترك، ولديها القدرة على اكتشاف العيوب عند الولادة، فضلا عن تقديم الإرشاد والمشورة في تنظيم الأسرة ومنع الحمل بعد الولادة وتنشيط عضلة قلب الوليد.

٥٥٤ -وقد نفذت وزارة الصحة بعض الاستراتيجيات المحددة للوقاية من تسمم الدم والتعامل معه في أخطر مراحله، ومنها استراتيجية ''الصندوق الأحمر'' التي تتمثل في التزويد المستمر بالعقاقير للتعامل مع هذا المرض. وهذه الصناديق متاحة في جميع مستشفيات الوزارة.

٥٥٥ -وقد ساعدت مشاركة مؤسسات قطاع الصحة والمنظمات غير الحكومية على القيام بحملات ترويجية مختلفة لتوسيع نطاق التغطية بالرعاية في الحمل والولادة والنفاس. وتستهدف هذه الحملات عامة السكان، وتشدد على ضرورة بدء الرعاية في الشهور الأولى من الحمل.

٥٥٦ -وتقوم الشبكة الصحية للمرأة في المقاطعة الاتحادية، المؤلفة من منظمات مدنية وأكاديمية، بدعم الأنشطة في مجال ممارسة الحقوق وحمايتها فيما يتعلق بصحة المكسيكيات. وتسعى الشبكة إلى تحسين نوعية الرعاية في أقسام الصحة الإنجابية والحث على تعديل القوانين لضمان تحقيق العدالة في هذا المجال.

العملية القيصرية

٥٥٧ -تقوم لجنة تعزيز الأمومة الآمنة في المكسيك، المؤلفة من مؤسسات قطاع الصحة والمنظمات غير الحكومية ولجان الولايات ووكالات التعاون الدولي، بتنفيذ مشاريع مبتكرة لإرشاد السكان، وخفض معدل اعتلال الأمهات ووفاتهن، وتحقيق هدف الأمومة الآمنة. وقد قامت هذه اللجنة، بالاشتراك مع وزارة الصحة والمعهد الوطني لعلوم فترة ما قبل الولادة والقطاع الخاص والوكالات الدولية، بتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى الحد من اللجوء إلى العملية القيصرية، وتتضمن وضع قواعد فنية سليمة علميا، واشتراط الحصول على رأي ثان معتمد ومستقل قبل إجراء العملية القيصرية، وإنشاء لجان لإعادة النظر في العمليات القيصرية، وتوفير تدريب طبي مناسب للدارسين والخريجين.

النسب المئوية للعمليات القيصرية حسب الولادات المسجلة في كل مؤسسة، ١٩٩٨

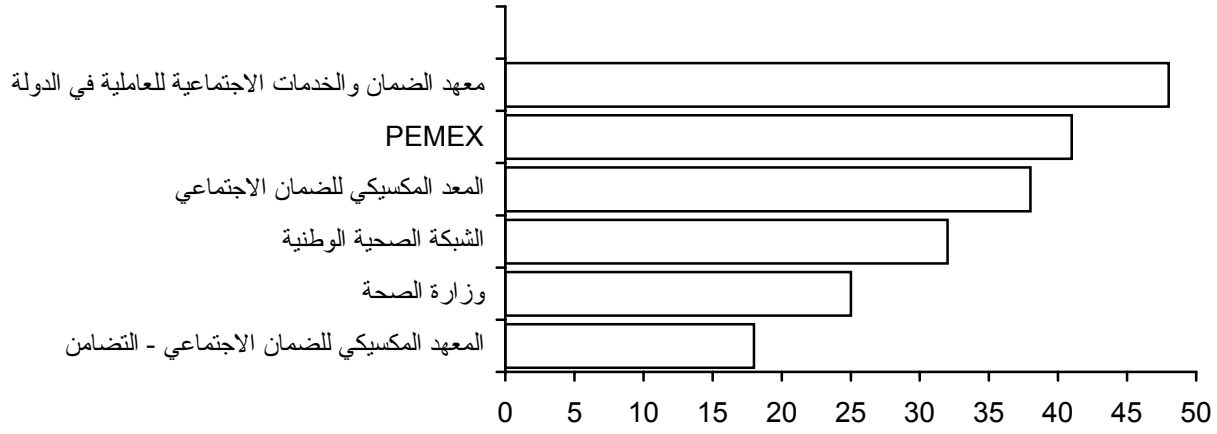

النسب المئوية

المصدر: وزارة الصحة، نشرة المعلومات الإحصائية رقم ١٨ الصادرة عن وزارة الصحة، ١٩٩٨.

٥٥٨ -وقد اتخذ معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة عدة تدابير لتفادي الإفراط في العمليات القيصرية، فحدد بعض الخطوط الفنية المؤسسية لخفض مؤشر هذه

العمليات، وأخذ يراجع بشكل متكرر ومنتظم بيانات العمليات القيصرية ويشجع التقييم الشامل للولادة الذي يتضمن خططا لعملية التوليد.

٥٥٩ -ومن ناحية أخرى، يقوم المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن كل شهر بشكل منتظم بمراجعة وتحليل مفصلين لبيانات العمليات القيصرية، وذلك بقصد تحديد أو إعادة توجيه أنشطة محددة وملائمة تيسر التعامل مع الحمل بطريقة تفيد الأم والطفل معا.

الإجهاض

٥٦٠ -ترى حكومة المكسيك أن الإجهاض لا يمكن في أي ظرف من الظروف أن يعتبر طريقة لتنظيم الأسرة، وهو ما يقرره بوضوح البرنامج الوطني للسكان، ١٩٩٥-٢٠٠٠، وبرنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ١٩٩٥-٢٠٠٠، والنموذج الرسمي المكسيكي لخدمات تنظيم الأسرة (NOM-SSA2-1993). وعلى العكس من ذلك، فإن الهدف الأساسي لبرنامج إصلاح قطاع الصحة، ١٩٩٥-٢٠٠٠ يتمثل، في هذا الشأن، في منع الحمل غير المخطط له والإجهاض التحريضي من خلال توفير معلومات وخدمات تنظيم الأسرة. ويروّج مكوّن الصحة في برنامج الصحة الإنجابية بين السكان للأمومة المخطط لها والسليمة والآمنة.

٥٦١ -وفي إطار الشبكة الصحية الوطنية، يعتبر الإجهاض التحريضي من الأسباب المهمة لمرض المرأة ووفاتها. ويعتبر الإجهاض الطوعي سببا لضياع الخصوبة والعقم، وخصوصا إذا تكرر، وهو بسبب منشئه المتعدد العوامل جدير بالاهتمام الطبي به لتشخيص العلة وتقديم العلاج الأنسب. ويلقى هذا العمل من جانب برنامج الصحة الإنجابية الدعم القانوني في المادة ٤ من الدستور السياسي لبلدنا، التي تنص على أن من حق كل مكسيكي ومكسيكية أن يحددا بشكل حر ومسؤول وواع تماما عدد الأطفال والمباعدة بين ولادتهم.

٥٦٢ -وترى حكومة المكسيك، من منظور الصحة، أن الإجهاض التحريضي يعد مشكلة صحية عامة لأنه يمثل السبب الرابع لوفيات الأمهات وينطوي على مضاعفات متكررة، مثل الثقب الرحمي والترف والعدوى، تصيب صحة الأم بالتدهور وتسبب العقم على المدى المتوسط. ويضاف إلى ذلك أن الإجهاض التحريضي له آثار نفسية ويمكن أن يسبب الاكتئاب والقلق والخوف.

٥٦٣ -ومن التدابير التي يقوم بها قطاع الصحة لمواجهة مشكلة الإجهاض التحريضي ما يلي:

• **الوقاية**. تتم الوقاية من الإجهاض التحريضي عن طريق تفادي الحمل غير المخطط له، وذلك بتوسيع نطاق التغطية وتحسين نوعيتها، سواء من حيث المعلومات أو توفير خدمات تنظيم الأسرة. وقد توسعت المكسيك، في القطاع العام، في طرح وسائل واستراتيجيات منع الحمل تلبية لمطالب وأولويات الأزواج في مختلف مراحل دوراتهم الإنجابية.

• **الرعاية الجيدة للنساء في حالة الإجهاض الناقص أو المتعسر**. قامت مؤسسات قطاع الصحة بتدريب العاملين في وحدات العناية بحالات الولادة التابعة لها على استخدام طريقة السفط اليدوي من داخل الرحم، وهي أسلوب يحل بنجاح في نسبة كبيرة من الحالات محل الطريقة الآلية التقليدية. وجرى أيضا تدريب موظفي الصحة على التعامل الودي والإنساني للغاية مع النساء في أثناء الإجهاض الناقص أو المتعسر.

• **الإرشاد والمشورة**. جرى، من أجل تفادي تكرار الإجهاض التحريضي، تدريب موظفي الصحة على تقديم الإرشاد والمشورة في الصحة الإنجابية إلى النساء اللاتي يتعرضن للإجهاض المتكرر، لإحاطتهن علما بفوائد طريقة لمنع الحمل بعد الإجهاض. ويضطلع موظفو الصحة بعملهم في احترام تام لكرامة المرأة وحقها في الاختيار الحر.

• **منع الحمل في الحالات الطارئة**. هناك استراتيجية حديثة تشجعها منظمة الصحة العالمية، هي منع الحمل في الحالات الطارئة التي تهدف أساسا إلى منع الحمل غير المخطط له والإجهاض التحريضي. وهذه الاستراتيجية في منع الحمل تكون فعالة قبل إدخال كيس الأرومة في بطانة الرحم، أي قبل أن يحدث الحمل. وتقوم الآن اللجنة الفرعية لتنظيم الوقاية من الأمراض ومكافحتها بإعادة النظر في الاقتراح المتعلق بإدراج هذه الاستراتيجية في النموذج الرسمي المكسيكي لخدمات تنظيم الأسرة.

• **إسقاط الحمل عند عدم المعاقبة على الإجهاض**. شرع قطاع الصحة في الاستعداد لتدريب العاملين وتوفير المعدات المناسبة من أجل تلبية الطلب في الحالات التي تتطلب إسقاط الحمل بناء على علامة دقيقة من النوع المعاقب عليه (اغتصاب) أو على رأي طبي، في محاولة للأخذ بالتكنولوجيا الحديثة. وقد اشتركت المكسيك، من خلال ممثل لوزارة الصحة وممثل آخر للمجتمع المدني المنظم، في مشاورة الخبراء التقنية التي دعت إليها منظمة الصحة العالمية من

خلال شعبتها للصحة الإنجابية والبحث، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، من أجل وضع الخطوط التوجيهية الفنية في هذا المضمار التي ستتاح باللغات الرسمية للأمم المتحدة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وستهتم حكومة المكسيك بالتوصيات الداعية إلى تنفيذ التعهد الملتزم به في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين ''القاهرة + ٥''، التي عقدت في مدينة نيويورك في عام ١٩٩٩.

- **تسجيل حالات الإجهاض التحريضي** وكذلك المضاعفات والوفيات لهذا السبب. هذه الحالات غير متوافرة في بلدنا لأن أغلبها يتم في الخفاء. ولدى قطاع الصحة سجل ببيانات دخول المستشفيات في القطاع العام للإجهاض، سواء الطوعي أو التحريضي، ولحالات الوفاة التي تتسبب فيها مضاعفات الإجهاض. وطبقا لبيانات الإدارة العامة للإحصاء والمعلوماتية في وزارة الصحة، يصل متوسط عدد المترددات على وحدات الرعاية التابعة للقطاع العام سنويا إلى ٠٠٠ ١٤٥ امرأة للإجهاض العادي أو المتعسر. ويقدر أن من هذا العدد الكبير، هناك ما بين ٢٠ و ٤٥ في المائة منهن يُجهضن طوعا. وتقدر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أن هناك ما بين ٢٢٠ و ٠٠٠ ٢٤٠ حالة إجهاض سنويا بين النساء اللاتي لا يترددن على وحدات القطاع العام والنساء اللاتي يتعاملن مع القطاع الخاص. وهناك مصادر أخرى للمعلومات، ولا سيما في المجتمع المدني، نرى أن الرقم أعلى من ذلك.

- **سجل وفيات الأمهات بسبب مضاعفات الإجهاض.** يقدر أن حوالي ١٠٠ امرأة يتوفين سنويا بسبب مضاعفات الإجهاض. ومع ذلك فإنه يحتمل في بعض الحالات أن تذكر شهادة الوفاة أن سبب الوفاة هو الترف في أثناء الولادة أو العدوى الجانبية.

تنظيم الأسرة

٥٦٤ - كانت أبرز مظاهر التحول الديموغرافي المتسارع، الذي انعكس في التراجع الملحوظ للخصوبة في العقود الثلاثة الأخيرة، تغير الأفضليات والمثل العليا الإنجابية لدى الأزواج المكسيكيين، وكذلك سرعة تعميم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتوسيع نطاقها.

٥٦٥ - ومن الشروط التي لا غنى عنها لكي يستطيع الأفراد ممارسة حقهم في تحديد عدد الأطفال الذين يريدونهم ومتى يكون ذلك أن يكون هؤلاء الأفراد على علم بطرق تنظيم الخصوبة، وأن تتوافر لديهم معلومات كافية عن كيفية ومكان الحصول على هذه الطرق،

وأن يعرفوا أنسبها في ضوء أفضلياتهم وظروفهم الشخصية، وأن يعرفوا كيفية استعمالها بفعالية وأمان. وفي هذا الصدد يجدر بالذكر أن البيانات المتاحة تشير إلى أن زهاء ٩٧ في المائة من النساء اللاتي في سن الخصوبة في البلد يعرفن طريقة واحدة على الأقل للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه، مما أدى إلى تزايد أعداد الأشخاص المحتاجين إلى خدمات تنظيم الأسرة.

٥٦٦ -وفي السنوات الأخيرة، طرأت زيادة كبيرة على استخدام المتزوجات اللاتي في سن الخصوبة لوسائل منع الحمل. وفي السبعينات، عندما بدأ تنفيذ البرامج الرسمية لتنظيم الأسرة، زاد استخدام وسائل منع الحمل بسرعة كبيرة وسجل نموا سنويا قدره ثلاث نقاط مئوية في المتوسط فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢. وفي السنوات الخمس التالية، أصبح معدل النمو أبطأ، بواقع نقطة مئوية واحدة في العام؛ وفيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٢، عاد التسارع من جديد، فارتفع النمو المتوسط إلى نقطتين مئويتين في السنة التقويمية؛ وأخيرا، وفيما بين عام ١٩٩٢ و ١٩٩٧ اللذين كاد يتحقق فيهما أوج التغطية بوسائل منع الحمل، بلغت الزيادة السنوية في استخدام وسائل منع الحمل نقطة مئوية واحدة في المتوسط.

٥٦٧ -ورغم أن تعميم تنظيم الأسرة وصل إلى جميع فئات السكان، فإن معالجة التخلف السائد في أفقر فئات المجتمع لا تزال تشكل تحديا كبيرا. وكانت النساء الحاصلات على تعليم أفضل في طليعة العاملين على تنظيم الأسرة في المكسيك. ففي عام ١٩٧٦، كانت أكثر من واحدة من كل اثنتين من الحاصلات على الشهادة الثانوية أو أعلى تستخدم طريقة من الطرق لتنظيم خصوبتها. وقد وصلت إلى هذه النسبة المئوية النساء اللاتي أتممن تعليمهن الابتدائي بعد ست سنوات، ثم بعد خمس عشرة سنة وصلت إلى هذه النسبة النساء اللاتي لم يستكملن تعليمهن الابتدائي. وعلى النقيض من ذلك، فإن غير المتعلمات لم يصلن بعد إلى هذا المستوى. غير أن الفجوة التي تفصل بين النساء حسب المستوى التعليمي انخفضت من ٤٦ نقطة مئوية في عام ١٩٨٧ إلى ٢٧ نقطة في عام ١٩٩٧.

٥٦٨ -وتعتبر المتزوجات البالغات من العمر ما بين ١٥ و ١٩ عاما من الفئات الشديدة التخلف في استخدام وسائل منع الحمل. ومع أن أفراد هذه الفئة سجلن زيادات ذات شأن في استخدام وسائل منع الحمل في السنوات الأخيرة، فزادت نسبتهن من ٣٠,٢ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٤٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٧، فإنهن ما زلن الأقل مستوى من حيث استخدام وسائل منع الحمل. وبالنسبة إلى المتزوجات من غير ذوات الأولاد، فإن أقل من واحدة من كل أربع تستخدم وسائل منع الحمل. ويجدر بالذكر مع ذلك أن الفجوة قد ضاقت بينهن وبين الفئات الأخرى ذات المستويات الأفضل في استخدام وسائل منع الحمل.

ومع أن الفرق كان بواقع ستة أمثال في عام ١٩٧٦، فإنه انخفض إلى ٤,٤ أمثال في عام ١٩٨٧، وإلى ٣,٤ أمثال في عام ١٩٩٧. وتبين هذه النتائج أن نمط البدء المبكر للخصوبة، المترسخ تماما في الثقافة المكسيكية، بدأ يتعرض لتحولات كبيرة.

٥٦٩ -وتوضح البيانات المتاحة أن النسبة المئوية للمتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل زادت من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ٦٣,١ في المائة في عام ١٩٩٢، ومن ٦٦,٥ في المائة إلى ٦٨,٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧. وتجعلنا أحدث التقديرات نؤكد أن هدف البرنامج الوطني للسكان لعام ٢٠٠٠، وهو الوصول بنسبة استخدام وسائل منع الحمل إلى ٧٠,٢ في المائة، وقد تحقق بالفعل، بل تحقق ما هو أكثر قليلا من ذلك.

٥٧٠ -وتشير توقعات المجلس الوطني للسكان إلى أن استخدام وسائل منع الحمل يصل الآن إلى ما نسبته ٧٠,٨ في المائة. والزيادة التي طرأت على هذا المؤشر فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ تدل على ازدياد عدد المستخدمات الفعليات لوسائل منع الحمل المتزوجات بالفعل من ٩,٢ ملايين في عام ١٩٩٤ إلى ١١,٣ مليونا في عام ٢٠٠٠، في حين أن عدد المستخدمات الفعليات لهذه الوسائل، من متزوجات وغير متزوجات، زاد من ٩,٨ ملايين إلى ١٢,٤ مليونا في الفترة ذاتها[٤]. وهناك كذلك، وفيما يتصل بالهدف المشار إليه فيما سلف، ما يؤكد بلوغ هدف تحقيق زيادة طبيعية الذي تحدد لعام ٢٠٠٠ (١,٧٤ في المائة). وتؤكد هذا التقدير النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ التي أذيعت مؤخرا والتي تبين أن معدل النمو الديموغرافي في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ قد اتبع المسار الذي توقعه المجلس الوطني للسكان، وإن كان يقل عنه بقدر طفيف.

٥٧١ -وكان لا بد لبلوغ هدف الانتشار والنمو الطبيعي الذي حدده البرنامج الوطني للسكان من دعم التدابير المتخذة في إطار تنظيم الأسرة بحيث تستمر التغطية بوسائل منع

(٤) لا بد من التنبيه إلى أن البرنامج الوطني للسكان، ١٩٩٥-٢٠٠٠ قدّر بـ ١٢,٦ مليونا عدد المستخدمات الفعليات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما، وهو العدد المطلوب بلوغه لتحقيق هدف الخصوبة المتمثل في ٢,٤ من الأطفال لكل امرأة. ومع ذلك فإن الاستقصاءات الأخيرة تؤكد حدوث تحولات قريبة في أنماط زواج المكسيكيات (وهو ما يتضح في ارتفاع متوسط سن الزواج أو الأمومة)، مما يقلّل من الرقم المقدر أصلا للمتزوجات في الأعمار المذكورة من ١٦,٧ إلى ١٥,٩ مليونا، أي بما يقل بحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ امرأة متزوجة عن تقديرات البرنامج الوطني للسكان. وقد عوضت هذا الانخفاض جزئيا زيادة في الحجم النسبي للنساء غير المتزوجات (من ٧ إلى ١٠ في المائة) بالمقارنة بمجموع من يستخدمن وسائل منع الحمل. والنسبة الحالية المقدرة (٧٠,٨ في المائة) والمطبقة على المتزوجات من السكان، علاوة على غير المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل، ترتفع إلى ١٢,٤ مليونا من المستخدمات الفعليات. وهذا يفسر الفرق الطفيف بين هذا الرقم والهدف الذي قدره البرنامج الوطني للسكان في البداية للمستخدمات الفعليات.

الحمل للمتزوجات في المناطق الحضرية بأكثر من ٧٠ في المائة، في حين تزيد قليلا هذه النسبة في الريف على ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. وتشير نتائج الاستقصاء الوطني الأخير (ENADID، ١٩٩٧) إلى أنه فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧، زادت النسبة المئوية للمتزوجات اللاتي هن في سن الخصوبة والمقيمات في المناطق الحضرية من ٧٠,١ في المائة إلى ٧٣,٣ في المائة، وزادت في المناطق الريفية من ٤٤,٦ في المائة إلى ٥٣,٦ في المائة. وفي ضوء استقصاء الصحة الإنجابية الذي أجراه المجلس الوطني للسكان والمعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي – التضامن في أوائل عام ١٩٩٩، يقدر أن ٥٦,٦ في المائة من المتزوجات اللاتي هن في سن الخصوبة والمقيمات في مناطق عمل برنامج المعهد يستخدمن إحدى وسائل منع الحمل. ومما يذكر أن هذا البرنامج يعمل في المناطق الريفية في ١٧ من الكيانات الاتحادية بالبلد التي يلاحظ فيها أعلى مؤشرات التهميش والفقر.

٥٧٢ –وقد ساعدت جهود المؤسسات الصحية في القطاع العام على توسيع نطاق الحصول على خدمات تنظيم الأسرة في جميع أنحاء البلد وزيادة التغطية بها وتحسين جودتها. وفي عام ١٩٧٩، كانت نسبة المستخدمات واحدة في القطاعين العام والخاص (الصيدليات والاستشارات). وفي عام ١٩٩٢، زادت نسبة المتعاملات مع القطاع العام إلى ٦٦,٦ في المائة، وفي عام ١٩٩٧ إلى ٧٢,٥ في المائة. وبالأرقام المطلقة يشير ازدياد الطلب هذا إلى أن الشبكة الصحية الوطنية قد ضاعفت طاقة خدماتها سبع مرات تقريبا في ١٨ عاما.

٥٧٣ –إن انتشار استخدام وسائل منع الحمل وكذلك الخصوبة ومعدل الوفيات تعكس اختلافات واضحة حسب الكيان الاتحادي، وإن كان يلاحظ وجود اتجاه إلى تقارب مستوياتها تدريجيا. وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه لوحظت طوال التسعينات في البلد زيادات كبيرة في النسبة المئوية للمتزوجات اللاتي هن في سن الخصوبة ويستعلمن وسائل منع الحمل لتنظيم خصوبتهن والمباعدة بين أطفالهن أو الحد من عددهم.

٥٧٤ –ويقدر أن أقل معدل للاستخدام موجود في ولاية غيّريرو (٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٠)، وأعلى معدل موجود في سينالوا وباخا كاليفورنيا سور (٧٩,٠ في المائة و ٧٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ على التوالي). وتفيد توقعات المجلس الوطني للسكان أنه في العام الحالي، بلغ ٢١ كيانا اتحاديا أو تجاوز معدل الانتشار المحدد كهدف في البرنامج الوطني للسكان (٧٠,٢ في المائة)؛ وبلغ معدل الانتشار في ستة كيانات أخرى ما بين ٦٤ في المائة وأقل من ٧٠ في المائة؛ وعلى العكس من ذلك فإن معدل الانتشار في خمسة كيانات (تشياباس وغواناخواتو وغيّريرو وأواكساكا وبوبيلا) يقل عن ٦٤ في المائة من المتزوجات اللاتي هن في سن الخصوبة.

٥٧٥ -إن الطلب غير الملبّى على وسائل منع الحمل (أي النساء المعرضات للحمل اللاتي لا يستخدمن أي وسيلة، رغم رغبتهن الواضحة في الحد من عدد الأطفال أو المباعدة بينهم) هو من المؤشرات التي تعكس بأمانة بالغة التخلف في هذا المضمار وتبيّن، ضمن أمور أخرى، مشاكل الحصول على الخدمات ونوعيتها. وعلى الصعيد الوطني، انخفض الطلب غير الملبّى من ٢٥,١ في المائة من المتزوجات اللاتي هن في سن الخصوبة في عام ١٩٨٧ إلى ١٦,١ في المائة في عام ١٩٩٥، ومن ١٢,١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٠ في المائة الآن.

٥٧٦ -وأعلى معدلات الطلب غير الملبّى موجودة اليوم في الفئات الاجتماعية ومناطق البلد الأقل حصولا على منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين النساء غير المتعلمات والنساء القاطنات في المناطق الريفية (الأقل من ٥٠٠ ٢ نسمة)، هناك ٢٢ في المائة منهن تقريبا لا يجدن طلبهن، في حين أن هذا المؤشر فيما يتعلق بالنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما يرتفع إلى ٢٦,٧ في المائة. ويتسم هذا المؤشر أيضا بتفاوتات أوضح فيما بين الكيانات الاتحادية في البلد: فغيرّيرو هي الولاية التي بها أعلى نسبة من الطلب غير الملبّى على وسائل منع الحمل، وهي ذات النسبة التي بلغها البلد في عام ١٩٨٧، في حين كانت أدنى نسبة في نويفو ليون، إذ تعادل أقل من نصف النسبة السائدة الآن في البلد بأكمله.

٥٧٧ -وقد وصل معدل قبول استخدام وسيلة لمنع الحمل بعد الولادة، بموافقة واعية تماما، إلى ٥٥ في المائة في المتوسط في وزارة الصحة والمعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ومعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة. وستتيح مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة تسجيل ٠٠٠ ٣٠ عملية لقطع قناة المني في القطاع كله؛ وفي العقد الماضي، أجرى أكثر من ٠٠٠ ٢٧٥ عملية من هذا القبيل في مؤسسات الشبكة الصحية الوطنية.

٥٧٨ -وقد أدت هذه الجهود إلى انخفاض المعدل العام للخصوبة. فمعدل الأطفال لكل امرأة الآن ٢,٤، وكان هذا المعدل قد بلغ ٢,٧ في عام ١٩٩٧. غير أن تراجع الخصوبة لم يحدث بشكل متزامن ولا بنفس القوة في مختلف مناطق البلد وكياناته وفئاته الاجتماعية وجماعاته العرقية. ويعزى هذا التراجع بقدر كبير إلى التوسع التدريجي في التغطية ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وزيادة هذه التغطية.

٥٧٩ -وفي هذا الصدد، فإنه إذا كانت الحملات الترويجية والاستشارات الطبية لتوعية النساء فيما يتعلق باستخدام وسائل منع الحمل أمرا لا غنى عنه وواسع الفائدة، فقد كان من العناصر الأساسية أيضا المشاريع والأعمال ذات الطابع النفسي والاجتماعي التي أتاحت التأثير في سلوك النساء القليلات الثقافة.

٥٨٠ -وقد نفذ برنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن سلسلة من المشاريع والأنشطة، ومنها مشاريع التنمية البشرية وخطط التنمية في المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين، مثل المشروع الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٨ وشمل ٢٥٠ ٣٧ مراهقة فقيرة في منطقة أواكساكا. وكان هدف هذه الدراسة وضع برنامج للتدريس الشامل للصحة لمختلف أجيال النساء الأصليات.

٥٨١ -ومن المشاريع التي ما زال يجري تعزيزها بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المشروع المسمى ''فتح السبل. دليل المرأة إلى التمكن''، والهدف منه إنشاء شبكة تعليمية وإرشادية في أوساط الريفيات يكون المنظور الجنساني فيها حافزا إلى المعرفة والرعاية وإدراك القيمة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والعمل والأسرة، بما يحمي حقوقهن ويدفع إلى التعايش وإلى النماء الفردي التام؛ ومن الاهتمامات الأساسية الأخرى لهذا المشروع معالجة المشاكل الصحية بتوفير الإرشاد للمرأة في مسائل الحياة الجنسية، والحصول على الخدمات، وطرق الإنجاب، والعناية بالصحة، ووسائل منع الحمل من حيث منافعها واستخداماتها.

٥٨٢ -وفي عام ١٩٩٩، قدم معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة ٨٧١ ٨١ استشارة للمراهقات في طرق منع الحمل؛ وكانت تلك أول مرة لـ ٨٦٨ ٤٤ منهن واستشارات أخرى للباقيات. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قدمت في هذا المعهد ٩٧٤ ٤٠ استشارة، كان منها ٤٣٤ ١٩ للنساء و ٥٤٠ ٢١ للرجال. وفي ٨٥٤ ٨ استشارة منها، اختارت النساء استخدام إحدى وسائل التحكم في الخصوبة (الوسيلة الرحمية أو بالهرمونات)، واختار ٢٧٨ ١٧ رجلا الوسائل الداعمة (الواقية). ومن عام ١٩٩٥ حتى الآن، أصبحت ٧٣٨ ٠٣٣ ١ امرأة من المستخدمات الفعليات لوسائل منع الحمل في معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، وأجريت عملية قطع قناة المني لـ ٤٠٦ ١٧ رجال.

سرطان عنق الرحم والثدي

٥٨٣ -شرعت الحكومة الاتحادية منذ آذار/مارس ١٩٩٨، في سبيل تحسين الخدمات الشاملة في مجال الصحة الإنجابية وصحة المرأة، في تشجيع استخدام ''الكتيب الوطني لصحة المرأة''. ويتيح هذا الصك لمقدمي الخدمات أن يتابعوا بشكل أفضل الرعاية التي توفر للمرأة منذ بلوغها سن الإنجاب، وأن يكتشفوا السكان المعرضين للخطر، وكشف هذا الخطر مبكرا وتوفير العلاج المناسب للحالات. ويوفر الكتيب للمرأة معرفة أوفى بحالتها الصحية لتجنب الأمراض المختلفة، ومنها سرطان عنق الرحم والثدي. والأبواب الأساسية المطروقة في هذا الكتيب هي: الصحة في فترة ما قبل الولادة؛ تنظيم الأسرة؛ الوقاية من سرطان عنق الرحم

والثدي ومكافحته؛ انقطاع الطمث وسنّ اليأس؛ التحصين وسوابق الولادة. ونتج عن هذه الأنشطة أن سجلت وزارة الصحة في عام ١٩٩٨ زيادة في اكتشاف الخلايا المصابة بحوالي ٣٠ في المائة على السنة الماضية.

٥٨٤ -وقد تم حتى الآن توزيع ما يزيد قليلا على ٣٥ مليون كتيب على مؤسسات الشبكة الصحية الوطنية لتزوّد بها النساء اللاتي تزيد أعمارهن على ١٣ عاما. وقد ساعد التوسع في الهيكل الأساسي وزيادة الموظفين المخصصين لهذه الخدمات على إجراء ٦,٣ ملايين من اختبارات Papanicolaou في عام ١٩٩٩ باستخدام الكتيب، ويجري في هذا العام زهاء ٦,٦ ملايين اختبار، وهذا يمثل زيادة بواقع ثلاثة أمثال على عدد الاختبارات التي أجريت في عام ١٩٩٤.

٥٨٥ -وإزاء ارتفاع معدل الوفيات لهذا السبب، طرحت وزارة الصحة في عام ١٩٩٨ برنامجا جديدا للوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته، مع تعزيز جميع عناصر البرنامج السابق، وأدخلت المجانية في إجراء فحص خلايا المهبل (Papanicolaou) ومعالجتها في عيادات الانزياح والآفات السابقة لظهور الورم والآفات السرطانية موضعيا. وفي عام ١٩٩٨، وبدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومن منظمات وطنية ودولية، نشر النموذج الرسمي المكسيكي مع البرنامج الجديد. وأدرجت الاستراتيجيات وخطوط العمل الجديدة في نظام الرصد الوبائي. وفي العام ذاته، أنشئت اللجنة الوطنية للوقاية من سرطان عنق الرحم والثدي ومكافحته، التي تنسق الجهود المشتركة بين المؤسسات من أجل خفض معدل الوفاة والاعتلال قبل ظهور الورم، وذلك عن طريق تعزيز الأنشطة الوقائية والتحكم في عوامل الخطر. والاستراتيجيات التنفيذية المضطلع بها هي أنشطة موجهة صوب تشجيع فحص خلال المهبل (Papanicolaou) لجميع النساء منذ بدء حياتهن الإنجابية، مع التركيز على من تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٦٤ عاما.

٥٨٦ -وقد أدت هذه الأنشطة إلى تسجيل وزارة الصحة لحدوث زيادة في عام ١٩٩٨ في اكتشاف الخلايا المصابة بما يزيد بحوالي ٣٠ في المائة على العام السابق. وفي أواخر هذا العام، يُتوقع حدوث ٣,٢ ملايين حالة فحص لخلايا عنق الرحم لأول مرة. وهذا سيساعد على العلاج المبكر والمناسب لأكثر من ٠٠٠ ١٨٥ حالة إصابة بالآفات قبل السرطانية والآفات السرطانية في مبدئها وتجنب حدوث زهاء ٠٠٠ ١٥ حالة وفاة مقدرة لهذا السبب. وقد أسهمت هذه الجهود في انخفاض المعدل السنوي للوفاة بسبب سرطان عنق الرحم من ٢٢,٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة يزيد عمرها على ٢٥ عاما إلى ١٩,٨ في عام ١٩٩٩.

٥٨٧ -ويوجد الآن لدى معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة ٤٢ عيادة لأمراض الانزياح، أي بزيادة ٣٠ عيادة على ما كان موجودا في عام ١٩٩٧، مما يمثل زيادة بأكثر من ٢٥٠ في المائة. وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، سجل المعهد زيادة سنوية متوسطها ٧,٨ في المائة في فحص الخلايا.

٥٨٨ -وفيما يتصل بسرطان الثدي، ظل معدل الوفيات ثابتا في الواقع، وتراوحت الأرقام بين ١٤,١٧ و ١٤.٩٣ لكل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة في الخامسة والعشرين أو أكثر فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩. ويجري الاضطلاع الآن بأنشطة متعددة في مجال الكشف المبكر، مثل التدريب على الكشف الذاتي، والفحص الإكلينيكي الدوري، وإجراء فحوص معملية (بالموجات فوق السمعية، والتصوير الإشعاعي للثدي)، وهذه الفحوص تكون للمعرضات للخطر. ولدى وزارة الصحة ٤٥ فريقا في أنحاء البلد للتصوير الإشعاعي للثدي، مع الحرص على وجود هذا الفريق المتخصص في جميع الكيانات الاتحادية. وتقوم الآن شتى مؤسسات قطاع الصحة بإعداد المشروع الأولي للنموذج الرسمي المكسيكي للوقاية من هذا المرض وتشخيصه وعلاجه ورصده ومكافحته وبائيا.

متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٨٩ -استقر عدد حالات الإيدز عند ١٠٠ ٤ سنويا في المتوسط منذ خمس سنوات. ويشير النموذج التنبئي إلى أن عدد الحالات الجديدة هذا العام بلغ ١٥٥ ٤ حالة، أي بمعدل لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة يقل بنسبة ٩,٢ في المائة عن معدل عام ١٩٩٤.

٥٩٠ -ولا تزال الاستراتيجيات الموضوعة لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من عوامل العدوى عن طريق نقل الدم معمولا بها، وذلك من خلال الالتزام بالنموذج NOM-003-SSA-1993 الخاص بالتصرف في الدم البشري ومشتقاته لأغراض علاجية، وهذا ما أدى هذا العام إلى عدم الإبلاغ عن أي حالة إيدز بسبب نقل الدم. ويجري الاضطلاع، من أجل الحصول على دم سليم، بأنشطة تحقق ورقابة صحية في ٠٥٦ ٤ مؤسسة (بنوك الدم، خدمات نقل الدم، مراكز فصد الدم)، ويجري القيام سنويا بـ ٠٠٠ ١٧ زيارة للإشراف والمشورة فيما يتعلق بالالتزام بالقواعد ذات الصلة.

حالات الإيدز المبلغ عنها والمجمّعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

السمات	الأرقام المطلقة	النسبة المئوية
الحالات المبلغ عنها	٢ ٣٧٢	١٠٠,٠
ذكور	٢ ٠١١	٨٤,٨
إناث	٣٦١	١٥,٢
الحالات المجمّعة	٤٥ ١٣٤	١٠٠,٠
ذكور	٣٨ ٠٣٤	٨٤,٣
إناث	٥ ٩٧٢	١٣,٢
أطفال من الجنسين (أقل من ١٥ عاما)	١ ١٢٨	٢,٥
التطور		
الباقون على قيد الحياة	١٨ ٠٠٢	٣٩,٩
المتوفون	٢٤ ٤٢٠	٥٤,١
حالات غير معروف تطورها	٢ ٧١٢	٦,٠

المصدر: المجلس الوطني للوقاية من الإيدز ومكافحته.

حالات الإيدز المجمّعة حسب الفئة العمرية والجنس

(البيانات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

الفئات العمرية	المجموع	ذكور	إناث	المجموع %	ذكور %	إناث %
أقل من عام	٣٢٢	١٨٤	١٣٨	٠,٧	٠,٥	٢,١
١-٤	٣٨٢	٢٠٥	١٧٧	٠,٨	٠,٥	٢,٨
٥-٩	٢٢٨	١٣٢	٩٦	٠,٥	٠,٣	١,٥
١٠-١٤	١٩٦	١٤٥	٥١	٠,٤	٠,٤	٠,٨
١٥-١٩	٧٣٨	٥٥٩	١٧٩	١,٦	١,٤	٢,٨
٢٠-٢٤	٤ ٤٧٤	٣ ٧٠٩	٧٦٥	٩,٩	٩,٦	١١,٩
٢٥-٢٩	٨ ٧٨٨	٧ ٧٣٩	١ ٠٤٩	١٩,٥	٢٠,٠	١٦,٣
٣٠-٣٤	٩ ٢٦٧	٨ ١٠٥	١ ١٦٢	٢٠,٥	٢٠,٩	١٨,١
٣٥-٣٩	٧ ١٣٠	٦ ٢٠٨	٩٢٢	١٥,٨	١٦,٠	١٤,٣
٤٠-٤٤	٤ ٧٧٧	٤ ١٣٢	٦٤٥	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٠
٤٥-٤٩	٣ ٢١٩	٢ ٧٧٤	٤٤٥	٧,١	٧,٢	٦,٩
٥٠-٥٤	٢ ٠٧٩	١ ٧٧٧	٣٠٢	٤,٦	٤,٦	٤,٧
٥٥-٥٩	١ ٣٦٢	١ ١٧٢	١٩٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
٦٠-٦٤	٧٧٨	٦٦٦	١١٢	١,٧	١,٧	١,٧
٦٥ فأكثر	٧١٢	٦٠٧	١٠٥	١,٦	١,٦	١,٦
غير معروفة	٦٨٢	٥٨٦	٩٦	١,٥	١,٥	١,٥
المجموع	٤٥ ١٣٤	٣٨ ٧٠٠	٦ ٤٣٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المجلس الوطني للوقاية من الإيدز ومكافحته.

٥٩١ -وجرى منذ عام ١٩٩٧ تشجيع إيجاد أقسام متخصصة للرعاية المتكاملة لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في وحدات المستوى الثاني بالكيانات الاتحادية في البلد بأسره، وذلك لزيادة الإمكانيات الجيدة فيما يتعلق برعاية وآجال المصابين بهذا المرض، مع اتباع نهج متعدد التخصصات يركز على التعامل مع المرض في المستوصفات والتشخيص المناسب زمنيا والعلاج الوقائي من العدوى للحد من الحاجة إلى دخول المستشفى والرعاية الطارئة. وجرى في العام الماضي إنشاء ٤٢ قسما متخصصا جديدا، فوصل عددها بذلك إلى ٦١ قسما في جميع أنحاء البلد. وأجرى في هذه الفترة أكثر من ١,٣ من ملايين الاختبارات لاكتشاف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من العدوى التي تنتقل بالاتصال الجنسي، مما اقتضى إجراء حوالي ٠٠٠ ٦ فحص في كل يوم عمل.

٥٩٢ -ومتاح الآن لمرضى الإيدز الحصول على عدد أكبر من الأدوية المضادة، بعد إضافة خمسة منتجات جديدة إلى السجل الدوائي لقطاع الصحة. وبذلك أصبح هناك ١٤ دواء متاحا الآن.

٥٩٣ -وفي عام ١٩٩٨، أنشئ الصندوق الوطني لدعم المصابين بالإيدز باعتباره استراتيجية موجهة صوب جمع المال لشراء وتوزيع الأدوية المضادة على المرضى القليلي الموارد وغير المشمولين بالضمان الاجتماعي. ومن خلال الأقسام المتخصصة في الصندوق، تقدم هذه الخدمة الآن إلى ٢٩٥ من القصّر دون الثامنة عشرة و ١٦٤ حاملا و ١ ٠٥١ مراهقا في جميع أنحاء البلد، بحيث بلغت نسبة التغطية بالعلاج المضاد في قطاع الصحة ٨٥ في المائة. ويقدم الحليب أيضا إلى أبناء المريضات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللاتي يحصلن على رعاية دائمة مكفولة.

٥٩٤ -ومن خلال ''برنامج دعم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ١٩٩٧-٢٠٠٠''، طبقت استراتيجية الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل الولادة، مع توفير العلاج الوقائي بـ AZT مجانا للمريضات بفيروس نقص المناعة البشرية في أثناء الحمل وبعد الولادة.

٥٩٥ -ويقدّر أن تقدم في عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٠ ٠٠٠ استشارة توجيهية من خلال الخدمة الهاتفية للإعلام والإرشاد والمشورة وصفحة المجلس الوطني للوقاية من الإيدز ومكافحته في الإنترنت، وهذا يمثل زيادة بنسبة ١٧ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٩.

٥٩٦ -وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بدأ تنفيذ برنامج ''الأنشوطة الحمراء'' الذي وضعته وزارة الصحة من خلال المجلس الوطني للوقاية من الإيدز ومكافحته وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسيف، وبالتنسيق مع الغرفة الوطنية لصناعة التجميل والاتحاد المكسيكي الوطني للصيدليات. وهذا البرنامج موجه إلى عامة الجمهور لدعم التضامن والمشاركة من جانب القطاعات الأخرى، مع التركيز على العاملين في الصيدليات وصالونات التجميل.

٥٩٧ -ويعتزم برنامج ''الأنشوطة الحمراء'' الحث على توسيع مشاركة مختلف قطاعات المجتمع المدني في مكافحة الإيدز، وذلك بتحويل صالونات التجميل والحلاقة والصيدليات إلى مراكز معلومات فيما يتصل بأشكال العدوى وطرق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٥٩٨ -ويتمثل هذا البرنامج في أن يكون في كل صالون تجميل وحلاقة وصيدلية مواد داعمة ذات مضمون بالغ الجودة وتحتوي على معلومات عامة في هذا الموضوع. كذلك سيتلقى العاملون في هذه المؤسسات (اختصاصيو التجميل، الحلاقون، المساعدون، الصيادلة)

تدريبا على كيفية تقديم إرشادات محدودة باحترام عن حالات الخطر وطرق الوقاية، ولا سيما إلى الشباب من الجنسين، وستتاح لهؤلاء العاملين قائمة بمراكز المعلومات والكشف والدعم والعلاج.

٥٩٩ -وقد بدأ تنفيذ برنامج ''الأنشوطة الحمراء'' في المقاطعة الاتحادية، ويشترك فيه الآن الـ ٣٢ كيانا اتحاديا. وهدف هذا البرنامج إيجاد بيئة اجتماعية مواتية تساعد على زيادة مشاركة مختلف قطاعات المجتمع، وهو ما يتواصل الآن من خلال حملة ''تعلِّق بالحياة'' التي يشها المجلس الوطني للوقاية من الإيدز ومكافحته من خلال وسائل الاتصال الجماهيري. وكانت المرحلة الأولى من هذه الحملة عبارة عن فقرة بين البرامج التلفزيونية وخمسة ملصقات داعمة وملاحق للمجلات والصحف.

٦٠٠ -وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عقدت في مكسيكو الدورة التدريبية الوطنية التي حضرها الـ ٣٢ مسؤولا في الولايات عن برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وذلك لبدء محاكاة برنامج ''الأنشوطة الحمراء'' في هذه الولايات.

٦٠١ -وقد جرت توعية موظفي وزارة الصحة من خلال برنامج ''الأنشوطة الحمراء'' في نفس الوقت. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وزعت ٠٠٠ ١٤ شارة للبرنامج على سبيل الحفز والحث على المشاركة. وهناك الآن في الجمهورية عدد من الولايات التي تقوم بتدريب موظفي الصحة على ترديد المعلومات في صالونات التجميل والصيدليات.

٦٠٢ -وقد انتخبت المكسيك نائبا لرئيس مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٩٨، ورئيسا للمجلس في عام ١٩٩٩، فضلا عن اشتراكها في مجلس إدارة فريق التعاون التقني الأفقي لبلدان أمريكا اللاتينية.

صحة البالغين وكبار السن

٦٠٣ -إن ازدياد العمر المتوقع في بلدنا وشيوخة السكان وما ينتج عن ذلك من ازدياد التعرض لعوامل الخطر من الأمراض المزمنة جعلت من الضروري دعم الأنشطة الصحية الموجهة إلى البالغين من السكان. وتعد أمراض القلب والأمراض المخية الوعائية والبول السكري من الأسباب الستة الرئيسية للوفاة في البلد، وهذا يتفق مع ما هو مسجل على الصعيد العالمي.

٦٠٤ -وفي إطار السنة الدولية لكبار السن، أنشئت اللجنة الوطنية للشيخوخة التي تتولى، بالتنسيق مع قطاع الصحة الاتحادي ومصالح الصحة في الولايات، تحديد الأولويات الصحية في هذه الفئة العمرية.

٦٠٥ -وهناك نموذجان رسميان مكسيكيان يتعلقان بمرض السكر وارتفاع ضغط الدم الشرياني؛ وسينشر قريبا النموذجان المتعلقان بتحصين البالغين والمصابين بنقص الدهون. ويجري إلى جانب ذلك تشجيع تدابير الكشف عن الأمراض التي تصيب هذه الفئة من السكان أكثر من غيرها والوقاية منها ومكافحتها.

أسباب مختارة للوفاة في سن ما بعد الإنجاب[1]

٦٥ عاما فأكثر

حسب الجنس، ١٩٩٨

الأسباب	المجموع	النسبة المئوية
الذكور	١٠٥ ٨٨٧	١٠٠,٠
أمراض القلب	٢١ ٧٨٠	٢٠,٦
الأورام الخبيثة	١٤ ٤٣٤	١٣,٦
البول السكري	٩ ٦٩٤	٩,٢
الأمراض المخية الوعائية	٦ ٥٥٢	٦,٢
التليف الكبدي وأمراض الكبد المزمنة الأخرى	٥ ١٥٤	٤,٩
الحوادث	٤ ٢٣٧	٤,٠
أسباب أخرى	٤٤ ٠٣٦	٤١,٦
الإناث	١٠٩ ١١٠	١٠٠,٠
أمراض القلب	٢٤ ٩٤٥	٢٢,٩
البول السكري	١٣ ٦١٧	١٢,٥
الأورام الخبيثة	١٢ ٩٢٥	١١,٨
أمراض الجهاز التنفسي	١٢ ٨٨٤	١١,٨
الالتهاب الرئوي والإنفلوانزا[2]	٣ ٩٢٤	٣,٦
الأمراض المخية الوعائية	٨ ٨٥٣	٨,١
أسباب أخرى	٣٥ ٨٨٦	٣٢,٩

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية - وزارة الصحة. الإحصائيات السكانية، ١٩٩٧-١٩٩٨.

(١) استنادا إلى التصنيف الدولي للأمراض، التنقيح العاشر، أدرجت أسباب الوفاة انطلاقا من مجموعات الأسباب وأهم ٢٠ سببا للوفاة في كل مجموعة، فيما يتعلق بالسكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فأكثر.

(٢) أدرجت النسبة المئوية لهذه الفئة في النسبة السابقة لها مباشرة، ولذلك تجاوزت النسبة الكلية ١٠٠ في المائة.

٦٠٦ - ومن المقدر في هذا العام إجراء ١١,٥ مليون اختبار للكشف عن مرض السكر، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٩٥ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٤. وأجرى كذلك ما يقرب من مليوني اختبار للضغط الشرياني للوقاية من المرض المخي الوعائي لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠

شخص تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، سيكون هناك في البلد أكثر من ٢٠٠ ٥ فريق للمساعدة المتبادلة تضم ٠٠٠ ١١٠ شخص.

٦٠٧ -وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، عمم المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ''النموذج الداخلي للرعاية في فترة سن اليأس والوقاية من مضاعفات انقطاع الطمث''، وشرع في تطبيق هذا النموذج من خلال تدريب ٤٢٥ ١ موجها للوحدات الطبية في مستويات الرعاية الثلاثة، يتصل ٩٢٨ منهم بالمستوى الأول (وحدات طب الأسرة) و ٤٩٧ بالمستويين الثاني والثالث (المستشفيات).

٦٠٨ -إن شيوخة السكان المؤمن عليهم تعتبر من أكبر التحديات في مجال الرعاية التي يواجهها المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي. وتنبه الإسقاطات السكانية إلى أن هذه الفئة من السكان ستزيد هذا العام بأكثر من ١,٨ من الملايين من أصحاب المعاشات التقاعدية.

٦٠٩ -وليس من السهل التصدي للظواهر الصحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتعرض لها هؤلاء السكان. وإزاء هذا التحدي، اتخذ المعهد عدة استراتيجيات، منها إنشاء المراكز النهارية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمتقاعدين، التي تهدف إلى دعم العناية الذاتية الشاملة بالصحة، وتشجيع التعايش، والاستغلال المثمر لوقت الفراغ، وتنمية المهارات والكفاءات، والحث الكريم على قبول وقت الفراغ والانتفاع به عن طريق برامج محددة تلبي احتياجاتهم، وذلك بمزاولة مجموعة كاملة من الأنشطة المجانية المخصصة للأشخاص الذين هم في المرحلة الثالثة من العمر في مجال النمو المعرفي والحركي والنفسي والوجداني والاجتماعي والثقافي.

الوقاية من الإدمان

٦١٠ -قام المجلس الوطني لمكافحة الإدمان في العام الماضي، عملا على الوقاية من استخدام المخدرات التي تسبب الإدمان وإساءة استخدامها والقضاء على مشاكل الصحة العامة المرتبطة بتعاطيها، بعقد ما يقرب من نصف مليون لقاء إرشادي ودورات للثقافة الصحية وزهاء ٠٠٠ ٢ محاضرة. واشترك أكثر من ٠٠٠ ٤ مريض في وحدات الاستشفاء في أنشطة معالجة المدمنين وأفراد أسرهم. وفي هذه الفترة ذاتها، جرى الاضطلاع بأنشطة لمعالجة ٠٠٠ ٧ شخص تقريبا من الإدمان، وقدم حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ استشارة في مجال العلاج والتوجيه.

٦١١ -وقامت مراكز إدماج الشباب في الفترة نفسها بـ ٥١٢ ١٤٠ عملية للوقاية الأولية من إدمان العقاقير، من أجل إعلام وإرشاد وتدريب المراهقين من الجنسين وذويهم في هذا الموضوع، واشترك في هذه العمليات موظفون متطوعون، واستفاد منها ١,٥ من ملايين

المراهقين تقريبا. كما أن التوسع في الشبكة الهاتفية للإرشاد في حالات الإدمان أدى إلى ورود أكثر قليلا من ٢٩ ٠٠٠ مكالمة، مما يعني زيادة بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

صحة الأطفال والتلاميذ

٦١٢ -قامت الحكومة الاتحادية، في مجال حماية صحة الأطفال، بتطبيق استراتيجية متكاملة تربط عمليات التحصين بالوقاية من أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي وسوء التغذية ومكافحتها.

٦١٣ -وقد شملت اللقاحات الأساسية في حملات التحصين الدائمة والمكثفة ٩٥,٥ في المائة و ٩٨,٣ في المائة من الأطفال والطفلات على التوالي، الذين تتراوح أعمارهم بين عام واحد وأربعة أعوام. وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠، تراجع معدل وفيات الأطفال من الجنسين الأقل من خمسة أعوام بأمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي من ٤٦,٩ في المائة إلى ٤٢,٦ في المائة على التوالي. وقد تم قبل ١٠ سنوات القضاء على شلل الأطفال والدفتريا، وتمت السيطرة على الحصبة، في الوقت الذي قلّ فيه عدد حالات إصابة المواليد بالتيتانوس والحصبة الألمانية والتهاب الغدة النكفية والسعال الديكي والسل السحائي والتهابات الإنفلوانزا الترفية من النوع (ب). ونتج عن ذلك كله أن زاد العمر المتوقع عند الولادة بمعدل ٢,٧ من الأعوام في عام ١٩٩٤.

٦١٤ -ويقدّر أن تشمل اللقاحات الأساسية في أواخر عام ٢٠٠٠ ما معدله ٩٥,٥ في المائة من الأطفال من الجنسين البالغين من العمر عاما واحدا، ولقاح Sabin ٩٦,٥ في المائة، واللقاح الخماسي ٩٦,٤ في المائة، ولقاح BCG ضد السل ٩٩,٦ في المائة، واللقاح الحموي الثلاثي ٩٥,٥ في المائة. وبالنسبة إلى الأطفال في سن ما قبل المدرسة، تشمل التغطية باللقاحات الأساسية ٩٨,٣ في المائة، وبلقاح Sabin ٩٩ في المائة، وباللقاح الخماسي ٩٩ في المائة، وبلقاح BCG ضد السل ٩٩,٧ في المائة، وباللقاح الحموي الثلاثي ٩٨,٣ في المائة.

٦١٥ -ومنذ عام ١٩٩٤، تضاعف عدد اللقاحات في خطة التحصين، فزاد من ستة لقاحات إلى ١٢، فأصبح هناك الآن عدد أكبر من وسائل الحماية بعلاجات أقل. وقد أدخلت ثلاثة لقاحات جديدة في العامين الماضيين: توكسويد الدفتريا، واللقاح الخماسي (DPT-HB-HIB) واللقاح الثلاثي (الحصبة والحصبة الألمانية والتهابات الغدة النكفية). وبهذه الخطة يقدّر تفادي أكثر من ألف حالة وفاة للأطفال نتيجة للالتهاب الرئوي والالتهاب السحائي البكتيري، وحماية ألف آخرين من التعرض لآثار عصبية لا يمكن تفاديها.

٦١٦ -ويجري العمل في إطار برنامج صحة الطفل والطفلة على دعم أعمال الوقاية من أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة ومكافحتها، وذلك بتوزيع عبوات ''الحياة بالمصل الفموي''، وتدريب أمهات الأطفال دون الخامسة من العمر على التعامل مع حالات الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي. وجرى في عام ٢٠٠٠، خلال الاحتفال بالأسابيع الوطنية للصحة، إعطاء أكثر من ٢٩,١ مليون جرعة مضادة للطفيليات للأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و ١٤ عاما، وقرابة ١٠,٨ ملايين جرعة كبيرة من فيتامين ألف للأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وأربعة أعوام.

٦١٧ -والمقدر أن تؤدي هذه الأنشطة في نهاية هذا العام إلى أن يصل معدل الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ ممن تقل أعمارهم عن خمسة أعوام بسبب أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة إلى ٢٢,١١ و ٤٤,٧٥ على التوالي، أي ما يقارب نصف المعدل في عام ١٩٩٤.

أسباب مختارة لوفاة الأطفال[1] حسب الجنس، ١٩٩٨

الأسباب	المجموع	النسبة المئوية
الذكور	٢٣ ٣٠٧	١٠٠,٠
بعض العلل التي تنشأ في الفترة المحيطة بالولادة	١١ ٢٠١	٤٨,١
العيوب الخلقية	٣ ٩٨٧	١٧,١
أمراض الجهاز التنفسي	٣ ١٢٠	١٣,٤
الالتهاب الرئوي والإنفلوانزا[2]	١ ٩٧٩	٨,٥
التزلات المعوية	١ ٢٢١	٥,٢
نقص التغذية	٩٠٣	٣,٩
الحوادث	٦٤٨	٢,٨
أسباب أخرى	٢ ٢٢٧	٩,٦
الإناث	١٨ ٢٤٢	١٠٠,٠
بعض العلل التي تنشأ في الفترة المحيطة بالولادة	٨ ٢٨٤	٤٥,٤
العيوب الخلقية	٣ ٥٢١	١٩,٣
أمراض الجهاز التنفسي	٢ ٥٠٧	١٣,٧
الالتهاب الرئوي والإنفلوانزا[2]	١ ٥٤١	٨,٤
التزلات المعوية	٩٩٨	٥,٥
نقص التغذية	٧٥١	٤,١
الحوادث	٥٥٤	٣,٠
أسباب أخرى	١ ٦٢٧	٨,٩

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية - وزارة الصحة. الإحصائيات السكانية، ١٩٩٧-١٩٩٨.

(١) استنادا إلى التصنيف الدولي للأمراض، التنقيح العاشر، أدرجت أسباب الوفاة انطلاقا من مجموعات الأسباب وأهم ٢٠ سببا للوفاة في كل مجموعة، فيما يتعلق بالسكان الذين تقل أعمارهم عن عام واحد.

(٢) أدرجت النسبة المئوية لهذه الفئة في السنة السابقة لها مباشرة، ولذلك تجاوزت النسبة الكلية ١٠٠ في المائة.

المؤشرات الرئيسية لصحة الأطفال، ١٩٩٤-٢٠٠٠

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩(أ)	٢٠٠٠(ت)
الوفاة بسبب أمراض الإسهال في الأطفال الأقل من ٥ أعوام(١)							
المجموع	٤٧,٦٨	٤٢,٩٤	٣٧,٧٩	٣٢,٩٧	٢٨,٩٧	٢٥,٣٤	٢٠,٢١
ذكور	٥٢,٠٦	٤٥,٩٠	٤٠,٧٣	٣٥,٤٨	٣١,٦٢	٢٥,٧٧	٢٠,٦٤
إناث	٤٣,١٣	٣٩,٨٨	٣٤,٧٥	٣٠,٣٧	٢٦,١٩	٢٣,٢٣	١٨,٥٤
الوفاة بسبب التهابات الجهاز التنفسي في الأطفال الأقل من ٥ أعوام(١)							
المجموع	٨٢,٣٣	٧٦,٣٦	٧٢,٣٥	٦٦,٩٩	٥١,٦٨	٤٧,٢٩	٣٨,٩٩
ذكور	٨٩,٠٦	٨٣,٥٦	٧٨,٥٠	٧٣,٩٥	٥٦,٠٢	٥٣,٥١	٤٥,٩٤
إناث	٧٥,٣٣	٦٨,٩٣	٦٥,٩٨	٥٩,٨٠	٤٧,١٩	٤٢,٧٤	٣٥,١٦
التغطية بالتحصين (النسب المئوية)(٢)							
اللقاحات الأساسية							
من عام واحد	٨٧,٣٧	٨٧,٨٥	٩١,٧٦	٨٩,٦٠	٩٣,٥٣	٩٢,٠٠	٩٥,٥٠
من عام واحد إلى أربعة أعوام	٩٥,٣٠	٩٥,٦٠	٩٧,٠٠	٩٨,٨٠	٩٧,٢٠	٩٧,٦٠	٩٨,٣٢
الأمراض الممكن تجنبها بالتحصين (الحالات)(٢)							
شلل الأطفال	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
التيتانوس	١٧٧	١٢٨	١٦٥	١٦٩	١٤٨	١١٩	١١٩
الحصبة(٣)	١٢٨	١٢	٢	صفر	صفر	صفر	صفر
السعال الديكي	٥٩٩	١٥	٣٢	٥٩٣	١٨٨	٩٢	١٠
الدفتريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

المصدر: وزارة الصحة.

(١)عدد الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في هذه الفئة العمرية.

(٢)لا توجد معلومات موزعة حسب الجنس.

(٣) في عام ٢٠٠٠ كانت هناك ٢٥ حالة بين السكان الذين تقل أعمارهم عن عام واحد والمراهقين الشبان لم يتسنّ تفاديها برنامجيا.

(أ)أرقام أولية.

(ت)أرقام تقديرية.

التحكيم الطبي

٦١٨ -فتحت في الأعوام الأخيرة مجالات جديدة للاهتمام والتحري من أجل تسوية شكاوى المنتفعين من تصرفات الأطباء.

٦١٩ -وقد أُعلمت اللجنة في عام ١٩٩٨ أن اللجنة الوطنية للتحكيم الطبي، التي أنشئت بمرسوم في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قد ساعدت على التعجيل بحل المنازعات في هذا المضمار. ويسهم عمل هذه اللجنة في تحسين نوعية الخدمات، وزيادة ثقة المنتفعين والمنتفعات، وتشجيع اتخاذ تدابير وقائية وتصحيحية من جانب مقدمي الخدمات الصحية. وستنتهي اللجنة هذا العام من تقييم ٣٢٨ ٥ حالة، مما يمثل زيادة بنسبة ٩,٧ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٩.

٦٢٠ -وقد عمدت حكومات الكيانات الاتحادية، من أجل الاهتمام بالمشاكل في أماكن وقوعها، إلى إنشاء لجان للتحكيم الطبي في الولايات تزيد من إمكانيات الاهتمام بالمشاكل المحلية بشكل أفضل. وهذه الخدمة موجودة في ثلاثة عشر كيانا اتحاديا، والمأمول أن تضاف إليها ستة كيانات أخرى في نهاية هذا العام.

٦٢١ -وفي حالة تجاوز الخطوط العامة القانونية والمعيارية عند تقديم الخدمات الطبية، يمكن للمنتفعين من السكان الاعتراض على ذلك وتقديم شكاواهم، علاوة على اللجنة الوطنية للتحكيم الطبي، إلى الجهات المعنية بالشكاوى في المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي، أو معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، أو وزارة الصحة، أو لجان حقوق الإنسان في الولايات وفي المقاطعة الاتحادية واللجان الوطنية.

٦٢٢ -وتقوم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتحكيم الطبي، بمتابعة وتقييم الشكاوى المقدمة إلى هذه اللجنة، بقصد تعزيز القنوات المؤسسية للاهتمام والتحري في حالات الادعاء بتحرير تذاكر طبية لصرف وسائل لمنع الحمل دون الموافقة الواعية من جانب المنتفعين والمنتفعات بهذه الوسائل. وتشير نتائج هذه الشكاوى إلى أن العدد الضئيل من هذه الأفعال حدث قبل عام ١٩٩٧.

تعزيز التنمية البشرية

٦٢٣ -وضعت عدة مشاريع مختلفة لدعم التطور الاجتماعي والنفسي للمرأة. وتسعى هذه المشاريع إلى دعم الاتصال داخل الأسرة وتصنيف القيم.

٦٢٤ -ويعمل المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن منذ عام ١٩٩٨ على تعزيز هذه التدابير على أساس مشاريع تستهدف تشجيع القيام بأنشطة واتخاذ مواقف إيجابية للعناية

بصحة المرأة وتحسين ظروفها المعيشية ووضعها النفسي والاجتماعي وقدرتها على اتخاذ القرارات.

٦٢٥ -والهدف الأساسي لهذه المشاريع هو زيادة الوعي بالمنظور الجنساني، وتحسين مؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية، والمساهمة في السيطرة على معدلات وفيات الأمهات، وكذلك المساهمة في القضاء على العنف المترلي.

المادة ١٣

الإعانات العائلية

٦٢٦ - سبق إعلام اللجنة في التقريرين الثالث والرابع الموحدين أن الضمان الاجتماعي في المكسيك ينظمه ما هو وارد في المادة ١٢٣ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية في إطار حقوق العمل للعاملات والعمال. والمساواة بين الجنسين ترتكز على المادة الرابعة من الدستور.

٦٢٧ - وبموجب هذه الأحكام، يحق للعاملات والعمال الحصول على الضمان الاجتماعي بمقتضى النظام الإجباري (مخاطر العمل، المرض والأمومة، العجز والحياة، التقاعد، الاعتزال في سنّ متقدمة وفي الشيخوخة، الحق في تأمين دور للحضانة، الإعانات الاجتماعية). وبمقتضى النظام الاختياري، يتاح التأمين الصحي للأسرة وغيره من التأمينات الأخرى.

٦٢٨ - وبموجب نظام التأمين الاجتماعي، الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، هناك خمسة أنظمة للتأمين تعمل على حماية ودعم العاملات والعاملين المستحقين قانونا في المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي، وتتضمن مزايا مباشرة لأفراد أسرهم:

(١) في نظام دور الحضانة، توفَّر الحماية للمرأة العاملة وللأب الأرمل أو المطلق الذي تكون له حضانة الأطفال، دعما لهما في التربية في فترة الطفولة المبكرة.

(٢) تسهم مجموعة الإعانات الاجتماعية في العمل بشكل عام على رفع مستويات معيشة المؤمّن عليهم وزيادة دخولهم، من خلال برامج للتعزيز وعقد دورات للتدريب الفني والتدريب من أجل العمل، وتحسين نوعية الغذاء والمسكن والأنشطة الثقافية والرياضية.

(٣) وفيما يتعلق بالتأمين ضد المرض وتأمين الأمومة، توفر الحماية لصحة المؤمّن عليهن وصاحبات المعاشات التقاعدية وأفراد أسرهن، وذلك بإعطائهم إعانات عينية (خدمات طبية) ونقدية.

(٤) وفيما يتصل بالتأمين ضد مخاطر العمل، توفر الحماية للمرأة العاملة من الأخطار الناجمة عن عملها، مع إعطائها إعانات عينية ونقدية أيضا.

(٥) وفي قطاع التأمين ضد العجز والحياة، توفر الحماية من الأخطار غير المتعلقة بالعمل التي يتعرض لها الشخص في حياته العملية؛ ويتعلق تأمين

التقاعد والاعتزال في سن متقدمة وفي الشيخوخة بمستقبل العاملة، فيكفل لها في شيخوختها حياة كريمة لائقة، وينص على الإعانات اللازمة لحماية العاملة عند الاعتزال ابتداء من سن الستين.

٦٢٩ -وفي إطار النظام الاختياري، أدخل قانون الضمان الاجتماعي الجديد التأمين الصحي للأسرة. وهذا التأمين متاح لجميع الأسر في المكسيك التي لا يتقاضى عائلها أجرا. ويمكن الآن للمهتمين من النساء والرجال، باشتراك يعادل ٢٢,٤ في المائة من الأجر الأدنى العام وبمعونة من الموارد العامة، الاتفاق مع المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي للحصول على الإعانات العينية المنصوص عليها في التأمين ضد المرض وتأمين الأمومة.

٦٣٠ -وينص قانون معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، في مادته الثالثة وفي إطار نظامه الإجباري، على التأمينات والإعانات والخدمات التالية: الطب الوقائي؛ التأمين ضد الأمراض وتأمين الأمومة؛ خدمات التأهيل البدني والعقلي؛ التأمين ضد أخطار العمل؛ تأمين التقاعد؛ تأمين التقاعد لبلوغ السن ومدة الخدمة؛ التأمين ضد العجز؛ التأمين ضد أسباب الوفاة؛ تأمين الاعتزال في سن متقدمة؛ التعويضات الشاملة؛ خدمات العناية برفاهة الأطفال ونمائهم؛ الخدمات المتكاملة للمتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية؛ تأجير أو بيع المساكن الاقتصادية المملوكة للمعهد؛ الإعانات العقارية والتمويل العام للسكنى من حيث تملك الأراضي أو البيوت وصيانتها وإصلاحها وتوسيعها أو تحسينها، وكذلك سداد الديون الناشئة عن هذه البنود؛ المساعدات المتوسطة والقصيرة الأجل؛ الخدمات التي تسهم في تحسين نوعية الحياة؛ الخدمات السياحية؛ الارتقاء الثقافي والإعداد الفني وتشجيع الرياضة والترويح؛ خدمات الدفن؛ نظام الادخار من أجل التقاعد.

٦٣١ -وينص الضمان الاجتماعي، سواء في المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي أو معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، على حقوق خاصة للمرأة وحدها. وهدف هذا الضمان هو توفير المساعدة عند الولادة والرعاية الطبية للوقاية من مشاكل سرطان الثدي وعنق الرحم، وتوفير الدعم في فترة الولادة والرضاعة.

٦٣٢ -وتنص المادة ٦٠ من قانون معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، في القسم الثاني من الفصل الخامس، على ما يلي:

> ”يحق للعمال الذين تبلغ مدة خدمتهم ٣٠ سنة أو أكثر وللعاملات اللاتي تبلغ مدة خدمتهن ٢٨ سنة أو أكثر، مع فترة اشتراك متماثلة في المعهد، الحصول على معاش تقاعدي. وبموجب هذا القانون، لا تنطبق على العاملات آخر نسبتين مئويتين في الجدول الوارد في المادة ٦٣، أيا كانت أعمارهن.

''يعطي المعاش التقاعدي الحق في دفع مبلغ يعادل ١٠٠ في المائة من الأجر المحدد في المادة ٦٤ ويبدأ تحصيله اعتبارا من اليوم التالي لليوم الذي يكون العامل قد حصل فيه على آخر أجر له قبل اعتزاله''.

٦٣٣ -وتنص المادة ٦١ على ما يلي:

''يحق للعمال الذين بلغوا سن الخامسة والخمسين وقضوا في الخدمة ١٥ سنة على الأقل، مع فترة اشتراك متماثلة في المعهد، الحصول على معاش تقاعدي لبلوغ السن ومدة الخدمة''.

٦٣٤ -وتنص المادة ٦٣ على ما يلي:

''يحدد مقدار المعاش التقاعدي لبلوغ السن ومدة الخدمة وفق النسب المئوية للجدول التالي:

سنوات الخدمة	النسبة المئوية
١٥	٥٠,٠
١٦	٥٢,٥
١٧	٥٥,٠
١٨	٥٧,٥
١٩	٦٠,٠
٢٠	٦٢,٥
٢١	٦٥,٠
٢٢	٦٧,٥
٢٣	٧٠,٠
٢٤	٧٢,٥
٢٥	٧٥,٠
٢٦	٨٠,٠
٢٧	٨٥,٥
٢٨	٩٠,٠
٢٩	٩٥,٠''

٦٣٥ -وتنص المادة ٦٤ على ما يلي:

''عند حساب مقادير المعاشات التقاعدية وفقا لأحكام المواد ٦٠ و ٦٣ و ٦٧ و ٧٦ وغيرها من المواد المتصلة بهذا القانون، يؤخذ في الاعتبار متوسط الأجر الأساسي في السنة الأخيرة التي تسبق مباشرة تاريخ اعتزال العامل أو وفاته''.

٦٣٦ -وفيما يتصل بالمعاش التقاعدي في حالة العجز، تنص المادتان ٦٧ و ٧٣ على ما يلي:

''المادة ٦٧ - يدفع المعاش التقاعدي في حالة العجز للعمال غير القادرين بدنيا أو عقليا لأسباب لا تتصل بمزاولتهم لمهامهم أو عملهم، إذا كانوا قد سددوا اشتراكاتهم للمعهد لمدة ١٥ سنة على الأقل. [...] ولحساب هذا المعاش التقاعدي، يطبق الجدول الوارد في المادة ٦٣ مقترنة بالمادة ٦٤''.

''المادة ٧٣ - تؤدي وفاة العامل لأسباب لا تتصل بالخدمة، أيا كان عمره، إذا كان قد سدد اشتراكه للمعهد لأكثر من ١٥ سنة، أو حدثت الوفاة في تمام سن الستين وكانت فترة السداد ١٠ سنوات على الأقل، وكذلك وفاة صاحب المعاش التقاعدي أو المتقاعد لبلوغ السن ومدة الخدمة أو المعتزل في سن متقدمة أو المعوق، إلى استحقاق المعاش التقاعدي للترمل، أو الاستسرار، أو اليتم أو القرابة في هذه الحالة، وفقا لما ينص عليه هذا القانون''.

مجموع أصحاب المعاشات التقاعدية[١]

	١٩٩٨[٢]	١٩٩٩		٢٠٠٠[٣]	
فئة المبالغ المستحقة (مضاعفات الأجر الأدنى)	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**ذكور**	**إناث**
١	١٢ ٢٨٤	١٠ ١٨٣	٤ ٥٨٦	١١ ٢٩٩	٥ ٠٥٢
١ إلى ٢	١٥٩ ٥٩٦	٧٥ ٧٥٠	٨٧ ٦٢٦	٧٥ ٥٦٤	٨٧ ٨٤٥
٢ إلى ٣	٦٥ ٠٨٧	٣٤ ٣٥٢	٣٩ ٧٩٤	٣٥ ٧٨٦	٤١ ٧٢٩
٣ إلى ٤	٢٩ ٤٠١	١٤ ٠٤٥	١٨ ٢٢١	١٤ ٩٤٢	١٩ ٦١٦
٤ إلى ٥	١٩ ٥٣٧	٩ ٠٣٣	١٢ ٨٠٧	٩ ٦٠٤	١٣ ٧٣٤
٥ إلى ٦	١٢ ٧٧٠	٦ ٥٠٥	٨ ٢١٢	٦ ٩٩٠	٨ ٩٢٥
٦ إلى ٧	٩ ٢٨٣	٥ ٢٥٩	٥ ٧٢٣	٥ ٧٤٦	٦ ٦٧٣
٧ إلى ٨	٦ ١١٧	٣ ٩٦٦	٣ ٥٨٢	٤ ٤٨٩	٤ ٣١٢
٨ إلى ٩	٥ ٢٩٣	٣ ٩٥٨	٢ ٩٤٠	٤ ٤٦٨	٣ ٥٨٥
٩ إلى ١٠	٥ ٤١٠	٤ ٠٥١	٢ ٣٦٤	٥ ١٣٩	٣ ٢٩٦
		١٦٧ ١٠٢	١٨٥ ٨٥٥	١٧٤ ٠٢٧	١٩٤ ٧٦٧
مجموع المعاشات التقاعدية	**٣٢٤ ٧٧٨**	**٣٥٢ ٩٥٧**		**٣٦٨ ٧٩٤**	

(١) لا يشمل أصحاب المعاشات التقاعدية المتصلة بأخطار العمل.

(٢) مجموع الأرقام في هذا العام فقط وارد حسب الجنس: ١٧٢ ٣٥٨ امرأة و ١٥٢ ٤٢٠ رجلا.

(٣) بيانات شهر آب/أغسطس .

المصدر: معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة.

٦٣٧ -ولما تبيّن أن قانون معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة ما زالت توجد به أحكام تعطي حقوقا لعمال الدولة بطريقة مغايرة لما تعطيه للعاملات، وافق مجلس شيوخ الجمهورية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على تعديل الجزء أولا من المادة ٢٤ من هذا القانون، وحذف الجزء خامسا من المادة ذاتها. وقد وافق مجلس النواب على ذلك في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وعلى وجه التحديد كانت المادة ٢٤ تقصر التمتع بالحق في الإعانات النقدية والعينية للرعاية الطبية في مجال التشخيص وعلاج الأسنان والجراحة ودخول المستشفى والعقاقير والتأهيل على زوج أو خليل المرأة العاملة أو الحاصلة على معاش تقاعدي الذي يزيد عمره على ٥٥ عاما ويكون معوقا بدنيا أو نفسيا أو معتمدا عليها اقتصاديا، وهي قيود لم تكن تطبق في حالة زوجة العامل.

٦٣٨ -وبهذه التعديلات التي أزالت عدم المساواة الذي كان يسود هذا القانون، يؤمل أن يستفيد حوالي ٦٦٠ ٢٣١ مكسيكيا من أزواج العاملات أو أخلائّهن على الفور من الخدمات التي يوفرها معهد الضمان لمستحقيه.

٦٣٩ -وفيما يتعلق بمجال البرامج، فإن الخطة الوطنية للتنمية تسلم بأن الأسر هي أفضل مكان للتعايش لمعظم المكسيكيين والمكسيكيات. وتتوخى هذه الخطة أيضا إعطاء الأولوية في الرعاية للأسر الفقيرة فقرا مدقعا والسكان المهمشين ومجتمعات السكان الأصليين والجماعات المحرومة، وذلك لإدماجها في عملية التنمية.

٦٤٠ -وقد أُعلمت اللجنة أن البرنامج الوطني للمرأة حدد هدفا عاما تحت عنوان ''المرأة والأسرة'' هو ''التشجيع على توزيع موارد الأسرة والمسؤوليات داخل البيت وخارجه بين الرجل والمرأة بشكل أعدل، مع مراعاة الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الأسر وتباين نظمها وأشكال تكوينها، بالإضافة إلى التغيرات التي يمران بها في دورة حياتهما''، وهو تقدم يرد الحديث عنه في الفصل الخاص بالمادة ٥ من الاتفاقية.

٦٤١ -وبالإضافة إلى هذه الوثائق البرنامجية، توجد مجموعة من المؤسسات العامة في المكسيك التي تأسست أنشطتها من أجل الأسرة على المعيارية التي تنظم عملها، والتي تضطلع بأنشطة في مجال تقديم المساعدة وتشجيع الإنتاجية تهدف إلى تأهيل المرأة باعتبارها المحرك الدافع لتنمية الأسرة والمجتمع.

٦٤٢ -وتقوم الحكومة الاتحادية، من خلال الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة التي تعمل من خلال شبكة وطنية مؤلفة من ٣٢ شبكة فرعية (واحدة لكل من كيانات

الجمهورية) وزهاء ٢ ٠٠٠ شبكة بلدية، بتنفيذ عدة برامج مؤسسية موجهة، بطريق مباشر أو غير مباشر، صوب دعم أضعف الأسر التي تمر بحالات خاصة أو ظروف صعبة. وتدير هذه الشبكة الوطنية ثلاثة برامج في إطار المساعدات الغذائية - برنامج الإفطار، وبرنامج المساعدة الاجتماعية الغذائية، وبرنامج المطابخ الشعبية ووحدات الخدمات المتكاملة - تستهدف أضعف قطاعات البيئة الريفية والمناطق الحضرية المهمشة، ولا سيما الأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ٨ أعوام، والحوامل والمرضعات، وكبار السن، والمعوقون.

٦٤٣ -وهناك، علاوة على هذه البرامج، برامج أخرى تسعى إلى خدمة الأسر بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها برامج السكن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والعمل والتدريب وحقوق الإنسان. ويمكن أن نذكر منها برنامج التعليم والصحة والتغذية، والبرنامج الاجتماعي للتزويد، والبرنامج الاجتماعي للتزويد بالحليب، وبرنامج التزويد بالفطائر، وبرنامج المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي - التضامن، وبرنامج توسيع نطاق التغطية، وكلها موضوعة لتقديم الدعم المطلوب والحماية المحددة إلى الأسر التي تعتبر ضعيفة، ومنها أسر كثيرة وحيدة العائل وتعولها امرأة.

٦٤٤ -وفيما يتعلق بالتقدم المفاهيمي في مجال الجنسانية، يجدر بالذكر أيضا التدابير المتخذة في إطار الفرع ٢٦ (هو الآن الفرع العام ٢٠)، التي تنفذ من خلال منظور دعم الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفقر، مع تقديم الدعم على سبيل الأولوية إلى الأسر في مجتمعات ومناطق البلد الشديدة التخلف اقتصاديا واجتماعيا، من خلال تعزيز وزيادة القدرات الإنتاجية والتنمية الفردية والمجتمعية. ومن هذه التدابير إنشاء ودعم المؤسسات الاجتماعية، وخلق وظائف مؤقتة، ودعم الريفيين ذوي الدخول المنخفضة وعمال الزراعة المياومين المهاجرين، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية للفئات الضعيفة كالسكان الأصليين والسكان المقيمين في المناطق القاحلة، وكذلك دعم مقدمي الخدمات الاجتماعية والمدرسين المتقاعدين والمنظمات المدنية التي تقوم بأعمال نافعة للمجتمع.

٦٤٥ -وجرى الترتيب في عام ١٩٩٩ لإدراج التركيز على الجنسانية في جميع برامج الفرع ٢٦، للحد من أسباب نشوء الفقر والتمييز اللذين تعانيهما النساء والأطفال بوجه خاص والتصدي لهذه الأسباب بفعالية، وذلك تعزيزا للمساواة في الفرص ومكافحة التفرقة، مع النص أيضا على توجيه ٥٠ في المائة من موارد وأنشطة البرامج صوب تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة.

٦٤٦ -ويركز هذا الفرع الجهود المؤسسية والبرنامجية والميزانوية على إيجاد مجموعات متكاملة ومتنوعة من الرعاية الاجتماعية استنادا إلى احتياجات وإمكانيات وخصائص المناطق والجماعات والجنسين. ويتضمن هذا الفرع أربعة صناديق تشمل ١٥ برنامجا. وتضم الصناديق الأربعة جهات للمشاركة الاجتماعية ولجانا فنية يناط بها الحرص على المراعاة الواجبة للمعيارية، وتشجيع اعتبار النساء من السكان المستفيدين من ناحية العدل وتساوي الفرص.

٦٤٧ -وفيما يلي البرامج التي تتضمنها الصناديق:

- صندوق التنمية الإنتاجية:

  العمالة المؤقتة

  المؤسسات الاجتماعية

  الائتمان الشفوي

  التنمية الإنتاجية للمرأة

  المناطق القاحلة

  الصناديق الإقليمية للسكان الأصليين

- صندوق تعزيز التنمية الإقليمية المستدامة:

  التخطيط للتنمية الإقليمية

  الصناديق الإقليمية التعويضية (تشياباس)

  بحث وتطوير المشاريع الإقليمية

- صندوق رعاية الجماعات ذات الأولوية:

  العمال الزراعيون المياومون

  رعاية المنتجات الزراعيات المنخفضات الدخل

  المدرسون المتقاعدون

- صندوق الاستثمار الاجتماعي المشترك والتنمية المجتمعية:

  الخدمة الاجتماعية المجتمعية

  الاستثمار الاجتماعي المشترك

التدريب والدعم المجتمعي

٦٤٨ -وتعتبر معيارية الفرع ٢٦ تقدما كبيرا وسابقة إيجابية للغاية بالنسبة إلى المؤسسات العامة الأخرى، إذ إنها أتاحت الشروع في عملية مراجعة للبرامج والتفكير في كيفية القضاء على عدم المساواة بين الجنسين بطرق محددة، انطلاقا من الالتزام المؤسسي. وقد أدت هذه الخطوة الهامة إلى نشوء تطلعات واسعة إلى إمكان حدوث تطورات ذات شأن فيما يتصل بالإنصاف بين الرجل والمرأة. على أنه إذا كانت هناك جهود قد بذلت في بعض الجهات المسؤولة، فإن الجزء الأكبر من برامج الفرع ٢٦ لم تدرج بعد التركيز على الجنسانية في مشاريعها. ورغم الإقرار الرسمي بهذا المطلب الهام، فإن الالتزام بترجمة ذلك إلى واقع في عمليات المؤسسة وممارساتها لم يتحقق بعد.

القروض المصرفية والعقارية وغيرها من أشكال الائتمان المالي

٦٤٩ -من القيود الأساسية التي تحول دون تنمية المرأة لإمكانياتها الاجتماعية والاقتصادية محدودية عدد الخيارات المتاحة لها للحصول على التمويل الإنتاجي، وإن كان لا يوجد، كما أُعلمت اللجنة، أي قيد قانوني في القوانين الاتحادية على وصول المرأة إلى مصادر التمويل. ولذلك اعتزمت حكومة المكسيك توسيع نطاق فرص التعاقد على الائتمانات والحصول على التمويل بحيث يخدم ذلك المرأة المكسيكية.

٦٥٠ -وقد أُعلمت اللجنة، في تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين، بخطط الاعتمادات التالية: برنامج التمويل الوطني لتشجيع ودعم مباشرات المشاريع ذوات الدخل المنخفض؛ النظام الوطني المصرفي للائتمان الريفي، لدعم الاتحادات النسائية الزراعية الصناعية واتحادات الملاك وصاحبات الأرض المشاعة؛ الصناديق الاستئمانية الزراعية التابعة لمصرف المكسيك؛ الصندوق الاستئماني لتشغيل برنامج المرأة الريفية التابع لوزارة الإصلاح الزراعي.

٦٥١ -وبالإضافة إلى هذه الخطط، يقوم الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الاجتماعية بتيسير الحصول المبدئي على الائتمان، والمساهمة برأس المال الذاتي، وتوفير التدريب على تشكيل المؤسسة. وفي الأعوام الستة الماضية، شجع الصندوق إنشاء ٤٠٢ ٤ من المؤسسات الاجتماعية، مما خلق أكثر من ٠٠٠ ١٨٦ فرصة عمل دائم عن طريق المساهمة برأس المال الذاتي. وأوجد الصندوق أيضا قرابة ٠٠٠ ٥٢٥ فرصة عمل مؤقت عن طريق دعم ٤٣٩ ١١ مشروعا تابعة لبرنامج ''الخطوة الإنتاجية الأولى''. والأنشطة الأساسية للمؤسسات المدعومة هي تربية الماشية والتسويق. وسيجري في عام ٢٠٠٠ تخصيص ٨١٠,٦ ملايين بيسو لمواصلة هذه الأنشطة، وهو مبلغ يزيد بالقيمة الحقيقية بنسبة ١,٥ في المائة على ميزانية عام ١٩٩٩ وبنسبة ٣٦,٥ في المائة على ميزانية عام ١٩٩٤.

٦٥٢ -وفي عام ٢٠٠٠، رصد ٥٣١,٢ مليون بيسو لبرنامج ''الائتمان الشفوي'' لتقديم دعم تمويلي إلى المنتِجات الزراعيات المؤقتات ذوات الدخل البسيط، اللاتي يزرعن أراضي منخفضة الإنتاجية و/أو معرضة لمخاطر بالغة. وفي الأعوام الستة الماضية، قدم الدعم إلى ٠٠٠ ٥٨٧ منتجة بالمتوسط السنوي، في ١,٣ من ملايين الهكتارات.

٦٥٣ -ويجري من خلال برنامج التطوير الإنتاجي للمرأة، التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، تشجيع تنفيذ مشاريع إنتاجية توجد مصادر عمل للمرأة لزيادة دخلها وتعزيز التكامل الأسري والمجتمعي. ولذلك رصد ٨٧ مليون بيسو في عام ٢٠٠٠، وهو مبلغ استخدم في الأعوام الستة الماضية لدعم أكثر من ٠٠٠ ٣ مشروع سنويا في المتوسط.

٦٥٤ -واستكمالا لذلك، عُزّز عمل الصناديق الإقليمية التابعة للمعهد الوطني للسكان الأصليين، التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق التمويل الجزئي للريفيات، لضمان توفير التمويل المناسب، وتحسين التسويق، ورفع القيمة المضافة للمشاريع الإنتاجية. ويقوم صندوق التمويل الجزئي للريفيات، المنشأ في عام ١٩٩٩، بإيجاد فرص الحصول على تمويل جزئي، ودعم الهيئات المحلية و/أو الإقليمية التي تشجع تقديم الخدمات المالية في المجتمع الريفي. ورصد لهذه الصناديق في هذا العام ٣١٨,٢ مليون بيسو تزيد بالقيمة الحقيقية بنسبة ١١,٦ في المائة على ما رصد في عام ١٩٩٩. وهدف الصندوق تعزيز مبادرات العمالة الذاتية الرامية إلى الحفاظ على دخل الريفيات ونوعية حياتهن. ويزمع الصندوق، فيما يتعلق بتخصيص الدعم الاقتصادي، تحديد الهيئات الوسيطة والتحري عنها (المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بدعم التنمية الريفية المستدامة: الجمعيات المدنية، صناديق الإدخار والقروض، الجمعيات التعاونية، المنظمات غير الحكومية، وغيرها) لخفض التمويل الجزئي للريفيات تدريجيا.

٦٥٥ -وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، أبرمت المؤسسة الوطنية للتمويل واللجنة الوطنية لشؤون المرأة اتفاقا للتعاون في دعم المؤسسات البالغة الصغر، نفذ بموجبه برنامج ''النساء المباشرات للمشاريع نساء منتِجات''، الذي سيتيح دعم مباشرات المشاريع البالغة الصغر والمنتِجات على نطاق بالغ الصغر من ذوات الدخول القليلة، وتعزيز إدماجهن أو تثبيتهن في الأنشطة الإنتاجية.

السكنى

٦٥٦ -طرحت حكومة المكسيك في عام ١٩٩٧، من أجل زيادة الحصول على مسكن لائق مقبول يحتوي على الخدمات المناسبة مع الضمان القانوني لحيازته، ''التحالف من أجل السكنى'' و ''البرنامج الخاص للائتمان وبدل السكن''. وهذا البرنامج بمثابة تحالف لثلاثة مستويات هي الحكومة، والمصرف التجاري، والأسر التي تطلب سكنا؛ ويعمل البرنامج على إيلاء اهتمام خاص لنوعين من الأسر: تلك التي تعيش في مدن متوسطة وصغيرة، والأسر التي تعولها امرأة، سواء كانت أجيرة أو تعمل لحسابها الخاص. وتلتزم الحكومة، بموجب البرنامج الخاص، بدفع إعانة تصل إلى ٢٠ في المائة من قيمة المسكن، تدعم بهذا المبلغ قرضا من المصرف التجاري والمؤسسات العقارية. وقد تعهدت حكومات الولايات بتعديل قوانينها المدنية وقوانين إجراءاتها المدنية لدعم التمويل العقاري والعمل على إلغاء القيود التنظيمية وتشجيع التخفيضات بما يمكّن من خفض التكلفة وزيادة عدد المساكن المنشأة.

٦٥٧ -وقد وضع ''برنامج الادخار وبدل السكن التدريجي'' في عام ١٩٩٧ لمساعدة الأسر الفقيرة فقرا مدقعا التي تقطن المناطق الحضرية والتي لا تستطيع الحصول على قرض من المصرف التجاري والتي لا تشملها في أغلب الحالات البرامج المؤسسية. ويتيح هذا البرنامج عرضا مؤسسيا للسكن ذي الطابع التدريجي في قطعة أرض بها الخدمات الأساسية، وبموجبه تحصل كل أسرة مستفيدة على تأكيد قانوني لحقوقها في الملكية. وفي أول عامين من تنفيذ هذا البرنامج، رصدت إعانات لـ ٠٥٤ ٢٢ أسرة، خصص ٤٨,١ في المائة منها للولايات العشر التي بها أعلى نسب السكان الفقراء. وفي عام ٢٠٠٠، رصد ٦٩٥,١ مليون بيسو لمساعدة ٤٠٥ ٣٢ مستفيدين، وهي أرقام تزيد أربع مرات في الحالتين على أرقام عام ١٩٩٨.

٦٥٨ -ومع أن الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية والقانون الاتحادي للعمل ينطلقان من مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وبالتالي لا يميزان بين العمال والعاملات فيما يتصل بتقديم قروض للإسكان، فإن بعض الإجراءات الإدارية يغيب عنها المفهوم الدستوري.

٦٥٩ -فقواعد الصندوق الوطني لإسكان العمال تنص، فيما يتصل بتقديم القروض، على أن الرجل وحده هو الذي يحق له فتح اعتماد باعتباره معتمدا اقتصاديا على زوجته، الأمر الذي حرم الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة إمكانية التنافس في مجال الحصول على قروض.

٦٦٠ -وقد تقدم الفريق المتعدد لمناصرة الضحايا، لعلاج هذه الحالة، باقتراح إلى الإدارة العامة للصندوق الوطني لإسكان العمال يقضي بتعديل الإجراءات والمعايير الإدارية. وقد أُقرّ هذا الاقتراح. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قرر مجلس إدارة معهد الصندوق الوطني

لإسكان العمال وضع ''اتفاق بشأن السكنى''، وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، اشترك مع قطاعات العمال وأصحاب العمل والحكومة التي يتألف منها المعهد في إصدار القواعد الجديدة لمنح القروض، التي تخدم المرأة التي تعول أسرتها والعمال الأصغر سنا، وذلك بالاتفاق مع البرنامج الخاص للائتمان وبدل السكن.

٦٦١ -ويقرّ قانون الإسكان للمقاطعة الاتحادية، الذي نشر في الجريدة الرسمية للمقاطعة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، بأن ''من حق جميع القاطنين في المقاطعة الاتحادية الحصول على مسكن لائق مقبول يكون بمثابة مكان آمن وصحي يصلح للسكنى ويحقق التمتع بالخصوصية والاندماج الاجتماعي والحضري؛ ولا يعوق الحصول عليه حالة الفرد الاقتصادية أو الاجتماعية، أو أصله العرقي أو القومي، أو عمره، أو جنسه، أو حالته من حيث الهجرة، أو معتقداته السياسية أو الدينية''. ويخول هذا القانون بعد صدوره حكومة المقاطعة الاتحادية سلطة إيجاد مجموعة من الآليات والتدابير لجمع وتخصيص التمويل اللازم لبرامج الإسكان من خلال معهد للإسكان تابع للمقاطعة الاتحادية.

٦٦٢ -وقد زادت مبالغ القروض العقارية في معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة بمعدل سنوي قدره ٤٤,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية و ٦٨,٣ في المائة بالقيمة الاسمية فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وقد أعطيت الأولوية لربات الأسر في الحصول على هذه القروض. وفي عام ١٩٩٨، حصلت النساء على ٥٢ في المائة من القروض، وعلى ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٩.

الاشتراك في أنشطة الترويح والرياضة وجميع مظاهر الحياة الثقافية

٦٦٣ -ورد في التقريرين الثالث والرابع الموحدين أن للمرأة في المكسيك حقوقا متساوية في الاشتراك في جميع جوانب الحياة الثقافية وأنشطة الترويح والرياضة. وما فتئ اشتراكها في ذلك يتزايد.

المادة ١٤

٦٦٤ -المرأة الريفية هي تلك التي تقيم في المناطق الريفية التي تقطنها ٥٠٠ ٢ نسمة على الأكثر. ومن بين الـ ٧١١ ٣٦١ ٩٧ فردا الذين يعيشون في البلد، هناك ٣٨٦ ٣٥٤ ٤٧ من الذكور و ٣٢٥ ٠٠٧ ٥٠ من الإناث، وذلك وفقا للبيانات الأولية للتعداد الوطني للسكان لعام ٢٠٠٠.

٦٦٥ -وولايات إيدالغو وتشياباس وأواكساكا هي ولايات الجمهورية التي يغلب عليها السكان الريفيون.

٦٦٦ -وتشير نتائج الاستقصاء الوطني لإيرادات الأسر المعيشية ونفقاتها (نموذج استخدام الوقت) لعام ١٩٩٦ إلى أن ٣٥,٦ في المائة من الريفيات ينتمين إلى السكان الناشطين اقتصاديا. ومن مجموع الريفيات العاملات، تزاول ٣٢,٩ في المائة منهن أنشطة مترلية غير مدفوعة؛ وتعمل ٣٠,٥ في المائة لحسابهن الخاص؛ و ٣٦,٠ في المائة أجيرات؛ وتحصل ٤٢,٦ في المائة على أقل من الأجر الأدنى.

برامج التنمية الريفية الإنتاجية - التحالف من أجل الريف

٦٦٧ -تطبق حكومة المكسيك سياسة زراعية وسياسة تنمية ريفية تستهدف تحسين معيشة سكان الريف من خلال دعم دخولهم وإنتاجيتهم. وينطوي وضع السياسات وتنفيذ برامج القطاع الريفي على تشجيع مشاركة المنتجين من خلال منظماتهم، فضلا عن مشاركة الجهات الحكومية الثلاث.

٦٦٨ -ويشجع التحالف من أجل الريف المشاركة التبادلية من جانب المنتجين والمنتِجات والجهات الحكومية الثلاث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية في الريف، مع الاضطلاع بأنشطة في مجال البحوث التطبيقية، ونقل التكنولوجيا، والتدريب، والإجراءات الصحية الزراعية. ويجري كذلك دعم التنمية الريفية المتكاملة باتباع سياسات تختلف باختلاف المناطق والفئات الاجتماعية في الجوانب الإنتاجية والتنظيمية.

٦٦٩ -وبالنسبة إلى السنة المالية ١٩٩٩، وضع التحالف من أجل الريف برنامجا محددا لمساعدة الجماعات النسائية المنظمة المندمجة في التنمية الريفية، وهو بمثابة سياسة عملية قصيرة المدى تستهدف قيام جميع برامج التنمية الريفية على سبيل الأولوية بشمول الريفيات بالمنافع التي يحققها التحالف من أجل الريف.

٧٠٠ -وقد تلقى التحالف من أجل الريف موارد عامة متزايدة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، سواء من الحكومة الاتحادية أو من حكومات الولايات، وذلك في ضوء أهمية البرامج والأولوية المعطاة للقطاع الزراعي. وفي الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩، قامت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية والاتحاد الوطني الريفي بتوجيه ١٩٤,٢ ١١ مليون بيسو من الموارد الاتحادية و ٨٦٩,١ ٥ مليون بيسو من حكومات الولايات، ومع إضافة الـ ٤١٧,٨ ١٤ مليون بيسو التي قدمها المنتجون، يصل المجموع إلى ٤٨١,١ ٣١ مليون بيسو. وفي مقابل كل بيسو من الإنفاق الاتحادي، هناك ما يقرب من ٢ بيسو إضافيين من الاستثمار.

٧٠١ -وفي عام ٢٠٠٠، رصدت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية للتحالف من أجل الريف ميزانية قدرها ٨٩٥,٤ ٢ مليون بيسو، خصص ٥٦ في المائة منها لصالح المنتجين والمنتجات الذين يعانون تخلفا شديدا والذين يقطنون في مناطق شديدة التهميش. وعلاوة على ذلك، رصد الاتحاد الوطني الريفي ٥٥٩,٨ مليون بيسو للتحالف من أجل الريف، وهو ما يصل مجموعه، مع المبلغ الذي رصدته الوزارة، إلى ٤٥٥,٢ ٣ مليون بيسو. وبالإضافة إلى هذه الموارد، رصدت الـ ٠٠٠ ٢ جهة وكيان لمكافحة الفقر المدقع في الريف ٩٩٩,٦ ٣٦ مليون بيسو، وهو ما يمثل زيادة حقيقية بنسبة ١٢,٢ في المائة و ٧٣.٨ في المائة على التوالي بالمقارنة بعامي ١٩٩٩ و ١٩٩٤.

٧٠٢ -وتشجع برامج التنمية الريفية التابعة للتحالف من أجل الريف نقل التكنولوجيا الملائمة وتوفير التدريب والمساعدة التقنية، مع الاهتمام بالعمل الإقليمي المحدود والمستدام والإنتاجي، من أجل العمل في المقام الأول على زيادة إنتاج الزراعات المخصص أغلبها للاستهلاك الذاتي، وفي المقام الثاني على زيادة إنتاجية الزراعات النقدية، بالإضافة إلى إيجاد رابطة أوثق بين الإنتاج والأسواق.

٧٠٣ -ويتمثل الهدف الأساسي لهذه البرامج في دعم المشاريع ذات الطابع الإنتاجي التي تتيح زيادة الدخل والرفاهة الأسرية للمنتجين ذوي الذمة المالية المحدودة، الذين تتشعب أنشطتهم ويستهلكون نسبة كبيرة من إنتاجهم.

٧٠٤ -ويوجّه بعض هذه البرامج صوب أنشطة دعم التنمية الريفية، وتعزيز مؤسسات التسويق الزراعي التابعة للقطاع الاجتماعي، والتدريب والإرشاد، والمساعدة التقنية، والتنمية الإنتاجية المستدامة في المناطق الريفية المهمشة، وغير ذلك.

برنامج دعم المرأة الريفية

٧٠٥ -نفذت حكومة المكسيك عدة برامج لتشجيع إيجاد فرص عمل ودخل وتعزيز إدماج المرأة الريفية في أنشطة البلد الإنتاجية عن طريق برامج تشجيع الإنتاج، ودعم التسويق، والتمويل، والتدريب على مباشرة المشاريع، وحيازة الأراضي. ونفذت الحكومة كذلك خططا شتى للتمويل والتدريب لدعم المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تشجيع الإنتاج

إدماج المرأة في التنمية الريفية

٧٠٦ -أُعلمت اللجنة أن برنامج إدماج المرأة في التنمية الريفية يهدف إلى تشجيع وإكمال المشاركة الإنتاجية للجماعات النسائية المنظمة في استراتيجية للتخطيط الإقليمي المحدود للتنمية الريفية المتكاملة، من أجل زيادة الإيرادات، والمساهمة في مكافحة الفقر في الريف، والمساعدة في زيادة إنتاج وإنتاجية المشاريع التي تتولاها النساء في مختلف أنشطة إيجاد فرص للعمل في الريف.

٧٠٧ -وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، وفي إطار برنامج إدماج المرأة في التنمية الريفية، استفادت ٤٤٢ ٨٦٢ امرأة بقيمة استثمارات بلغت ٥٦٨,١٤ مليون بيسو. ولم يقتصر التقدم المتحقق بهذا البرنامج على زيادة عدد المستفيدات فقط، بل شمل أيضا التوسع في وضع استراتيجيات وسياسات جديدة.

٧٠٨ -وفي أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨، تمثلت أهم مجالات الدعم الإنتاجي فيما يلي:

البيان	وحدة القياس	المجموع
طيور	رزم	٣٩٠ ٤٠٢
خنازير	رؤوس	١٠٠ ٢٩٧
أغنام	رؤوس	١٠٠ ٩٤٠
ماعز	رؤوس	٩٣ ٥٨٠
مدخلات زراعية	وحدات	٦١ ٦٧٤
بساتين فاكهة	رزم	٤٥ ٨٧٢
بقول	رزم	١١ ٩٤١
مزارع عضوية بالغة الصغر (لتربية الطيور والأرانب وزراعة الخضراوات)	رزم	١١ ٣٤٩
مناحل	رزم	٩ ٦١٩
مطاحن للذرة	وحدات	٨ ٣٣٠
إقامة مراعٍ	أنشطة	٧ ٢٤٥
المؤسسات الريفية البالغة الصغر	مشاريع	٤ ٠٩٠

المصدر: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية.

٧٠٩ -وفي عام ١٩٩٩، رصد مبلغ إضافي اتحادي/من الولايات قدره ٢٣٥,٠٨ مليون بيسو لصالح ٥٣٩ ٢٣٦ امرأة، وهو ما يمثل زيادة في عدد المستفيدات بلغت ٨٠٥ ٤٢ نساء، وزيادة في المبلغ المرصود قدرها ١٠١,٦٣ من ملايين البسيو، بالمقارنة بعام ١٩٩٨ في إطار برنامج إدماج المرأة في التنمية الريفية.

٧١٠ -وفيما يلي تفاصيل الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٩:

البرنامج	قيمة الاستثمار (الاتحادي/الولايات) (بملايين البيسو)	عدد المستفيدات
دعم التنمية الريفية	٩٥,٩٩	١٧٥ ٠٢٠
الوطني للبن	٣٦,٥٣	٣٠ ٤٤١
التنمية الإنتاجية المستدامة في المناطق الريفية المهمشة	٣٠,٤٤	٦ ٣٨٠
الجماعات النسائية المنظمة المندمجة في التنمية الريفية	٧٢,١٢	٢٤ ٦٩٨
المجاميع	٢٣٥,٠٨	٢٣٦ ٥٣٩

المصدر: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية.

٧١١ -ويضاف إلى ذلك أن التحالف من أجل الريف وضع في عام ١٩٩٩ برنامجا خاصا للجماعات النسائية المنظمة المندمجة في التنمية الريفية ينطوي على استراتيجية تتيح تعزيز المنظور الجنساني في السياسات العامة عند توفير دعم أشمل، من قبيل النظر في النسب المئوية للتعاقد مع الفنيين التابعين لها، وإنشاء شبكات إقليمية محدودة من الجماعات المدعومة لمتابعة أنشطة هذه الجماعات، وتبادل الخبرات، وتحديد أسباب النجاح أو الإخفاق، والتدرب، والعمل قبل كل شيء على إتاحة الفرصة لتقييم الآثار والتحولات الناجمة عن اشتراك هذه الجماعات في اتخاذ القرارات. ومن أجل ذلك، وضع برنامج إدماج المرأة في التنمية الريفية النظام الوطني للمتابعة والتقييم، واعتمد المرفق الفني للجماعات النسائية المنظمة المندمجة في التنمية الريفية، فوصل بذلك إلى تحقيق مشاركة أفقية ورأسية لاستراتيجية تعزيز اشتراك المرأة في التنمية الريفية.

٧١٢ -وفي عام ١٩٩٩، قدم برنامج الجماعات النسائية المنظمة الدعم إلى ٤٥٧ ١ مؤسسة بالغة الصغر، وكانت أهم الأنشطة هي أنشطة مشاغل التطريز والأنشطة الحرفية؛ ومشاريع تربية الماشية؛ والمخابز؛ وتحويل المنتجات الزراعية: التجفيف، التعليب، صناعة اللحوم، منتجات الألبان؛ وصناعة الحلوى؛ وصناعة الشامبو والصابون؛ وصناعة رقائق الذرة وطحن

الذرة؛ والمتاجر. وفي عام ٢٠٠٠، حصل هذا البرنامج في ميزانية النفقات الاتحادية على ٧٢,٣ مليون بيسو سيدعم بها ٠١٨ ١ مؤسسة ريفية بالغة الصغر و ١٥٢ شبكة إقليمية محدودة ستستفيد منها ٤٤٨ ١٨ امرأة أخرى.

٧١٣ -وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، جرى الاضطلاع بأنشطة أخرى في إطار مختلف برامج التحالف من أجل الريف، مع الاعتمادات التالية في الميزانية:

البرامج	المبلغ (بملايين البيسو)
دعم التنمية الريفية	٣٥٢,٣٧
الوطني للبنّ	٤٢,٦١
التنمية الإنتاجية المستدامة في المناطق الريفية المهمشة	٣٣,٦٢
التسميد والري	١٨,٨٣
إقامة المراعي	١٢,٣٠
دعم الألبان	٨,٨٠
صغار الماشية	٥,٧٠
الوطني للكاكاو	٣,٢٣
صحة الحيوان	١,٨٠
كيلو مقابل كيلو	١,٥٦
الوطني للفاصوليا	١,٢٠
شجر جوز الهند	٠,٦٠
الوطني للمطاط	٠,١٧
نخيل الزيت	٠,١٥
تحسين السلالات	٠,٨٣
تربية النحل	٠,٧٧

٧١٤ -ومن هذه البرامج، استفادت من برنامج دعم التنمية الريفية والبرنامج الوطني للبنّ وبرنامج التنمية الإنتاجية المستدامة في المناطق الريفية المهمشة ٠٢٠ ١٧٥ و ٤٤١ ٣٠ و ٣٨٠ ٦ امرأة على التوالي.

برنامج التنمية الإنتاجية للمرأة

٧١٥ -في عام ١٩٩٩، قدم برنامج التنمية الإنتاجية للمرأة، التابع لوزارة التنمية الاجتماعية والمتصل بالفرع ٢٦ الذي ورد ذكره في الجزء المخصص للمادة ١٣ من الاتفاقية من هذا

التقرير، الدعم إلى ٨٨٨ ٢ مشروعا إنتاجيا تستفيد منها ٥٦٩ ٤٦ امرأة في الكيانات الاتحادية الـ ٣١.

برامج المعهد الوطني للسكان الأصليين

٧١٦ - يدير المعهد الوطني للسكان الأصليين أربعة برامج لتعزيز التنمية الاقتصادية والإنتاجية للسكان الأصليين ومجتمعاتهم: برنامج الصناديق الإقليمية لتنمية السكان الأصليين؛ ومشروعين للمعهد وللصندوق المؤسسي لتنمية الزراعة الإنتاجية؛ وبرنامجا للزراعة الإيكولوجية المنتجة. وفي إطار الصناديق الإقليمية لتنمية السكان الأصليين، وُفرت مصادر تمويل للمشاريع الإنتاجية، بالإضافة إلى الدعم التدريبي في جوانب الإدارة والتشغيل.

تمويل التنمية الريفية

الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الاجتماعية

٧١٧ - جرى في عام ١٩٩٩، من خلال الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الاجتماعية، ورصد موارد بلغ إجماليها ٠٣٧ ٢٦٠ ١٤٩ بيسو لدعم مبادرات المنتجين والمنتجات في القطاع الاجتماعي الذين يعيشون في فقر، من أجل إقامة وتوطيد مؤسسات ذات عائد اجتماعي واقتصادي توجد فرصا للعمل والدخل. وبرأس المال الذاتي، وُفّر الدعم لـ ٢١٢ ٣ امرأة شريكة في ٢٥٦ مؤسسة في ولايات البلد الـ ٣١ (٦٨١,٦٠ ٧٣٢ ٧٩ بيسو)، ومن خلال برامج العمالة المنتجة، قدم الدعم إلى ٠٢١ ١ مشروعا تشترك فيها ٧٣٨ ٩ امرأة من الشركاء في ٣٠ من ولايات البلد (٣٥٥,٧٦ ٥٢٧ بيسو).

برنامج النساء المباشرات للمشاريع - النساء المنتجات

٧١٨ - حدث تقدم في عام ١٩٩٩ في تصميم وتنفيذ المرحلة التجريبية من برنامج النساء المباشرات للمشاريع - النساء المنتجات، التي تعتزم فيها المؤسسة الوطنية للتمويل تنشيط البرنامج الشامل لدعم المؤسسات البالغة الصغر. وهذه المبادرة الواسعة النطاق في دعم الصناعة تدعمها استراتيجية لتطوير مباشرة المشاريع تتوخى، علاوة على التمويل، توفير خدمات الإعلام والتدريب والمشورة الفنية والدعم التكنولوجي والتنظيم التجاري، تشجيعا للتحول الهيكلي للوحدات الإنتاجية الصغرى في البلد حتى تشارك في الاقتصاد الرسمي استنادا إلى قدرتها الذاتية على المنافسة. وكان تطبيق هذا البرنامج ذا صلة بمشاريع رائدة في ستة مجتمعات منخفضة الدخل في خمس من ولايات الجمهورية تخدم أكثر من ٠٠٠ ٢ من المنتجين على نطاق ضيق، أغلبهم من النساء. وأقيمت في هذه المجتمعات، علاوة على ذلك، منظمات داعمة تقتصر ملكيتها على المنتِجات على نطاق ضيق، باعتبارها مؤسسات

للخدمات توفر الدعم التقني في تصميم وتنفيذ المشاريع التجارية وتتولى التحادث مع هياكل الدعم المشاريعي وتشكل همزة وصل معها.

صندوق التمويل الجزئي للريفيات

٧١٩ -في عام ١٩٩٩، أنشأت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية والمؤسسة الوطنية للتمويل صندوق التمويل الجزئي للريفيات الذي سلفت الإشارة إليه، من أجل دعم مبادرات العمالة الذاتية التي تستهدف الحفاظ على دخل المرأة الريفية ونوعية حياتها. ويسعى الصندوق، في سبيل توجيه الدعم الاقتصادي، إلى تحديد الهيئات الوسيطة وزيادة الاستفادة منها (المنظمات الاجتماعية ذات الصلة بتعزيز التنمية الريفية المستدامة: الاتحادات المدنية، صناديق الادخار والإقراض، الجمعيات التعاونية، المنظمات غير الحكومية، وغيرها)، من أجل العمل تدريجيا على خفض التمويل الجزئي للريفيات، على النحو المشار إليه في الفصل ذي الصلة بالمادة ١٣ من الاتفاقية من هذا التقرير.

٧٢٠ -وقد شرع الصندوق في عدة عمليات في عام ٢٠٠٠، في إطار خطة مبتكرة للقروض الصغيرة والادخار حصلت الآن على الموافقة على دعم ٧٥٩ جماعة تضامنية من الهيئات الوسيطة في ٩ من ولايات الجمهورية، بلغ عدد الشريكات فيها ٢٩٢ ١٢ وقيمة التمويل ٧,٦ ملايين بيسو، وهو ما يشير إلى سلوك خال من التهاون حتى الآن.

الصندوق الاستئماني الوطني لتنمية الأراضي المشاعة

٧٢١ -في عام ١٩٩٩، قام الصندوق الاستئماني الوطني لتنمية الأراضي المشاعة، من خلال برنامج المرأة الريفية، بدعم ٣٥٢ مشروعا بتمويل بلغ ٨٤٧ ٨٦٦ ١٤ بيسو. وقد استفادت من ذلك بصفة مباشرة ٤٦٣ ٤ شريكة، وبصفة غير مباشرة ٧٢٠ ٢٤ من أفراد أسرهن.

- **النظام الوطني المصرفي للائتمان الريفي**

٧٢٢ -يقوم النظام الوطني المصرفي للائتمان الريفي، من خلال شبكة فروعه المصرفية في جميع أنحاء البلد، بأعمال تفيد المرأة الريفية بتوجيه الموارد الائتمانية من أجل تشغيل المشاريع الإنتاجية، وذلك من خلال الاتحادات الزراعية الصناعية للمرأة الريفية وجميع أنواع الجمعيات المعترف بها التي تساعد النساء على تنظيم شؤونهن. ويجري في هذه الاتحادات ربط برامج الائتمان بأدوات أخرى، مثل التحالف من أجل الريف، لتيسير تنويع النشاط الإنتاجي للريفيات.

٧٢٣ -وفي الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، قدم النظام الوطني المصرفي للائتمان الريفي قروضا زاد مقدارها بأكثر من ٢,٢ في المائة بالقيمة الحقيقية على الموارد التي استغلت

فيما بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٤. ويتصل ٦٥ في المائة من هذه العمليات بقروض لمزارعين، و ٢٥ في المائة بتمويلات زراعية للتنمية الريفية، و ١٠ في المائة بقروض ذات صلة بانخفاض الأسعار.

٧٢٤ -وقد ساعدت قروض المزارعين المخصصة للنشاط الزراعي على زيادة الرقعة المعنية، من ٠٠٠ ٢٥١ ١ هكتار مزروع في السنة الزراعية ١٩٩٥ إلى ٠٠٠ ٣٢٤ ٢ هكتار في السنة الزراعية ٢٠٠٠، بزيادة نسبتها ٨٦ في المائة. وبالنسبة إلى الزراعة، استأثر إنتاج الحبوب الأساسية بـ ٩١ في المائة من المساحة المزروعة؛ وزادت المساحة المزروعة بالذرة من ٠٠٠ ٣٢٩ هكتار في عام ١٩٩٥ إلى ٠٠٠ ١٢٤ ١ هكتار في عام ٢٠٠٠؛ وبالفاصوليا من ٠٠٠ ٢٤٩ إلى ٠٠٠ ٣٤٣ هكتار؛ وبالزراعات الأخرى، ولا سيما زراعة البساتين والفواكه، من ٠٠٠ ١٠٧ إلى ٠٠٠ ٢٠٤ هكتار.

٧٢٥ -وفي السنة المالية من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، زادت قروض النظام الوطني المصرفي إلى ٧٦٦ ١٢ مليون بيسو، وهو رقم يزيد بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٥,٩ في المائة على مبلغ السنة السابقة. وبالنسبة إلى النشاط، فإن الزراعة استأثرت بـ ٣٠٤ ٦ ملايين بيسو (٤٩,٤ في المائة) شملت ٠٠٠ ٣٢٤ ٢ هكتار؛ وتربية الماشية بـ ٦١٠ ملايين بيسو (٤,٨ في المائة) لتربية ٩٥٥ ١١٩ رأس ماشية. وخصص ٨٥٢ ٥ مليون بيسو للأنشطة الأخرى (٤٥,٨ في المائة)، ومنها بوجه خاص تسويق المنتجات الزراعية، والنشاط الزراعي الصناعي، وصيد الأسماك، والحراجة.

التدريب على مباشرة المشاريع والتسويق

برامج وزارة التجارة والتنمية الصناعية

٧٢٦ -تقدم وزارة التجارة والتنمية الصناعية المساعدة التقنية والتدريب إلى مباشري المشاريع المكسيكيين من رجال ونساء لزيادة قدرتهم على المنافسة، من خلال نظام لإدارة التدريب يعمل على نشر خدمات التدريب وأدواته في المؤسسات المتخصصة العامة والخاصة؛ وكتب الإرشاد إلى مباشرة المشاريع التي تفيد في توجيه مباشرات المشاريع إلى الخطوات اللازمة لبدء مشروع تجاري أو تحسين القيام به؛ ونظام معلومات للخدمات التكنولوجية ومحافل تكنولوجية يجري عن طريقها ربط مباشرات المشاريع بمراكز ومعاهد البحوث التطبيقية وتطوير التكنولوجيا؛ ونظام تكنولوجيات الإنتاج الذي يمكن عن طريقه الحصول على معلومات عن مواضيع مثل المنتجات الجديدة، وعمليات الإنتاج، والآلات والمعدات. وتقوم الوزارة، من ناحية أخرى، بتنظيم لقاءات في مباشرة المشاريع في إطار

برنامج تطوير مقدمي الخدمات، وهي اللقاءات التي حظيت في عام ١٩٩٩ بمشاركة واسعة من جانب مباشرات المشاريع.

٧٢٧ -وقد وضعت الوزارة برنامج تنمية وتحديث تجارة التجزئة لزيادة القدرة التنافسية لتجار التجزئة من الجنسين، وذلك بحضّهم على التدرب وعلى تجديد منشآتهم، بالإضافة إلى دعم الأشخاص المهتمين ببدء مشروع تجاري. وفي عام ١٩٩٩، درب هذا البرنامج ٢٩٥ ٢٠ امرأة في جميع أنحاء الجمهورية في شُعبه الثلاث: (أ) التدريب النوعي، وهو تدريب تاجر التجزئة من أي نوع على الإدارة والمشتريات وإدارة المخزون والمحاسبة وأساليب السوق (٨١٧ ١٧ امرأة)؛ (ب) التدريب الأساسي المتقدم، ويشمل توجيه وتدريب الأشخاص المهتمين ببدء مشروع تجاري على تحديد الخطوات اللازم اتباعها من أجل إنشاء مشاريعهم (١٤١ ١ امرأة)؛ (ج) إعداد المدربين، بهدف مضاعفة التدريب النوعي والتدريب الأساسي المتقدم في مختلف المناطق (٣١٩ ١ امرأة).

٧٢٨ -وتنفذ الوزارة برنامج ''التنافس'' الذي تعقد في إطاره حلقات عمل ويوفر التدريب للمؤسسات الصناعية لتحسين إنتاجيتها من خلال الحلول العملية ذات الأثر المباشر والتكلفة المنخفضة. وفي إطار هذه الخطة عقد، في عام ١٩٩٩، ١٣٠ حلقة عمل لمؤسسات ترأسها نساء، وجرى تدريب ما يقرب من ٠٠٠ ٤ امرأة.

٧٢٩ -وقامت الوزارة، بالاشتراك مع قطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي، بوضع نموذج لمساعدة المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة يسمى ''شبكة المراكز الإقليمية للتنافس في مجال مباشرة المشاريع''، ومهمته تقديم خدمات المشورة المتكاملة والتدريب على مباشرة المشاريع. وفي إطار هذه الخطة، وفرت الشبكة في عام ١٩٩٩ خدماتها لـ ٨٦١ ١ مؤسسة ترأسها نساء، كان ٨٤ في المائة منها بالغة الصغر، و٤٦ في المائة تنتمي إلى قطاع التجارة.

برنامج التطوير الإنتاجي للمرأة

٧٣٠ -قامت وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والصندوق الوطني للمؤسسات الاجتماعية والمعهد الوطني للتضامن ومندوبيات الولايات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وحكومات الولايات، كجزء من برنامج التطوير الإنتاجي للمرأة، بعقد الحلقة الدراسية - حلقة العمل المعنية بالتطوير الإنتاجي للمرأة في ٢٦ من كيانات البلد. وكان هدف هذه الحلقة المساهمة في توعية عضوات التنظيمات والمستفيدات من برنامج التطوير الإنتاجي للمرأة بأهمية التنظيم الاجتماعي كأساس لا بد منه للمؤسسة الاجتماعية، وبأهمية

المؤسسة الاجتماعية كفرصة للعمل والدخل، والمساهمة أيضا في الارتقاء بقدراتهن إزاء الجهات المشاركة.

الضمان الاجتماعي

٧٣١ -كان من نتيجة نفاذ القانون الجديد للضمان الاجتماعي في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ أن أصبح العمال الزراعيون المياومون للمرة الأولي مشمولين بالحماية الشاملة للضمان الاجتماعي. وقبل العمل بهذا القانون، كان عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي ٥٠٠ ٦١، لا يمثلون سوى ٧ في المائة من مجموع العمال الزراعيين المياومين. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، دخل في الضمان الاجتماعي ٦٠٤ ٨٠٩ عمال مع أفراد أسرهم. وتبلغ الموارد المخصصة لهذا البرنامج ٩٢,٣ مليون بيسو، بزيادة قدرها ٦٥,٢ في المائة بالقيمة الحقيقية على موارد عام ١٩٩٩.

٧٣٢ -وقد أتاح القانون الجديد للضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين الانضمام إلى الخطة الشاملة للإعانات المنصوص عليها في النظام الإجباري. وبذلك فإنه للمرة الأولى منذ إنشاء المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي قبل أكثر من ٥٠ عاما، أصبحت الحكومة الاتحادية تقدم، منذ عام ١٩٩٩، مساهمات تكافلية في خطة الضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين المياومين الذين أصبح لهم الحق بذلك في التأمين ضد الأمراض، وتأمين الأمومة، والتأمين ضد أخطار العمل، وضد العجز والحياة، وتأمين الاعتزال في سن متقدمة وفي الشيخوخة، بالإضافة إلى دور الحضانة والإعانات الاجتماعية.

التعليم

٧٣٣ -بالإضافة إلى التعليم الريفي وتعليم السكان الأصليين، يعتبر التعليم المجتمعي وسيلة التعليم الأساسي التي تطبق في المناطق البعيدة والمبعثرة من البلد التي تتسم بمعدلات عالية من التهميش. وقد زاد القيد المجتمعي بالمدارس بمعدل سنوي متوسط قدره ٦,٨ في المائة اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٥. وبدءا من عام ١٩٩٧، شرعت الحكومة الاتحادية في تنفيذ مشروع العناية التعليمية بالعمال الزراعيين المياومين المهاجرين، الذي يتجاوب مع الظروف الخاصة لهذه الفئات وسماتها العرقية واللغوية والاجتماعية والثقافية.

٧٣٤ -وقد رصد للبرامج المجتمعية ٣٥٤ ١ مليون بيسو في عام ٢٠٠٠، وهو مبلغ يزيد بالقيمة الحقيقية بواقع ١٣,١ في المائة و ٦,٩ في المائة على المبلغ المرصود في السنتين الماليتين ١٩٩٤ و ١٩٩٩ على التوالي. وبهذا، وفرت خدمات التعليم الأساسي لما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٦ طفلة وطفل في عام ١٩٩٤، و ٠٠٠ ٣٥٠ في عام ٢٠٠٠.

رعاية المهاجرين

٧٣٥ -يقدر عدد العمال الزراعيين المياومين في المكسيك بـ ٣,٤ ملايين، منهم مليون (٢٩ في المائة) مهاجر يتنقلون في مختلف مجالات العمل خلال العام لربط عملهم بزراعات مختلفة.

٧٣٦ -وتلبى الاحتياجات الأساسية لهؤلاء العمال من خلال استراتيجية الرعاية المتكاملة في البرنامج الوطني للعمال الزراعيين المياومين، الذي تتولاه وزارة التنمية الاجتماعية. وتقوم تلبية هذه الاحتياجات على أساس معرفة حقيقتها، واشتراك العمال أنفسهم، ودعم مختلف جهات القطاع العام والاجتماعي والخاص التي يتصل عملها بهذه الفئة من السكان.

٧٣٧ -ويجري تشجيع العمل على تحقيق الرفاهة الاجتماعية والتطور الإنتاجي لمصلحة العمال المياومين في ١٥ ولاية هي: باخا كاليفورنيا، باخا كاليفورنيا سور، دورانغو، غيرّيرو، إيدالغو، خاليسكو، ميتشواكان، موريلوس، نايارايت، أواكساكا، بوبيلا، سان لويس بوتوسي، سينالوا، سونورا، فيراكروس. وتقوم الصلة بين هذا البرنامج والعمال الزراعيين المياومين من خلال عمليات الدعم الاجتماعي التي يتضمنها البرنامج.

٧٣٨ -وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، نفذ ما يزيد قليلا على ٠٠٠ ٥٤ مشروع، من أبرزها مشاريع الإسكان والنظافة البيئية، والتعليم، والثقافة والترفيه، والعمالة، والتدريب، والإنتاجية، وقد استفاد منها ٠٠٠ ٥٥٠ من العمال المياومين سنويا في المتوسط.

٧٣٩ -وفي عام ٢٠٠٠، رصد لهذا البرنامج ١٦٢ مليون بيسو ستستخدم في مساعدة ٥٢٤ ٧٦٣ عاملا مياوما يعملون في ٤٦٤ ١ وحدة عمل كائنة في ٢٥٩ بلدية في ١٥ من الكيانات الاتحادية. وتزيد الموارد المرصودة بنسبة ١١,٦ في المائة على موارد عام ١٩٩٩ بالقيمة الحقيقية.

٧٤٠ -وقد بدأت وزارة التعليم العام، منذ عام ١٩٩٧، تنفيذ مشروع العناية التعليمية بالعمال الزراعيين المياومين المهاجرين، الذي وضعت بموجبه نموذجا ييسر اكتساب الأطفال المهاجرين من الجنسين للمهارات الأساسية. وعلى أساس الخطط والبرامج الوطنية، يضع النموذج أساس مختلف المناهج والأنشطة التعليمية التي تتصل حصرا بالخبرة الحياتية للأطفال، في تتابع تدريجي يراعي اختلاف أعمار تلميذات وتلاميذ الصف الدراسي الواحد ومستوياتهم المعرفية. وفي عام ١٩٩٩، طبق هذا النموذج بصورة تجريبية على تلاميذ الصف الأول الابتدائي في المخيمات الزراعية والمجتمعات النائية في الولايات المشتركة في المشروع. وفي عام ٢٠٠٠، امتدت هذه المبادرة فشملت تلاميذ الصف الثاني، ووُضعت لذلك برامج دراسية ومواد داعمة لعمل المدرسات والمدرسين والتلميذات والتلاميذ، كما قُدم اقتراح بتوفير تدريب متخصص لمدرسي الأطفال المهاجرين.

٧٤١ -وجرى كذلك، عن طريق وسيلة تعليم الأطفال المهاجرين التي بدأ المجلس الوطني لتعزيز التعليم تنفيذها في عام ١٩٩٧، وضع شكل خاص لتوجيه وتنظيم الاستراتيجيات والأنشطة التعليمية التي تساعد على التدخل التربوي بشكل أنسب في المدارس. والمأمول هذا العام أن يتلقى أكثر قليلا من ٢٣٥ ٢٩ تلميذا التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي بهذه الوسيلة في حوالي ٦٥٧ ١ مخيما وفي المجتمعات النائية التي تستقبل هذه الجماعات من السكان. وهذا معناه زيادة بواقع ٠٠٠ ٢٦ طفل من الجنسين تقريبا بالمقارنة بعام ١٩٩٥ الذي بدأ فيه تقديم هذه الخدمة في ٩٣ مخيما.

٧٤٢ -وقد قام المعهد الوطني لتعليم الكبار بدوره بدعم المهاجرات الزراعيات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٥ عاما واللاتي يحتجن إلى رعاية تعليمية في مخيمات التعليم والترويح التي يتولى المعهد تنسيقها. وفي هذه المناطق، يستفيد الكبار من السكان من برامج محو الأمية والتعليمين الابتدائي والثانوي، وكذلك من حلقات العمل التي يدربون فيها على العمل الوظيفي أو اليدوي. وعن طريق هذه المبادرة، وفرت الرعاية لـ ٣٠٠ ٣ شخص سنويا في المتوسط في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

المادة ١٥

٧٤٣ -أُعلمت اللجنة، في تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين، أنه رغم المفهوم الدستوري الذي يكرس المساواة القانونية بين المرأة والرجل والذي تأخذ به دساتير ولايات الجمهورية، فإن القاعدة الثانوية تحدّ في بعض الحالات من قدرة المرأة المكسيكية على الممارسة، مثل المادة ١٥٨ من القانون المدني للمقاطعة الاتحادية التي تنص على أنه في حالة عقد زواج ثان، يتعين على المرأة الانتظار ٣٠٠ يوم بعد انقضاء الزواج الأول.

٧٤٤ -وقد أُعلمت اللجنة في هذا الشأن أنه قد جرى تعديل شامل للقانون المدني للمقاطعة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاص العام وللجمهورية بأسرها فيما يتعلق بالاختصاص الاتحادي، وكذلك لقانون الإجراءات المدنية للمقاطعة الاتحادية. وكان من نتيجة ذلك إلغاء المادة ١٥٨ من القانون المدني التي سبقت الإشارة إليها، بالإضافة إلى حدوث تقدم واسع في جوانب أخرى كثيرة يرد بيان لها أيضا في جزء هذا التقرير المتصل بالمادة ١٦ من الاتفاقية.

٧٤٥ -وقد أعيدت صياغة المادة ٢ من القانون المدني التي تكرس المساواة القانونية للمرأة والرجل وتحظر تعريض المرأة، بسبب جنسها، لأي قيد في الحصول على حقوقها المدنية وممارستها، بحيث أضيف إليها أنه ''لا يجوز حجب خدمة أو مساعدة عمن يستحقها، ولا تقييد ممارسته لحقوقه أيا كانت طبيعة هذه الحقوق، على أساس السن أو الجنس أو الحمل أو الحالة الاجتماعية أو العرق أو اللغة أو الدين أو المذهب أو التوجه الجنسي أو لون البشرة أو الجنسية أو الأصل أو الوضع الاجتماعي أو العمل أو المهنة أو الوضع الاقتصادي أو السمات البدنية أو العجز أو الحالة الصحية''. وأتيح بذلك ليس فقط حماية المساواة القانونية للمرأة وممارسة حقوقها، بل أيضا أرسيت أسس القضاء على أي نوع من التمييز فيما يتصل بالخدمات وممارسة جميع الحقوق.

٧٤٦ -وفيما يتعلق بالذمة المالية للأسرة، فإن المرسوم الذي يقضي بإلغاء وتعديل وإضافة أحكام مختلفة في القانون المدني للمقاطعة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاص العام وللجمهورية بأسرها فيما يتعلق بالاختصاص الاتحادي، والذي نشر في الجريدة الرسمية للمقاطعة الاتحادية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، أتى بحماية أفضل، وهو ما يتضح في المادة ٧٢٣ الحالية من القانون المدني التي تنص على ما يلي:

''المادة ٧٢٣ - الذمة المالية مؤسسة للمصلحة العامة، هدفها تخصيص واحد أو أكثر من الممتلكات لحماية الأسرة اقتصاديا والحفاظ على البيت. ويمكن أن

تشمل الذمة المالية للأسرة المسكن والأثاث الذي يستخدم في البيت يوميا؛ وقطعة الأرض المزروعة أو الأنشطة الصناعية والتجارية التي يستفيد منها أفراد الأسرة؛ وكذلك أدوات عمل أفراد الأسرة عندما لا تتجاوز قيمتها المقدار الأقصى المحدد في هذا القانون''.

٧٤٧ -وعلاوة على توسيع نطاق حماية الذمة المالية للأسرة وتجاوز نص الصيغة السابقة للمادة ٧٢٣ التي كانت تكتفي بإيراد بنود الذمة المالية للأسرة وتقصرها على المسكن وعلى قطعة الأرض المزروعة في بعض الحالات، عُدلت المواد ٧٢٤-٧٢٧ و ٧٣٠-٧٣٢ و ٧٣٤-٧٣٧ و ٧٤٠-٧٤٣ و٧٤٦ من القانون المدني، وأضيفت المادة ٧٤٦ مكررا.

٧٤٨ -وتتجاوز المادة ٧٢٤ الحالية بكثير أحكام المادة ٧٢٥ السابقة، إذ بينت مجموع البنود التي يمكن أن تتكون منها الذمة المالية للأسرة والتي يمكن بيانها مرة واحدة فقط أمام قاضي شؤون الأسرة لإدراجها في السجل العام. وقد راعى التعديل، في هذا الصدد، التحولات التي طرأت على الأسرة المكسيكية، وعلاوة على المشاركة النشطة لشتى أفرادها، ولا سيما المرأة:

''المادة ٧٢٤ - يمكن أن تنشئ الذمة المالية للأسرة الأم أو الأب أو كلاهما، والخليلة أو الخليل أو كلاهما، والأم العزبة أو الأب العزب، والجدات أو الأجداد، والبنات أو الأبناء، أو أي شخص يرغب في إنشائها لحماية أسرته قانونيا واقتصاديا''.

٧٤٩ -وتوسع المادة ٧٣٤ الحالية أيضا نطاق حماية الأبناء الباقين على قيد الحياة فيما يتعلق بالذمة المالية للأسرة:

''المادة ٧٣٤ - الأشخاص الذين يحق لهم التمتع بالذمة المالية للأسرة هم الأشخاص المذكورون في المادة ٧٢٥ والأبناء الباقون على قيد الحياة. ويجوز قانونا لهؤلاء، وكذلك للوصي على الدائنين العديمي الأهلية من أقارب المدين، أو للنيابة العامة، أن يطلبوا تحديد الذمة المالية للأسرة بما لا يتجاوز المقادير المحددة في المادة ٧٣٠، دونما حاجة إلى رفع دعوى. ويراعى حسب المقتضى، في تحديد الذمة المالية، ما ورد في المادتين ٧٣١ و ٧٣٢''.

٧٥٠ -وهناك تحول جوهري آخر في التشريع الساري، هو إمكانية التملك المشترك لممتلكات الأسرة، في حين كانت استفادة أفراد الأسرة الباقين تقتصر فيما سبق على التمتع بهذه الممتلكات (المادة ٧٢٤ السابقة)، مما كان يؤدي إلى انعدام صريح لحماية المرأة التي لم

تكن تعتبر، رغم مساهمتها في إنشاء الذمة المالية للأسرة، شخصا قانونيا منشئا لهذه الذمة. وتنص المادة ٧٢٥ الحالية على ما يلي:

''المادة ٧٢٥ - ينقل إنشاء الذمة المالية للأسرة ملكية الممتلكات إلى من يظلون منتمين إلى أفراد الأسرة المستفيدة؛ ويحدد عدد أفراد الأسرة الملكية المشتركة للذمة المالية، مع ذكر أسمائهم وألقابهم عند طلب إنشاء الذمة المالية''.

٧٥١ -ومن ناحية أخرى، فإن تمثيل المستفيدين من الممتلكات الملحقة بالذمة المالية للأسرة لدى الغير أصبح يتقرر الآن بالأغلبية داخل الأسرة، في حين أن الأحكام السابقة كانت تعطي هذا الامتياز أولا لمن أنشأ الذمة المالية للأسرة، وهو دائما الأب، علاوة على إدارة الممتلكات. وتنص المادة ٧٢٦ على ما يلي:

''المادة ٧٢٦ - يمثِّل المستفيدين من الممتلكات الملحقة بالذمة المالية للأسرة في علاقاتهم بالغير، في كل ما يخص الذمة المالية، مَن تسميه الأغلبية''.

٧٥٢ -ومن ناحية أخرى، تنص المادة ٧٢٧ على أن ''الممتلكات الملحقة بالذمة المالية للأسرة غير قابلة للتصرف فيها أو للتقادم ولا تجوز مصادرتها أو فرض ضريبة عليها''.

٧٥٣ -وفيما يتصل بإنشاء الذمة المالية للأسرة، تنص المادة ٧٣١ المعدلة على ما يلي:

''المادة ٧٣١ - على أفراد الأسرة الذين يرغبون في إنشاء الذمة المالية للأسرة أن ينيبوا عنهم ممثلا مشتركا لهم في تقديم طلب خطي إلى قاضي شؤون الأسرة، مع التحديد الدقيق للممتلكات المنقولة والثابتة لإدراجها في السجل العام.

"ويتضمن الطلب ما يلي:

أولا - أسماء أفراد الأسرة؛

ثانيا - مسكن الأسرة؛

ثالثا - اسم صاحب الممتلكات التي ستعتبر الذمة المالية للأسرة، وإثبات ملكيته، وشهادة إعفاء من الضرائب، إلا فيما يتعلق بالارتفاق؛

رابعا - قيمة الممتلكات المكوّنة للذمة المالية للأسرة بما لا يزيد على ما هو محدد في المادة ٧٣٠ من هذا القانون''.

٧٥٤ -وفيما يتعلق بانقضاء الذمة المالية للأسرة، فإن تعديل المواد ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٦ وإضافة المادة ٧٤٦ مكررا من القانون المدني قد أرسيا أسسا أفضل للحماية، فأصبح قاضي شؤون الأسرة في كل الأحوال هو الذي يعلن انقضاء الذمة المالية وفق الإجراء المنصوص

عليه في قانون الإجراءات المدنية للمقاطعة الاتحادية، مع إخطار السجل العام بذلك. وعند انقضاء الذمة المالية للأسرة، تصفى الممتلكات ويوزع عائدها بالتساوي.

٧٥٥ -وتنص المادة الجديدة ٧٤٦ مكررا أيضا على ما يلي:

''المادة ٧٤٦ مكررا - عند وفاة أحد أفراد الأسرة، يكون لورثته، إن وجدوا، الحق في جزء من الميراث عند التصفية؛ فإذا لم يكن هناك ورثة، يقسم على باقي أفراد الأسرة''.

٧٥٦ -وفيما يتعلق بنظام الذمة المالية عند الاقتران أو نظام فصل الممتلكات عند الزواج، فإن الجزء التالي، المتعلق بالمادة ١٦ من الاتفاقية، يعرض تفاصيل أوفى.

المادة ١٦

٧٥٧-أُعلمت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أنه منذ تقديم تقريري المكسيك الثالث والرابع الموحدين، حدث تقدم واسع على المستوى التشريعي في موضوع الحقوق التي تحميها المادة ١٦ من الاتفاقية.

٧٥٨ -وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، نشر في الجريدة الرسمية للمقاطعة الاتحادية مرسوم بتعديل القانون المدني للمقاطعة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاص العام وللجمهورية بأسرها فيما يتعلق بالاختصاص الاتحادي، أدخلت بموجبه تعديلات مهمة ذات صلة بالزواج والعلاقات الأسرية، وهي تعديلات أعطت دفعة قوية للمساواة القانونية للمرأة.

٧٥٩ -وقد أدرج في القانون المدني فصل وحيد عنوانه ''في الأسرة''، لتنظيم وتعزيز النماء المتكامل لأفراد الأسرة والعلاقات الأسرية المتناغمة، سواء في إطار الزواج أو في نظام الاستسرار، وكذلك العلاقات القائمة على القرابة. وهذا الفصل ذو تأثير على حماية ضحايا العنف العائلي، بمن فيهم الخليلة، وهو ما يتفق مع الحماية العامة التي لا بد من أن يوفرها القانون، دون الإخلال بأي حالة محددة. ويتألف هذا الفصل من المواد ١٣٨ ثالثا إلى ١٣٨ سادسا، وهي تنص حرفيا على ما يلي:

''المادة ١٣٨ ثالثا - الأحكام المتعلقة بالأسرة تتصل بالنظام العام ومصلحة المجتمع، وهدفها حماية نظام الأسرة والنماء المتكامل لأفرادها في إطار احترام كرامتها''.

''المادة ١٣٨ رابعا - العلاقات القانونية الأسرية هي جماع الواجبات والحقوق والالتزامات لأفراد الأسرة''.

''المادة ١٣٨ خامسا - أطراف العلاقات القانونية الأسرية التي تتولد عنها الواجبات والحقوق والالتزامات هم الأفراد الذين تربط بينهم علاقات زواج أو قرابة أو استسرار''.

''المادة ١٣٨ سادسا - من واجب أفراد الأسرة أن يراعوا فيما بينهم التقدير والتضامن والاحترام في العلاقات الأسرية''.

٧٦٠ -وبموجب التعديل، ألغي الفصل الأول المعنون ''في الخطوبة'' من الباب الخامس المعنون ''في الزواج'' من الكتاب الأول، نظرا إلى عدم صلاحية هذا الشكل الذي يشير إلى وعد خطي متبادل بالزواج.

٧٦١ -وفيما يتعلق بشرط عقد الزواج الواردة في الفصل الثاني من الباب نفسه، عُدّلت المادة ١٤٦ بحيث تتضمن تعريفا يناسب عصرنا لهذه المؤسسة، بدلا من الاقتصار على إيراد حكم إجرائي الطابع:

''المادة ١٤٦ - الزواج هو ارتباط حر بين رجل وامرأة من أجل حياة مشتركة يجدان فيها الاحترام والمساواة والتعاضد، مع احتمال إنجاب أبناء بطريقة حرة ومسؤولة وواعية. ويُعقد الزواج أمام قاضي السجل المدني وبالإجراءات التي يتطلبها هذا القانون''.

٧٦٢ -ووفقا للمادة ١٤٦ هذه، ألغي نص المادة ١٤٧ التي ورد فيها ما يلي: ''أي شرط يتنافى واستمرار الواقعة أو التعاضد المفروض على الزوجين يعتبر غير قائم''، واستعيض عنه بالنص التالي: ''تعتبر العقود التي يبرمها المتعاقدون لاغية إذا خالفت ما هو منصوص عليه في المادة السابقة''.

٧٦٣ -ويؤيد القانون المدني تمتع الزوجين في البيت بالسلطة والاحترام على قدم المساواة (المادة ١٦٨)، وينص الآن على أن بإمكانهما مزاولة أي نشاط إذا كان مشروعا (المادة ١٦٩). ويعترف هذا القانون أيضا بمساهمة العمل المترلي، الذي تقوم به المرأة عادة، في المادة ١٦٤ مكررا التي أضيفت، ونصها: ''يعتبر أداء العمل المترلي أو العناية بالأطفال إسهاما اقتصاديا في دعم الأسرة''.

٧٦٤ -وفيما يتعلق بعلاقة الاستسرار، أضيف بموجب تعديل القانون المدني فصل يتضمن مواد جديدة هي ٢٩١ مكررا و ٢٩١ ثالثا و ٢٩١ رابعا و ٢٩١ خامسا، وفيما يلي نصها:

''المادة ٢٩١ مكررا - للخليلة والخليل حقوق والتزامات متبادلة إذا كانا قد تساكنا بشكل مستمر ودائم، مع عدم وجود عوائق قانونية تحول دون زواجهما، لفترة سنتين على الأقل تسبقان مباشرة نشوء الحقوق والالتزامات المشار إليها في هذا الفصل.

''لا يشترط قضاء الفترة المشار إليها إذا كان لهما طفل، مع استيفاء الشروط الأخرى.

''إذا نشأت مع شخص واحد عدة حالات اقتران من النوع المبين فيما سبق، لا تعدّ أي حالة منها استسرارا. ويجوز لمن تصرف بحسن نية منهما أن يطالب الآخر بتعويض عن الضرر والإجحاف.

''المادة ٢٩١ ثالثا – تسري على علاقة الاستسرار جميع الحقوق والالتزامات الملازمة للأسرة حيثما انطبقت.

''المادة ٢٩١ رابعا – تنشئ علاقة الاستسرار بين الخليلين حقوقا للإعالة والوراثة، بصرف النظر عن سائر الحقوق والالتزامات المعترف بها في هذا القانون أو في القوانين الأخرى.

''المادة ٢٩١ خامسا – عند انقضاء التساكن، يحق للخليلة أو الخليل الذي يفتقر إلى إيرادات أو ممتلكات كافية لمعيشته الحصول على نفقة لفترة تعادل فترة الاستسرار. ولا تحق النفقة لمن أبدى عقوقا أو عاش حياة استسرار أو أبرم عقد زواج.

''لا يمكن التمتع بالحق الذي تكفله هذه المادة إلا خلال العام التالي لانتهاء حالة الاستسرار''.

٧٦٥ –وفيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج، يشترك القانون الجديد في المتعاقدَيْن بلوغ سن الرشد، وفي حالة القصّر، بلوغ ١٦ عاما للمرأة والرجل، مع اشتراط موافقة من يملكون السلطة الأبوية أو تكون لهم الوصاية أو موافقة قاضي شؤون الأسرة. وتنص المادة ١٤٨ الحالية على ما يلي:

''المادة ١٤٨ – يشترط في عقد الزواج بلوغ المتعاقدين سن الرشد.

''يجوز للقصّر عقد الزواج إذا كانا قد أتما السادسة عشرة من العمر. ويشترط لذلك موافقة من يملكون السلطة الأبوية، أو من تكون لهم الوصاية في حالة عدم وجودهم؛ وفي حالة عدم وجودهم أو رفضهم أو تعذر الحصول على موافقتهم، يصدر قاضي شؤون الأسرة هذه الموافقة التي ينبغي أن تراعي فيها الظروف الخاصة لكل حالة''.

٧٦٦ –وفي السياق ذاته، تورد المادة ١٥٦ من العقبات التي تحول دون إتمام الزواج عدم بلوغ السن التي يشترطها القانون (١٨ عاما)، بالإضافة إلى عدم وجود موافقة ممن يملكون السلطة الأبوية أو الوصي أو قاضي شؤون الأسرة في حالة القصّر.

٧٦٧ –ومن ناحية أخرى، فإن تعديلات القانون المدني أتت معها بتحول جوهري فيما يتعلق بالاعتراف بالأبوة والأمومة.

٧٦٨ –وتتفق المادة ١٦٢ مع المادة الرابعة من الدستور في حماية المساواة في الحقوق الإنجابية عند الزواج، فهي تنص على ما يلي: ''للزوجين الحق في أن يحددا، بطريقة حرة وواعية

ومسؤولة، عدد أبنائهما والمباعدة بينهم، وكذلك العمل، بالشروط التي يحددها القانون، وفق أي طريقة للإنجاب المصحوب بمساعدة للحصول على أطفال. ويمارَس هذا الحق بالاتفاق بين الزوجين''.

٧٦٩ -وفي المادة ٥٩، حذفت الإشارة إلى ''الأطفال المولودين في إطار الزواج''، بهدف عدم الانتقاص من اعتبار غيرهم عند التعامل مع شهادات الميلاد.

٧٧٠ -وألغيت كذلك السلطة التقديرية للأب في الاعتراف الطوعي بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج، فقد كان هذا الالتزام يقع دوما على عاتق الأم. وتنص المادة ٦٠ الحالية على ما يلي:

''المادة ٦٠ - يلتزم الأب والأم بالاعتراف بأطفالهما.

''فإذا كانا غير متزوجين، يصدر الاعتراف عنهما شخصيا، أو عن طريق ممثلين لهما، أمام السجل المدني.

''ويمكن التحقق من الأمومة ومن الأبوة في المحاكم، وفقا للأحكام ذات الصلة في هذا القانون.

''وتسجل في شهادة الميلاد، علاوة على اسمي الأبوين، جنسيتهما ومحل إقامتهما''.

٧٧١ -كذلك ألغي القانون المدني المعدل الإشارة إلى ''ابن السفاح'' و ''الابن الطبيعي'' و ''ابن سفاح المحارم''، كما ألغي الفصل المتعلق بـ ''الإقرار بالبنوة''. ونص هذا القانون أيضا، في مادتيه ٦٣ و ٣٢٤، على اعتبار كل طفل ولد في إطار الزواج، ما لم يثبت العكس، ابنا للزوجين. وتنص المادة ٣٢٤ كذلك على اعتبار الأطفال المولودين في غضون الثلاثمائة يوم التالية لفسخ الزواج أبناء للزوجين. وبالطريقة ذاتها، يحمي القانون المدني الأطفال المولودين نتيجة الاستسرار، وذلك في المادة ٣٨٣ المعدلة.

٧٧٢ -وألغيت كذلك، بمقتضى التعديل، المادة ١٥٨ التي تنص على ما يلي: ''لا يجوز للمرأة الزواج من جديد قبل انقضاء ثلاثمائة يوم على فسخ الزواج السابق، ما لم تنجب ابناً خلال هذه الفترة. وفي حالتي بطلان الزواج أو الطلاق، يمكن حساب هذه الفترة من تاريخ انقطاع التساكن''.

٧٧٣ -ونتج عن التعديل كذلك إلغاء أي تفضيل كان يؤدي من قبل إلى الحرمان فيما يتعلق بمختلف التزامات وامتيازات الأجداد للأب على حساب الأجداد للأم، ومنها مثلا الالتزام بإعلان الميلاد (المادة ٥٩).

٧٧٤ -وفي شأن التبني، تنص المادتان ٨٦ و ٨٧ الحاليتان من القانون المدني على ما يلي:

''المادة ٨٦ - في حالات التبني، تحرّر شهادة كشهادة الميلاد، بنفس العبارات التي تصدر بها شهادات أبناء الزوجين، دون الإخلال بما يرد في المادة التالية''.

''المادة ٨٧ - في حالة التبني تدوّن، عند تحرير الشهادة، البيانات في شهادة الميلاد الأصلية التي تحفظ في مكان أمين. ولا يجري نشر أو إعطاء أي دليل يكشف عن أصل الدعيّ بصفته تلك، ما لم يتخذ إجراء بذلك بناء على حكم''.

٧٧٥ -وبمقتضى هذه التعديلات، جرى تحديد شكل التبني الكامل وإلغاء التبني البسيط، حتى يتحقق بالفعل الاعتراف بالأبوة والأمومة، بصرف النظر عن أصل الطفل وهل نتج عن زواج أو عن حالة استسرار، وتصبح له جميع حقوق الأبناء. ومن هنا نصت المادة ٢٩٣ الجديدة على ما يلي: ''في حالة التبني، تتماثل قرابة العصب بين الدعيّ ومتبنّيه من ناحية، وبين أقارب الأول وذرية الثاني من ناحية أخرى، بحيث يعتبر الدعيّ ابناً في قرابة مباشرة لمتبنّيه''، باستثناء التبني الذي تكون فيه صلة قرابة مباشرة بالدعيّ القاصر أو عديم الأهلية من النوع المدني. وبهذه الطريقة، يكون للابن الدعيّ في أسرة متبنّيه ما لأبناء هذا المتبنّى من حقوق وما عليهم من واجبات والتزامات (المادة ٤١٠ - ألف).

٧٧٦ -وتسمح المادة ٤١٠ - جيم الجديدة أيضا للسجل المدني بالامتناع عن إعطاء أي معلومات عن ذرية الأسرة الأصلية للدعيّ، إلا في الحالات التي يحددها القانون، في حين تحمي المادة ٤١٠ - باء والد أو والدة القاصر المعتَزم تبنّيه، اللذين يتعين عليهما إعطاء موافقتهما.

٧٧٧ -وتضيف المادة ٢٩٣ كذلك حكما هاما بشأن الأطفال المولودين نتيجة إنجاب مصحوب بمساعدة، إذ تعترف لهم بالقرابة المباشرة لمن يوافقون على مثل هذا الإنجاب.

٧٧٨ -وفيما يتصل بالبنوة، تنص المادة ٣٣٨ في نصها الجديد على ما يلي: ''البنوة هي العلاقة القائمة بين الأب أو الأم وابنهما، التي تشكل النواة الاجتماعية الأولى للأسرة؛ ولذلك لا يجوز أن تكون محل اتفاق بين الأطراف أو موضوع صفقة أو أن تخضع لتسوية تحكيمية''.

٧٧٩ -وفيما يتعلق بالممتلكات، يؤكد التشريع المدني الجديد وجوب عقد الزواج بموجب نظام الذمة المالية المشتركة بين الزوجين أو نظام فصل الممتلكات. ولذلك يجب على أزواج المستقبل أن يحددوا شروط زواجهم في اتفاق يبرم لوضع نظام الذمة المالية للزوجين وتنظيم

إدارة الزوجين لممتلكاتهما، ما لم يبرم اتفاق يخالف ذلك؛ ويمكن في فترة الزواج تعديل شروطه أمام قاضي شؤون الأسرة.

٧٨٠ -وفي نظام الذمة المالية المشتركة بين الزوجين، ينص القانون المدني في المادتين الجديدتين ١٨٢ ثالثا و ١٨٢ رابعا على أنه إذا لم يثبت أن الممتلكات والمنافع التي حصل عليها أي من الزوجين تخصّ أحدهما فقط، فإنه يفترض أنها تعتبر جزءا من الشركة بين طرفين متساويين، وبذلك تكفل الحماية للمرأة التي تقوم بالعمل المترلي.

٧٨١ -وتنص المادة ١٨٢ خامسا الجديدة على ما يلي:

''في الشركة بين الزوجين، يعتبر ما يلي من أملاك كل من الزوجين، ما لم يبرم اتفاق يخالف ذلك في شروط الزواج:

''أولا - الممتلكات والحقوق التي كانت له عند عقد الزواج وتلك التي كان يحوزها قبل الزواج، ولو لم يكن مالكا لها وكان اكتسابه لها عن طريق استمرار حيازتها في فترة الزواج؛

''ثانيا - الممتلكات التي يحصل عليها بعد الزواج، إما بالإرث أو الوصية أو الهبة أو عن طريق الحظ؛

''ثالثا -الممتلكات التي يحصل عليها بموجب سند سابق للزواج، حتى ولو كان حصوله عليها بعد الزواج، بشرط أن يتحمل كل النفقات التي يتطلبها ذلك؛

''رابعا - الممتلكات التي حصل عليها نتيجة بيع ممتلكاته أو استبدالها؛

''خامسا - الأشياء المخصصة للاستعمال الشخصي؛

''سادسا - الأدوات اللازمة لممارسة المهنة أو الفن أو الوظيفة، ما لم تكن جزءا من مؤسسة أو منشأة مشتركة أو تخص هذه المؤسسة أو المنشأة. ولا تفقد هذه الأدوات صفة الخصوصية حتى ولو كان قد حصل عليها بأموال مشتركة. وفي هذه الحالة يتعين على الزوج الآخر الذي يحتفظ بهذه الأدوات أن يدفع للأول المبلغ المناسب؛

''سابعا - الممتلكات التي يشتريها أحد الزوجين بالأجل قبل عقد الزواج تكون لها صفة الخصوصية عندما يسدد الزوج من ماله كل الثمن المقسّط أو بعضه. ويستثنى من ذلك المسكن والأمتعة ولوازم الأسرة''.

٧٨٢ -وفي قضايا الطلاق التي تشمل الطلاق الإرادي والطلاق الحتمي، تثير أنظمة الشركة بين الزوجين مشاكل جمة في تحديد قاضي شؤون الأسرة لممتلكات الزوجين.

٧٨٣ -وبمقتضى المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من القانون المدني ذاته، فإنه عندما تنفض الشركة بين الزوجين، تجري عملية جرد لا تشمل الفراش والثياب العادية وأشياء الزوجين المخصصة للاستعمال الشخصي أو العمل؛ وبعد سداد القروض المستحقة يحدد قاضي شؤون الأسرة قسمة المتبقي على الزوجين بالصيغة المتفق عليها في شرط الزواج، أو، إذا لم توجد، بمقتضى الأحكام العامة للشركة بين الزوجين.

٧٨٤ -وبموجب نظام فصل الممتلكات في حالة الطلاق، يحق لكل من الزوجين مطالبة الآخر (المادة ٢٨٩ مكررا) بتعويض يصل إلى ٥٠ في المائة من قيمة الممتلكات التي يكونان قد حصلا عليها في أثناء الزواج، بشرط أن يكون الطالب قد تفرغ أساسا، في فترة الزواج، للعمل المترلي، وهو هنا العناية بالأطفال، ولم يحصل على ممتلكات خاصة به، أو كان قد حصل عليها ولكن بمقادير تقل كثيرا عن ممتلكات الطرف الآخر.

٧٨٥ -وفي حالات الطلاق الحتمي التي تشمل الطلاق المترتب على حالات العنف العائلي، تنص الأحكام الجديدة للمادة ٢٨٨ من القانون المدني على أن يحكم قاضي شؤون الأسرة على الزوج المدان بدفع الأتعاب المتمثلة في دفع نفقة للزوج البريء غير الحائز لممتلكات، أو الذي كان قد تفرغ أساسا في فترة الزواج للعمل المترلي أو العناية بالأطفال، أو الذي يعجز عن العمل. وفي حالة الطلاق الإرادي بالطريق القانوني أيضا، تنص هذه المادة ذاتها على حق المرأة في الحصول على نفقة عن الفترة ذاتها التي استغرقها الزواج، إذا لم يكن لها دخل يكفيها، أو لم تتزوج من جديد، أو تصبح خليلة.

٧٨٦ -والواقع أن المادة ٢٤٥ المعدلة من القانون المدني تنص على اعتبار العنف البدني والمعنوي سببا لبطلان الزواج في أي من الظروف التالية:

''أولا - أن ينطوي على خطر فقد الحياة أو الشرف أو الحرية أو الصحة أو جزء كبير من الممتلكات؛

''ثانيا - أن تتعرض له الزوجة أو الشخص أو الأشخاص الذين كانت تحت سلطتهم الأبوية أو وصايتهم عند عقد الزواج، أو أسلافها أو ذريتها أو إخوتها أو أقاربها قرابة جانبية حتى الدرجة الرابعة؛

''ثالثا -أن يكون مستمرا حتى وقت عقد الزواج''.

٧٨٧ -ومن ناحية أخرى، فإنه بموجب تعديل المادة ٢٦٧، صدّق مجلس النواب على أسباب الطلاق، ومنها العنف العائلي الذي يرتكبه أو يسمح به أحد الزوجين ضد الآخر أو ضد أبنائهما أو أحدهم. ويترتب على هذه المشكلة أيضا فقد السلطة الأبوية أو تعليقها أو تقييدها (المادة ٤٤٤).

٧٨٨ -وقد أُعلمت اللجنة أنه جرى أيضا وضع بعض الإجراءات اللازمة لتقرير وسائل مؤقتة لحماية ممتلكات المرأة والذمة المالية للأسرة عند الطلاق. ومن هنا تنص المادة ٢٨٢ من القانون المدني على أنه بعد تقديم طلب الطلاق وفي الفترة التي يستغرقها صدور الحكم، يمكن لقاضي شؤون الأسرة أن يحكم، من بين الوسائل المؤقتة، بتلك التي تتعلق بعدم استخدام مسكن الأسرة.

٧٨٩ -وبمقتضى تعديل قانون الإجراءات المدنية للمقاطعة الاتحادية، الذي نشر أيضا بموجب المرسوم المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ في الجريدة الرسمية للمقاطعة الاتحادية، فإن المواد ٢٧٢ ألف و ٢٩٠ و ٢٩٩ تحدد الشروط التي بموجبها يمكن للقاضي عقد جلسات مسبقة للتصالح بين الأطراف، فإذا لم يتم التوصل إلى قرار، فإنه في حالة الطلاق الحتمي المترتب على العنف العائلي يمكن، فيما يتعلق بآجال تقديم الأدلة واستلامها والاطمئنان إليها، وهي آجال فورية، تعجيل هذه الآجال.

٧٩٠ -وفي موازاة هذه التعديلات القريبة التي تحمي إسهام المرأة في الذمة المالية للأسرة، جرى الشروع في عملية توعية لقضاة شؤون الأسرة بوضع المرأة عند انحلال رابطة الزوجية، في جملة أمور. وفي الحوار الوطني المعنون ''تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل في عملية إقامة العدل''، الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لصدور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذكرى السنوية العاشرة لصدور اتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية الخامسة لصدور اتفاقية البلدان الأمريكية لقمع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه أو اتفاقية بيليم دو بارا، جرى الإعراب مجددا عن القلق إزاء الحالات التي تحدث فعلا عند وقوع الطلاق واستمرار الزوج في الاحتفاظ بالذمة المالية للأسرة.

٧٩١ -وقد بيّنت قاضيات وقضاة الـ ٢٥ كيانا اتحاديا الذين اشتركوا في الحوار الوطني صعوبة إثبات مساهمة الزوجة أيضا في تكوين الذمة المالية للأسرة، وخصوصا إذا كانت هذه المساهمة من خلال العمل المترلي. ولذلك أوصوا بأن تقوم الجامعات والمراكز الأكاديمية بأبحاث أكثر في موضوع قيمة المساهمات المالية وغير المالية في الأسرة المعيشية، وبأن تعيد أيضا تقييم دور المرأة في الأسرة والبحث، إذا اقتضى الأمر، عن أشكال قانونية جديدة

لإعطاء قيمة متساوية لمساهمات الزوجين عند تحديد الذمة المالية للأسرة، كذلك الشكل الذي أقرته الجمعية التشريعية للمقاطعة الاتحادية بعد ذلك بشهور قليلة.

الجزء الثالث

تطبيق منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في المكسيك، والتوصيات المقدمة من الجهات الحكومية والمجتمع المدني بشأن التدابير المتخذة في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تطبيق منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في المكسيك

المكسيك في عملية بيجين +٥

٧٩٢ -عملا بالقرارين ٥٢/١٠٠ و ٥٣/١٢٠ اللذين حثت فيهما الجمعية العامة للأمم المتحدة الحكومات على وضع تقارير عن تطبيق منهاج عمل بيجين، مع توجيه الانتباه بصفة خاصة إلى العوامل الإيجابية، والخبرات المكتسبة، والعقبات، والمشاكل الرئيسية المطلوب حلها، وكيفية العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في الألفية القادمة، قام مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون الأسرة، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الدولية للمرأة في وزارة العلاقات الخارجية، بوضع وثيقة عنوانها ''المكسيك: رد على الاستبيان المرسل إلى الحكومات بشأن تطبيق منهاج عمل بيجين''، أرسلت إلى مختلف منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ولجنتي الإنصاف والجنسانية في كونغرس الاتحاد لتحليلها.

٧٩٣ -وقد دعيت هذه الجهات المشار إليها إلى حضور ''الاجتماع الإعلامي والتشاوري بشأن تقييم بيجين +٥'' الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٩، للحصول على تعليقاتها. وبهذه الطريقة بدأ تنفيذ عملية بيجين +٥، التي تهدف إلى تقييم تطبيق منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بلدنا، لتقديمه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وستوضع اقتراحات المشاركات والمشاركين وتعليقاتهم في الاعتبار عند وضع النص النهائي لهذه الوثيقة التي قدمت إلى الشعبة المشار إليها هذا الشهر.

تقرير المكسيك

٧٩٤ -في حزيران/يونيه ١٩٩٩، شُكّلت اللجنة التقنية المشتركة بين المؤسسات بشأن بيجين +٥، لوضع ''تقرير المكسيك'' الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي عهد باستكماله وتحريره إلى مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة. وتتألف اللجنة التقنية من اثنى عشر فريقا عاملا تضم ممثلين للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وتترأسها الجهات التالية: ''المرأة والفقر'' بوزارة التنمية الاجتماعية؛ ''تعليم المرأة وتدريبها'' بوزارة التعليم العام؛ ''المرأة والصحة'' بوزارة الصحة؛ ''العنف ضد المرأة'' بالبرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي؛ ''المرأة والصراعات المسلحة'' باللجنة الوطنية لشؤون المرأة، بالتعاون مع مكتب تنسيق الحوار والتفاوض في تشياباس، بوزارة الداخلية؛ ''المرأة والاقتصاد'' بوزارة العمل والضمان الاجتماعي؛ ''المرأة وممارسة السلطة واتخاذ القرارات'' باللجنة الوطنية لشؤون المرأة؛ ''الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة'' باللجنة الوطنية لشؤون المرأة؛ ''حقوق الإنسان

للمرأة ''باللجنة الوطنية لشؤون المرأة ووزارة العلاقات الخارجية؛ ''المرأة ووسائل الاتصال'' باللجنة الوطنية لشؤون المرأة؛ ''المرأة والبيئة'' بوزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية؛ ''الطفلة'' بالشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة.

٧٩٥ -وكان ممثلا في اللجنة التقنية أيضا المجلس الوطني للسكان، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، ولجان الإنصاف والجنسانية في مجلسي الشيوخ والنواب والجمعية التشريعية للمقاطعة الاتحادية، والمجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي التابعان للبرنامج الوطني للمرأة.

٧٩٦ -ويرد في تقرير المكسيك، الذي قدم في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية، بيان بالتقدم المتحقق، والعقبات التي ما زالت قائمة، والبدائل المتاحة للعيش في مجتمع أكثر مساواة. ويورد التقرير أيضا خلاصة للجهود التي بذلتها الحكومة والمنظمات المدنية في فترة السنوات الخمس التي انتهى بها جزء من تاريخ المكسيك والعالم.

٧٩٧ -وقد أدرجت المعلومات التي اشتملت عليها الوثيقة المشار إليها في مختلف مواد تقرير المكسيك الدوري الخامس هذا، المقدم بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فيما عدا جوانب معينة تتعلق بمجال الاهتمام الخاص الذي يبديه منهاج عمل بيجين بالطفلة، ومجال المرأة والبيئة، وكذلك مشاركة القطاع غير الحكومي. ولذلك رئي من المناسب أن تدرج في هذا الجزء هذه الفصول الثلاثة المستقاة من ''النص التجميعي لتقرير المكسيك عن تطبيق منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة''.

الطفلة

موقف حكومة المكسيك

٧٩٨ -على الرغم من أن الأمم المتحدة أصدرت في عام ١٩٥٩ إعلان حقوق الطفل، الذي يقرر المبدأ الأول منه ضرورة تمتع الطفل والطفلة بجميع الحقوق المقررة في هذا الإعلان بلا استثناء، ودون أي تفريق أو تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الثروة أو الدين أو أي وضع آخر، فإن هذا المبدأ لم يطبق بتمامه.

٧٩٩ -وبعد انقضاء ثلاثة عقود، تبيّن من الدراسات الوطنية والدولية في مؤتمر القمة من أجل الطفل أنه رغم بعض التقدم، فإن حالة الطفلة ما زالت تبعث على القلق، وبخاصة في البلدان الأقل تقدما.

٨٠٠ -وفي عام ١٩٨٩، جرى التصديق في اتفاقية حقوق الطفل على الحقوق المتعلقة بالصحة والتعليم والأمن، وأُكّد من جديد عدم جواز إنكار أي حق للطفل على أساس

العرق أو الجنس، مع التشديد على أهمية توفير الحماية للقاصر من أي عمل تمييزي. وقد وقّعت المكسيك هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٠، ووضعت بعد ذلك برنامج العمل الوطني من أجل الطفولة، ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٨٠١ -وفي عام ١٩٩٥، وفي إطار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين طرح، ربما بأقوى صيغة، موضوع الحاجة الماسة إلى وضع آليات لمنع عدم المساواة بين الطفل والطفلة، ذلك أن عدم المساواة بين الجنسين لا يؤثر فقط على الحياة الراهنة للطفلة، بل يؤثر أيضا على مستقبلها كامرأة. ولذلك فإن حكومة المكسيك، في توقيعها للاتفاقات المنبثقة عن منهاج عمل بيجين، انضمت إلى الدول التي تعهدت بوضع سياسات وخطط وبرامج تهدف إلى القضاء على أي شكل للتمييز ضد الطفلات، مع الالتزام بتعزيز حقوقهن وحمايتها، والقضاء على العنف الذي يتعرضن له، والحث على دخولهن المدرسة وبقائهن فيها، وكفالة الصحة لهن والرعاية الطبية.

٨٠٢ - التدابير والتقدم

بلغ سكان المكسيك الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما اليوم أقصى حجم تاريخي لهم: فقد وصل عددهم إلى ٤٣,٦ مليون نسمة، ٢٢,٥ في المائة منهم نساء، و ٢٢,١ في المائة رجال.

٨٠٣ - الصحة والتغذية

- اعتبر خفض معدل وفيات من هم دون الخامسة أهم هدف شامل فيما يتصل بحالة الأطفال، فهو نتاج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة، ونتاج الأثر الناجم عن برامج الصحة والتعليم والمرافق الصحية والمساعدة الاجتماعية بصفة خاصة. وكان خفض معدل الوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال السبب الرئيسي للانخفاض المستمر لمعدل وفيات من هم دون الخامسة.
- تحققت جميع الأهداف المتعلقة بالتحصين.
- تقوم الشبكة الصحية الوطنية منذ عام ١٩٩٣، في إطار الأسابيع الوطنية للصحة (مرتين في السنة)، بتوفير جرعات كبيرة من فيتامين ألف للأطفال من الجنسين الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام والذين يقيمون في مناطق تعتبر معرضة للخطر.
- اعتبارا من عام ١٩٩٧، وضعت استراتيجيات مختلفة لتعزيز برامج العناية الخاصة بصحة المرأة والطفلة، ومنها العمل على نطاق واسع على توزيع

''الكتيب الوطني لصحة المرأة''، وتعديل نظام معلومات برنامج التحصين بهدف إدامة الإحاطة بمدى تغطية الطفلات، سواء بالتحصين أو بمراقبة التغذية، ونشر ''المرشد الغذائي''.

- يشارك معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة في البرامج التالية التي تهتم بجوانب من تغذية الأطفال: برنامج المستشفى صديق الطفل والأم؛ برنامج رصد تغذية الطفل والمراهق ونموهما وتطورهما؛ برنامج العناية بالتغذية وتحسينها؛ برنامج الوحدة صديقة المرأة والأسرة؛ برنامج الرعاية الصحية الأولية في دور رفاهة الطفل ونمائه؛ برنامج العناية المتكاملة بصحة التلميذ.

- تعمل وزارة الصحة على تحسين حالة التغذية للطفلة والمرأة من خلال ''البرنامج الوطني للرضاعة الطبيعية''، الذي يشجع إرضاع جميع الأطفال من الجنسين لبن الأم في العام الأول من العمر.

- يقدم برنامج التعليم والصحة والتغذية إلى الأسر المستفيدة التي تعيش في فقر مدقع أغذية تكميلية، ودعما نقديا وغذائيا، ومجموعة أساسية من الخدمات الصحية.

- في مجال المساعدة الغذائية، توجد لدى الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة برامج تتضمن تدابير مهمة للتغلب على العقبات الناجمة عن الفقر والضعف الاجتماعي. ومن البرامج المهمة للشبكة في هذا المجال برنامج وجبات الإفطار المدرسية، وبرنامج المساعدة الاجتماعية للأسر، وبرنامج المطابخ الشعبية ووحدات الخدمات المتكاملة، وبرنامج التزويد بالحليب.

٨٠٤ - الصحة الجنسية والإنجابية

- في عام ١٩٩٧، غيّرت الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة وجهة برامجها، في محاولة منها لتركيز جزء من أنشطتها على منع الحمل المبكر والوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ووضعت برنامج الوقاية والرعاية المتكاملة لحمل المراهقات.

- تعمل وزارة الصحة على توجيه الحياة الجنسية للمراهقين والمراهقات وجهة إيجابية ومسؤولة من خلال ''الخدمات المتخصصة للصحة الجنسية والإنجابية''، وشرعت في عام ١٩٩٨ في التوسع الأفقي في الخدمات الطبية والوحدات الصحية. وتنطوي هذه الخدمات على استراتيجية تدريس الصحة الجنسية والإنجابية.

- بدأ من خلال شتى المؤسسات القيام بالعديد من الحملات التعميمية في مجال الصحة العامة التي تستهدف الشباب من الجنسين وتدور حول مواضيع مختلفة، منها الصحة الإنجابية.

- منذ عام ١٩٩٥، تكثفت أيضا التدابير المتخذة لتعزيز احترام حق المرأة والطفلة في التمتع بالصحة البدنية والعقلية.

- نفذ المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ''البرنامج المنسق لرعاية المراهق''، الذي يستهدف دعم الرعاية الذاتية والتنظيم الذاتي للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين لتجنب الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحمل غير المنتظر.

- يوجَّه برنامج ''ابنِ حياتك دون إدمان'' إلى المراهقين، ويطبق في المدارس والمراكز المجتمعية، ويشرك الشباب من الجنسين في إنشاء شبكات للوقاية مع البالغين في مجتمعاتهم.

- يوجد لدى معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة برنامج ''العناية بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين من الجنسين''، الذي يجري من خلاله إحاطة الشباب من الجنسين علما بالطرق والوسائل التي تكفل الوقاية من عدوى الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- قام المجلس الوطني للسكان بعدة تدابير تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، منها حملة عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري عنوانها ''التخطيط مسألة إرادة''، يجري بثها منذ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وتعتبر دعما أساسيا لعمل قطاع الصحة.

٨٠٥ - **التعليم والتدريب**

- يسعى برنامج التعليم والصحة والتغذية، في مكوّنه الخاص بالتعليم، إلى تقديم الدعم التعليمي لتيسير حصول الأطفال والشباب من الجنسين على التدريب الأساسي التام. ويستفيد الآن من هذا البرنامج قرابة ٣,٣ ملايين من الطفلات والمراهقات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٨ عاما.

- أدت الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة اهتماما خاصا باختيار الطفلات والارتقاء بهن؛ ففي السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩، حصلت الطفلات على ٥١ في المائة من الـ ٢٢٨ منحة المقدمة.

- فيما يتعلق برعاية الأطفال من الجنسين في سنّ ما قبل المدرسة، توجد سلسلة من البرامج الرامية إلى رعاية القصّر من أبناء وبنات الأمهات العاملات والقليلات الموارد. ومن أمثلة ذلك ''دور نماء الطفل ورفاهه'' المخصصة للأمهات العاملات في خدمة الدولة، ودور الحضانة التابعة للمعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي. وهناك أيضا مراكز المساعدة في نماء الطفل والمراكز المجتمعية لرعاية الطفل التابعة للشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة.

٨٠٦ - حقوق الأطفال من الجنسين

- رفعت حكومة المكسيك حماية حقوق الطفل إلى المصاف الدستوري. فقد جرى بعد التعديلات إقرار قانون خاص لحماية حقوق الأطفال والمراهقين من الجنسين، نابع من اتفاقية حقوق الطفل ومنهاج عمل بيجين. ويركز هذا القانون على تجنب التمييز والاستبعاد ضد الطفلات والمراهقات، والعمل كذلك في سن مبكرة على مكافحة العادات والآراء المسبقة التي تشجع التفوق المزعوم لجنس على الآخر والقضاء عليها.

- في عام ١٩٩٣، وضعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ''برنامج شؤون المرأة'' لمعالجة المسائل المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة والأطفال من الجنسين والأسرة، وإن لم تنفَّذ حتى الآن أي تدابير موجهة إلى الطفلة بوجه خاص، وبعد مضي عام، تغير اسم هذا البرنامج إلى ''برنامج شؤون المرأة والطفل والأسرة'' الذي يقدم التوجيه إلى من يسعون إلى إيجاد حل للمشاكل التي لا تدخل في اختصاص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي هذه الحالة تقدم المساعدة من خلال ''شبكة دعم النساء والأطفال الذين ينتهك ما لهم من حقوق الإنسان''، التي تتألف من ١٦٢ هيئة (٩٦ غير حكومية و ٤٤ حكومية و ٢٢ لجنة محلية لحقوق الإنسان).

- فيما يتعلق بتعزيز وتعميم حقوق الإنسان للأطفال من الجنسين، يقوم برنامج شؤون المرأة والطفل والأسرة بعدة تدابير انطلاقا من المنظور الجنساني، بما يعزز الإنصاف والمساواة بين الأطفال من الجنسين.

- فيما يتعلق بالفئات الضعيفة من الأطفال، كالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعوقين، بدأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٥ تنفيذ برنامج خاص بمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعوقين.

- قامت الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة بتشجيع وتنفيذ عدة تدابير تتعلق بتعميم حقوق الأطفال من الجنسين في البرامج المختلفة التي تضطلع بها، ومنها ''الأيام الاحتفالية في الولايات من أجل حقوق الأطفال من الجنسين''.

- في سياق ''البرنامج العام للمقاطعة الاتحادية للمساعدة ومنع العنف العائلي''، تدير الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة برنامج الوقاية والرعاية فيما يتعلق بالعنف العائلي. وينطوي هذا البرنامج على الرعاية المتكاملة التي يوفرها ''مأوى النساء اللاتي يعانين العنف العائلي''.

- في عام ١٩٩٨، بدأ تنفيذ ''برنامج العمل المشترك بين المؤسسات من أجل حماية حقوق الطفل وقيم الديمقراطية، ١٩٨٨: مكافحة العنف وسوء المعاملة''.

٨٠٧ - التشريع الخاص بالطفولة

- قام النواب المحليون، اعتبارا من عام ١٩٩٩ وعملا بالأحكام القانونية التي تخول الجمعية التشريعية للمقاطعة الاتحادية سلطة التشريع في المجال الجنائي، بالمبادرة بإدخال تعديلات عاجلة على القانون الجنائي. ومن أبرز التعديلات المطروحة إدخال مفهوم جديد فيما يتعلق بالتعويض عن الضرر، وتوفير حماية أكبر للطفولة، ومحاربة الفساد الإداري والجرائم الجنسية.

- تشترك وزارة الصحة، اعتبارا من عام ١٩٩٨، في تقديم اقتراحات بقوانين إلى مجلس النواب لتعزيز حقوق الأطفال من الجنسين في الصحة، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية.

- في عام ١٩٩٩، أُقرت التعديلات التشريعية ذات الصلة، وذلك من أجل تشديد العقوبة على المرتكب الفعلي لجريمة التغرير بالقصّر ومعاقبة من يقيمون علاقات جنسية مع القصّر. وحُددت أيضا عقوبة على جريمة إنتاج المواد الإباحية ودعارة الأطفال.

٨٠٨ - القصّر الذين يعيشون في ظروف عصيبة

- زادت التغطية بالرعاية للقصّر في الشوارع وأطفال الشوارع من ٨٠ بلدية في عام ١٩٩٧ إلى ٦٠٤ في عام ١٩٩٨، أي زيادة بنسبة ٢٨٥ في المائة.

- شرعت الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة، منذ عام ١٩٩٦، في تنفيذ استراتيجية تقديم المنح التعليمية بوجه خاص إلى القصّر في الشوارع وأطفال الشوارع، من أجل معالجة حالات اليأس من العمل واستغلال الأطفال. ولدى الشبكة الوطنية، علاوة على هذه التدابير، برنامج اسمه ''مخيمات الترويح'' يتيح للقصّر في الشوارع وأطفال الشوارع، وبوجه عام لمختلف مجموعات الأطفال من الجنسين الذين يعيشون في ظروف غير مواتية، فرصا للترويح والرياضة والثقافة، مع التركيز على التعليم والتدريب، سعيا من وراء ذلك إلى تدريبهم بشكل متكامل.

- تتولى وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال الإدارة العامة للتفتيش الاتحادي على العمل ومندوبياتها الاتحادية المختلفة للعمل الموجودة في جميع ولايات الجمهورية المكسيكية، مراقبة ظروف عمل القصّر من العاملات والعاملين، في إطار الاقتصاد الرسمي، في مؤسسات خاضعة للولاية القضائية الاتحادية.

- قامت حكومة المكسيك في عام ١٩٩٦، إزاء تعقد وحجم ظاهرة القصّر المهاجرين والعائدين، بتنفيذ ''المشروع المشترك بين المؤسسات لرعاية القصّر المقيمين على الحدود''، من أجل المعالجة المتكاملة لمشاكل الأخطار التي يواجهونها. وقد تحقق تقدم هام تمثّل في إنشاء ''شبكة من المآوى'' لرعاية هؤلاء القصّر، تضم الآن ١٨ مأوى.

- في عام ١٩٩٨ وفيما يتعلق بعام ١٩٩٧، سجلت مؤسسة رعاية القصّر المعوقين التابعة للشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة زيادة من ٥٥ إلى ٥٦ مركزا ومن ٢٩٩ إلى ٣٢٨ وحدة أساسية للتأهيل موزعة على الكيانات الاتحادية.

- يرعى ''برنامج التأهيل والإدماج الاجتماعي'' المعوقين من القصّر من خلال الرعاية الداخلية والخارجية.

- تجمعت التدابير التي اضطلع بها المعهد الوطني للسكان الأصليين في عام ١٩٩٨ لصالح السكان الأصليين من الأطفال في مشاريع صحية وغذائية وتعليمية ومشاريع للمرافق الصحية الأساسية، ومنها: برنامج الرعاية الصحية الأولية؛

برنامج المنح – المآوى؛ برنامج المساعدة الغذائية المباشرة لمجتمعات السكان الأصليين التي تعيش في فقر مدقع؛ برنامج الطب التقليدي للسكان الأصليين؛ برنامج رعاية المستوى الثالث.

- قامت مراكز إدماج الشباب في عام ١٩٩٩ بعمليات تدخل وقائي واسعة النطاق في القطاعات المدرسية، وتدعمت الجوانب المحددة للحدّ من عوامل الخطر وزيادة عوامل الحماية في تعاطي المخدرات.

- قام مكتب المدعي العام للجمهورية، على سبيل إيجاد طريقة أخرى للاستفادة بوقت الفراغ وبغرض إبعاد الأطفال والشباب من الجنسين عن خطر ارتكاب الجرائم وتعاطي المخدرات عن طريق مزاولة الرياضة، بتنفيذ البرنامج الوقائي المسمى ''وحدات الرياضة والترويح''.

- تقوم الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة أيضا برعاية القصّر الذين يعانون الهجر، واليتم التام أو الجزئي، وسوء المعاملة البدنية والعقلية. والمؤسسة المخصصة لذلك تتمثل في دارين للّقطاء ودارين للإيواء. وتضطلع الشبكة أيضا بتدابير دائمة لتشجيع الأسر على تبني القصّر متى استوفت الشروط الدنيا التي تكفل إدماج القاصر في الأسرة بشكل ملائم.

- في عام ١٩٩٨، وُضع برنامج لمنع تصرفات القصّر المعادية للمجتمع، هو برنامج ''معايير الإرشاد والدعم'' الذي ينفذ في المدارس الثانوية الخاصة، بالتنسيق مع الغرفة الوطنية التجارية. ويطبق الآن ٧٥ معيارا في مختلف ولايات البلد.

- في عام ١٩٩٨، استفاد أبناء اللاجئين وبناتهم المولودون في المكسيك بقدر كبير من أنشطة اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية، إذ أتيحت لأسرهم فرصة توفيق أوضاعهم.

٨٠٩ – المشاريع البحثية والأحداث

- فيما يتصل بإجراء أبحاث تستهدف معرفة حالة الطفلات في البلد، يجدر بالذكر الأبحاث التالية: ''طفلة اليوم امرأة الغد''؛ ''دراسة عن الأطفال والمراهقين العاملين من الجنسين في ١٠٠ مدينة''؛ ''الاستقصاء الأول عن حقوق الطفل ومعاملته''.

- من الأحداث المهمة التي جرت لمناقشة وتحليل حالة الأطفال في البلد، يجدر بالذكر ما يلي: الحلقة الدراسية الدولية المعنونة ''طفلاتنا وحق الطفولة في الإنصاف''؛ المحفل المتعلق بموضوع ''المشاورة حول الطفولة والمراهقة''؛ الحلقة الدراسية المتعلقة بموضوع ''الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الخبرات الدولية وخطة عمل للمكسيك''؛ الحلقة الدراسية الدولية عن ''المراهقين الخارجين على القانون، تأمين الحصول على الجنسية والحقوق الأساسية''؛ حلقة العمل الثالثة لوكلاء الدفاع عن القاصر والمرأة والأسرة؛ المؤتمر الوطني الثاني المعني بسوء معاملة الطفل.

٨١٠ - التحديات والتوقعات

- من الملاحظ وجود فراغ فيما يتعلق بالتدابير المختلفة ذات الصلة بالطفلات والأطفال في معظم برامج رعاية هذه الفئة. وقد وضعت في هذا الصدد برامج تنطوي على تغطية متساوية للأطفال والطفلات، وجرى الاضطلاع في بعض الحالات بهذه التدابير في محاولة لتعويض عدم المساواة بينهم. ويجب أن نؤكد مع ذلك أن الطفلة لا تحظى برعاية ذات أولوية في البرامج، وأن الطريق ما زال طويلا لإدراج المنظور الجنساني في البرامج.

- من الضروري تحديد أولويات للرعاية على أساس التشخيص الموجود، والسعي إلى إيجاد وتعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية والاجتماعية، انطلاقا من تحديد مواطن القوة والضعف في كل منها.

- ينحصر اهتمام التدابير المتخذة في بعض المسائل، من قبيل الصحة والتغذية، والصحة الجنسية والإنجابية، وأطفال الشوارع. وقد جرى التركيز بشكل خاص على مسألة الصحة الجنسية والإنجابية لأن عددا كبيرا من المنظمات الاجتماعية العاملة مع المرأة يهتم بهذه المسألة. ويتعين مع ذلك تحليل مدى استجابة هذه التدابير للاحتياجات المحلية للأطفال والمراهقين من الجنسين.

- فيما يتصل بالتشريع، انصبّ أهم التعديلات على العنف العائلي والجرائم الجنسية. ومع أن التشريعات الحديثة في هذا الشأن لا توجد في جميع الولايات، فقد أرسى الأساس اللازم لذلك، وتجري في بعض الولايات مراجعة التشريعات. وفي مجال العمل، كانت المبادرات أو التعديلات قليلة.

٨١١ - **يُقترح ما يلي إزاء القيود السابقة:**

- فيما يتعلق بالقصّر من الجنسين الذين يعيشون في ظروف عصيبة، العمل من خلال معيارية صارمة على منع دعارة القصّر؛ حظر العمل في ظروف غير صحية تحول دون النمو البدني العادي أو تؤخره؛ التعمق في دراسة شبكات هجرة المراهقات؛ وضع سياسة تتعلق بعمل الأطفال وتحقق العدالة وتضع تشريعا للعمل، واقتراح سبل وقائية لحماية ورعاية الأطفال من الجنسين الذين تقل أعمارهم عن ٦ أعوام ويكونون مرافقين لأسرهم في مزاولة الأنشطة الاقتصادية؛ تعزيز أنشطة العودة الآمنة إلى الوطن للأطفال من الجنسين والحوامل من أجل الحد من المخاطر؛ تشجيع العمل على أن تكون الطفلات المعوقات المحرك النشط لنمائهن، فضلا عن مشاركة أسرهن.

- البحث عن طرق تساعد على ضمان استمرار الطفلات في جميع مستويات نظام التعليم وطرقه، لتمكينهن من المشاركة مستقبلا في المجتمع، وتفعيل إمكانياتهن وقدراتهن ومهاراتهن، وتعزيز استقلالهن الذاتي واحترامهن لأنفسهن. ومن المهم أيضا أن توفر شتى المنظمات المنخرطة في هذا الجهد تدريبا محددا للطفلات.

- فيما يتعلق بالحقوق والمشاركة المدنية، من الضروري الاستمرار في تعميم حقوق الطفل وتعزيزها، حتى تلقى احتياجاته اهتماما مختلفا من المجتمع والسلطات ذاتها.

- من الضروري، لتجنب التعميم عند الحديث عن حالة الطفلات في البلد، إجراء دراسات عن سمات الطفلات في كل منطقة.

- من اللازم تعزيز الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة باعتبارها مسؤولة عن تنفيذ البرامج والتدابير المحددة الخاصة بالطفلات، وذلك من خلال تدابير من قبيل توحيد نظام معلوماتها على الصعيد الوطني، وإضفاء الصبغة الاحترافية على مواردها البشرية، ودعمها ميزانويا.

- إيجاد آليات للتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وذلك لجعل التدابير الموضوعة لتطبيق منهاج عمل بيجين أكثر فعالية وتنوعا.

- فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، من الضروري مضاعفة الجهود لتتضمن هذه الصحة الجوانب العاطفية والذهنية وليس الجوانب الفسيولوجية وحدها. ولذلك يتعين العمل مع الشباب في موضوع مفهوم الأسرة وما ينطوي عليه،

وإدراج مواضيع التعليم من أجل الحياة، وإدراك المهارات، واحترام الذات، وغير ذلك. ومن المهم في جميع الحالات تأكيد حرية الفرد في تنظيم أسرته، مع احترام حقوقه الجنسية والإنجابية.

المرأة والبيئة

موقف حكومة المكسيك

٨١٢ -التزمت الحكومة الاتحادية بوضوح على الصعيد الاجتماعي، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بتطوير التنمية في البلد، وذلك بإدراج منظورات حفظ الموارد الطبيعية والبيئية وتجديدها وإدارتها إدارة رشيدة في السياسات العامة التي تنظم وتدعم الاستفادة منها.

٨١٣ -وفي هذا التاريخ، أنشئت وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية التي شملت اختصاصاتها وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بتخطيط إدارة البيئة والموارد الحراجية وموارد الأراضي، فضلا عن الموارد السمكية.

٨١٤ -وتعتبر هذه الوزارة مسؤولة كذلك، من خلال الأجهزة اللامركزية التابعة لها، عن السياسات في مجال المياه، والمحميات الطبيعية، وحفظ الحياة البرية والاستفادة منها، ووضع قواعد رسمية في هذا المجال، وتحليل الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية، وإدارة النفايات الخطرة واستخدامها، والتحقق من التقيد بالتشريعات ومراقبته، ومعاقبة المخالفين.

٨١٥ -ولما كانت وجهة السياسة البيئية تفترض أنه لا ينبغي أن يكون هناك تعارض بين أهداف التنمية الاقتصادية والرفاهة الاجتماعية والأهداف البيئية، فإن البرامج والسياسات أصبحت تنطوي على رؤية واضحة إلى الفئات الاجتماعية الموجهة إليها هذه البرامج والسياسات.

٨١٦ -ولكل ما سبق، فإن مشاركة المرأة في الإدارة البيئية، باعتبارها مستفيدة من البرامج والسياسات الحكومية، وفي وضع هذه البرامج والسياسات وتنفيذها في ضوء الأهداف والاستراتيجيات المذكورة، تعتبر جزءا لا يتجزأ من مجالات التركيز الجديدة هذه في مجال البيئة والموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، تتولى وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية تحقيق تساوي الرجل والمرأة في الحقوق والفرص والالتزامات كأمر مفروغ منه، ولكن أيضا كأساس استراتيجي للسياسة البيئية.

التدابير والتقدم

٨١٧ - **عملية إضفاء الطابع المؤسسي على التركيز على الإنصاف بين الجنسين**

- بدأ في عام ١٩٩٧، في إطار وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية، تنفيذ عملية توعية وتعميم بشأن الإنصاف بين الجنسين. واعتبارا من هذا العام، كلفت الإدارة العامة للتخطيط معالجة جميع المسائل المتصلة بإدراج التركيز على الإنصاف بين الجنسين في السياسات البيئية وتنفيذ التدابير التي تقترحها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

- في عام ١٩٩٨، عقد اجتماع العمل الأول بشأن الجنسانية والبيئة، وفي عام ١٩٩٩، عقد الاجتماع الثاني وكان موضوعه ''المنظور الجنساني في السياسة البيئية''.

- في عام ١٩٩٩، أنشئت إدارة فرعية مسؤولة عن موضوع الجنسانية والبيئة، وتتبع الإدارة العامة للتخطيط، ومهمتها دعم التدابير ذات الصلة.

- في مطلع عام ٢٠٠٠، وُضع واعتمد ''برنامج التدريب على إدراج التركيز على الإنصاف بين الجنسين في السياسات البيئية''، من أجل دعم المبادرات والتدابير والجهود التي تضطلع بها مختلف إدارات وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية.

٨١٨ - **المرأة في برامج وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية**

- تشارك المرأة، في إطار البرنامج الوطني لإعادة التحريج، في المشاتل المجتمعية. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، خطط البرنامج لبلوغ هدف إنتاج ٢٨٥ مليون نبتة كل عام، بمجموع ٣ ٩٤٨ ١٩٣ أجرا يوميا. ومن هذا المجموع، حقق الرجال ٢ ١٢٤ ١٢٨ أجرا يوميا، بنسبة ٥٣,٨ في المائة، والنساء ١ ٨٢٤ ٠٦٥ من هذه الأجور، مما يمثل ٤٦,١ في المائة. وهذا يعني توزيعا سنويا لـ ٤٧ مليونا و ٤٢٥ ألف بيسو. وجدير بالذكر أن مشاركة المرأة تركزت أساسا في أعمال الإنتاج والغرس.

- يوفر التحريج التجاري للمرأة الريفية فرصة للإنتاج المتوسط الأجل للحصول على دخل وتحسين ظروفها المعيشية، فتشغل الأرض الخالية أو التي أنهكتها الزراعة الكثيفة والتي يمكن أن تنتج مواد أولية من الخشب أو السليولوز. وفي عام ١٩٩٧، شاركت المرأة في ١١ مشروعا من مجموع ١٢ مشروعا دعمها برنامج تطوير التحريج التجاري.

- في عام ١٩٩٧، بدأ تنفيذ برنامج حفظ الموارد الحراجية وإدارتها المستدامة في المكسيك، الذي يتضمن في أنشطته الترويجية إثارة اهتمام المرأة بالاشتراك في بعض أنشطة التدريب والاستفادة من المنتجات الحراجية غير الخشبية. وجرى في عام ١٩٩٨، كجزء من هذا الهدف، عقد دورات تدريبية للنساء في الاستفادة من نبات الفطر ومن تربية المائيات الريفية وفي تنظيم المشاريع المجتمعية.

- تعكف الإدارة العامة لحفظ الأراضي واستصلاحها، التابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية، على تنفيذ مشاريع الحفظ التي تشترك فيها المرأة بقدر كبير، مثل إعادة التغطية بالنباتات، والحراجة الزراعية، والزراعة العضوية.

- تقوم المندوبيات الاتحادية لوزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية بتشجيع تنفيذ مشاريع بمشاركة المرأة، وتقدم إلى المجتمعات المحلية المساعدة التقنية والتدريب والمتابعة والدعم في مجال الإدارة للحصول على موارد من جهات أخرى.

- في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، انعكست مساهمة المرأة في إصدار السندات القانونية لاستخدام الشواطئ والمنطقة البحرية الساحلية والأراضي المستردة من البحر والتمتع بها والاستفادة منها في حجم الإجراءات المنجزة. وقد وصل مجموع عدد قرارات الاستدعاء إلى ٦٨٩، كان منها ٢٣١ قرارا تتعلق بمؤسسات (٣٣ في المائة)، و ٢٨١ برجال (٤٠,٢ في المائة)، و ١٨٦ بنساء (٢٦,٦ في المائة). وفيما يتعلق بالامتيازات، بلغ حجم القرارات الإدارية ٢٤٤ قرارا كان توزيعها حسب اسم الشركة كما يلي: ٦٧ لمؤسسات (٢٧ في المائة)، و ١٢٣ لرجال (٥٠,٤ في المائة)، و ٥٤ لنساء (٢٢,٦ في المائة). على أنه ليس من الممكن حتى الآن أن نحدد بوضوح مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية وفي الحصول على السندات القانونية في المنطقة البحرية الساحلية الاتحادية.

- معروف أن النساء يساهمن كشريكات في الجمعيات التعاونية لمصائد الأسماك، ولكن ليس هناك معلومات موزعة حسب الجنس. والمرأة حاضرة أيضا في مجالس الإدارة أو الرقابة للشركات التعاونية لإنتاج الأسماك، إذ تشغل النساء

٤,٧ في المائة من الوظائف، وخصوصا في صيد الأسماك النهرية والمزارع السمكية.

- في مجال تربية المائيات، يوجد لدى وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الاجتماعية، سجل بـ ٧٦ مؤسسة مكونة من جماعات مختلطة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩، بلغت مشاركة النساء فيها ٦٢,٢ في المائة. وتساهم المرأة في التخطيط للزراعات المائية، وإن يكن اشتراكها أكبر في مراحل إدارة الأصناف المزروعة وصيانتها.

- شرعت وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية في تنفيذ برنامج التنمية الإقليمية المستدامة الذي بدأ يضم، منذ عام ١٩٩٧، جماعات محلية تعمل مع النساء في مشاريع الوزارة.

- عملت اللجنة الوطنية للمياه على القضاء على التخلف في خدمات المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية في البيئة الريفية فوجهت، اعتبارا من عام ١٩٩٥، موارد لمدّ الشبكات وإصلاحها. وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وصلت الخدمات إلى ١٨١ ٥ بلدة.

- يزمع برنامج علوم الطاقة بناء مواقد ريفية للاقتصاد في الحطب ومحاربة إزالة الأحراج. ويعود هذا البرنامج بالفائدة المباشرة على المرأة لأنه، من حيث الصحة، يجنّبها التعرض للدخان الناتج عن حرق الحطب داخل البيت، وينطوي على جهد بدني أقل لعدم الحاجة إلى جمع الحطب. ويمثل هذا البرنامج أيضا وفرا اقتصاديا في شراء المنتج.

- تتمثل أهداف برنامج ”وحدات حفظ الحياة البرية وإدارتها والاستفادة المستدامة منها“ في الحفاظ على استمرار العمليات الطبيعية في جميع النظم الإيكولوجية، والحث على المحافظة على موئل الحياة البرية، وتقليل احتمالات انقراض الأنواع، ودعم استعادة ما يتعرض منها للخطر، والاستفادة من إمكانيات التنوع في القطاع الريفي. ومسجل الآن ١٥١ امرأة كمالكات لهذه الوحدات في ثمان من ولايات الجمهورية. والأنشطة الأساسية للوحدات هي الصيد، والسياحة غير الضارة بالبيئة، والاستغلال التجاري، والحفظ والإدارة.

٨١٩ - **التدابير المشتركة بين المؤسسات**

- في عام ١٩٩٩، اتفق مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة ووزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية على وضع فرع يتضمن موضوع ''المرأة والبيئة'' في البرنامج الوطني للمرأة.
- في عام ١٩٩٨، وبناء على طلب اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، انتهى العمل في وضع قاعدة بيانات لشاغلي الوظائف المتوسطة والعليا في وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية، موزعة حسب الجنس، بالإضافة إلى مجموعة مؤشرات مثل العمر، والتحصيل الدراسي، وسنوات الخدمة في القطاع العام. وبهذه البيانات وضعت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة كراسة وقرصا مضغوطا معنونا ''المرأة في عملية اتخاذ القرارات. مشاركتها في الإدارة العامة الاتحادية''.
- جرى اعتبارا من عام ١٩٩٩، في نظام التخطيط المتعلق بوضع ميزانية نفقات الاتحاد لعام ٢٠٠٠، تخصيص بند في قاعدة البيانات يتضمن النسبة المئوية للنساء والرجال المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الوزارة ومشاريعها.
- في عام ١٩٩٨، انضمت الوزارة إلى ما يسمى ''عملية أمريكا الوسطى''، بهدف تصميم الآليات التي تدرج التركيز على الإنصاف بين الجنسين في السياسة البيئية.

التحديات والتوقعات

٨٢٠ - يقتضي اعتماد سياسة بيئية فيها إنصاف بين الجنسين تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، عملا على الإشراك المنصف للنساء والرجال في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها والتحكم فيها والاستفادة منها. ويتطلب دفع هذه السياسة قدما مشاركة واسعة والتزاما من جانب الوحدات الإدارية والأجهزة اللامركزية التابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية وسائر المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان أن تتضمن أعمالها اعترافا بدور المرأة في التنمية المستدامة وبيانا لقيمة هذا الدور وتفعيلا له.

٨٢١ - وعلى الرغم من التقدم المتحقق، فإنه لا تزال هناك حتى اليوم مقاومة فكرية لتحقيق المساواة في جميع العلاقات الإنسانية، ولا سيما بين الرجل والمرأة.

٨٢٢ - وعلى الصعيد المؤسسي، هناك عقبات قائمة داخل الوزارة، وهي كما يلي:

- لا يحظى مفهوم التركيز على الإنصاف بين الجنسين حتى اليوم إلا بمعرفة ضئيلة بين موظفي الوزارة؛ وإذا كان قد تحقق تقدم في بعض البرامج بصفة خاصة، فإن التحول العام لن يحدث إلا على المدى المتوسط.
- ليس هناك معلومات موزعة حسب الجنس تراعي الاختلافات بين الجنسين في القطاعات المختلفة (البيئة، الحراجة، مصائد الأسماك، المياه).
- يتطلب الاعتماد الأفقي للتركيز على الإنصاف بين الجنسين ملاكا من الموظفين المدربين الذين يستطيعون تعميمه بشكل دينمي ويقدمون الدعم التقني إلى الجهات المسؤولة في الوزارة.
- لا تتضمن آلية رصد الاعتمادات في الميزانية صراحة توزيعا حسب الجنس في أجزائها. غير أن ميزانية النفقات لعام ٢٠٠٠ تتضمن في بعض البرامج موارد موزعة حسب الجنس.

٨٢٣ - وهناك عقبات أخرى تلاحَظ في السياسة البيئية هي:

- هناك في بعض القطاعات الاجتماعية موقف لا يأخذ بالتركيز على الإنصاف بين الجنسين ويصفه بأنه مجرد كلام وليس عنصرا لا غنى عنه للتنمية المستدامة، وهو ما يصعّب عملية تحديد خطوط للعمل.
- الاعتماد القانوني لملكية الأرض أو حيازتها يكون بصفة عامة في يد الرجل، أبا كان أو زوجا، وهو مرتبط بأشخاص ينصرف إليهم الاهتمام المؤسسي.
- فيما يتعلق بالسكان المستهدفين، فإن مقاومة التغيير التي ترجع إلى ارتفاع مستويات الأمية وقلة تدريب المرأة تعرقل التقدم إلى حد كبير.

٨٢٤ - ومن التحديات الكبيرة على المديين القصير والمتوسط ما يلي:

- وجود سياسة للتنمية المستدامة تتضمن بشكل صريح التركيز على الإنصاف بين الجنسين.
- توفير التدريب على المنظور الجنساني لعدد متزايد من متخذي القرارات ومتخذاتها ومشغّلي البرامج ومشغلاتها على الصعيد الوطني والمنتفعين بالخدمات والموارد والمنتفعات بها.

- وضع قاعدة بيانات للمواضيع التي تحتاج إليها، تحدد السكان المستفيدين وتكون موزعة حسب الجنس. والعمل في الوقت نفسه على إجراء دراسات منتظمة لتحديد مشاركة المرأة في سلاسل الإنتاج وعلاقتها بالموارد الطبيعية.
- الإطار القانوني والقضائي أساس لا غنى عنه لإدراج التركيز على الإنصاف بين الجنسين. وأول تقدم يتحقق في هذا الشأن سيكون تعديل معيارية البرامج والنظام الداخلي لوزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية لمواصلة العمل بالقوانين القطاعية.
- إتاحة الفرصة للسكان المستفيدين لاتخاذ قرارات من أجل تضمين البرامج التركيز على الإنصاف بين الجنسين.
- من الضروري، فيما يتصل بالريفيات من السكان الأصليين، تشجيع أنشطة التدريب والتحديث والإعلام بشأن استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وحفظها. ويتعين أيضا تخصيص موارد للمشاريع المجتمعية لإعادة التحريج.
- دعم التنسيق مع المؤسسات الأخرى وتكثيف الحوار مع المجتمع المدني.

مشاركة القطاع غير الحكومي

موقف حكومة المكسيك

٨٢٥ -من المسلّم به في المكسيك أن ضمان تحقيق أهداف وغايات شتى البرامج الاجتماعية والسكانية هو ضمّ جهود حكومة تمثل مصالح المجتمع وتهتم بالاحتياجات الأساسية للسكان ومجتمع مدني منظم له مطالبه واقتراحاته.

٨٢٦ -وقد تضمّن منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة دعوة إلى الحكومات للتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، وإشراك هذه المنظمات في عمليات وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج العامة الرامية إلى تحسين حالة المرأة.

٨٢٧ -وكانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد عاملا أساسيا في تحقيق تقدم لمصلحة المرأة في المكسيك. فقد قامت هذه المنظمات بدور مهم في صوغ سياسات وبرامج تستهدف تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة بتوفير الخدمات التي تلبي مطالبها المحددة، وبتنقيح وتعزيز التعديلات المدخلة على الأطر القانونية ذات الصلة بحقوق المرأة. وتؤدي هذه المنظمات أيضا دورا متزايد الأهمية في رصد ومتابعة وتقييم تطبيق السياسات والبرامج التي

تضعها حكومة المكسيك. وهناك الآن انفتاح أفضل من جانب المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على إجراء حوار والقيام بعمل مشترك مثمر بقدر أكبر.

٨٢٨ -**التدابير والتقدم**

يرد فيما يلي، على سبيل التمثيل، وصف موجز لبعض التجارب الناجحة للتحاور والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية، التي تستهدف تحسين وضع المرأة في المكسيك:

- يجري، من خلال صندوق الاستثمار الاجتماعي المشترك الذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية، تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني عن طريق تعزيز مشاريع رعاية الفئات الفقيرة من السكان. ويسعى الصندوق إلى تلبية بعض احتياجات المرأة وأسرتها بدعم منظمات مثل ''الأمهات المربيات والنساء العاملات من أجل رفاهة الطفل''، و ''اتحاد نساء كيريتارو من أجل مستقبل أفضل'' ومنظمة ''S.S.S. de R.I.''، و''مؤسسة المقاطعة الاتحادية لنصرة المرأة''، و ''منظمة المكافحات من أجل الديمقراطية''.

- في مشروع ''شكل آخر لنكون مدرسات وأمهات وآباء''، تعمل وزارة التعليم العام مع فريق التعليم الشعبي للعمل مع المرأة من أجل دعم الأشكال الجديدة لرعاية الأطفال والعناية بهم، باعتبار ذلك مسؤولية موزعة بين مختلف العناصر المشتركة في العملية التعليمية لإيجاد تعليم خال من التمييز يشجع التسامح والاحترام بين الرجل والمرأة.

- يجري تنفيذ مشروع لجنة الخدمات المجتمعية والاجتماعية التابعة لمجلس قياس واعتماد الكفاءة في العمل، الذي تتولاه وزارة العمل والضمان الاجتماعي، بمشاركة واسعة من المنظمات غير الحكومية (Atabal، المنظمة الوطنية لعاملات المنازل غير المأجورات، بورصة العمل، منظمة MUTUAC) والجهات الحكومية على مستوى الاتحاد والولايات (اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وزارة التعليم العام، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي) والجامعات (جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، الجامعة المتروبولية المستقلة – مركز تدريب إكسوتشيميلكو، جامعة غوادالاخارا، كلية المكسيك) وغيرها من المؤسسات. وهذا المشروع جزء من مشروع تحديث التعليم الفني والتدريب الناجم عن التعاون بين وزارة التعليم العام ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، باعتباره استراتيجية تستهدف الاستجابة لأكثر المطالب إلحاحا في

هذا المجال. ويعمل المشروع على تحقيق توفيق الأوضاع والاعتماد للأشخاص الذين لم يتح لهم التعلم، وإن كانوا يزاولون أنشطة إنتاجية ذات نفع اجتماعي كبير.

- كان للمجتمع المدني مشاركة واسعة في وضع السياسات والبرامج الوطنية لوزارة الصحة ومتابعتها. وقد تركزت مساهمة المنظمات غير الحكومية في المجالات التالية: صحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة، وقاية ورعاية الأمهات اللاتي يعانين مضاعفات الإجهاض، الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برامج المراهقين، التربية الجنسية، الإعلام والمشورة بشأن الصحة الإنجابية، ومؤخرا في مجال الوقاية من سرطان عنق الرحم والثدي ومكافحته.

- قامت الإدارة العامة للصحة الإنجابية التابعة لوزارة الصحة ولجنة تعزيز الأمومة الآمنة وغيرهما من المنظمات غير الحكومية بدراسة عملية من أجل المساهمة في خفض معدل اعتلال ووفاة الأمهات من خلال الكشف في الوقت المناسب عن المضاعفات في فترة الحمل. ولذلك أنشأت هذه الجهات مراكز صحية في المناطق الحضرية والريفية.

- في عام ١٩٩٨، نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد ''النموذج الرسمي للوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته''. وقد اشتركت عدة منظمات غير حكومية في وضع هذا النموذج وتنقيحه، استجابة لدعوة الإدارة العامة للصحة الإنجابية.

- البرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي مشروع مشترك بين المؤسسات شاركت فيه الجهات التالية: الجمعية المكسيكية لحقوق الإنسان؛ المناصرون الأغفال للعلاقات الهدامة (Adictos Anonimos a las Relaciones Destructivas)؛ الجمعية المكسيكية لمكافحة العنف ضد المرأة؛ ADIVAC؛ دار إيسبابالوتل للنساء الوحيدات الحوامل؛ CIES؛ جمعية الرجال من أجل علاقات عمادها المساواة؛ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ لجنة تعزيز الأمومة الآمنة في المكسيك؛ اللجنة الوطنية لشؤون المرأة؛ المجلس القومي للسكان؛ المدافعات الشعبيات؛ COLMEX؛ FEMU؛ الصندوق المكسيكي لتنظيم الأسرة؛ الفريق المتعدد لمناصرة الضحايا؛ مجلس النواب؛ المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية؛ المعهد الوطني للشيخوخة؛ الصناديق الوطنية للسكان الأصليين؛ الألفية النسائية؛ منظمة المكافحات من أجل الديمقراطية؛ الأمم المتحدة/الفريق المشترك بين الوكالات

المعني بالجنسانية؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ مجلس السكان/المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ مكتب المدعي العام للجمهورية؛ مكتب المدعي العام القضائي في المقاطعة الاتحادية؛ برنامج العمل من أجل أطفال الشوارع؛ التجديد (Renovacion)؛ تضافر القوي – تضافر الجهود؛ وزارة التنمية الاجتماعية؛ وزارة التعليم العام؛ وزارة الداخلية؛ وزارة العلاقات الخارجية؛ وزارة الصحة؛ مجلس شيوخ الجمهورية؛ الشبكة الوطنية للتنمية الأسرية المتكاملة؛ الجمعية المكسيكية لعلم الجريمة؛ جامعة المكسيك الوطنية المستقلة.

- لوحدة الشؤون الدولية للمرأة بوزارة العلاقات الخارجية علاقة وثيقة بالمنظمات غير الحكومية فيما يتصل بتبادل المعلومات واتخاذ القرارات، ولا سيما في موضوع العنف ضد المرأة.

- أقام مكتب المدعي العام للعدل في المقاطعة الاتحادية علاقة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ ومتابعة البرامج المتعلقة بموضوع ''ثقافة حماية الضحية ودعمها''، في نفس الوقت الذي عقد فيه دورات تدريبية مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بموضوع العنف، مثل ADIVAC، وجمعية الرجال من أجل علاقات عمادها المساواة، والجمعية المكسيكية لمكافحة العنف ضد المرأة، وغيرها.

- يضطلع المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي بأعمال تنسيق مع مؤسسات الصناعات التجميعية والمنظمات غير الحكومية المختلفة. وجدير بالذكر، على الصعيد الوطني، التعاون مع الاتحاد المكسيكي للعاملات في الصناعات التجميعية ومع الحركة الوطنية المتحدة للمتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية، بهدف توفير رعاية متكاملة للعاملات في هذا القطاع.

- فيما يتصل بتعزيز الإنصاف والتركيز على الجنسانية، كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية عاملا أساسيا ساعد على وضع ومتابعة ورصد السياسات والبرامج الحكومية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمرأة ورفاهها. وأقيم التعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة من خلال ممثلات المنظمات غير الحكومية من أعضاء المجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي التابعين للجنة الوطنية، وكذلك عن طريق التعامل المباشر مع اللجنة.

- اضطلعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعدة أنشطة تستهدف تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومنها: شبكة الألفية النسائية (تجمع يضم قرابة ١٠٠ منظمة)؛ إنشاء الجمعية الوطنية النسائية؛ قافلة الألف امرأة من أجل السلام في تشياباس (دعما للنساء الأصليات)؛ التحالف من أجل المرأة بالمقاطعة الاتحادية؛ تعزيز الإصلاحات القانونية من خلال البرلمان النسائي (المكوّن من المشرّعات في الجمهورية بأسرها والمنظمات غير الحكومية)، وغير ذلك من تدابير.

- ردا على دعوة فريق التعليم الشعبي للعمل مع المرأة ومنظمة التضامن الدولي ومنظمة VISTA، قامت حكومة المقاطعة الاتحادية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإسبانيا ومكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة بتصميم وتعميم حملة ''رفقا بالمرأة'' التي سبقت الإشارة إليها، لتوعية السكان بالمعاملة التمييزية والتمييز على أساس الجنس اللذين تتعرض لهما المرأة، وذلك عن طريق الأفكار والمواقف التي تبين ما يجب أن تكونه المرأة أو لا تكونه.

- تعاونت منظمات المجتمع المدني بنشاط وعززت عملية إدراج الإنصاف بين الجنسين في وزارة البيئة والموارد الطبيعية والثروة السمكية، ولا سيما في مجال النشر والمشورة والتدريب.

- بدأت من عام ١٩٩٥ عملية تدريجية للتوعية باحتياجات الطفلات والمراهقات ومواطن ضعفهن، مع التركيز على جهود المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة في توفير التوعية بالمنظور الجنساني لمجموعات من السكان ومن المهنيات لتحليل هذا الموضوع والتفكير فيه وإدراجه في مختلف الأنشطة التدريبية.

٨٢٩ – التحديات والتوقعات

- من العقبات الرئيسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج مشتركة مع القطاع الحكومي، تكثر الإشارة إلى توافر الموارد وإدارتها. فالإرادة السياسية لمؤسسات الحكومة وللموظفين العامين من ذكور وإناث والالتزام الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية لا يكفلان وحدهما خبرات ناجحة إذا لم تتح الموارد المالية اللازمة لدفع التعاون المشترك.

- من العقبات الأخرى التي تواجه القيام بعمل مشترك بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الحكومي انعدام المعرفة بالأولويات التي تحددها البرامج الوطنية والتي تأخذ بمضمون وروح منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني

بالمرأة. ولا يؤدي هذا الواقع إلى تصعيب العمل المنسق فقط، بل إنه ينعكس سلبا أيضا على رهافة الحس والاستعداد لأداء مهام مشتركة من أجل المرأة.

- أشارت بعض ممثلات المنظمات غير الحكومية، من ناحية أخرى، إلى العوامل التي تدعم خبرة التعاون، ومنها: الانفتاح؛ الاستعداد الطيب للعمل؛ التعاون والاحترام المتبادل بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الحكومية؛ احترام استقلالية المنظمات غير الحكومية؛ الإلمام بالبرنامج الوطني للمرأة؛ استعداد الجانبين ورغبتهما في العمل المشترك.

- يجدر بالإشارة أيضا أن كثيرا من التحديات التي تجابهها المنظمات غير الحكومية المكسيكية تجابهها أيضا المنظمات غير الحكومية في بلدان أخرى. وتتمثل هذه التحديات في الحفاظ على الاستقلالية، وتحقيق استدامة التمويل، وتكرار التجارب المحلية على نطاق واسع، وتحسين ظروف معيشة الجماعات التي ترعاها، دون الاعتماد ماليا على الحكومة.

- من المعترف به في المكسيك أنه رغم التقدم المتحقق، فإنه ما زال مطلوبا تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الحكومية. وهذا يستدعي توسيع المجالات القائمة، ووضع آليات أنجع تعزز وترعى الحوار البناء المستمر، حوار يتعلق بالمسؤوليات التي يتحملها كل من الجهات الفاعلة على أساس قدرات كل منها.

توصيات تقدمت بها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الأعمال المضطلع بها في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المكتب الفرعي للمدعي العام لرعاية ضحايا الجريمة وتقديم الخدمات المجتمعية، التابع لمكتب المدعي العام للعدل في المقاطعة الاتحادية

٨٣٠ - يوصي المكتب الفرعي للمدعي العام لرعاية ضحايا الجريمة وتقديم الخدمات المجتمعية التابع لمكتب المدعي العام للعدل في المقاطعة الاتحادية، فيما يتعلق بالأجهزة الخاصة التي تشارك في سياسات واستراتيجيات وبرامج دعم المرأة، بأن من المناسب للغاية، بعد دراسة خصائصها، أن تدعمها الحكومة الاتحادية ومختلف الكيانات الاتحادية اقتصاديا (هذا مدرج في اتفاقات التعاون)، بحيث يتسنى لها في حدود اختصاصها أداء عملها بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة.

٨٣١ -ويوصي هذا المكتب الفرعي أيضا بتقييم العنف العائلي جنائيا، ليس فقط من حيث الجانب الفني والقانوني، إذ إن من الصعب تكامل جسم الجريمة، ولكن أيضا من حيث وقوعه، ذلك أن ضحايا هذا العنف لا يلجأون إلى الشكوى الجنائية ويفضلون حلولا أخرى. إن التعديل الجنائي لا يحل مشكلة العنف العائلي، بل يزيد منها في الواقع، ولذلك يرى المكتب الفرعي عدم الاغتباط بوضع هذا النوع الجنائي، بل يجب حل مشاكل سوء المعاملة في ضوء القانون المدني الموضوعي والإجرائي، وأيضا من خلال العمل، في جميع الكيانات الاتحادية، على تطبيق قانون للمساعدة ومنع العنف العائلي، فآلياته الجبرية أكثر فعالية بكثير، وأثرها أوسع في قمع هذه الممارسة، وتستجيب بقدر أكبر للاتجاهات الدولية إلى الاهتمام بالعنف المترلي لتجنب تفكك الأسر المتنازعة.

٨٣٢ -ويوصي المكتب الفرعي بإنشاء قضاء جنائي متخصص في العنف العائلي، على غرار ما هو موجود في العلاقات المدنية فيما يتصل الاختصاص في مسائل الأسرة. ويمكن أن يشمل ذلك جميع النطاق الوطني بتوحيد المعايير في هذه المسألة.

الأكاديمية المكسيكية لحقوق الإنسان

٨٣٣ -تتضمن الوثيقة التي قدمها مكتب التنسيق العام التابع للجنة الوطنية لشؤون المرأة عرضا للتدابير الإيجابية التي اتخذتها الدولة المكسيكية لوضع حقوق المرأة في جدول الأعمال الاجتماعي وتنفيذ الإصلاحات التي تؤثر في حالة المرأة القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهذه العملية تعبير عن قوة المنظمات التي تحرص على حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

٨٣٤ -ولكن رغم أن المادة ١٣٣ من الدستور تنص على أن ''الدستور والقوانين وقوانين كونغرس الاتحاد المنبثقة عن الدستور وجميع المعاهدات التي أبرمها أو سيبرمها، وفقا للدستور، رئيس الجمهورية، بموافقة مجلس الشيوخ، هي القانون الأعلى في جميع أنحاء الاتحاد. والقضاة في كل ولاية من الولايات ملزمون بهذا الدستور وتلك القوانين والمعاهدات، على الرغم مما قد يكون واردا من أحكام متعارضة معها في دساتير الولايات أو قوانينها''، فإننا لم نتمكن حتى اليوم من إيجاد عملية تعبّر، من خلال المنظمات، عن صوت المجتمع المدني.

٨٣٥ -وهذا النقص في المشاركة يمكن أن نفهمه، لا أن نبرره، لأن معظم الشعب المكسيكي (المدني والعرقي والريفي) لم تجر توعيته أو إحاطته علما بالصكوك الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نضيف إلى

عدم التوعية الجهل أو اللامبالاة من جانب السلطات المسؤولة عن إقامة العدل حيال الطلبات التي تقدمها النساء.

٨٣٦ -وبناء على ما تقدم، نوصي بما يلي:

- استخدام وسائل الاتصال الجماهيري في تعميم الصكوك الوطنية والدولية عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة؛
- إقرار التشريع الوطني في موضوع المرأة؛
- توعية جميع الموظفين العامين من ذكور وإناث على جميع مستويات الحكومة بأهمية تعميم وتعزيز وتطبيق الصكوك الدولية التي تصدق عليها المكسيك بشأن حقوق المرأة؛
- معاقبة السلطات التي لا تراعي تطبيق الصكوك الدولية بشأن حقوق المرأة.

٨٣٧ -وتوصي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الحكومة بأن تقيّم جدوى إعادة النظر في التشريع الذي يعاقب على الإجهاض، وتقترح دراسة إمكان استخدام وسيلة منع الحمل RU486 بمجرد توافرها. وفي هذا الصدد، يمكن أن نذكر أن الفقرة (هـ) من المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنص على حرية المرأة في تحديد عدد أطفالها، ومن هنا فإن هذه المادة توجز الحق الأساسي للمرأة في التصرف في جسدها:

- إقامة مراكز صحية في جميع أنحاء الجمهورية تقدم المشورة والرعاية في المسألة الجنسية إلى كل من يطلبها من السكان؛
- اعتبار الاغتصاب، على الصعيد الوطني، جريمة لاإنسانية؛
- تحديد أنماط الإغفال والانتهاك للالتزامات المحددة المنبثقة عن الاتفاقية؛
- دعم إنشاء معايير وطنية لالتزام المكسيك بالاتفاقية، وفقا لمعايير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لمقارنتها بمعايير البلدان الأخرى.

سياسة العمل

٨٣٨ -طلب بلدنا إلى منظمة التجارة العالمية المشاركة في الإغراق الاجتماعي. ويرجع ذلك إلى عدم التمكن من التفاوض على إعادة هيكلة الدين الخارجي، مع مراعاة ما يلي:

- تساعد الموارد الطبيعية التي تملكها المكسيك على تمكين حكومتها من التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية والشركات عبر الوطنية بشأن سياسات الاستثمار التي تعتمد على تمويل مستمر والتي تعتبر حجر الزاوية في عكس اتجاه الجهاز الإنتاجي الوطني. وسيؤدي هذا إلى توليد تنمية اقتصادية مستدامة تشمل قوة العمل النسائية. وذلك بالإضافة إلى النص في سياسة العمل على التزام الشركات الوطنية وعبر الوطنية بمراعاة واحترام حق المرأة في التوزيع المنصف للموارد والإنتاج، أي في أجور وعلاوات تعادل ما يحصل عليه الرجل، وكذلك الوصول إلى مناصب الإدارة.

السياسة البيئية

٨٣٩ - يتعين، وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٢٥ من الدستور، مطالبة الشركات الوطنية وعبر الوطنية، من خلال مدونات لقواعد السلوك في مجال البيئة، بما يلي: عدم استخدام تكنولوجيا تنطوي على خطر على حياة المرأة وصحتها؛ التعليم والتدريب على الإدارة المناسبة للموارد الطبيعية وحفظ البيئة؛ وضع مساهمة المرأة واحتياجاتها في الاعتبار؛ استخدام جميع الشركات لمرشحات مناسبة لنشاطها الإنتاجي.

المرفق

الهجرة النسائية إلى الولايات المتحدة
١٩٩٨-٢٠٠٠

الهجرة النسائية إلى الولايات المتحدة، ١٩٩٨-٢٠٠٠

المجلس القومي للسكان
آب/أغسطس ٢٠٠٠

٨٤٠ -الهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة ظاهرة لها جذورها التاريخية الدفينة، وقد طرأت في العقود الأخيرة على حجمها وخصائصها تحولات ذات دلالة. وفيما يتعلق بهجرة المرأة المكسيكية يلاحظ، بوجه خاص، أنها تتطور من النمط التقليدي الذي كان تنقلها فيه يرتبط أساسا بهجرة أبويها وإخوتها أو زوجها (للمّ شمل الأسرة في البلد المجاور) إلى نمط آخر تؤدي فيه الشابات والعزبات دورا متزايد النشاط، ممن حصلن على مستوى تعليمي يفوق ما حصل عليه الرجال ويهاجرن لغرض العمل.

العاملات المؤقتات في الولايات المتحدة

٨٤١ -رغم أن هجرة العمالة المؤقتة إلى الولايات المتحدة كان يغلب عليها الذكور، فإن مشاركة الإناث كانت كبيرة. ففي عام ١٩٩٧، كان يعيش في المكسيك ٣٠٤ آلاف امرأة ذهبن، في وقت ما من حياتهن، إلى الولايات المتحدة للعمل، وهذا يمثل ١٣,٨ في المائة من مجموع المواطنين أصحاب الخبرة في الهجرة إلى هذا البلد للعمل. وفي المتوسط، ذهبت النساء للعمل بواقع ١,٨ من المرات مقابل ٢,٦ للرجال، وكنّ في المتوسط يبلغن من العمر ٢٨ عاما عندما هاجرن إلى الولايات المتحدة لآخر مرة، في حين كان متوسط عمر الرجال ٣٠ عاما.

٨٤٢ -وفي الفترة القريبة، وصل عدد النساء اللاتي يذهبن إلى الولايات المتحدة للعمل بعض الوقت ثم يعدن إلى المكسيك إلى متوسط سنوي قدره ٢١ ألف امرأة، وهذا يمثل ٦,٤ في المائة من مجموع التدفقات الوارد في ''استقصاء الهجرة في الحدود الشمالية للمكسيك''[٥] في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. ويوضح المربع ١ أن هذه النسبة المئوية تزيد على ٣,٥ في المائة في

(٥) هذا استقصاء مستمر توجّه استبياناته إلى الأشخاص المولودين والمقيمين في المكسيك، البالغين من العمر ١٢ عاما أو أكثر، في المحطات النهائية للشاحنات والسكك الحديدية والمطارات ومراكز التفتيش والنقاط التي تقوم فيها دوريات الحدود التابعة لمصلحة الهجرة والتجنيس بتسليم المهاجرين إلى السلطات المكيسيكية.

الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧، وأن تدفق الهجرة النسائية حافظ على شيء من الاستقرار في السنوات الأخيرة[٦]، على عكس الهجرة المؤقتة المتراجعة للذكور.

٨٤٣ -وترد في المربع ٢ الملامح الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرات اللاتي يعدن من الولايات المتحدة بعد العمل لفترة من الوقت؛ وهكذا يتبين أن متوسط عمر النساء هو ٣١ عاما ومستواهن التعليمي حوالي سبعة صفوف معتمدة، في حين يزيد متوسط عمر الرجال بعامين ويقل مستواهم التعليمي. ويلاحظ في التكوين العمري لتدفقات المهاجرين أن النسبة الغالبة من النساء تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٢٤ عاما (٤١ في المائة)، ومن الرجال من تبلغ أعمارهم ٣٥ عاما أو أكثر، وأن ٥٧ في المائة من المهاجرات قضين سنة واحدة على الأقل في التعليم الثانوي. وجدير بالذكر أيضا أن ٥٦ في المائة من المهاجرات غير متزوجات، و ٦٠ في المائة لا يعلن أسرهن، وهذه النسب تختلف عن نسب الرجال (٣١ و ٢٦ في المائة على التوالي).

(٦) حدثت الطفرة في الهجرة المؤقتة النسائية فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، فقد وصلت في آذار/مارس ١٩٩٣ وآذار/مارس ١٩٩٤ إلى ٣٧٤ ٩ امرأة مهاجرة سجّلهن استقصاء الهجرة في الحدود الشمالية للمكسيك، أما في عام ١٩٩٥، فقد ارتفع هذا الرقم إلى ٨٩٥ ١٨.

المربع ١

المتوسط السنوي والنسبة المئوية للمهاجرين المؤقتين العائدين من الولايات المتحدة، حسب الفترة

الفترة	المجموع	ذكور	إناث
بالأرقام المطلقة			
١٩٩٣-١٩٩٧[١]	٤٦٤ ٤٣٢	٤٤٨ ٢١٤	١٦ ٢١٧
١٩٩٨-٢٠٠٠[٢]	٣٣١ ٣٣٤	٣١٠ ٢٢٦	٢١ ١٠٨
بالنسب المئوية			
١٩٩٣-١٩٩٧[١]	١٠٠,٠	٩٦,٥	٣,٥
١٩٩٨-٢٠٠٠[٢]	١٠٠,٠	٩٣,٦	٦,٤

الحواشي:

(١) تشمل المرحلة الأولى التي نفذت فيما بين ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤، والمرحلة الثانية فيما بين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمرحلة الثالثة فيما بين ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧.

(٢) تشمل المرحلة الرابعة فيما بين ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، والمرحلة الخامسة فيما بين ١١ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

المصدر: تقديرات المجلس الوطني للسكان.

٨٤٤ -وأعلى نسبة في تدفق الهجرة إلى الولايات المتحدة هي نسبة النساء المقيمات في المنطقة الشمالية والمنطقة التقليدية للهجرة (٤٩ و ٣٨ في المائة على التوالي)، وتليهن بمسافة بعيدة القادمات من منطقة الجنوب الأوسط (١٣ في المائة). وجدير بالذكر أيضا أن نسبة كبيرة من المهاجرات يأتين من المناطق المركزية الحضرية (٧٢ في المائة). ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن ثلاثة أرباع المهاجرات لا يملكن خبرة سابقة في الهجرة، وأن ٤٥ في المائة لا يملكن وثائق تتيح لهن دخول الولايات المتحدة، وأن ٧٩ في المائة يهاجرن للعمل في هذا البلد.

٨٤٥ -وفيما يتعلق بالإقامة في الولايات المتحدة، يجدر بالذكر أن النساء يقمن في هذا البلد فترة أطول من فترة الرجال. ومما يسترعي الانتباه أن ٧٣ في المائة من المهاجرات اتجهن إلى ولايتي كاليفورنيا وتكساس، و ١٢ في المائة إلى سائر الولايات الحدودية، و ١٥ في المائة إلى ولايات الداخل في الولايات المتحدة. وعلى أي حال فإن البيانات الأكبر دلالة هي أن

النساء، شأنهن شأن الرجال، ينوّعن مقاصدهن في البلد المجاور. ورغم هذا النزوع إلى التشرذم داخل الولايات المتحدة، فإن النساء تدعمهن الشبكات الاجتماعية التي أنشأها المهاجرون فيما مضى، فـ ٩٥ في المائة منهن يتلقين مساعدات من الأقارب أو الأصدقاء (مقابل ٧٩ في المائة للرجال).

المربع ٢

التوزيع بالنسبة المئوية للمهاجرين المؤقتين الذين يعودون من الولايات المتحدة، حسب السمات المختلفة والجنس، ١٩٩٨-٢٠٠١[١]

السمات	المجموع	ذكور	إناث	السمات	المجموع	ذكور	إناث
المجموع	١٠٠,٠	٩٣,٦	٦,٤	خبرة سابقة في الهجرة[٥]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
متوسط العمر (بالأعوام)	٣٢,٨	٣٣,٠	٣٠,٨	بخبرة	٤٧,٧	٤٩,١	٢٧,٤
الفئات العمرية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	بدون خبرة	٥٢,٣	٥٠,٩	٧٢,٦
١٢-٢٤ عاما	٢٣,٦	٢٢,٤	٤٠,٥	تصريح بالعبور إلى الولايات المتحدة[٦]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢٥-٣٤ عاما	٣٦,٧	٣٧,١	٣٠,٥	بتصريح	٤٣,٦	٤٢,٨	٥٥,٠
٣٥ عاما فأكثر	٣٩,٧	٤٠,٥	٢٩,٠	بدون تصريح	٥٦,٤	٥٧,٢	٤٥,٠
المستوى التعليمي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	تصريح بالسفر إلى الولايات المتحدة[٧]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
ابتدائي ناقص	٢٦,٩	٢٧,٣	٢١,٥	بتصريح	٣٣,٩	٣٤,٨	٢٠,٦
ابتدائي مستكمل	٢٧,٣	٢٧,٧	٢١,٥	بدون تصريح	٦٦,١	٦٥,٢	٧٩,٤
ثانوي أو أعلى	٤٥,٨	٤٥,٠	٥٧,٠	متوسط فترة البقاء في الولايات المتحدة (بالشهور)	٦,٢	٦,١	٧,٧
متوسط التحصيل الدراسي (الصفوف المعتمدة)	٦,٧	٦,٦	٧,٤	ولاية الإقامة الأطول في الولايات المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الحالة الاجتماعية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	كاليفورنيا	٣٥,٥	٣٥,٨	٣١,٦
متزوج	٦٧,٥	٦٩,١	٤٤,٠	تكساس	٣٤,٧	٣٤,٣	٤١,٦
غير متزوج	٣٢,٥	٣٠,٩	٥٦,٠	سائر الحدود الجنوبية	١٠,٥	١٠,٤	١١,٧
الحالة من حيث إعالة الأسرة	١٠٠,٠	١٠٠.٠	١٠٠,٠	غير ذلك	١٩,٢	١٩,٥	١٥,٢
يعول	٧١,٥	٧٣,٧	٣٩,٧	الحالة من حيث الحصول على مساعدة من جهات في الولايات المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
لا يعول	٢٨,٥	٢٦,٣	٦٠,٣	حصل على مساعدة	٨٠,٥	٧٩,٤	٩٥,٢
الحالة من حيث التكلم بلغة محلية[٢]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	لم يحصل على مساعدة	١٩,٥	٢٠,٦	٤,٨
يتكلم	٥,٨	٥,٨	٥,٢	الحالة من حيث العمل في الولايات المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
لا يتكلم	٩٤,٢	٩٤,٢	٩٤,٨	يعمل	٨٦,٠	٨٥,٤	٩٤,٧
منطقة الإقامة[٣]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	لا يعمل	١٤,٠	١٤,٦	٥,٣
المعتادة	٥١,٥	٥٢,٥	٣٧,٦	قطاع النشاط في الولايات المتحدة	١٠٠.٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

السمات	المجموع	ذكور	إناث
الشمال	٢٢,٧	٢٠,٩	٤٩,٣
الوسط وجنوب الجنوب الشرقي	٢٥,٨	٢٦,٦	١٣,١
نوع منطقة الإقامة[٤]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حضرية	٦٢,٨	٦٢,١	٧٢,٢
غير حضرية	٣٧,٢	٣٧,٩	٢٧,٨

السمات	المجموع	ذكور	إناث
الأول والثاني	٦٤,٨	٦٥,٠	٦٠,٩
الثالث	٣٥,٢	٣٥,٠	٣٩,١
الحالة من حيث إرسال تحويلات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أرسل تحويلات	٥٨,٧	٥٩,٩	٤٢,٥
لم يرسل تحويلات	٤١,٣	٤٠,١	٥٧,٥
متوسط الدخل في الأشهر الأخيرة من العمل في الولايات المتحدة (بالدولار)	١ ٠٧٥	١ ٠٧٨	١ ٠٢٤

الحواشي:

(١) تشمل المرحلة الرابعة التي نفذت فيما بين ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، والمرحلة الخامسة فيما بين ١١ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(٢) تُستقى هذه السمة اعتبارا من الهجرة الرابعة.

(٣) تشمل المنطقة التقليدية: أغواسكالييتس، كوليما، دورانغو، غواناخواتو، خاليسكو، ميتشواكان، نايارِيت، سان لويس بوتوسي، ساكاتيكاس؛ والشمالية: باخا كاليفورنيا، باخا كاليفورنيا سور، كواهويلا، تشيهواهوا، نويفو ليون، سينالوا، سونورا، تاماوليباس؛ والوسطى: المقاطعة الاتحادية، إيدالغو، مكسيكو، موريلوس، بويبلا، كيريتارو، تلاكسكالا؛ وجنوب الجنوب الشرقي: كامبيتشه، تشياباس، غيّريرو، أواكساكا، كينتانا رو، تاباسكو، فيراكروس، يوكاتان.

(٤) المناطق الحضرية هي التي كانت في تعداد عام ١٩٩٠ تضم ٠٠٠ ١٥ نسمة أو أكثر.

(٥) تشير الخبرة السابقة في الهجرة إلى المهاجرين الذين يعتبر هذا السفر إلى الولايات المتحدة الثاني على الأقل بالنسبة إليهم. وبالمثل فإن المهاجرين الذين هم بدون خبرة سابقة هم الذين يعودون من أول رحلة لهم إلى الولايات المتحدة للعمل أو البحث عن عمل.

(٦) تشير إلى حيازة أو عدم حيازة الوثائق اللازمة للدخول إلى الولايات المتحدة.

(٧) تشير إلى حيازة أو عدم حيازة الوثائق اللازمة للعمل في الولايات المتحدة.

المصدر: تقديرات المجلس الوطني للسكان على أساس STyPS، والمجلس الوطني للسكان، والمعهد الوطني للهجرة، وكلية الحدود الشمالية، ''استقصاء الهجرة في الحدود الشمالية للمكسيك''، ١٩٩٨-١٩٩٩ و ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٨٤٦ - وفيما يتعلق بإدخال المرأة في سوق العمل بالولايات المتحدة، يجدر بالذكر أن ٩٥ في المائة يحصلن على عمل؛ وكان عمل ٦١ في المائة منهن في الزراعة والصناعة، و ٣٩ في المائة في الخدمات. وتتقاضى العاملات المؤقتات في المتوسط ٠٠٠ ١ دولار شهريا، وتحوّل اثنتان من كل خمس منهن نقودا إلى أقاربهما في المكسيك.

النساء اللاتي يردّهن حرس الحدود على أعقابهن

٨٤٧ - من المسائل المختلفة المرتبطة بالهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة، يعتبر رد المواطنين على أعقابهم من أكثر المسائل حساسية في علاقاتنا بالبلد المجاور. فعمليات الرد

على الأعقاب تشكل دينمية متشابكة ومتغيرة، لأن وجود النساء يمثل واحدا من أضعف الجوانب وأكثرها إزعاجا. واستقصاء الهجرة في الحدود الشمالية للمكسيك هو مصدر المعلومات الوحيد على الصعيد الوطني الذي يساعد على معرفة التطور النوعي للظاهرة، والملامح الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للمردودين على أعقابهم، ومسالك هجرتهم، وبعض تطورات الظاهرة. ويرد فيما يلي بعض السمات ذات الصلة بمن ردهن حرس الحدود على أعقابهن في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٨٤٨ -ويتضح من المربع ٣ أن حجم عمليات رد النساء على أعقابهن يتزايد بشكل معتدل. ففيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧، سُجّل متوسط سنوي بلغ ٩٩ ألف عملية رد نساء على أعقابهن، وفي عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ زاد هذا المتوسط السنوي إلى ١١٢ ألف عملية. ويجدر بالذكر أيضا أن ٨٧ في المائة من المردودات على أعقابهن تقل أعمارهن عن ٣٥ عاما (والواقع أن ٥٤ في المائة تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٢٤ عاما) و ٨٠ في المائة حاصلات على تعليم ابتدائي مستكمل أو أعلى.

٨٤٩ -وثلثا مَن ردّهن حرس الحدود على أعقابهن يأتين من منطقتي الهجرة التقليدية والشمالية، وإن كان لا ينبغي أن يغيب عن البال أن ١٥ في المائة يقمن في مناطق حدودية، وهي نفس نسبة المهاجرات القادمات من المنطقة الوسطى ومنطقة جنوب الجنوب الشرقي. ومن بين المقيمات في المناطق الحضرية، كان ٣٠ في المائة منهن فقط يعملن قبل انتقالهن إلى الحدود بـ ٣٠ يوما، وكان ٦٠ في المائة غير ناشطات اقتصاديا.

٨٥٠ -ومعظم من ردّهن حرس الحدود على أعقابهن (٦٣ في المائة) عزبات، و ٢٠ في المائة منهن فقط يعلْن أسرهن. ويعلن ثلاثة أرباع النساء أنهن يذهبن إلى الولايات المتحدة للعمل. وفي محاولة العبور الفاشلة إلى الولايات المتحدة، ذهب الثلثان برفقة أشخاص، وكان ١٨ في المائة يكفلن أطفالا من الجنسين. وقد حاول ما يقرب من ثلاثة أرباع المردودات على أعقابهن العبور دون دفع ''أتاوة'' المتاجرين بالأشخاص، وكان ٨٠ في المائة يفتقرن إلى الخبرة في مجال الهجرة للعمل. وقد يكون من استراتيجيات الردع التي يتبعها حرس الحدود تزايد عدد اللاتي يرددن على أعقابهن في منطقة مختلفة عن تلك التي عبرنها (من ٩ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ إلى ١٧ في المائة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠).

٨٥١ -ومن المؤكد أن النساء يبقين في المتوسط أربعة أيام على الحدود للتعرف على المنطقة قبل محاولة العبور؛ ويبيت ٤٥ في المائة منهن في فنادق، و ١٥ في المائة في بيوت الأصدقاء أو الأقارب، و ١٥ في المائة في المحطات النهائية للحافلات أو في الشارع. وحوالي ٨٠ في المائة من النساء قبض عليهن وهن يعبرن خط الحدود أو وهن قريبات منه، أي في الشارع أو في

الطريق. وتحاول أغلبية النساء العبور مرتين أخريين، فإذا لم يفلحن في دخول الولايات المتحدة، فإنهن في العادة يعدن إلى موطنهن الأصلي (٢٢ في المائة فقط ممن يعدلن عن المحاولة يقررن البقاء على الحدود).

المربع ٣

التوزيع بالنسبة المئوية للسكان المكسيكيين الذين ردهم حرس الحدود على أعقابهم، حسب السمات المختلفة والجنس، ١٩٩٨-٢٠٠١[1]

السمات	المجموع	ذكور	إناث
المتوسط السنوي	٦٣٩ ٤٥٩	٥٢٦ ٧٥٧	١١٢ ٧٠٢
المجموع	١٠٠,٠	٨٢,٤	١٧,٦
الفئات العمرية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٢-٢٤ عاما	٤٥,٥	٤٣,٧	٥٣,٧
٢٥-٣٤ عاما	٣٦,٠	٣٦,٦	٣٣,٤
٣٥-٤٤ عاما	١٤,٧	١٥,٤	١١,٠
٤٥ عاما فأكثر	٣,٨	٤,٢	٢,٠
متوسط العمر (بالأعوام)	٢٧,١	٢٧,٤	٢٥,٥
الحالة من حيث الأمية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
ملم بالقراءة والكتابة	٩٤,٢	٩٤,٠	٩٥,٠
أمي	٥,٩	٦,٠	٥,٠
مستوى التحصيل الدراسي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بدون دراسة	٦,٠	٦,٤	٤,٢
ابتدائي ناقص	١٩,٤	٢٠,٣	١٥,٤
ابتدائي مستكمل	٢٧,٣	٢٧,٥	٢٦,٦
ثانوي أو أعلى	٤٧,٢	٤٥,٨	٥٣,٩
متوسط التحصيل الدراسي (الصفوف المعتمدة)	٦,٨	٦,٦	٧,٢
الحالة الاجتماعية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
متزوج	٤٨,٧	٥١,٢	٣٧,٠
غير متزوج	٥١,٣	٤٨,٨	٦٣,٠
الحالة من حيث إعالة الأسرة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
يعول	٥٠,٣	٥٦,٦	٢٠,٨
لا يعول	٤٩,٧	٤٣,٤	٧٩,٢

السمات	المجموع	ذكور	إناث
الحالة من حيث التكلم بلغة محلية[a]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
يتكلم	٦,٢	٦,٣	٦,١
لا يتكلم	٩٣,٨	٩٣,٧	٩٣,٩
الحالة من حيث الرفقة في دخول الولايات المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
برفقة	٥٧,٠	٥٤,٧	٦٧,٨
بدون رفقة	٤٣,٠	٤٥,٣	٣٢,٢
الحالة من حيث مرافقة أفراد الأسرة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
برفقة الأسرة	٣٤,٧	٢٧,٨	٦٠,٦
بدون رفقة الأسرة	٦٥,٣	٧٢,٢	٣٩,٤
الحالة من حيث مرافقة قصّر أقل من ١٢ عاما	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
برفقة قصّر	١٠,٥	٨,٤	١٨,٢
بدون قصّر	٨٩,٥	٩١.٦	٨١,٨
الحالة من حيث وجود ”مساعدة“ مدفوعة من أجل السفر	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بـ ”مساعدة“	١٨,٣	١٦,٦	٢٦,٣
بدون ”مساعدة“	٨١,٧	٨٣,٤	٧٣,٧
الخبرة بالهجرة[b]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بخبرة	٣٧,٩	٤١,٧	١٩,٧
بدون خبرة	٦٢,١	٥٨,٣	٨٠,٣
عدد محاولات العبور	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
واحدة	١٧,٥	١٦,٤	٢٣,٠
اثنتان	٤٩,٨	٤٩,٠	٥٣,٦
ثلاث	١٦,٦	١٧,١	١٤,١
أربع أو أكثر	١٦,٠	١٧,٥	٩,٣
المكان الذي استوقفه فيه حرس الحدود	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

السمات	المجموع	ذكور	إناث
الحالة من حيث النشاط في محل الإقامة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
يعمل	٥٩,٠	٦٥,١	٣٠,٤
لا يعمل	١٧,٤	١٩,٢	٩,٣
غير ناشط	٢٣,٦	١٥,٧	٦٠,٣
نوع محل الإقامة[٢]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حضري	٦٢,٤	٦١,٧	٦٥,٦
غير حضري	٣٧,٦	٣٨,٣	٣٤,٤
بلدية الإقامة[٣]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حدودية	١٠,٥	٩,٦	١٤,٦
غير حدودية	٨٩,٥	٩٠,٤	٨٥,٤
منطقة الإقامة[٤][*]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عادية	٣٧,٠	٣٧,٦	٣٤,٠
شمالية	٢٥,٧	٢٤,٤	٣١,٦
وسطى	١٨,١	١٨,٣	١٧,١
جنوب – جنوبية شرقية	١٩,٢	١٩,٦	١٧,٢
سبب العبور	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العمل أو البحث عن عمل	٩٠,٩	٩٤,٢	٧٥,٤
سبب آخر [٥]	٩,١	٥,٨	٢٤,٦

السمات	المجموع	ذكور	إناث
عند عبور خط الحدود	٤٠,٥	٤٠,٤	٤٠,٧
في الشارع أو الطريق	٤٨,٧	٤٨,٩	٤٧,٤
غير ذلك	١٠,٨	١٠,٦	١١,٨
الحالة من حيث تكرار محاولة العبور	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
محاولة العبور من جديد	٧١,٥	٧٤,٠	٥٩,٦
عدم محاولة العبور من جديد	٢٨,٥	٢٦,٠	٤٠,٤
القرار فيما يتعلق بمحاولة العبور من جديد[*]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العودة إلى المنزل	٨٠,٢	٨٠,٧	٧٨,٥
البقاء عند الحدود	١٩,٨	١٩,٣	٢١,٥
مكان قضاء الليل قبل العبور[*]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدم قضاء الليل	١٢,٩	١١,٧	١٨,٩
فندق	٣٧,٩	٣٦,٥	٤٤,٩
منزل أقارب أو أصدقاء	١٣,٠	١٢,٦	١٥,٢
محطة نقل نهائية أو في الشارع	٢٦,٤	٢٨,٥	١٥,٧
عند خط الحدود أو الجسر	٦,٨	٧,٦	٢,٥
غير ذلك	٣,١	٣,١	٢,٩
مدينة الردّ والعبور[*]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
ذات المدينة	٧٧,٥	٧٦,٥	٨٢,٦
مدينة أخرى	٢٢,٥	٢٣,٥	١٧,٤
متوسط فترة البقاء في المدينة الحدودية قبل العبور (بالأيام)[*]	٣,٧	٣,٧	٣,٨

الحواشي:

(١) تشمل المرحلة الرابعة التي نفذت فيما بين ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، والمرحلة الخامسة فيما بين ١١ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(٢) المناطق الحضرية هي التي كانت في تعداد عام ١٩٩٠ تضم ٠٠٠ ١٥ نسمة أو أكثر.

(٣) البلديات الحدودية هي التي تتاخم الولايات المتحدة.

(٤) تشمل المنطقة التقليدية: أغواسكالييتس، كوليما، دورانغو، غواناخواتو، خاليسكو، ميتشواكان، نايارية، سان لويس بوتوسي، ساكاتيكاس؛ والشمالية: باخا كاليفورنيا، باخا كاليفورنيا سور، كواهويلا، تشيهواهوا، نويفو ليون، سينالوا، سونورا، تاماوليباس؛ والوسطى: المقاطعة الاتحادية، إيدالغو، مكسيكو، موريلوس، بويبلا، كيريتارو، تلاكسكالا؛ وجنوب الجنوب الشرقي: كامبيتشه، تشياباس، غيّريرو، أواكساكا، كينتانا رو، تاباسكو، فيراكروس، يوكاتان.

(٥) يشمل: الانضمام إلى الأقارب أو الأصدقاء، والتنزه، والمشتريات، وغير ذلك.

(٦) تُستقى هذه السمة اعتبارا من الهجرة الرابعة.

(٧) تشير الخبرة بالهجرة إلى الأشخاص الذين عبروا مرة واحدة على الأقل إلى الولايات المتحدة للعمل أو البحث عن عمل. وبالمثل فإن الأشخاص الذين بدون خبرة هم الذين لم يعبروا الحدود قط للعمل أو البحث عن عمل في البلد المجاور.

* تشير هذه المعلومات فقط إلى القاطنين في البلديات الحدودية.

المصدر: تقديرات المجلس الوطني للسكان على أساس STyPS، والمجلس الوطني للسكان، والمعهد الوطني للهجرة، وكلية الحدود الشمالية، ''استقصاء الهجرة في الحدود الشمالية للمكسيك''، ١٩٩٨-١٩٩٩ و ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٨٥٢ -وهكذا نرى أن المردودات على أعقابهن من أضعف فئات السكان في الهجرة إلى الولايات المتحدة، ومعظمهن من الشابات والعزبات اللاتي أتممن تعليمهن الأساسي، والقادمات من منطقتي الهجرة التقليدية والشمالية؛ وهن يرحلن بصحبة الأقارب والأصدقاء، وينتوين العمل في البلد المجاور، ويقمن بالعبور غير القانوني برفقة آخرين، ولا يذعنّ لدفع ''أتاوة'' المتاجرين بالأشخاص، ويحاولن العبور مرتين، وفي حالة عدم دخولهن إلى الولايات المتحدة، يعدن إلى موطنهن الأصلي.

المكسيكيات المقيمات في الولايات المتحدة

٨٥٣ -يقدّر أنه في عام ١٩٩٩، كان هناك قرابة ٨ ملايين مواطن يعيشون في الولايات المتحدة، منهم ٣,٦ ملايين امرأة. ويتضح من المربع ٤ أن التركيب العمري للسكان المكسيكيين يشير إلى دورة حياتية متوسطة، حيث إن معظم السكان في سن الإنتاج. والتفسير الأساسي لذلك أن الهجرة تحدث أساسا في سن الشباب، وزهاء نصف المكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة هاجروا بعد عام ١٩٨٥. ومع ذلك فإن ٢٥ في المائة فقط من المكسيكيات حصلن على جنسية الولايات المتحدة، وهي نسبة تزيد قليلا على نسبة الرجال (٢١ في المائة).

المربع ٤

السكان المولودون في المكسيك والمقيمون في الولايات المتحدة، حسب السمات المختلفة، ١٩٩٩

سمات مختارة	المجموع	ذكور	إناث
المجموع	١٠٠,٠	٥٤,٤	٤٥,٦
الفئات العمرية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
صفر - ١٤ عاما	٨,٠	٨,١	٧,٩
١٥-٦٤ عاما	٨٦,٧	٨٧,٥	٨٥,٨
٦٥ عاما فأكثر	٥,٣	٤,٥	٦,٢
الحالة الاجتماعية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
متزوجون	٦٢,١	٦١,٦	٦٢,٧
غير متزوجين	٣٧,٩	٣٨,٤	٣٧,٣

سمات مختارة	المجموع	ذكور	إناث
التحصيل الدراسي للسكان في سن الخامسة عشرة فأكثر	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حتى الصف الرابع	١٣,٩	١٣,٨	١٤,١
من الصف الخامس إلى الثامن	٣٠,٠	٣٠,٠	٢٩,٩
من الصف التاسع إلى الحادي عشر	١٩,١	١٩,٠	١٩,٢
الصف الثاني عشر أو أعلى	٣٧,٠	٣٧,٢	٣٦,٧
حجم الأسرة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
فرد واحد – ٣ أفراد	٢٩,٨	٢٩,٦	٣٠,٠
٤–٦ أفراد	٥٦,٩	٥٧,٤	٥٦,٣
٧ أفراد فأكثر	١٣,٣	١٣,٠	١٣,٦
عام دخول الولايات المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
قبل عام ١٩٧٥	١٩,٩	١٨,٤	٢١,٧
بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥	٢٨,١	٢٨,٧	٢٧,٤
بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣	٣١,٦	٣٠,٦	٣٢,٨
بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩	٢٠,٤	٢٢,٣	١٨,١
الجنسية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
جنسية الولايات المتحدة	٢٢,٧	٢١,٢	٢٤,٥
جنسية غير الولايات المتحدة	٧٧,٣	٧٨,٨	٧٥,٥
حالة الحراك في العام الماضي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
غير مهاجرين	٩٢,٠	٩٠.٣	٩٤,٢
مهاجرون داخليون[١]	٤,٢	٤,٦	٣,٦
مهاجرون دوليون[٢]	٣,٨	٥,١	٢,٢
الحالة من حيث الفقر	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
فقراء	٢٨,٣	٢٥,٨	٣١,٣
غير فقراء	٧١,٧	٧٤,٢	٦٨,٧

الحواشي

(١) يشير إلى السكان الذين كانوا يقيمون، في العام السابق للمقابلة، في إقليم مختلف عن الإقليم الحالي.

(٢) يشير إلى السكان الذين كانوا يقيمون، في العام السابق للمقابلة، في المكسيك.

المصدر: تقديرات المجلس الوطني للسكان، استنادا إلى: مكتب التعداد، ''المسح السكاني الراهن''، آذار/مارس ١٩٩٩.

٨٥٤ –وكما يتضح من المربع ٤، فإن الغالبية العظمى منهن من الشابات المتزوجات. وفي تناقض واضح مع العاملات المؤقتات، فإن ٤٦ في المائة من المقيمات في الولايات المتحدة حصلن على تعليم أعلى من الثانوي (والواقع أن ثلثهن أتممن على الأقل ١٢ صفا دراسيا).

٨٥٥ -وأكثر من نصف الأسر التي تنتمي إليها المكسيكيات المقيمات في الولايات المتحدة يتراوح حجمها في المتوسط بين ٤ و ٦ أفراد، ولكن ينبغي ملاحظة أن ٣٠ في المائة منها تتكون من ثلاثة أفراد كحد أقصى.

المربع ٥

التوزيع بالنسبة المئوية للنساء المولودات في المكسيك والمقيمات في الولايات المتحدة، حسب عام الدخول وولاية الإقامة الفعلية، ١٩٩٩

عام دخول الولايات المتحدة	ولاية الإقامة الفعلية					
	المجموع	كاليفورنيا	تكساس	إلينوي	نيو مكسيكو وأريزونا	غير ذلك
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
قبل عام ١٩٧٥	٢١,٧	٢٣,١	٢٧,٦	١٤,١	٢٧,٣	٨,٩
بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥	٢٧,٤	٣٠,٦	٢٩.٢	٢٨,٣	٢٠,٧	١٨,٥
بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣	٣٢,٨	٣٣,٣	٢٧,١	٣٢,٧	٣٤,٧	٣٨,٦
بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩	١٨,١	١٣,٠	١٦,١	٢٤,٩	١٧,٤	٣٤,٠
المجموع	١٠٠,٠	٤٧,٨	٢٢,٥	٥,٤	٨,٢	١٦,٠
قبل عام ١٩٧٥	١٠٠,٠	٥٠,٩	٢٨,٦	٣,٥	١٠,٤	٦,٦
بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥	١٠٠,٠	٥٣,٤	٢٣,٩	٥,٦	٦,٢	١٠,٨
بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣	١٠٠,٠	٤٨,٥	١٨,٦	٥,٤	٨,٧	١٨,٨
بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩	١٠٠,٠	٣٤,٤	٢٠,٠	٧,٥	٧,٩	٣٠,١

المصدر: تقديرات المجلس الوطني للسكان، استنادا إلى: مكتب التعداد، ''المسح السكاني الراهن''، آذار/مارس ١٩٩٩.

٨٥٦ - وقد أخذت المكسيكيات، اعتبارا من عام ١٩٨٥، ينوّعن مقاصدهن في الولايات المتحدة. ويتضح من المربع ٥ أن ١٩ في المائة فقط من المقيمات في كيان غير كاليفورنيا وتكساس وإلينوي ونيو مكسيكو وأريزونا توجهن إلى هذا البلد فيما بين عام ١٩٧٥ و ١٩٨٥، ولكن ٣٩ في المائة ممن اختاروا كيانات أخرى ذهبوا فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣، وكذلك فعل ٣٤ في المائة ممن دخلوا البلد اعتبارا من عام ١٩٩٤. وفي الجزء الأسفل من المربع ٦ يتضح أنه بينما استقر نصف النساء اللاتي دخلن البلد قبل عام ١٩٩٣ في ولاية كاليفورنيا، فإنه فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، لم يقصد إلى هذه الولاية إلا ٣٤ في المائة من المكسيكيات اللاتي ذهبن للإقامة في هذا البلد، واستقر ٣٠ في المائة في مناطق أبعد بكثير من الكيانات الواقعة على الحدود مع المكسيك، فيما عدا إلينوي. ومع ذلك يجدر بالإشارة أنه مع تنوع ولايات الإقامة، فإن حركة المكسيكيات محدودة في أراضي

الولايات المتحدة، بل حتى داخل الكيان ذاته، فـ ٩٤ في المائة من النساء لم يغيّرن الإقليم محل إقامتهن في عام ١٩٩٨.

٨٥٧ -وفيما يتعلق بدخول سوق العمل في الولايات المتحدة، فإن أقل قليلا من نصف المكسيكيات المقيمات في الولايات المتحدة يشكلن جزءا من السكان الناشطين اقتصاديا في هذا البلد، وفي عام ١٩٩٩، لم تتجاوز نسبة العاطلات منهن ٥ في المائة. وإذا كانت المكسيكيات يعملن ٣٧ ساعة أسبوعيا في المتوسط، فإنه يجدر بالذكر أن ٢٨ في المائة يعملن أقل من ٣٥ ساعة أسبوعيا، و ٦٣ في المائة ما بين ٣٥ و ٤٤ ساعة، و ٩ في المائة أكثر من ٤٥ ساعة أسبوعيا. والأغلبية الساحقة من الأجراء (انظر المربع ٦).

المربع ٦

السكان المولودون في المكسيك والمقيمون في الولايات المتحدة، حسب سمات العمل المختلفة وحسب الجنس، ١٩٩٩

سمات العمل	المجموع	ذكور	إناث
الحالة من حيث النشاط	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
السكان الناشطون اقتصاديا	٦٧,٦	٨٥,٣	٤٦,٦
العاملون	٦٣,٠	٨٠,٧	٤٢,٠
العاطلون	٤,٦	٤,٥	٤,٦
السكان غير الناشطين اقتصاديا	٣٢,٤	١٤,٧	٥٣,٤
عدد ساعات العمل أسبوعيا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أقل من ٣٥ ساعة	١٨,٢	١٤,١	٢٧,٩
٣٥-٤٤ ساعة	٦٣,٥	٦٣,٧	٦٣,٢
٤٥ ساعة أو أكثر	١٨,٢	٢٢,٣	٨,٩
متوسط عدد ساعات العمل أسبوعيا	٣٩,٨	٤١,٢	٣٧,١
فئة العامل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أجير	٩٤,٨	٩٥,٢	٩٣,٩
غير ذلك[١]	٥,٢	٤,٨	٦,١

الحواشي:

(١) يشمل العمل لحساب الذات، ودون أجر، والأشخاص الذين يعملون أقل من أسبوعين متواليين.

المصدر: تقديرات المجلس الوطني للسكان، استنادا إلى:مكتب التعداد، ''المسح السكاني الراهن''، آذار/مارس ١٩٩٩.

٨٥٨ -وتحصل العاملات المكسيكيات المقيمات في الولايات المتحدة على دخل نقدي قدره ١ ١٠٠ دولار شهريا. وهذا الرقم لا يبتعد كثيرا عن الدخل الذي تتقاضاه العاملات المكسيكيات المؤقتات (١ ٠٠٠ دولار)، وإن كان يختلف كثيرا عن الـ ١ ٦٢٠ دولارا التي يحصل عليها الرجال كدخل شهري. فإذا تأملنا هذه الأرقام، فإننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن ٢٨ في المائة من النساء يعملن أقل من ٣٤ ساعة أسبوعيا، في حين أن العاملات المهاجرات المؤقتات يعملن اليوم بطوله. وفيما يتصل بالرجال الذين يقيمون في هذا البلد، لا يعمل أقل من ٣٤ ساعة سوى ١٤ في المائة منهم.

٨٥٩ -إن مقدار الدخل الذي تحصل عليه العاملات المكسيكيات والعمال المكسيكيون المقيمون في الولايات المتحدة، وكذلك الدخل المتأتي من الأعمال الخاصة وغير ذلك من المعونات، يبين أن ٣١ في المائة من النساء يعشن في بيوت تعتبر تحت خط الفقر في الولايات المتحدة.

استنتاجات عامة

٨٦٠ -هجرة النساء إلى الولايات المتحدة ظاهرة ذات تاريخ بعيد تعرضت لتطورات مهمة في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالذات بالهجرة المؤقتة للعمل، يلاحظ الوجود المتزايد للشابات والعزبات من ذوات المستوى الدراسي الأعلى من مستوى الرجال، اللاتي يقررن ترك محال إقامتهن والانتقال إلى مناطق حدودية لغرض صريح، هو العبور إلى الولايات المتحدة للعمل أو البحث عن عمل. وتختلف النساء عن الرجال في سمات عدة، منها المواطن الأصلية، والكيانات المقصودة في الولايات المتحدة، وكذلك نسبة من يحملون الوثائق اللازمة للدخول أو العمل.

٨٦١ -ويقيم حوالي ٣,٦ ملايين مكسيكية في الولايات المتحدة. ويقدر أن زهاء ٨٦ في المائة تتراوح أعمارهنّ بين ١٥ و ٦٤ عاما؛ وقد ذهب النصف إلى هذا البلد عقب عام ١٩٨٥، وتحمل واحدة من كل أربع جنسية الولايات المتحدة. وتحصيلهن المدرسي أعلى بوضوح من تحصيل العاملات المؤقتات الذي حصلن عليه في المكسيك، إلى درجة أن أكثر من النصف حصلن على دراسة أعلى من الثانوية. وأغلبيتهن متزوجات، وينتمين إلى أسر يتراوح عدد أفرادها بين ٤ و ٦. ومشاركتهن في الحياة الإنتاجية عالية (٤٧ في المائة)، ويعملن ٣٧ ساعة أسبوعيا في المتوسط كأجيرات، ويتقاضين في المتوسط دخلا نقديا يبلغ الآن ١ ١٠٠ دولار شهريا.